تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا

الجزء الأول

تأليف

إلياس الأيوبي

الكتاب: تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا (الجزء الأول)

الكاتب: إلياس الأيوبي

الطبعة: ٢٠٢٢

الطبعة الأولى: ١٩٢٢

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة

جمهورية مصر العربية

هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥

فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣

APA

http://www. bookapa.com **E-mail:** info@bookapa.com

دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر

الأيوبي، إلياس

تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا / إلياس الأيوبي

– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

٢٦٣ ص، ١٨*٢١ سم.

الترقيم الدولي: ٦ – ٥٠٣ – ٩٩١ – ٩٧٧ – ٩٧٨

أ – العنوان   رقم الإيداع: ١٠٠٤٢ / ٢٠٢٢

تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا





تمهيد

كانت مصر حتى سنة ١٧٩٨م تحت حكم الأمراء المماليك الفعلي وحكم الدولة العثمانية الأسمي، فأتت في سنة ١٧٩٨ حملة فرنساوية تحت قيادة الجنرال بونابرت فقضت على حكم المماليك، واحتلت القطر، فعز ذلك على إنجلترا، فما زالت بالدولة العثمانية حتى حملتها على إشهار الحرب على فرنسا وإرسال جيش زاخر إلى مصر لإخراج الجيش الفرنساوي منها، ولكن الجنرال بونابرت قضى على ذلك الجيش قضاءً مبرمًا في واقعة أبي قير في ٢٥ يولية سنة ١٧٩٩.

غير أن أحوال فرنسا الداخلية والخارجية ما لبثت أن اضطرت الجنرال بونابرت إلى مغادرة القطر، فخابر خلفه الجنرال كليبر الإنجليز والأتراك في أمر انسحابه بجيشه من مصر والعود إلى فرنسا على مراكب إنجليزية، وأبرم معهم لهذا الغرض معاهدة العريش في أوائل سنة ١٨٠٠ وسلم الصدر الأعظم يوسف باشا معظم البلاد.

ولكن الحكومة الإنجليزية لاعتقادها الوهن التام في الجيش الفرنساوي المعقود لواءه لكليبر أبت التصديق على معاهدة العريش، وأبت إلا أن يسلم الجيش الفرنساوي سلاحه فتنقله المراكب الإنجليزية أسيرًا إلى إنجلترا.

فهاج هذا الأمر ثورة الغضب والحمية في صدر الجنرال كليبر، فأرسل إلى الصدر الأعظم يوسف باشا يأمره بإعادة البلاد إلى الفرنساويين والارتداد إلى سوريا – وكان يوسف باشا قد بلغ بجيشه العثماني المطرية وعسكر فيها – فأبى يوسف باشا إلا استمرار الزحف إلى القاهرة.

فخرج الجنرال كليبر إليه بعشرة آلاف فرنساوي وهزمه هزيمة مخجلة في عين شمس، وعاد واسترد القطر كله.

ولكن سليمان الحلبي ما لبث أن قتله في ١٤ يونية سنة ١٨٠٠؛ فآلت القيادة إلى الجنرال منيو – وكان قد اعتنق الإسلام وتسمى عبد الله، ولم يكن من الدراية بأمور الحرب على شيء.

فاغتنمتها إنجلترا فرصة وأرسلت حملة إنجليزية تحت قيادة الجنرال آبر كرمبي لإخراج الفرنساويين من مصر، فتحارب الجيشان الغربيان في ضواحي الإسكندرية – ما بين سيدي جابر والمعمورة – وانجلت المعركة عن فوز الإنجليز وقتل قائدهم، فارتد الفرنساويون إلى الإسكندرية وتحصنوا فيها، وخلف الجنرال هتشنسن القائد المقتول، فغمر الأرض حول الإسكندرية بالمياه بكسره سد أبي قير، وزحف بمعظم جيشه إلى العاصمة، وبعد مناوشات ووقائع صغيرة وحصارات لا داعي إلى ذكرها في هذه النبذة، انتهى الأمر بانجلاء الجيش الفرنساوي عن مصر على قاعدة معاهدة العريش.

فأراد الأمراء المماليك – على ما أوجدته في طائفتهم من ضعف عظيم حروبهم مع الفرنساويين – العود إلى الاستقلال بأحكام البلاد، وأرادت الدولة العثمانية استئصال شأفتهم ليستقيم لها عود الحكم في مصر أسوة بباقي المماليك الشاهانية.

فقام إذًا نزاع عنيف وقتال مخيف بين الولاة المعينين على مصر من لدن الدولة العثمانية والأمراء المماليك، ودارت الحرب بينهم سجالًا.

وكان قد حضر إلى مصر الجيش العثماني المكلف بمهمة إخراج الفرنساويين منها رجل مكدوني من أهل قولة يقال له: (محمد علي)؛ فاغتنم فرصة ذلك النزاع وأخذ يتقدم على أكتاف الولاة تارة وطورًا على أكتاف المماليك، حتى أصبح من كبار زعماء الجنود، فشرع حينذاك يعمل في الخفاء على إسقاط الولاة ويقاتل المماليك جهارًا حتى آل به الأمر إلى تهشيم مراكز الفريقين وفل كلمتهم، فأجمع العلماء وشعب القاهرة على اختياره أميرًا على مصر في ١٤ مايو سنة ١٨٠٥؛ وعضدهم في ذلك الجنرال سيبستياني السفير الفرنساوي في الأستانة عملًا بتوصية القنصل الفرنساوي بمصر المدعو ماتييه دي لسبس، والد فرديناند دي لسبس صاحب قناة السويس.

فأقرت الأستانة محمدًا عليًّا واليًا على القطر في ٩ يولية سنة ١٨٠٥، فما توانى لحظة في تثبيت مركزه ضد دسائس تركيا، ومساعي الإنجليز وعدائهم، وتمرّدات الجنود وبأس المماليك، والاحتياج إلى المال حتى انتهى به الكفاح، بعد عناء شديد، إلى الفوز التام، فوطد قدميه نهائيًّا على السدة المصرية؛ وقهر الإنجليز وأجلى عن البلاد حملة أرسلوها إليها في

سنة ١٨٠٧؛ وأفنى الجنود غير النظامية في حروب أرسلها إليها في البلاد العربية لمقاتلة الوهابيين، وفي السودان للبحث عن مناجم ذهب وجلب السود؛ وفرغ من أمر المماليك بالمكيدة الهائلة التي دبرها لهم وجزرهم فيها بالقلعة يوم أوّل مارس سنة ١٨١١؛ وعالج مسألة المال معالجة قطعية بأن استولى شيئًا فشيئًا على جميع موارد الرزق في البلاد وعلى أطيان القطر برمتها.

حينذاك أقبل ينشئ من مصر دولة حديثة وأمة شابة جديدة، ولكنه أدرك بأن ذلك لن يتسنى له إلا إذا جمع على ولائه عواطف العالم الإسلامي، وإلا إذا نقل البلاد – ولو بعنف – من البيئة التي بنت القرون المنصرمة جدرانها حولها، إلى بيئة جديدة تكون مصطبغة القاعدة والجدران بصبغة المدنية الغربية، اصطباغًا متفقًا مع روح الإسلام.

فلجمع عواطف الإسلام على ولائه هب يقضي على الوهابيين قضاء مبرمًا – والعالم الإسلامي كان يعتبرهم خوارج ومنشقين – وهبّ ينجد الدولة العثمانية المسلمة على إخماد ثورة اليونان المسيحيين، فأفلح في الأمرين.

ولنقل مصر إلى البيئة الجديدة المرغوب فيها عمل ما يأتي:

- أولًا: نظم البلاد إداريًا على النمط الغربي.
- ثانيًا: أنشأ من أبناء البلاد جيشًا زاهرًا وبحرية عامرة مدربين على الطريقة الغربية، بالرغم من صعاب كانت الواحدة منها كافية لفل الحديد ودك الجبل.
- ثالثًا: جدد بجدة المعارف، بتغييره برنامج التعليم وطريقته وفتح ميدانًا جديدًا للعلم أدخل الأمة فيه قسرًا، فأنشأ المدارس المختلفة تترى: ابتدائية وثانوية وعالية متنوعة، وأدخل فيها التلامذة والطلبة رغم أنوفهم وأنوف أهلهم، وعلمهم فيها العلوم الوضعية الغربية على يد أساتذة أكفاء أتى بهم من بلاد الغرب، وأرسل البعثات تلو البعثات إلى المعاهد العلمية في أوروبا لا لكي تقتبس علوم الأمم الغربية وفنونها فحسب، بل ليتخرج منها أساتذة يعلمون تلك العلوم لمواطنيهم بعد عودتهم إلى بلادهم.

ثم أضاف إلى تجديد بجدة المعارف إقامة المعامل والمصانع في طول البلاد وعرضها ليتمكن القطر من ترويج المصنوعات على الطراز الغربي في داخليته – لاعتقاد (محمد علي) أن تغيير معالم المادية يساعد كثيرًا على تغيير معالمها المعنوية – ومن الاستغناء عن الواردات الأجنبية.

- رابعًا: غطى وجه القطر بالأشغال والأعمال المفيدة وسخر فيها الأيدي تسخيرًا؛ ولولا ذلك ما اشتغلت ولا تمت تلك الأعمال، فأقام السدود وقوى الجسور وبنى ما رأى بناءه منها واجبًا؛ وعزز القناطر واحتفر الترع العديدة وأقام عليها القناطر الحاجزة المسهلة للري؛ وابتنى الترسانة والأحواض لتصليح السفن؛ وشيد القناطر الخيرية الكبرى – وهي معجزة أعماله – وأقام الحصون والقلاع؛ وأنشأ القصور والسرايات، واختط الشوارع؛ وهلم جرًا، من الأعمال العظيمة التي غيرت وجه القطر تغييرًا محسوسًا.
- خامسًا: هدم الحواجز التي كانت العصور السالفة قد أقامتها بين تعامل الغرب والشرق؛ ومكن العالمين من الاختلاط معًا، لا بالإتجار الواسع فقط، بل بالاحتكاك اليومي، وفي العادات والأخلاق والعقلية؛ ومنع كل تجاوز قد يجر ذلك الاحتكاك إليه.
- سادسًا: سن قانونًا للبلد كل مواده متشربة بالرغبة في فتح عصر جديد للأمة، عصر تكون المساواة فيه بين الأفراد تامة؛ ويكون الفرد فيه آمنًا على حريته الشخصية من كل عبث، ما دام لا يرتكب جرمًا، ولا يأتي أمرًا تؤاخذه عليه الشرائع.
- سابعًا: فتح أذهان المصريين إلى أمرين لم يكونوا ليفكروا فيهما البتة: (الأول) أن مصر والسودان قطران توءمان أبوهما النيل، فإما أن يدوما ملتصقين كما ولدا، وإما أن يكونا متحالفين أبدًا، وإلا فللقوي منهما أن يجبر الثاني على إحدى هاتين الخلتين، كما أجبرت ولايات الشمال الأمريكية ولايات الجنوب على البقاء متحدة معها، بحرب الانفصال بين سنة ١٨٦١ وسنة ١٨٦٥؛ و(الثاني) أن لمصر قومية شخصية منفصلة تامة الانفصال عن قوميات الشعوب الأخرى القاطنة في الأقاليم التي كانت تتكون منها القومية العثمانية في ذلك العصر، وإنما فتح أذهان المصريين إلى هذين

الأمرين بالحربين اللتين قام بهما في مجاهل السودان وفي سوريا والأناضول؛ وأفضتا إلى استتباب السلطة المصرية على السودان نهائيًّا وعلى سوريا وإقليم اضاليا، بضع سنين.

ولكن إنجلترا أبت أن تقوم على ضفاف النيل دولة مصرية قوية تجعل طريقها إلى الهند غير آمنة، فألبت على (محمد علي) روسيا وبروسيا والنمسا؛ وأرسلت ضد قواه في سوريا حملة؛ وبذلت في سبيل إثارة الأهلين عليه في تلك البلاد نقودًا جمة، فاضطرته إلى الانسحاب من الأناضول والشام والاكتفاء بمصر، ثم استصدرت له من السلطان عبد المجيد، بالاتفاق مع الدول الأوروبية، فرماني ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ اللذين بقيا دستور الحكومة المصرية، حتى أبطلت مساعي (إسماعيل الأول) معظم نصوصهما، وأوصلت القطر إلى استقلال تام لا يقيده سوى قيد الجزية السنوية.

فأقام (محمد علي)، بعد هذه الحوادث، أكثر من سبع سنوات على دست الأحكام يعمل بثبات على تنفيذ مراميه؛ ويحوط الدولة الحديثة التي أنشأها بعنايته اليقظة، حتى داهمه الخرف وهو في التاسعة والسبعين من عمره.

فخلفه ابنه الأكبر (إبراهيم باشا)، قائد الجيوش المصرية المنصورة في الملاحم والمعامع، وقاهر الوهابيين واليونان والأتراك، ولكن ولايته لم تدم إلا ثلاثة أشهر: لأن المنون اخترمته وهو في أجد سعيه إلى إسعاد البلاد، بينما أبوه لا يزال حيًّا.

فأعقبه (عباس الأول) ابن أخيه طوسن المتوفَّى سنة ١٨١٦ – وكان أرشد ذكور الأسرة – فملك حتى سنة ١٨٥٤ ملكًا حاول جهده، في السنين الست التي انتشر كابوسه فيها على الصدور، أن يتنكب بمصر عن الجادة الحديثة التي أدخلها فيها جده العظيم (محمد علي)، ليعود بها إلى دياجير العصور الوسطى المدلهمة.

ولكنه قتل، وهو في ريعان رجولته، وخلفه على العرش عمه (محمد سعيد باشا) ابن (محمد علي) العظيم، فملك تسع سنوات كانت كلها خيرًا على البلاد وسعادة، ولولا أنه أثقل كاهل الحكومة المصرية ببعض نصوص تجاوزية في الامتياز الذي منحه لفردينان دي لسبس لإنشاء قناة السويس، وبالضائقة المالية التي جرها إسرافه على موظفيه ومستخدميه، بالدَّيْنَيْنِ – السائر والمسجل – المركبين على عاتق البلاد والبالغين معًا ما يقرب من أحد

عشر مليونًا ونصف مليون من الجنيهات، واللذين لم يكن لهما مقابل من أعمال عمومية نافعة، لعدت سنوات ملكه التسع العصر الذهبي في تاريخ مصر الحديث.

وكانت بنيته القوية لما ارتقى سدَّة الإمارة تبشر بعمر طويل؛ ولكن إسرافه في اللذات قتله، هو أيضًا، وهو في الأربعين من سنه، فخلفه (إسماعيل الأول) ابن أخيه (إبراهيم) العظيم، وهو الذي يسرد كتابنا هذا تاريخ مصر في عهده!

الجزء الأول
السَّحَر

الفصل الأول

وفاة محمد سعيد باشا[1]

توافق الناس والزمان ... فحيث كان الزمان كانوا

عاد محمد سعيد باشا، والي مصر، من أوروبا، في أواخر سنة ١٨٦٢ إلى الإسكندرية، والمرض الذي ذهب إلى بلاد الغرب، ليتطبب منه، على يد نطس أطبائها، قد تمكن من حياته، تمكنًا، سمم كل ينابيعها، فبات ميئوسًا من نجاته: وأخذ الموت ينسج أكفانه، ويسدل حوله ظله.

وكما أن الناس، حين تميل الشمس إلى الغروب، يأخذون في الشخوص إليها ويرقبون مغيبها، وتجيش العواطف في صدر كل منهم طبقًا لميوله وآماله، فهكذا كان المصريون ومستوطنو مصر، والذين تربطهم بها مصالح، ينظرون إلى مغيب حياة محمد سعيد باشا، وتواريها وراء أفق هذا العالم المنظور، بأعين تختلج فيها عواطف القلوب المختلفة.

فالأفّاقون الذين احتاطوا بالأمير المحتضَر، أيام كانت زهرة حياته وصولته يانعة، فأثروا من إسرافه واعتزوا من هواه، كانوا ينظرون إلى دخوله في حشرجة الموت، وقلوبهم شاعرة بأن انقلاب ظهر المجن لهم بات قريبًا، وأن الأوان آن ليقتلعوا خيامهم من الأرض المصرية ويقصدوا أقطارًا غيرها.

والبطانة التي لم تحط به إلا لأنه الأمير والحاكم وولي النعم، ما رأته يحتضر وتأكدت من أنه، لا محالة، ميت إلا وولت وجهها شطر الشمس المنتظر شروقها؛ لأنها شمس من سيصبح الأمير والحاكم وولي النعم.

والذين أحاطوا بمحمد سعيد باشا، ليرتكنوا عليه في أعمال نافعة أقدموا عليها،

---

(1) أهم مصادر هذا الفصل: «تاريخ مصر في عهد إسماعيل» للمؤلف الإيطالي ف. سانتي، و«مصر الخديوي» لإدون دي ليون، و«إماطة اللثام عن أسرار مصر» للكاتبة أولمب أدوار، و«الكافي» لميخائيل بك شاروبيم.

ومشروعات جليلة أخرجوا بعضها إلى حيز الوجود، وتعلقت آمالهم في إخراج الباقي منها، إلى الحيز عينه، بحياة الرجل المائت، إنما كانوا ينظرون إلى زواله، وقلوبهم واجفة، وآمالهم مضطربة، لا يدرون ما المصير.

والشعب المصري، الذي رأى من الوالي المولى حبًّا خاصًّا له، واعتناء كبيرًا بمصالحه، ورغبة حقيقية في تحسين أحواله؛ وتخفيف أثقاله؛ ورأى منه إقبالًا على إحياء اللغة العربية وإحلالها في دوائر الحكومة محلًّا رسميًّا؛ والجيش المصري الذي كان محط انتباهه ومعزته، ووجد نعيم الحياة تحت لباس جنديته، كانا ينظران من بعيد إلى تصاعد أواخر أنفاس الأمير المحتضر، والقلب حزين مكتئب، والنفس ضارعة إلى الله أن يحذو الخلف حذو السلف؛ وأن تكون الأيام التالية ظُهر الخير، إذا صح اعتبار الأيام المتصرمة فجره.

وأما الرجال المحافظون المتمسكون بالتقاليد العباسية، الراغبون عن كل عين تتفجر في مصر للمدنية الغربية، وعن كل طريق يمهد لها؛ الناقمون على محمد سعيد باشا تركه سياسة سلفه، للسير في خطوات (محمد علي) أبيه العظيم، فإنهم كانوا ينظرون إلى احتضار ذلك الأمير، نظرة القليل الصبر، ويرقبون عن كثب، ساعة لفظه نفسه الأخير، معللين الأنفس بعود العهد القديم إلى البزوغ من وراء سرير موته؛ لاعتقادهم أن مذهب الخلف مذهبهم، وأن (إسماعيل) يكره ما يكرهون ويحب ما يحبون.

وأما (إسماعيل) نفسه، فإنه منذ تأكد أن رقدة عمه لرقدة لا يعقبها قيام؛ وأن الموت بات محتمًا، بالرغم من أن شجرة العمر لم تثقلها السنون، ساورته الانفعالات الطبيعية التي تساور كل إنسان في مركزه، وأخذ ينتظر وهو في القاهرة، أن ترد عليه الأنباء المبشرة بارتقائه سدة جده. الباشا العظيم!

وكانت قد جرت العادة أن ينعم بلقب (بك) على أول من يحمل إلى الوالي الجديد خبر صيرورة العرش المصري إليه؛ وأن ينعم عليه بالباشوية إذا كان بيكًا.

فلم يغادر (بسي بك) مدير المخابرات التلغرافية، عدته، ثمان وأربعين ساعة؛ لكي يكون أول المبشرين، فيصبح باشا؛ ولكن النعاس غلبه في نهاية الأمر؛ فاستدعى أحد صغار موظفي مصلحته؛ وأمره بالقيام بجانب العدة، ريثما يذهب، هو، إلى مخدعه وينام قليلًا؛

وبالإسراع إلى إيقاظه حال ورود إشارة برقية من الإسكندرية تنبئ بانتقال محمد سعيد باشا إلى دار البقاء، ووعده بجائزة، قدرها خمسمائة فرنك مقابل ذلك، ثم ذهب إلى مخدعه، ونام على سريره وهو بلباس العمل.

ولم يكن الموظف الصغير الذي أنابه عنه، يجهل عادة الإنعام التي ذكرناها – فلما انتصف الليل بين اليوم السابع عشر واليوم الثامن عشر من شهر يناير سنة ١٨٦٣، وردت من الإسكندرية الإشارة البرقية المنتظرة بفارغ الصبر، فتلقاها ذلك الموظف الصغير وأسرع بها إلى سراي الأمير (إسماعيل) وطلب المثول بين يديه.

وكان (إسماعيل) لا يزال جالسًا في قاعة استقباله، سهران، يحيط به رجاله وتسامره هواجسه.

فلما رفع إليه طلب ذلك الموظف، أمر بإدخاله حالًا، فأدخل، وأحدقت به أنظار الجميع.

فجثا الرجل أمامه وسلمه الإشارة البرقية الواردة، فقرأها (إسماعيل)، وما أتى على ما دون فيها، إلا ونهض والفرح منتشر على محياه – فوقعت الإشارة من يده – وشكر الله بصوت عال على ما أنعم به عليه من رفعه إلى سدة مصر السنية، ثم ترحم على عمه ترحمًا طويلًا.

فشاركه رجاله المحيطون به في فرحه، وتصاعدت دعواتهم له بطول البقاء ودوام العز؛ وأخذوا يهنئونه ويهنئ بعضهم بعضًا.

ثم نظر (إسماعيل) إلى الموظف الجاثي أمامه، (والذي كان قد التقط الإشارة البرقية حالما وقعت من يد مولاه، ووضعها في جيبه)، وتبسم وقال: «انهض يا بك!» وبعد أن حباه نفحة من المال أذن له بالانصراف.

فعاد الموظف مسرعًا إلى مصلحة التلغرافات، لرغبته في الحصول على جائزة الخمسمائة فرنك التي وعد بها، زيادة على الذهب الذي أصابه؛ ودخل بتلك الإشارة على رئيسه، بسي بك، وأيقظه وسلمها إليه.

فتناولها بسي بك وقرأها، ثم فتح كيسه بسرعة وأعطى الرجل المبلغ الذي وعده به،

ثم أسرع بالرسالة إلى سراي الأمير (إسماعيل)، وهو يرى أنه قد أصبح باشا، وتتلذذ نفسه بذلك.

فلما دخل على الأمير، وعرض عليه الإشارة، قابله (إسماعيل) بفتور وقال: «لقد أصبح هذا لدينا خبرًا قديمًا«!

فأدرك الرجل أن موظفه خانه، وسبقه إلى استجلاء أنوار الشمس المشرقة ونعمها، ثم ضحك عليه واستخلص منه خمسمائة فرنك، فاستشاط غضبًا ونقمة، وعاد إلى مصلحته، واستدعى ذلك المكير المائن، واندلث عليه.

فأوقفه الموظف عند حده، قائلًا: «صه! فإني أصبحت بيگا مثلك«!

هكذا أضاع بسي بك ثمرة سهره ثمانيًّا وأربعين ساعة، بعدم تجلده على الاستمرار ساهرًا. بضع سويعات أخرى![2]

وما نشرت المدافع، المطلقة من قلعة الجبل، الخبر في أنحاء العاصمة، وأعلمت سكانها بغروب شمس حياة محمد سعيد باشا، وشروق شمس حكم (إسماعيل باشا)، إلا وأسرع كبار القوم ووجوه البلد وقناصل الدول بمصر إلى سراي هذا الأمير وهنئوه، وتمنوا له ملكًا طويلًا سعيدًا.

وما بزغ نهار الثامن عشر من شهر يناير، إلا وورد إلى العاصمة آخر من كان قد بقي حول سرير الوالي المحتضر في الإسكندرية، وفارقه حالما فارقته الروح، وأسرع هو أيضًا إلى سراي الوالي الجديد، ليقدم له فروض عبوديته، ويتلمس من محظوظيته، نعمته.

ولم يبق بجانب جثة من كانت كلمته بالأمس حياة وموتًا إلا فرنساوي يقال له: المسيو براڤيه، كان صديق المتوفى الحميم.[3]

وبينما تعد في مصر معدات الاحتفال بارتقاء الوالي الجديد كرسي أبيه وجده،

---

(٢) انظر: «مصر الخديوي» لإدون دي ليون ص٥٩ و١٦٠، و«إماطة اللثام عن أسرار مصر» لأولمپ أدوار، ص١٦٣ و١٦٤؛ وانظر: «تاريخ مصر في عهد إسماعيل» لماك كون، ص١٩ في الحاشية.

(٣) انظر: «إماطة اللثام عن أسرار مصر» ص١٦١.

صدرت الأوامر إلى أولي الشأن في الإسكندرية، بالإسراع إلى مواراة محمد سعيد باشا التراب، لكيلا ينشر الناسور، الذي قتله، الفساد في جثته بسرعة فتذهب الرائحة الكريهة التي قد تنبعث عنه، بالمهابة الواجبة لمقامه السامي، وقضت تلك الأوامر بأن يكون مدفن الوالي المتوفى بجانب مدفن إسكندر المقدوني العظيم ومدافن البطالسة الكرام، إجلالًا له، ولكي يكتسب، من ذلك الجوار الساطع، حقًّا أمام أعين الأجيال المقبلة، في أن تظلله سحابة الفخار المنتشرة حول قبور الصالحين من أولئك العواهل الأماجد.[٤]

فامتثل ذوو الشأن بالإسكندرية تلك الأوامر، ووريت جثة محمد سعيد باشا في مرقده الأبدي، في الروضة المسورة الكائنة في سفح قلعة الديماس بجوار المسجد المعروف بمسجد نبي الله دانيال – ونودي بالقلعة بمصر بولاية (إسماعيل) ابن أخيه.

فتزينت المدن والبنادر ثلاث ليال؛ وأقيمت الولائم والأفراح، وفرقت سمو الأميرة أم (إسماعيل) الهدايا النفيسة على أرباب الدولة والعلماء والمشايخ، وأقامت الأدعية في المساجد أيامًا: ورسمت بترميم بعض أضرحة الأولياء والصالحين من مالها الخاص.[٥]

(٤) «إماطة اللثام عن أسرار مصر» ص١٦١، وكان (سعيد باشا) في أشهر حياته الأخيرة، حينما أحس بدنو أجله قد أنشأ لنفسه ضريحًا فخمًا بالقرب من القناطر الخيرية، ولكن (إسماعيل) للأسباب المذكورة في المتن لا للأسباب التي تذكرها مدام أدوار أمر بدفنه بالإسكندرية. انظر: ماك كون ص١٦ من «مصر في عهد إسماعيل».

(٥) انظر: «الكافي» المجلد الأخير، ص١٣٨ طبعة بولاق سنة ١٩٠٠.

الفصل الثاني

الأمير (إسماعيل)[1]

وإذا رأيتَ من الهلال نموّهُ — أيقنتَ أن سيكون بدرًا كاملَا

هو ثاني ثلاثة أنجال البطل المغوار، والقائد المقدام، إبراهيم باشا، ابن محيي الديار المصرية، الباشا العظيم والغازي المهيب، الأمير (محمد علي) المكدوني مولدًا، والمصري قلبًا ومطامع وجهادًا.

ولد في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٣٠، على أصح تقدير، في قصر المسافرخانه، بمصر، ومن المؤرخين من يجعل مولده في ١٥ أو ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٢٧ – من والدة غير والدتي أخويه الاثنين: البرنس أحمد رأفت والبرنس مصطفى فاضل: وتربى في حجر والده وبحياطة جده، في المدرسة الخصوصية التي أنشأها في القصر العيني (محمد علي باشا) لتربية الأمراء أولاده الصغار وأولاد أولاده.

فتعلم (إسماعيل) فيها، على يد نخبة من مهرة الأساتذة، مبادئ العلوم واللغات العربية والتركية والفارسية، ونزرًا يسيرًا من الرياضيات والطبيعيات.

ولكنه أصيب برمد صديدي، لم تفتأ آثاره، بعد زواله، تؤلم جفونه، وعجز الأطباء بمصر عن مداواته، فأرسل إلى ڤيينا، وهو في الرابعة عشرة من عمره، ليعالج فيها، ويربى، في الوقت عينه، تربية أوروبية.

---

[1] أهم مصادر هذا الفصل: «تاريخ مصر القديم والحديث» للكونت أودسكلي، و«مصر في عهد إسماعيل» لسانتي، و«مصر في عهد سعيد» لمريو، و«مصر في عهد إسماعيل» لماك كون، و«مصر الخديوي» لإدون دي ليون، و«رسائل عن مصر» لسنت هيلير، و«تاريخ مصر الحديث» لجورجي بك زيدان.



فقضى هناك عامين تحسنت صحته فيهما تحسنًا بينًا، وفارق الألم جفونه، فأمر جده بانتقاله إلى المدرسة المصرية في باريس، وهي دار تربية أسسها في تلك العاصمة (محمد علي) عينه – عملًا بنصائح فرنساوي يقال له: المسيو چومار – للنشأة المصرية اللبيبة، وأرسل إليها ولديه الأميرين حليم وحسين والأمير أحمد ولد إبراهيم ابنه مع نخبة من شبان مصر

الأذكياء، منهم شريف باشا، ومراد باشا، وغيرهما، تحت رياسة وجيه أرمني اسمه اسطفان بك، وإدارة وكيل له اسمه خليل أفندي تشيراكيان.

فانتقل الأمير (إسماعيل) إليها، وهو في السادسة عشرة من عمره، وتبارى على مقاعدها، وفي مضمار تعليمها، مع أذكى أولئك الشبان وأكثرهم نشاطًا، وبرع على الأخص في علم الهندسة وفي فني التخطيط والرسم؛ وأتقن، إتقانًا تامًّا، اللغة الفرنساوية؛ والطبيعيات والرياضيات.

فلما أتم علومه المدرسية، عاد إلى القطر المصري؛ وكان والده الفارس المهيب قد استلم زمام الحكم فيه، وأخذ يظهر للملأ أن كفاءته الإدارية لا تقل عن كفاءته الحربية.

فشرع الأمير (إسماعيل) يتعلم، في مدرسة أبيه الحازم، ضروب الحكم وفنون الإدارة، ويعلل نفسه بالنبوغ فيها، نبوغه في سائر العلوم التي تلقاها، كما أنه أخذ يتشرب لبان الأحكام القائمة على قاعدة التطور طبقًا لمقتضيات الأيام.

ولكن المرض، الذي كان قد أنشب أنيابه إنشابًا أليمًا، في أحشاء إبراهيم باشا لم يمهله كثيرًا؛ ولم يرحم القطر المصري الذي باتت آماله كلها في تحسين أحواله، وترقية شئونه، وسعادة أيامه، متعلقة بأذيال تلك الحياة الثمينة، فحصد الموت عمر قاهر (نزيب)، بعد عود ابنه الأمير (إسماعيل) إلى مصر بقليل؛ وغادر أولاد ذلك الرجل العظيم الثلاثة، حزانى، كسيري الفؤاد، بالرغم من الثروة الواسعة المخلفة لهم.

وإنما كان حزنهم وانكسار فؤادهم مسببين لهم، أولًا: من فقدانهم أبًا، قلما جادت بمثله لغيرهم الأيام؛ ثانيًا: من تحكم الداء العضال في جسم (محمد علي) العظيم وعقله، بحيث أحرمهم مؤاساته في ذلك المصاب وأعوزهم تعضيده؛ وثالثًا: لأن ارتقاء ابن عمهم (عباس الأول) السدة المصرية، مع ما اشتهر عنه من الجفاء لوالدهم جفاء حمل إبراهيم باشا في حياته على إبعاده إلى مكة المكرمة،[2] لم يكن من شأنه أن يلهمهم الصبر، ويحل من قلوبهم، محل بلسم العزاء الذي كانت قلوبهم محتاجة إليه.

---

(٢) انظر: «إماطة اللثام عن أسرار مصر» ص١٣٦.

غير أنهم تقووا وتجلدوا، وبذلوا مجهودهم ليكونوا مع الوالي الجديد على أتم ما يرام من الصفاء.

ولما كان الأمير (إسماعيل) لا يزال يافعًا، وقليل الحنكة في الأشغال المالية، عهد النظر في شئون دائرته إلى إدارة خاصة، باشرتها برهة مباشرة لم ترضه الرضا كله، فشمر عن ساعد الحزم والجد وأخذ زمام تلك الإدارة بيده؛ فنجحت أموره نجاحًا باهرًا، وازدادت ثروته زيادة عظيمة.

وكانت له في الصعيد الأطيان الشاسعة، من التي يزرع فيها قصب السكر وتأتي بمحصول جيد منه، فأقبل على تحسين زراعتها تحسينًا ضاعف محصولها، وأوجد في تلك الأصقاع معملًا بخاريًّا لتكرير السكر، على مثال المعامل الإنجليزية الأولى.

وبينما هو موجه كل اهتمامه إلى أشغاله هذه الخصوصية، ومكب عليها بكل نشاط نفسه النشيطة، إذا بملك الموت نزل مرة أخرى، وقبض بالإسكندرية، بقصر رأس التين، روح (محمد علي) المنزوي عن العالم!

فما واروه التراب في مسجده الرخامي المرمري الذي أنشأه على جبين قلعة الجبل، إلا وقام نزاع بين (عباس) و(سعيد) مبني على اختلاف في تقسيم تركته.

ولما كان الحق في جانب (سعيد)، وكانت مصلحته مصلحة عموم الأسرة؛ وكانت دعاوى عباس من شأنها أن تذهب، فيما لو حققت، بمعظم ثروة البيت العلوي، انحاز سائر الأمراء، وفي جملتهم (إسماعيل)، إلى (سعيد) وأخذوا يقاومون مطامع (عباس) المقاومة كلها.

فكبر النفور بين الطرفين، وبات موقف المقاومين حرجًا؛ لأن (العباس) لم يكن يحجم عن ارتكاب جريمة عائلية، والكل كان يعلم أنه حاول قتل عمته، الأميرة زهرة باشا، الشهيرة بنازلي هانم، أرملة محمد بك الدفتردار. لولا أن أهل قصرها تمكنوا من تهريبها.[3]

ولكن الأمراء، و(إسماعيل) في مقدمتهم، لم يكونوا ليرهبوا سطوة ذلك العاتي، وأخذوا يكاتبون في شأن دعواهم الباب العالي، ملحين عليه الإلحاح الوحيد المفهوم لديه، بإنصافهم.

([3]) انظر: «إماطة اللثام عن أسرار مصر» ص١٣٦.

فوقع في خلد (عباس) الإقدام على عمل يلقي الرعب في قلوبهم ويرعد فرائصهم ويجعلهم يعتبرون بما يجري لواحد منهم، فاتهم الأمير (إسماعيل) بقتل أحد خدمه؛ وأراد أخذه بجريرة تلك التهمة، كأنما قتل خادم كان أمرًا ذا شأن في نظر عباس في تلك الأيام.(٤)

ولكن الأمير (إسماعيل) لم يجد صعوبة في دحض تلك التهمة والخروج منها سليمًا، على أنه اتخذ لنفسه عبرة، واعتبر بها الأمراء كذلك، فقر رأيهم جميعًا، على مغادرة القطر المصري، والذهاب إلى الأستانة ليعرضوا أمرهم على السلطان ويستنصفوه من قريبهم المغتصب العاتي، وذهبوا إليها.

فصدرت إرادة السلطان عبد المجيد بإنفاذ فؤاد أفندي – وهو الذي أصبح فيما بعد فؤاد باشا الطائر الصيت – وجودت أفندي – الذي أصبح فيما بعد، جودت باشا، واشتهر بتآليفه التاريخية وغيرها – إلى مصر ليسويا الخلاف، ويصلحا بين أفراد الأسرة العلوية الكريمة.

فأتيا، ونجحا في مهمتهما، فعاد الأمراء إلى مصر إلا (إسماعيل)، فإنه فضل البقاء في الأستانة على الرجوع إلى قطر يحكمه (عباس)، قطر قد يجد فيه عقارب وحيات تحت قدميه.

فحفه عبد المجيد بعنايته، وأنعم عليه برتبة الباشوية الرفيعة، وعينه عضوًا في مجلس أحكام الدولة العلية.

فاشتهر الأمير (إسماعيل) في وظيفته هذه، ببعد النظر وصائب النصيحة، ولبث فيها، والحرب قائمة بين تركيا وروسيا؛ ولم يعد إلى مصر إلا بعد أن قتل (عباسًا) في سرايه ببنها العسل، المملوكان اللذان أرسلتهما بهذه المهمة إلى مصر الأميرة نازلي هانم عمته الناقمة عليه(٥) – يوليو سنة ١٨٥٤.

---

(٤) انظر: «مصر في عهد إسماعيل» لماك كون ص٢٠.

(٥) انظر: «إماطة اللثام عن أسرار مصر» ص١٤٣ وما يليها. على أن الرواة اختلفوا في حقيقة مقتله، فمنهم من اتهم السلطان عبد المجيد به، ومنهم من جعله بتدبير من بعض نسائه إلخ. انظر: «مصر في عهد إسماعيل» لماك كون ص١٠، و«مصر الخديوي» لإدون دي ليون ص٨٧، و«رسائل عن مصر الحديثة» لجليون دنجلار، ص٦٢.

فولاه عمه محمد سعيد باشا رئاسة مجلس الأحكام المصري الأعلى، فاهتم بشأنه أعظم اهتمام ونظمه على مثال مجلس أحكام الدولة العلية.

وفي سنة ١٨٥٥، أوفده سعيد إلى أوروبا بمهمة سرية لا يعلم التاريخ ما هي، ولكنه يظنها مختصة بالسعي إلى توسيع نطاق الاستقلال المصري الداخلي، عقب فوز الجنود المتحالفة، التي منها الحملة المصرية، على جنود الروس، فوق ربى بحيث جزيرة القرم، وزوده بكتابين خاصين مرسلين منه إلى الإمبراطور نابليون الثالث وإلى البابا پيس التاسع، ليسلمهما إياهما يدًا بيد.(٦)

فقام الأمير (إسماعيل) بتلك المهمة، قيامًا رفع شأنه في أعين العاهل الفرنساوي والحبر الروماني، وأوجب ممنونية محمد سعيد له.

أما العاهل الفرنساوي فإنه – بعد أن وقف منه على دقائق الإدارة المصرية وحركة تطور المدنية في القطر المصري بالنسبة لتزايد نزوح الجاليات الأجنبية إليه – وعده بالنظر فيما اقترحه عليه من توسيع نطاق الاستقلال الداخلي بمصر في مؤتمر الصلح المقبل، إذا ما وجد إلى ذلك سبيلًا.

وأما الحبر الروماني – وكان لشخصه، في تلك الأيام، منزلة سامية: أولًا بسبب مركزه؛ ثم للمشهور عن ميوله وفضائله؛ وأخيرًا بسبب صداقة نابليون الثالث له – فإنه قبل هدايا ضيفه، بممنونية عظمى، واحتفى به حفاوة فائقة؛ ووعده بمساعدته جهد الطاقة والاستطاعة خيرًا؛ ورجاه أن يرفع إلى سدة عمله السنية وصيته بالاكليرس الكاثوليكي والكاثوليكيين المصريين إحسانًا.

فلما عاد الأمير (إسماعيل) إلى مصر، وجد من مظاهر شكر عمه له، ما أثلج صدره، وأنساه مشاق سفره.

وفي مايو سنة ١٨٥٨، أقام محمد سعيد باشا حفلة حافلة في الإسكندرية – وكانت حفلات ذلك الوالي عديدة فخمة – ودعا إليها جميع أمراء بيته العالي؛ سواء في ذلك الذين

---

(٦) انظر: ماك كون «مصر في عهد إسماعيل» ص٢٠، وراڤيس: «إسماعيل باشا» ص٣.

كانوا في الإسكندرية، والذين كانوا بمصر أو غيرها من الجهات.

فلبى الأمراء الدعوة؛ وفي مقدمتهم أحمد باشا رأفت أكبر أولاد إبراهيم باشا؛ وحليم باشا أصغر أنجال (محمد علي) واعتذر الأمير (إسماعيل)؛ لأنه كان متوعك المزاج.

وقد كان توعك مزاجه في ذلك الظرف، أمرًا ساقه إليه حسن الحظ: فإنه لما انقضت الحفلة عاد الأميران السابق ذكرهما إلى مصر بقطار خاص مع حاشيتهما ورجالهما، فوقعت العربة التي كانت تقلهما في النيل، عند كفر الزيات، فغرق الأمير أحمد باشا ونجا الأمير حليم باشا.

فأصبح الأمير (إسماعيل) ولي عهد السدة المصرية؛ لأنه بات أرشد رجال البيت العلوي بعد موت أحمد باشا أخيه الأكبر.

وقد اختلفت في سبب تلك الكارثة الروايات، فمن قائل: إن الكوبري نسي مفتوحًا سهوًا فسقط القطار في النيل عندما بلغه؛ لأن السائق لم يتمكن من إيقافه؛ ومن قائل – وهو الأقرب إلى الصدق: لأن كوبري كفر الزيات لم يكن قد أنشئ بعد – إن القطارات كانت، في ذلك العهد، تجتاز النيل عند كفر الزيات، في معدية تنقل عرباتها، ثلاثًا ثلاثًا؛ مع ترك الخيار للركاب في النزول اتقاء للخطر، أو العبور فيها؛ وإن الأميرين – وكانا معًا في عربة واحدة – خُيِّرَا فأبيا إلا البقاء في العربة وعبور النهر وهي تقلهما؛ وإن المنوط بهم أمر نقل العربات إلى المعدية دفعوا بعربتهما بقوة إليها إظهارًا لنشاطهم وغيرتهم؛ فتدحرجت عنها إلى النهر وغرقت فيه. أما أحمد – وكان بدينًا – فلم يستطع الوثوب من نافذة العربة إلى الماء، فأخرج ميتًا مخنوقًا؛ وأما حليم – وكان خفيف الجسم، متمرن العضلات – فإنه وثب من النافذة إلى الماء واجتازه سباحه.(٧)

ولكن النميمة – وكان ذلك بدء قيامها؛ ولكم حاولت، فيما بعد، تسوء سمعة (إسماعيل) وطمس معالم فخره ومجده – أبت إلا أن تغتنمها فرصة لتنفث عليه وعلى عمه

---

(٧) انظر: ماك كون «مصر في عهد إسماعيل» ص١٨، و«مصر الخديوي» لإدون دي ليون ص١٥٤ و١٥٥.

سعيد سمومها وتحاول تعكير مياه الصفاء، والتوادد بينهما.[٨]

غير أن الأميرين لم يباليا، في نقاوة ضميرهما، بما أذاعته الألسنة الشريرة حولهما، وظهر ذلك جليًّا في أعمالهما.

فإن محمد سعيد باشا، حينما سافر إلى سوريا زائرًا في سنة ١٨٥٩ (ومكث في بيروت ثلاثة أيام، نزل فيها ضيفًا كريمًا على وجهاء المدينة، وكان في أثناء مروره في الطرقات، ينثر الذهب على الناس)، عهد في قائمقامية الولاية: مدة غيابه إلى ابن أخيه الأمير (إسماعيل)، فدل ذلك على مقدار ثقته به وبإخلاصه.[٩]

كذلك حينما قصد البلاد الحجازية لتأدية فريضة الحج في أوائل سنة ١٨٦١، أقامه نائبًا عنه وقائمًا مقامه، وسر جدًّا من الكيفية التي أدى بها الأمير (إسماعيل) واجبه، وأظهر له امتنانه حين عودته، بتقليده قيادة أربعة عشر ألف عسكري، وبتعيينه سردارًا عامًّا للجيش المصري؛ وعهد إليه في إخماد ثورة بعض القبائل المتمردة على حدود السودان.

فقام الأمير (إسماعيل) بهذه المهمة خير قيام: لأنه تمكن بحسن دهائه وفطنته من تسكين نيران تلك الفتنة بدون سفك نقطة دم واحدة.[١٠]

ولما أحس محمد سعيد باشا بأول وخزات الداء الأليم، الذي قضى فيما بعد على حياته، وشعر بأنامله تهدم بسرعة هيكل جسمه القوي، وعزم على السفر إلى أوروبا للتطبب منه، في أواخر صيف سنة ١٨٦١، عهد أيضًا بالنيابة عنه في كرسي ولايته، إلى ابن أخيه الأمير (إسماعيل): كأنه كان شاعرًا أن الموت بات قاب قوسين أو أدنى؛ وأنه يجدر به أن يقدم، لولي عهده، الفرص التي تمكنه من تعلم شئون الحكم، قبل التلبس، لنفسه، بواجبات أعبائه.

غير أن أطباء أوروبا لم يتمكنوا، أكثر من أطباء مصر، من التغلب على داء سعيد العضال، فعاد الرجل إلى مصر، وهو يائس من الحياة، وما لبث أن فارقها غير باكٍ عليها،

---

(٨) انظر على الأخص: «الكافي» لشاروبيم بك ج٤ ص١٣٦ و١٣٧ طبعة بولاق الأميرية سنة ١٩٠٠.

(٩) انظر: «تاريخ مصر الحديث» لجورجي بك زيدان ج٢ ص٢٠٢.

(١٠) انظر: «مصر في عهد إسماعيل» لماك كون ص٢٠.

تاركًا ثروته القليلة، نسبيًّا، لابنه الأمير طوسون وأرملته الأميرة أنجا هانم البديعة الجمال، ومخلفًا ملكه لابن أخيه (إسماعيل باشا).

الفصل الثالث

سمو الوالي (إسماعيل[1] باشا)

وإذا سـألتَ عـن الكـرام وجـدتني ... كالشـمس لا تخفـى بكـل مكـان

وكان عمره، عند ارتقائه السدة المصرية، اثنين وثلاثين عامًا وسبعة عشر يومًا: أو ما يقرب من ثلاث وثلاثين سنة قمرية.

فكان، والحالة هذه، في ريعان حياته وظهر أيامه: ناضج الفكر والتصور؛ يانع الجسم؛ ممتلئه؛ زاهر البنية؛ قويها؛ ربعة القامة؛ عريض الجبهة؛ كثيث اللحية والشارب والحاجبين؛ متلألئهما، كأنهما من ذهب الجنيهات؛ وكانت عيناه تتقدان حدة وذكاء مع قليل ميل نحو الحول، من أثر الرمد الصديدي الذي مُني به في حداثته، وانجلى عن إبقاء إحدى عينيه أصغر قليلًا من الأخرى.

وكان، إذا حادث إنسانًا، كسر على عينه اليمنى، وشخص إلى محدثه باليسرى، شخوصًا مزعجًا، لشدة تألقها: كأنه يريد أن يجتلي أعماق أفكاره، بالنور الساطع المنبعث عنها.

وبلغه، مرة، أن أحد القناصل العامة، قال، بعد مثوله بين يديه ومحادثته وانصرافه: «إنه إنما ينظر بعين ويسمع بالأخرى»، فقال: «وإني لأفكر بالاثنتين معًا».[2]

وكان عظيم الهيبة؛ جليل المقام، ولا غرابة: فإنه ابن (إبراهيم) وحفيد (محمد علي)، والهيبة كانت ميزة كل حركاتهما وسكناتهما، والجلال كان يحف بهما كأنه ظلهما الظليل.

وكان حسن الفراسة؛ يدرك، حالًا، ما انطوت عليه سريرة محادثة، ولكنه كان أيضًا

---

(1) أهم مصادر هذا الفصل: «مصر تحت حكم إسماعيل» لسانتي، و«خديويون وباشوات» لموبرلي بل و«مصر وإسماعيل باشا» لساكريه وأوتربون، و«مصر القديمة والحديثة» لأودسكلكي، و«مصر في عهد إسماعيل» لماك كون.

(2) انظر: «خديويون وباشوات» لموبرلي بل ص٦.

حسن الظن بالناس، لا سيما بالأجانب وأفراد الجاليات الغربية: فأدى ذلك إلى جملة أضرار أصابته وأصابت بلاده؛ لأن عدد المخلصين إليه الولاء في خدمتهم، من أولئك الأجانب، لم يتجاوز – على كثرتهم – عدد الأصابع.

وكان كبير النفس، عالي الهمة؛ يشعر شعورًا عميقًا بأن كونه ابن (إبراهيم باشا) الأمير الذي قاتل في قارات العالم القديم الثلاث، ليوطد دعائم ملك مصر، ويوسع نطاقه؛ ثم تمنى، حينما آلت إليه أزمة الأحكام، لو يمن الله عليه بعمر طويل، ليتمكن من السير بمصر، بخطوات واسعة، في مضمار المدنية الغربية والرقي العصري؛ وكونه حفيد (محمد علي)، الباشا العظيم، الذي أخرج مصر من بطن العدم إلى عالم الحياة؛ ومن حضيض الذل إلى عرش السيادة؛ وسدد خطاها في سبيل العمل وميدان الفخار، نيفا وأربعين عامًا، يجعلانه محط آمال تاريخية عظيمة يتحتم عليه تحقيقها؛ ويوجبان عليه أعمالًا صاعدة، لا مندوحة له من الإقدام عليها.

فوضع نصب عينيه، حالما انفتح عصر ملكه أمامه، الجري على خطة تجعل التاريخ يضعه في صف جده وأبيه، وينعته بنعتهما، فيقول: (إسماعيل العظيم) ابن (إبراهيم العظيم) ابن (محمد علي العظيم).

وصمم على تنفيذ تلك الخطة، وعدم الحياد عنها، مهما تكاثرت في سبيله العقبات ومهما اضطرته صروف الأيام إلى اللين، مؤقتًا؛ والتظاهر بعكس ما يرمي إليه من الأغراض البعيدة.

تلك الخطة كانت ترمي:

- أولًا: إلى السير بمصر بصراحة تامة في سبيل المدنية الحديثة؛ والسير بها، بعزم ثابت وقدم راسخة، في جميع تشعبات ذلك السبيل.
- ثانيًا: إلى الفوز بالاستقلال السياسي لها.
- ثالثًا: إلى النهوض بها إلى مصاف الدول العظمى.

ولكنه كان يعلم أن تحقيق هذه المرامي عن سبيل القوة يكاد يكون محالًا: (أولًا) لعدم

نضوج العقلية العامة في البلاد، نضوجًا يساعده على إدراك متمنيات نفسه؛ و(ثانيًا) لأن مركز مصر من الدولة العلية ومن الدول الغربية يجعلها أضعف بكثير من أن تحاول، مرة ثانية، تغليب سيفها على سيوف تلك الدول (وما أصاب جده في ذلك كان خير عبرة له). فصمم على تحقيقها عن سبيل الدهاء والإقناع، وبالارتكان على الدولة الغربية التي يتضح له رجحان كفتها في ميزان السياسة العمومية.

غير أن حزب الناقمين على محمد سعيد باشا ميوله إلى الأجانب، واستسلامه إليهم؛ المتوسمين في خلفه إقلاعًا عن تلك الميول وعودة إلى المبادئ العباسية ومقتضياتها؛ والمنضمين في أهوائهم حول هذا الحلف، توهمًا منهم أنه رئيسهم وزعيم حزبهم المعارض لكل إصلاح، لم يكونوا يعلمون ما انطوى عليه ضميره، وصح عليه عزمه.

فظنوا، لما أغمض محمد سعيد جفونه الإغماض الأبدي، أن دورهم قد حل؛ وأن الأوان قد آن للحمل على الجالية الغربية، حملة تزعزع أركانها، وتفني شأنها.

فأضرموا نار الأحقاد والضغائن الدنيئة في قلوب زمرة من السوقة والزعانف ودفعوا بهؤلاء إلى نوع من الفتنة والقيام على الغربيين، وحرضوا ثلاثة من العساكر – ولعلهم كانوا ألبانيين من بقايا أجناد الأرناؤط الثمانية آلاف الذين اتخذهم (عباس الأول) حراسًا له، وعزم على تسريح ما تبقى من الجيش المصري ليحلهم في قوة البلاد العسكرية مكانهم – على إهانة أحد الفرنساويين، والانهيال عليه ضربًا بدون سبب، ثم على تطويقه بحبل في رقبته، وسحبه في الشوارع ومحاولة قتله؛ وهم يظنون أنهم يعملون عملًا يقع من قلب الوالي الجديد موقعًا حسنًا.

فهب قنصل فرنسا العام بالإسكندرية مدافعًا عن المهان من رعايا دولته، وطالب الحكومة المصرية بمعاقبة الجناة وتقديم المعذرة.

فترددت الحكومة قليلًا؛ لأنها لم تكن قد وقفت بعد على نيات الأمير الجديد، ولكن (إسماعيل) أصدر الأوامر حالًا بضرب المعتدين ضربة تكون عبرة لأمثالهم، ورادعًا لمهيجيهم.

فجردت الحكومة الجناة من رتبهم؛ وأنزلتهم من درجاتهم؛ ونفتهم إلى أقاصي البلاد،

ثم أمرت فرقة عسكرية بتقديم التحية إلى الراية الفرنسية،[3] فأدرك الرجعيون ساعتئذ خطأهم، وأخلدوا إلى السكينة، ريثما تتهيأ لهم فرص مناسبة، وأمسوا يعتقدون بأن (إسماعيل) ليس رجلهم؛ وأن آمالهم يجب أن تعقد بغيره.

(٣) انظر: «مصر وإسماعيل باشا» لسكريه وأوتربون ص٢١ و٢٢ و٢٣.

الجزء الثاني

بزوغ الشمس

الفصل الأول

إيقاظ الآمال[1]

ومــا زلـــت توّاقًـــا إلى كـــل غايـــة بلغـــت بهـــا أعلـــى البنـــاء المقـــوّم

غير أنه لم يكن من مصلحة (إسماعيل) ولا من مصلحة البلاد أن ينفر رجال ذلك الحزب؛ لأنهم، وأن لم يكن يرجى منهم نفع مطلقًا، لانغلاق عقولهم دون أشعة كل نور من أنوار التطور الاجتماعي، كانوا قادرين على تعكير مياه التفاهم بين مصر والأستانة، وذلك التعكير لم يكن مرغوبًا فيه، بل كان المرغوب فيه عكسه لنجاح سياسة الدهاء التي عول (إسماعيل) على اتباعها في تحقيق أمنيات نفسه.

لذلك، فإنه، بعد أن انقضت مراسم التهاني بارتقائه سدة جدّه وأبيه، صرح بعزمه على السفر إلى الأستانة العلية لتناول فرمان التولية فيها، اقتداء بأبيه (إبراهيم) وعملًا بنصوص فرمان سنة ١٨٤١.

فأقام حليم باشا عمه مقامه في غيبته؛ وسافر إليها، ومثل بين يدي السلطان عبد العزيز – وكان قد أخلف، منذ أقل من سنتين، أخاه عبد المجيد على عرش آل عثمان – فلقي منه كل حفاوة وإكرام وقلده السلطان بيده أفخر نياشين الدولة فوق تقليده إياه إمارة مصر.

فاغتنم (إسماعيل) فرصة فيض هذه التعطفات، والتمس من عبد العزيز التنازل إلى زيارة القطر المصري؛ فوعده السلطان بذلك عاجلًا؛ فشكر وعاد راضيًا محظوظًا.

ولما وصل إلى الإسكندرية وقابله جميع قناصل الدول وكبار رجال الجاليات الغربية ليهنئوه بسلامة الإياب وفرمان التولية، ألقى على مسامعهم خطابًا نفيسًا، كان بمثابة إعلان للخطة التي رسمها لنفسه، فيما يختص بإدارة مصر الداخلية، وهاك نصه:[2]

---

(1) أهم مصادر هذا الفصل: «مصر في عهد إسماعيل» لماك كون، و«مصر القديمة والحديثة» لأودسكلكي.

(2) ومن قائل: إن هذا الخطاب تلي في القلعة، ثاني يوم التولية.

يا حضرات القناصل

إني أشعر شعورًا عميقًا بالواجب الذي وضعه الله سبحانه وتعالى على عاتقي باستدعائه المرحوم عمي إلى جواره وانتخابه إياي لتولي زمام الأحكام المصرية، وإني آمل في ظل صاحب الجلال الهمايوني السلطان الأعظم أن أقوم قيامًا حسنًا بأداء ذلك الواجب.

وإني موطن العزم توطينًا حقًّا، يا حضرات القناصل، على تخصيص كل ما أوتيت من ثبات وهمة لترقية شئون القطر الملقاة تقاليد حكمه إليَّ، وإنماءِ رخائه.

وبما أن أساس كل إدارة جيدة إنما هو النظام والاقتصاد في المالية فإني سأجعلهما نبراسي في كل أعمالي، وأعمل على توطيد أركانهما بكل ما في وسعي.

ولكي أقدم مثالًا صالحًا للجميع ودليلًا محسوسًا على إرادتي هذه الأكيدة فإني قد عزمت منذ الآن على ترك الطريقة المتبعة من أسلافي، وعلى تقرير مرتب سنوي لي، لن أتجاوزه أبدًا، فأتمكن بذلك من تخصيص عموم إيرادات القطر لإنماء شئونه الزراعية وتحسينها.

وإني قررت أيضًا إلغاء طريقة السخرة المشئومة، التي اتبعتها الحكومة دائمًا في أشغالها، والتي هي السبب الأهم، بل الأوحد، الحائل دون بلوغ القطر كل النجاح الذي هو جدير به.

وإني لمتيقن أن التجارة الحرة ستجد فائدتها ومصلحتها في هذه الإجراءات، فتنتشر الرخاء وتعممه بين جميع الطبقات من الأهالي والسكان.

أما التعليم، وهو أس النجاح والرقي؛ وإقامة معالم العدالة بقسطاس حق، وهي محور كل أمن؛ فإني سأخصهما بفائق عنايتي، فينجم عن النظام في المالية والإدارة؛ وعن توزيع العدالة توزيعًا لا تشوبه شائبة، زيادة في سهولة المعاملات، وضمانة لسلامتها بين الأوروبيين والقطر.

وإني آمل، يا حضرات القناصل، أن أجد منكم اقتناعًا بهذه العواطف التي تملأ فؤادي، وإقبالًا على وضع أيديكم في يدي بإخلاص، لنعمل معًا في سبيل نير، على ما فيه خير البلاد وساكنيها.[٣]

([٣]) انظر: «مصر القديمة والحديثة» لأودسكلكي ص١٢ ج١، و«مصر في عهد إسماعيل» لماك كون ص٢٢.

فكان لهذا الخطاب وقع حسن، ليس فقط عند سامعيه، بل في عموم الأرض المصرية، وفي ذات البلاد الخارجية؛ وتيقن الجميع أن الملك الجديد البازغ فجره، يحمل في طيات مستقبله سعادة، قلما حلمت الأقطار الشرقية بمثلها.

وكان فرديناند دي لسيبس، صاحب مشروع ترعة السويس، خائفًا على مشروعه انقلابًا في الوالي الجديد، وانحرافًا كان قد هوّل به كثيرون حوله، فرأى (إسماعيل) أن يسري عنه مخاوفه، ويسكن مخاوف الشركة العالمية القائمة بذلك المشروع مع إبقاء يديه حرتين في المستقبل.

فاغتنم فرصة وجود فرديناند في زمرة القناصل العامة المحيطين بشخصه في تلك الحفلة الرسمية التاريخية، وقال له على مسمع من الجميع: إني، يا مسيو دي لسيبس لأرى نفسي غير جدير بالملك إذا لم أكن قناليًّا أكثر منك، وإنك، لو كنت والي مصر، وأنت رئيس شركة القنال، لما فعلت في مصلحتها، بالأستانة، أكثر مما فعلت أنا.[٤]

فبدد، بذلك، سحابة الوهم التي كانت قد غشيت أفكارًا كثيرة؛ وتمكن، بباكورة أعماله هذه التي سردنا تفاصيلها، من بلوغ غايتين معًا: (الأولى) المحافظة على وداد الرجعيين ومحبيهم؛ و(الثانية) اكتساب ثقة الأوروبيين وإعجابهم به.

أما شعبه فكان فرحًا به، فرحًا بتوليته، ولا فرح الصبي بيوم العيد.

---

(٤) «أوائل ترعة السويس» لفرديناند دي لسيبس ص٢١٤ و٢١٥.

الفصل الثاني

زيارة السلطان عبد العزيز للديار المصرية[1]

كانت زيارتُكم هَذِي لنا أملًا   واليوم قد بلغ الآمالَ راجيها

وبينما الملأ في القطر لا يزالون يتحدثون بسفر سمو الوالي إلى القسطنطينية، والحفاوة التي قوبل بها هناك، والإكرام الذي ناله؛ وبما اشتملت عليه الخطبة الرسمية من بدور سعد تسطع في سماء البلاد؛ وبينما الكل يشاهدون بدء تحقيق الخطة التي رسمها لنفسه في ذلك الخطاب، فيما أصدره من الأوامر إلى وزارة المالية بتخصيص مبلغ ستين ألف كيس (أي: ما ينوف قليلًا على سبعة عشر مليونًا ونصف من الفرنكات) بصفة مرتب سنوي له، لن يتعداه، وصرف كل ما يزيد على ذلك في مصالح البلاد – إذا بخبر دوى في وادي النيل جعله يهتز طربًا من أعلاه إلى أقصاه، وجعل عيون عموم العالم الإسلامي تتجه إليه، وتنظر نظرة إجلال وإعظام إلى العاهل الحاكم فيه. ذلك النبأ إنما كان تحرك الركاب السلطانية العثمانية إلى زيارة الديار المصرية، والبر بالوعد الذي وعد (عبد العزيز) تابعه به.

وإنما كان لذلك النبأ، ذلك الوقع العظيم؛ لأنه منذ أن فتح السلطان سليم خان الأول القطر المصري وأضافه إلى ممالكه الشاسعة الأرجاء، وبارحه بعد أن أقام فيه حكومته المملوكية المزدوجة، التي كانت من أكبر أسباب فقره وتعاسته، لم تطأه قدم سلطان عثماني مطلقًا؛ ولا وقع في خلد أحد أن خليفة الإسلام يأتي إليه ليزوره، بعد أن فارقت الخلافة العباسية ربوعه؛ ولأنه منذ أن أغمض الموت جفون السلطان مراد خان الرابع في سنة ١٦٣٠ لم يرو عن سلطان عثماني مطلقًا أنه فارق عاصمة ملكه، لا لجهاد تقي ولا لتفقد أحوال رعيته، ولا لزيارة غيره من عواهل الدنيا وملوكها.

فلم يكد العالم يصدق ذلك النبأ، لولا أنه رأى من تحقيقه ما قطع قول كل متكهن وبدد الشك من جميع الصدور.

---

(١) أهم مصادر هذا الفصل: «سفر السلطان عبد العزيز إلى مصر» لجارديه، فتحسن مطالعته برمته.

ففي يوم الجمعة، ثالث أبريل سنة ١٨٦٣ – وكانت الجمعة المقدسة عند الطوائف الغربية – ركب السلطان عبد العزيز ومعه ابنه الأمير يوسف عز الدين، ووزيراه فؤاد باشا وزير الحربية ومحمد باشا وزير البحرية، وغيرهما من كبار موظفي الدولة والمابين والخاصة السلطانية، اليخت الفخم (فيض جهاد)، بعد أن تبرك بدعاء والدته السلطانة المعظمة؛ وركب كل من الأمراء الفخام مراد أفندي وحميد أفندي ورشاد أفندي أولاد أخيه المرحوم عبد المجيد، الفرقاطه (مجيدية)؛ وركب وراءهم جمهور عديد من الياوران والضباط والموظفين والجنود سفنًا عثمانية أخرى؛ وأقلع الجميع من الأستانة إلى مصر.

فمروا بغليبولي في اليوم الرابع من أبريل – وكان يوم سبت النور – فأطلقت طوابي الشاطئ الأوربي وطوابي الشاطئ الأسيوي مائة مدفع ومدفعًا، إجلالًا وتعظيمًا لاجتياز الباديشاه العثماني وأمراء بيته السلطاني مياه الدردنيل.

وما بلغ اليوم السابع من أبريل ضحاه، إلا ووصل الأسطول المجيد إلى عرض بحر الإسكندرية، فتجلت لهم هذه المدينة، وهم في البعد، كأنها العروس المنتظرة ساعة الزفاف.

فدنوا منها في جهة مرفأ رأس التين، وأعين قاطني السراي شاخصة إليهم، وقلوبهم مختلجة سرورًا؛ وروح (إسماعيل) تستمرئ لذة المطمع المحقق.

فلما أضحوا من البوغاز، بحيث يشرفون على جميع دائرته الشاسعة بأنظارهم، رأوا السفن مكتظة فيه، والأعلام العثمانية تخفق فوقها، وترفرف في جميع فضاء الساحل المنظور.

فما زالوا يتقدمون، حتى إذا بلغوا أقرب نقطة في البحر تستطيع السفن البخارية الرسو فيها، أطلقوا مدافع أسطولهم تسليمًا على الأرض المصرية.

فدوت المدافع من الطوابي المحيطة بالمدينة، إيجابًا وإجلالًا؛ وملأ الفضاء صدح الموسيقات العديدة من عسكرية وغيرها المصطفة على الشاطئ، وارتفعت أصوات الجم الغفير المحتشد المزدحمة أقدامه على الساحل، ضاجة. عاجة – وقد مزجت التحية السلطانية بالتحية الأميرية – وصائحة: «بادشاهمز چوق يشا» و«أفندمز چوق يشا» معًا.

ونزل (إسماعيل) ومعه عمه حليم باشا وغيره من أكابر رجاله، في زورقة الفخم تحيط به انبعاثات ذلك الفرح العمومي، وسار قاصدًا اليخت السلطاني لتهنئة متبوعة الأعظم بسلامة الوصول، وتقديم فروض الاحترام والأجلال له، وللسلام على ضيوفه الكرام واستقبالهم.

فقبل يد السلطان، وصافح باحترام وانحناء أمراء البيت العثماني؛ ثم حمد وشكر ودعا دعاءً صالحًا.

فوجد من لدن عبد العزيز حفاوة فائقة؛ وإكرامًا جديدًا: فإن مدافع الأسطول العثماني أرسلت طلقاتها، مرة أخرى، إجلالًا له، وأقبل السلطان عليه، وقلده بيده سيفًا مرصعًا، كأنه يريد تثبيت توليته الرسمية، عسكريًّا، ثم أبقاه في ضيافته ساعة وأكثر، أظهر له في خلالها ما ضاعف سروره وزاد إخلاصه.

ثم سار الجميع إلى الزوارق المعدة لهم، فتخلى السلطان عن زورقه الخاص إلى الأمراء حميد ورشاد وعز الدين، وركب هو زورق الوالي بمعية مراد و(إسماعيل).

ونزل الباقون في الزوارق الأخرى، والمدافع تدوي من البحر والبر؛ والموسيقات تصدح؛ والأصوات تضج؛ والدعوات تتعالى، وساروا قاصدين سراي رأس التين العامرة في وسط مظاهر ذلك الاختفاء العام المستمر.

وكان في انتظارهم، أمام باب السراي، فرقة كاملة من الجنود المصرية مصطفة على الرصيف، ومرتدية أفخر ملابسها العسكرية، فرفعت سلاحها حالما مست أقدامهم الأرض المصرية، وقدمت لهم تحيتها العسكرية؛ ونادى جنودها بأعلى أصواتهم، وسلاحهم يتصلصل: «بادشا همز چوق يشا» — وهي التحية التي كانت تدوي الآفاق بها في ذلك اليوم.

وكانت سراي رأس التين قد أعدت إعدادًا فخمًا لنزول الركاب السلطانية فيها.

فوجد عبد العزيز من زخرفها ورياشها والبذخ المنتشر في جميع أثاثها، ومن أسباب الراحة والهناء كلية كانت أم جزئية، المتوفرة في كل جهاتها، ما أوجب إعجابه (بإسماعيل) وضاعف تقديره للثروة المصرية.

وبعد أن استراح، وتناول طعام الغداء – وكان شيئًا فاخرًا يفوق وصف كل واصف، وقدم باستمرار على مائدتين: إحداهما في السلاملك، للسلطان وأمراء بيته؛ والأخرى في دار الحريم، للحاشية والمعية والمابين؛ ثم استراح ثانية – أخذ يحدق بنظره، من نوافذ السلاملك المفتوحة، بالأعمال المدهشة التي خلقتها إرادة (محمد علي) الباشا العظيم، من العدم؛ ويعجب بها إعجابًا عظيمًا، ثم طلب إلى (إسماعيل باشا) أن يقص عليه كيف تمكن ذلك الجد الكبير من إتمام ما تم على يديه.

فقص عليه (إسماعيل) كيف أن (محمد علي) – في بلد كانت تعوزه كل الوسائل ما عدا يد الإنسان، وكانت كل الآراء فيه مجمعة على معارضة آرائه؛ وسدول الجهل وشبح الهمجية مخيم على ربوعه – قد أنشأ كل تلك المعجزات في أقل من ثمان سنوات، كيف أنه – بعد أن أضاع أكثر من سنة، وأنفق مليونًا ونيفًا من النقود لإيجاد الترسانة – اتضح له من الأدلة التي أقامها أمامه سريزي بك المهندس الفرنساوي (بالرغم من أنه قدم إلى خدمته مصحوبًا بتوصية ضئيلة) أن جميع مجهودات شاكر أفندي رئيس أعماله التركي، لن تجدي نفعًا، لمخالفتها للأصول؛ فأوقف حالًا سير تقدمها؛ وضرب صفحًا عن المبالغ الطائلة التي صرفت سدى وشرع، بدون أدنى إبطاء، في تنفيذ تصميمات ذلك الفرنساوي الحكيم، وكيف أنه – بالرغم من كل الصعوبات القائمة في سبيله – حفر الحوض اللازم لترسانته؛ وأقام المخازن والمعامل فيها وحولها؛ وبنى أسطوله العظيم المؤلف مما يزيد على خمس وثلاثين قطعة مشتملة على أكثر من ألف وخمسمائة مدفع بالرغم من عدم وجود الخشب والحديد لديه، وكيف أنه أوصل ماء النيل إلى الإسكندرية، بحفر ترعة المحمودية التي يرى مصبها أمامه؛ وبحفره إياها بدون آلات ومعاول، بل بمجرد أيدي الفلاحين وأصابعهم، لعدم وجود تلك الآلات والمعاول في البلاد، وكيف أنشأ سراي رأس التين والطوابي الحصينة التي تدرأ عنها وعن الساحل تعديات كل عدو، والتي وضع رسمها وقام بتنفيذها المسيو دي سريزي عينه، وكيف أقام المنارة الشاهقة، هدى للسفن والجاريات، لئلا ترتطم بالصخور القائمة عند مدخل البوغاز.

وقص عليه أيضًا كيف تم في عهد عباس، وبالرغم من إرادته، مد خط السكة الحديدية بين الإسكندرية ومصر على يد شركة إنجليزية فكرت في مده حالًا بعد النجاز من

مد السكة الحديدية بين لندن وليڤربول؛ إذ لم يكن قد مد من ذلك شيء في معظم البلاد الأوروبية الأكثر حضارة.

فارتاحت نفس عبد العزيز إلى أحاديثه وتاقت إلى استعادتها والتوسع فيها، لا سيما فيما كان منها خاصًّا بالمحمودية والسكة الحديدية؛ لتيقنه من أن الترع والسكك الحديدية، بصفتها أهم طرق المواصلات بين البشر، أهم ما يستطيع حاكم بار برعاياه وملكه الإقبال على الإكثار منها في دائرة بلاده.

ولما غربت الشمس وهبطت حرارة النهار، وانسدلت ظلال الغسق خرج البادشاه من سراي رأس التين، في أفخر عربات القصر المكشوفة، تجرها أربعة جياد مطهمة ناصعة البياض، ويتقدمها ثمانية عداءون بملابسهم المزركشة بالذهب، ونفر يسير من الحراس المرتدين ملابسهم الحمراء الساطعة؛ واجتاز – و(إسماعيل) على يساره، والعربات المقلة أمراء البيتين العثماني والعلوي تتلو عربته الفاخرة – شارع رأس التين، فشارع الميدان، فشارع نوبار، فالمنشية وباب رشيد، وقد اكتظت كلها بالمتفرجين وقوفًا على جانبي الطريق، وتزينت بالرايات والأعلام الخفاقة، وازدانت بالأنوار المتألقة.

أما في الشوارع الآهلة بالسكان الوطنيين، فإن الرعايا كانوا واقفين على حافات حوانيتهم، المزينة بالبيارق، وقفة الخاشعين، يهتفون بملء أصواتهم «بادشا همز چوق يشا» وإذا ما دنا منهم الموكب يكادون يسجدون عبادة أمام جلالة الخليفة الفائت بينما أناس منهم ينثرون الورد والزهور في طريق الموكب، أو ينشرون في الهواء دخان البخور العطر ويحرقون العود والندّ، وجوقات موسيقية واقفة على بعد مائة متر الواحدة من الأخرى، تصدح بأطرب الأنغام فتشنف الأسماع وتشجي القلوب.

ولم يكن من نساء ولا أولاد إلا في نوافذ البيوت وعلى أسطحة المنازل، حيث كانت تزدحم الرءوس البيضاء والرءوس السوداء وتدوي الزغاريد والتهاليل.

وأما في الشوارع الآهلة بالأجانب، ولا سيما المنشية، فإن القبعات كانت تلوح في الهواء؛ وصيحات الابتهاج تملأ الفضاء؛ ويقتدي الأهالي بالغربيين فيصيحون معهم ويفوقونهم بأصواتهم، ويجتهدون في أن يظهروا لسلطانهم بحركاتهم وأنظارهم، مقدار الحب والإخلاص

اللذين تكنهما قلوبهم له؛ بينما السيدات ينثرن من النوافذ باقات الزهور والرياحين أو يرفرفن بمناديلهن في الفضاء، وكانت الزينات يأخذ سناها بالأبصار، وعلى الأخص الزينة التي أقامها الكونت زيزينيا عند مدخل المنشية.

فلما فرغ السلطان من المرور عاد إلى سراي رأس التين من الطريق التي أتى منها بين مظاهر الإجلال والتعظيم.

وما استقر في قاعة جلوسه إلا وتألق حوله البر والبحر بالأنوار المختلفة الألوان البهية الأشكال؛ ودوت في الآفاق الألعاب النارية المتنوعة الأوضاع، وأخذت تتساقط، أمام نوافذه، بأشكال أهلة وبدور ونجوم، يأخذ سناها بالأبصار؛ واستمرت الحال كذلك حتى بعد منتصف الليل.

فلما كان اليوم التالي (يوم الأربعاء ثامن أبريل) حوالي الساعة العاشرة صباحًا، استقبل السلطان، وبجانبه (إسماعيل باشا) وفؤاد باشا، قناصل الدول العامة القادمين للتهنئة بسلامة الوصول؛ وألقى عليهم خطبة جميلة، أعرب لهم فيها عن سروره بما رآه من أسباب العمران في القطر المصري الذي هو إحدى ممالكه الشاهانية؛ وعن نياته الطيبة، البارة برعاياه التي يرجو الله أن يمكنه من تحقيقها.

فترجم فؤاد باشا الخطبة لهم، فشكروا السلطان على ما تفضل به من مقابلتهم وخرجوا وألسنتهم تلهج بالثناء على مقاصده ونياته.

ولما كانت ساعات العصر، خرج عبد العزيز و(إسماعيل) وأمراء البيتين العثماني والعلوي وجميع رجال حاشيتهما للتفرج على قسم المدينة الغربي، وساروا بعد ذلك بجانب ترعة المحمودية، وبعد أن استراح السلطان في بستان البرنس حليم (وهو الذي عرف، في أيامنا، بسراي نمرة ٣ التي كانت مخصصة لسكنى الغازي أحمد مختار باشا قبل سنة ١٩١٤؛ إذ كان مندوبًا ساميًّا للدولة العثمانية بالقطر المصري) ولقي من احتفاء البرنس حليم بجلالته ما استوجب محظوظيته منه ثم عاد إلى سراي رأس التين؛ وقضى ليلته في راحة وهناء كما قضى الليلة السابقة، والمدينة كلها حوله أنوار وأفراح وتهاليل وزغاريد.

وفي يوم الخميس (تاسع أبريل) اجتاز، بمركبته المفتوحة، المدينة مرة أخرى، فقابلته بما

قابلته به المرة الأولى، وتوجه إلى المحطة، حيث كان في انتظاره القطار المعد لركوبه، ليقله إلى مصر عاصمة الديار، ولم يكن قد رأى قبل ذلك قطارًا، فاستوقفت أنظاره آلاته وعدته؛ وأهاجت فيه عواطف حب الاستطلاع – وكانت قوية في قلبه.

فأخذ يستفهم ويستفسر عن كل ما يرى؛ فتقدم إليه ناظر المحطة ومهندس القاطرة بكل بيان شاء وإيضاح طلب والإيضاحات التي سأل عنها، حتى إذا أتت الساعة الحادية عشرة، صعد إلى صالونه الخاص، وجلس (إسماعيل) وفؤاد باشا في مقعد آخر مجاور ليكونا تحت طلبه، وركب باقي الأمراء العثمانيين والعلويين في عربات القطار الأخرى؛ وكذلك رجال الحاشيتين، فسار بهم القطار يقطع سهول الوجه البحري، والراكبون يتحادثون بما توجبه المناظر الممتدة أمامهم من مواضيع الحديث، حتى إذا بلغ بهم القطار كوبري كفر الزيات الفخم، أخذ الكل يعجبون ببنائه، ويعظمون من شأنه، ويبالغون في تقدير نفقاته، واستفهم السلطان عنه من (إسماعيل) فقال: إنه بلغ ما يزيد على السبعة ملايين من الفرنكات، وأخذ البرنس حليم يقص على من معه في المقعد حكاية نجاته من الموت في حادثة سقوط القطار في النيل، منذ خمس سنوات تقريبًا.

ولما مروا على طنطا، ورأوا ازدحام الأقدام على محطتها، ونظروا مآذن الجامع الأحمدي تعلو في آفاقها؛ طلب عبد العزيز بعض إيضاحات عنها وعن أهميتها فأجابه (إسماعيل) إلى طلبه، وقص عليه ما يعمل فيها أيام المولدين الأحمديين الأصغر والأكبر.

وحكى له على سبيل الفكاهة كيف أن نساء الريف المجاور – حينما جعل (محمد سعيد باشا) الخدمة إجبارية على الجميع – تجمهرن حول سرايه بطنطا وأخذن يصحن ويصخبن وبلغ من بعضهن الحمق مبلغه، فأقبلن بعصي في أيديهن على جدران مسجد مجاور يضربنها صائحات: «خذ! هذا جزاؤك، أيها الظالم، الذي تريد انتزاع أولادنا منا!» بينما (سعيد باشا) – وكان مصابًا برمد في عينيه، وقد استفهم عن سبب اللجاج والهرج الواصلين إلى أذنه، وعلمه – يقهقه ويكاد يستلقي على ظهره من كثرة الضحك؛ وكيف أن إحدى تلك النساء لمحت ناظر المحطة الفرنجي واقفًا على رصيفها القريب من القصر فنادت زميلاتها وأشارت إليه قائلة: «هاكن النصراني الذي يسير أولادنا في عربات النار، هلم لننتقم منه!» فتحول تيار سخطهن صوب ذلك المسكين وهجمن عليه كمجنونات، غضابى، وهن

يصحن: «لنقتلنه! لنقتلنه!» ففر الرجل من وجوههن، هائمًا خائفًا؛ واقتفين أثره؛ وركبن خلفه كأنه الصيد وهن السلوقية، وما زال يجري وهن يطاردنه حتى وصل باب سراي الأمير، فاقتحمه خائفًا منذعرًا، وبعد أن أوصده وراءه صعد وسقط على قدمي سعيد هاتفًا: «أنقذني يا مولاي» وأخبره الخبر، فكاد سعيد يغشى عليه من الضحك، ولم يعد يستطيع جمع أجزاء جسمه المترجرج.(٢)

ولما بلغ القطار براكبيه كوبري بنها، ورأوا، من خلال النوافذ، السراي الفريدة التي أقامها عباس باشا، عند أحد تعاريج النيل، في نقطة تجتلي عين الناظر منها مساحة من الأفق، قلما يضارع جمال أي منظر في العالم، جمالها الطبيعي، تمثلت أمام أعينهم الفاجعة الرهيبة التي قضت على حياة ذلك الوالي، في أعماق تلك السراي، المهملة منذ ذلك الحين – فسرت في أجسامهم قشعريرة كأنهم يرونها تمثل من جديد؛ وتخيلوا الألفي بك، محافظ مصر، آتيًا منها مرة أخرى؛ داخلًا ذلك القصر الدامي؛ مخرجًا منه الجثة الهامدة، مرتدية ملابس الجسم الحي: مجلسًا لها في صدر العربة – كأن عباسًا لا يزال العاهل الحاكم، وكأنه لم يمت – آمرًا الحوذي، الذي كان يجهل كل شيء، أن يسير إلى مصر؛ داخلًا العاصمة، وهو جالس في تلك العربة على يسار جثة الوالي القائمة –كأن الموت لم ينزل على عرش مصر منذ سويعات؛ متخذًا كل استعداد وحيطة لحرمان محمد سعيد باشا ولي العهد الحقيقي من ميراثه وإقامة إلهامي باشا الغائب في الأستانة مكان عباس أبيه.

وقص (إسماعيل) على عبد العزيز كيف أن قناصل الدول عارضوا الألفي بك فيما أراد فعله واحتجوا عليه، فلم يتم له ما نوى، واستتب الأمر لمحمد سعيد، فبلغ من رعب ذلك الرجل، بالرغم من تأكيدات الوالي الجديد الطيب القلب له، بأنه قد صفح عنه وغفر له زلته، أنه، حالما دوت في أفق مصر، أول طلقة من المدافع المؤذنة بتولية سعيد، وقع مغشيًّا عليه وفارق الحياة.(٣)

وبينما القطار واقف بالمسارفين ببنها، لمحوا على أحد أرصفتها، القطار القائم إلى الزقازيق.

---

(٢) انظر: «مصر في عهد سعيد باشا» لمريو، ص٣٠ و٣١.

(٣) انظر: «مصر الخديوي» لإدون دي ليون ص٨٧ و٨٨، و«مصر في عهد إسماعيل» ص١١ لماك كون، و«إماطة اللثام عن أسرار مصر» لأولمب أدوار، ص١٤٦ وما يليها.

فسأل السلطان (إسماعيل) عن الوجهة التي يقصدها ذلك القطار، فأجابه بإيضاح واف، واستطرد الحديث إلى التكلم عن السويس وترعتها، واغتنمها فرصة ليبذر بذور أغراضه الخفية في الأذن السلطانية، حتى إذا ما جاءت الأيام، التي يرى إظهار تلك الأغراض فيها، يكون السلطان مستعدًا لتعضيده في إنجاحها.

وبعد ما فارقوا بنها وأخذوا يقتربون من مصر؛ وبدأت قمم الأهرام العظيمة تبدو في البعد كأنها تناطح السحاب، مجللة بثوب العثير الدقيق الذي تلحفها به الرياح الهابة على الصحراء حولها، دارت الأحاديث على ماضي مصر المكنون وعلى الأعمال القديرة المعجزة، التي تمت فيها على أيدي فراعنتها الأماجد، وأحس (إسماعيل) في تلك الحظة، بأن هاجسًا قام في قلبه يحدثه بأن ملكه معد ليعيد مجد العصور الفرعونية التي دالت؛ ويسر له قائلًا: «إن التاريخ سيقيمك في مصاف أكبر أولئك الفراعنة مجدًا وفخارًا».

ولما قارب القطار طوخ، تحول الحديث إلى القناطر الخيرية التي أنشأها الباشا العظيم على مفرقي النيل: فأجمع الكل على اعتبارها مضارعة، في العظمة، لأعظم ما خلقته إرادة فراعنة القدم؛ وزائدة، في الفائدة، على كل ما أوجده أولئك القديرون، ولم يكن (مرييت) و(بروجن) و(ماسبيرو) قد أماطوا، بعد، حجاب السر عن تاريخ الأسرة الثانية عشرة الرفيعة الشأن، أسرة أزرتسن وأمنمحعت، بانية اللابرنت، ومحتفرة خزان ميريس.

وهكذا مرت على المسافرين الساعات، وهم لا يشعرون بمرورها، حتى وقف القطار بهم أخيرًا بالقرب من قصر النيل.

فنزل السلطان، واستراح هنيهة، في المحل الفخم المعد له؛ وكذلك أمراء بيته الكرام؛ وأقام الجميع هناك إلى أن تجهزت المعدات التي صدرت الأوامر بها.

فلما سدل المساء سدوله، سار الموكب السلطاني من قصر النيل إلى سراي القلعة عن طريق شارع كوبري قصر النيل؛ فباب اللوق؛ فحسن الأكبر؛ فغيط العدّة؛ فباب الخلق؛ فتحت الربع؛ فالدرب الأحمر – وهذه الشوارع بحاراتها ودروبها وسككها وعطفاتها مزينة بأبهى زينة؛ متألقة بأجمل الأنوار؛ مكتظة بأناس من مختلف الأمم والملل والنحل؛ ممتزجين، امتزاجًا يقر العين، ويشرح الصدر؛ هاتفين بالتحية السلطانية – وكان قد تقرر أن

لا يهتف بغيرها، إجلالًا لصاحبها، على طول الطريق؛ ومظهرين من عواطف الولاء والإخلاص والعبودية ما تحار له العقول والألباب؛ ناثرين الزهور؛ حارقين البخور؛ مكبرين؛ مهللين؛ وقد انتشرت بينهم الجوقات الموسيقية على أبعاد قليلة بعضها من بعض صادحة بالسلام السلطاني، بينما النساء والأولاد قد انعقدت عناقيدهم فوق السطوح وفي النوافذ وعلى درجات الجوامع والمساجد والزوايا الخارجية وفي نوافذها، والجميع يدعون للسلطان كل بلسانه، وكيفيته الخاصة وعلى طريقته المعتادة.

وكان السلطان شيقًّا، وكذلك من معه، إلى رؤية تلك القلعة الشهيرة، وسرايها التاريخية؛ لازدحام تذكارات التاريخ حولهما من أيام صلاح الدين وبيبرس وقلاوون وبرقوق وقايتباي إلى أيام سليم خان وبونابرت ومحمد علي؛ لا سيما ما كان من تلك التذكارات لا يزال حاضرًا بالأذهان.

وكانت سراي القلعة قد أعدت لنزول الضيوف الكرام فيها، إعدادًا شبيهًا بما يروى عن مثله في كتاب ألف ليلة وليلة، مما لم يكن يستطيع القيام به إلا سلاطين الجن.

فما ارتاح السلطان في مخادعه، ومرت أمام عيني مخيلته، أشخاص العظماء الذين سبق وجودهم في تلك الأماكن وجوده فيها؛ ثم تناول طعام العشاء، وكان أفخر ما تتلذذ به الأذواق، وتستمرئه الألسنة؛ كثيرًا وفيرًا؛ ممدودًا على عدة موائد للآكلين، إلا ودوت حوله الآفاق بالمدافع المؤذنة بصلاة العشاء – وكان (إسماعيل) قد أمر أن تضرب عند حلول كل وقت من مواقيت الصلاة، لكي يكون الشعور عامًّا بأن أيام إقامة الخليفة بمصر لأيام أعياد مباركة – وعلت ضجة المدينة العظيمة، حافلة بالدعوات الصالحات؛ عاجة بالهتاف: «باديشا همز چوق يشا».

وما هي إلا لحظة، وتألقت الزينات، وأشعلت ألعاب النار، وشقت السواريخ كبد السماء؛ وانتثرت الأهلة والنجوم منها متباينة الألوان في الفضاء؛ وبرزت المدينة كلها تسطع في جميع جهاتها بالأشعة المنبعثة إليها من كل صوب.

فتقدم السلطان إلى حيث استجلت أنظاره أرجاء القاهرة بأسرها، هذه القاهرة الثملة فرحًا بتشريفه أرضها، فمتع عينيه بذلك المنظر الشائق – وكان الليل قد كساه ثوبًا خياليًّا

يلعب باللب ويسكره – وأحس في صميمه بلذة سماع كل تلك الأصوات، المصعدة إلى أذنيه الدعوات التي ترسلها الرعية المخلصة لسلطانها نحو قدمي العرش الإلهي.

ففاض صدره بالحبور المتدفق إليه من كل حدب وصوب؛ وأراد إظهار امتنانه ومحظوظيته (لإسماعيل)، فنزع وسام «المجيدية» المرصع المتدلي على صدره السلطاني، وعلقه بيده على صدر (إسماعيل)؛ وقال له: «إني لا أدري كيف أشكرك على كل ما بذلته لتملأ نفسي سرورًا»، فأجابه (إسماعيل): «إنما قدمت لمولاي ما هو له»، فزاد هذا الجواب في سروره.

وبعد أن استجلى من موقفه السامي جمال المناظر المبسوطة تحت قدميه، دخل إلى مخادعه ونام نومًا هادئًا هنيئًا.

وكان الغد يوم جمعة، فتقرر أن يصلي الخليفة صلاته الجامعة في مسجد (محمد علي) بالقلعة عينها، وأن يذهب إليه من السراي التي بات فيها راكبًا على جواد مطهم في موكب يكون كل من فيه فارسًا.

فلما آذنت ساعة الصلاة، امتطى عبد العزيز الحصان الذي قُدِّمَ له؛ واقتدى به أمراء بيته السلطاني وأمراء البيت العلوي والوزراء العثمانيون والمصريون وكبار رجال المابين والمعية، وكوكبة من الفرسان، وسار جمعهم في موكبهم الحافل المهيب، داخل القلعة، من السراي إلى الساحة الفسيحة الأرجاء المنبسطة أمام مسجد (محمد علي) حيث كانت جميع الأعالي المحيطة، المطلة على تلك الساحة، غاصَّة بالمتفرِّجين، وداوية بدعائهم.

وبعد أن انقضت الصلاة، توجه السلطان إلى زيارة قبر الباشا العظيم، الراقد رقدته الأبدية، في ذلك الجامع المرمري البناء، المطل من علاه على القاهرة كلها، كأنه روح (محمد علي) تشرف على جسم القطر الذي أعادت إليه الحياة، لتتعهده وترعاه.

فوقف إليه، برهة، خاشعًا، ثم التفت إلى من حوله وقال على مسمع من الملأ: «لقد كان رجلًا عظيمًا، وإن ذكره ليخلَّد».

ثم عاد إلى سراي القلعة حيث استقبله وفود المهنئين من الأعاظم والعلماء والبطاركة

والرؤساء الروحانيين، والوجهاء والأعيان والتجار، ولكي يظهر لهم بجملة واحدة مقدار انشراحه من زيارته للقطر المصري، قال لهم: «إني ضيف إسماعيل وضيفكم»، فكان لقوله هذا وقع عظيم في القلوب؛ لأنه كان بمثابة إعلان رسمي لاستقلال مصر!

لذلك كانت الزينات، التي أقيمت في مساء ذلك اليوم، أجمل بكثير من زينات الليلة السابقة، وكان أبدعها شكلًا ما أقيم منها أمام قصري (إسماعيل باشا) وحليم باشا وسراي عابدين، وبلغ من تفنن صانعي الألعاب النارية ومن إعجاب السلطان بها أنه طلب بعضهم من (إسماعيل) ليأخذهم معه إلى القسطنطينية.

ومما يحسن ذكره في مقابلة السلطان للعلماء، اللطيفة الآتية وهي: أن (إسماعيل) كان يعتقد في علماء الأزهر الأجلاء عدم خبرة ودراية بواجبات الرسميات في موقف كهذا – وكان هذا هو الواقع – فحسن لديه أن يختار أربعة منهم فقط ليتشرفوا بالمثول بين يدي الحضرة السلطانية، وهم: السيد مصطفى العروسي شيخ الجامع الأزهر، والشيخ السقاء، والشيخ عليش، والشيخ العدوي من كبار علمائه، وأولهم وثانيهم من دواهي الرجال وأوسعهم صدرًا؛ وثالثهم من المتصوفين؛ وأما الرابع فكان من الورع والتوكل على الله، بحيث لا تهمه ولا ترهبه العظمات البشرية.

ثم وكل إلى قاضي القضاة التركي أمر تعليمهم آداب المثول بين يدي الخليفة، فأفهمهم فضيلته أن المقابلة ستكون في قاعة يقف السلطان في صدرها، على منصة مرتفعة عن الأرض قليلًا، بينها وبين باقي القاعة حاجز، مفتوح من وسطه؛ وأنه ينبغي لهم إذا ما بلغوا الباب ووقعت أعينهم على جلالته أن ينحنوا انحناء عظيمًا، ويسلموا بكلتا اليدين، حتى تمسا الأرض؛ ثم يتقدم كل منهم نحو فتحة الحاجز، بخطوات موزونة حتى إذا صار أمامها، كرر الانحناء والتسليم، ووقف أو يرد السلطان عليه تحيته، فيعيد؛ حينئذ الانحناء والتسليم مرة أخرى، ثم يرجع متقهقرًا ووجهه إلى السلطان إلى أن يبلغ باب الدخول؛ فيكرر الانحناء والتسليم عينهما؛ ثم ينصرف مثل ما دخل، حتى يتوارى عن نظر السلطان.

فاستغرب العلماء أن تنحصر المقابلة في تلك الصور من الانحناء والاحترام، ولكن قاضي القضاة أكد لهم أن الأمر كذلك، فقالوا: «قد فهمنا».

فلما جاء دورهم في المقابلات، دخل الشيخ العروسي أولًا، فالشيخ السقاء بعده، فالشيخ عليش، وفعل كل منهم ما علمه القاضي أن يفعل.

وكان (إسماعيل) واقفًا وراء السلطان بمسافة، وعينه تراقب كل حركاتهم، فأعجب من إتقانهم الدرس الذي أُلقي عليهم إتقانًا محكمًا.

فلما أتى دور الشيخ العدوي، دخل هذا الأستاذ الفاضل، وانحنى عند الباب كزملائه؛ ثم أسرع، بعد ذلك، نحو السلطان بمشيته الاعتيادية، ولم يعاود الانحناء ولا التسليم فبدأ قلب (إسماعيل) يخفق – ثم تقدم بقدم ثابتة حتى وصل إلى الحاجز، وجاوزه، وصعد إلى المنصة، التي كان السلطان واقفًا عليها – وقلب إسماعيل يجف ونظر إليه بعين ثابتة وقال: «السلام عليك يا أمير المؤمنين ورحمة الله»، فوثب قلب (إسماعيل) في صدره، ولولا مهابة السلطان لركل الرجل وأخرجه.

ولكن السلطان ابتسم ابتسامة لطيفة، ورد على الشيخ العدوي تحيته وأحسن منها، وانحنى أمامه انحناء خفيفًا.

فخاطبه الشيخ فيما يجب على السلطان نحو رعاياه، بصفته كبير الحكام؛ لأن الحكام خلفاء الأنبياء في الناس؛ وفيما يجب على أمير المؤمنين، بصفته خليفة الرسول، نحو المؤمنين؛ وهول في المسئولية الملقاة على عبد العزيز؛ وأكد له أن ثوابه عند الله سيكون بمقدار ثقل المسئولية، وحسن نفاذه فيها؛ كما أن عقابه عند الله تعالى سيكون على قدر إهماله واجباتها.

فامتقع لون (إسماعيل)، ولعن الساعة التي اختار فيها ذلك الشيخ الأبله، ومن أشار عليه به، وأخذ يحسب لغضب السلطان ألف حساب.

ولكنه لم ير على وجه السطان علامات الغضب مطلقًا، بل وجد ملامح عبد العزيز مرتاحة إلى كلام ذلك الأستاذ؛ لا سيما أنه لم يفهم منه شيئًا لجهله اللغة العربية.

أما العدوي فلما فرغ من خطبته، ختمها بالسلام الذي بدأها به ثم انحنى أمام السلطان، وأقفل خارجًا بوجهه لا بظهره كسابقيه، وسبحته بيده فوجد هؤلاء في انتظاره على الباب يلومونه على فعلته التي كانت على زعمهم «قذى في العيون».

فقال لهم: «أما أنا فقد قابلت أمير المؤمنين، وأما أنتم فكأنكم قابلتم صنمًا، وكأنكم عبدتم وثنًا».

ثم سأل السلطان عبد العزيز (إسماعيل): «من الشيخ؟» فأجابه: «هذا شيخ من أفاضل العلماء، ولكنه مجذوب، وأستميح جلالتكم عفوًا عن سقطته»، فقال السلطان «كلا. بل إني لم أنشرح لمقابلة أحد انشراحي إلى مقابلته» وأمر للشيخ العدوي بخلعة سنية وألف جنيه.[٤]

وكان يوم السبت التالي حادي عشر أبريل، يوم تشييع المحمل المصري إلى الأقطار الحجازية، فتقرر أن يرأس جلالة السلطان نفسه الحفلة السنوية المعتادة، واتخذت جميع الوسائل لكي تكون، بسبب وجوده على رأسها، يتيمة الحفلات التي من نوعها؛ لأنه لم يسبق لسلطان عثماني أن ترأس مثلها منذ الفتح السليمي، ولم يكن أحد يتوقع أن تجود الأيام بزيارة سلطانية أخرى في العصر ذاته.

فلما كانت الساعة العاشرة، نزل السلطان من القلعة، وسار نحو الكشك الذي أقامه محمد علي خصيصًا لذلك تحت السور إلى جنوب باب العزب، وهو قريب من المكان الذي يروى أن الأمير المملوك أمين بك وثب منه وثبته المشهورة في حادثة ذبح المماليك.

فلفت بعض الحضور نظر السلطان إلى ذلك، فرغب عبد العزيز في أن تلقى على مسامعه الرواية، بينما تتم حوله مراسم الاحتفال.

وكانت تفاصيل تلك الرواية مختلفًا فيها، فما حُكي للسلطان منها هو أن أمين بك، لما قذف بحصانه من فوق السور، وانكسرت أرجل الجواد حينما مست الأرض، فسقط ميتًا، وقع هو أيضًا عن صهوته وأصيب برضوض أفقدته رشده، فبصر به بعض البدو، فأسرعوا إليه واحتزوا ثلاثة أرباع عنقه، لكي يسرقوا سلاحه ونقوده؛ غير أنه لم يمت، وتمكن – وحده، على قول بعضهم؛ وبمساعدة بعض ذوي الرحمة، على قول آخرين – من

---

(٤) قص عليَّ هذه اللطيفة سبط ولد الشيخ العدوي صديقي، السيد محمد عاشور الصدفي القاضي بالمحاكم الشرعية ومن أفاضل الأدباء.

النهوض والاختفاء في مكان أمين تعالج فيه إلى أن شفي واستطاع الالتجاء إلى سوريا.

وبعد الفراغ من حفلة المحمل، توجه السلطان للتنزه في المدينة، فزار مساجد آل البيت الكرام وغيرها وكان الناس من السوقة والعامة، كلما مر بجموعهم المحتشدة، صاحوا: «الفاتحة لمولانا السلطان!» فينظر إليهم كأنه يحييهم، وهو إنما يستغرب لذلك، ويقارن في سره بينه وبين خشوع الأستانة وسكوتها؛ وإطراق العيون فيها إلى الأرض حينما يمر في شوارعها ذاهبًا إلى صلاة الجمعة.(٥)

ثم عاد من طوافه، فتناول طعام الغداء في سراي الجزيرة، ولما كان الأصيل، أبدى رغبته في رؤية أنجال (إسماعيل)، فأرسل (إسماعيل) من أحضرهم من قصرهم بالمنيل في جزيرة الروضة، حيث كانوا منقطعين إلى علومهم تحت عناية المسيو چاكليه؛ بعيدين عن كل المؤثرات الخارجية، لا سيما مؤثرات الحريم، فأعجب السلطان بهم وبنباهتهم وذكائهم؛ وشجعهم بأقوال حكيمة على الاستمرار في دروسهم بنشاط وهمة ورغبة صادقة، ليكونوا قرة عين أبيهم الكريم، وفخر مصر، وخير أحفاد للرجلين العظيمين (إبراهيم باشا) و(محمد علي).

ثم عاد إلى القلعة، ولما أسدل الغسق ظلاله، بدت مصر، مرة ثالثة، في حلل زينتها البهية؛ وأخذت نجوم الألعاب النارية وأهلتها تباري مرة أخرى نجوم السماء، وبدورها في السطوع واللألأة والجمال.

فأظهر عبد العزيز (لإسماعيل) نيته في الإقامة بمصر عدة أيام؛ ورجاه الاكتفاء بما عمل من الزينات والألعاب، والامتناع عنها في الليالي التالية؛ حثًّا براحة القائمين بها، وراحة السكان معًا.

وكان قد أرسل من الإسكندرية باخرة تحمل البريد إلى القسطنطينية، فأوفد إليها، أيضًا، في تلك الليلة، المصاحب عبد الكريم أغا، ليبلغ جلالة السلطانة والدته، أنباء صحته الجيدة؛ ويحمل إلى بابه العالي، الأوراق الدولية الخاصة بالإدارة اليومية.

---

(٥) انظر: «الكافي» لشاروبيم بك ج٤ ص١٣٨ طبعة بولاق الأميرية سنة ١٩٠٠.

ثم كلف رامز أغا، أحد خصيانه، بالذهاب ببطاقة زيارته إلى أربعة عشر «حريمًا» بمصر، ليبلغ «تحياته وتسليماته السلطانية» إلى أرامل محمد علي باشا وإبراهيم باشا، وعباس باشا، ومحمد سعيد باشا وغيرهن.

وفي يوم الأحد ثاني عشر أبريل – وكان عيد الفصح عند الطوائف الشرقية – ذهب لزيارة قصر النزهة، في طريق شبرا؛ وكان (لإسماعيل)، وهو الوحيد الذي تفننت الهندسة المعمارية في تجميله وتزيينه، على صغر حجمه، فأعجب به أيما إعجاب، وأمر بعض الرسامين الذين بمعيته أن يأخذوا رسمه – ولكنه لم يمكث فيه طويلًا وغادره إلى قصر شبرا ذاتها – وكان لحليم باشا، الذي أراد السلطان أن ينزل في ذلك اليوم ضيفًا عليه.

فاستقبله حليم باشا في تلك الروضة الغناء، التي أنشأها لوالده، أبدع الخيالات الشعرية، وكانت مزدهية بالزهور والرياحين، المغروسة على أبدع نظام وأجمل تنسيق؛ حافلة بالطيور المغردة المختلفة الأجناس والأنواع والأشكال – وكانت الزهور والطيور أحب المخلوقات إلى قلب عبد العزيز، وأعز ما ترتاح إليه نفسه بعد ربات الخدور.

فقضى بقية نهاره، وبعض مسائه في تلك الجنة الأرضية، متجولًا بين رياحينها وأزاهرها طورًا، وطورًا جالسًا أمام بحيرتها، المحيطة بها، المظلة الرخامية البديعة الصنع، العديمة المثيل في العالم بأسره، أو جالسًا في القاعة العظمى الكائنة في الزاوية على يمين الداخل، والتي قلما بذلت في تشييد سواها الأموال التي بذلت في تشييدها؛ وقلما ازدهت غيرها، بالصنعة الدقيقة المواد الثمينة التي ازدهت، هي، بها: كأن (محمد علي) أراد أن يجعلها قصرًا من قصور الجنان، بجانب تلك المظال الرخامية، المتتابعة صفوفها على شكل دائرة بيضاوية حول تلك البحيرة المعدة لمسابحة جواريه فيها، وقد أقيم في وسطها بناء مرمري على شاكلة باقة أزهار، تجلت الدقة كلها في صنعه وتكوينه، وأعد لجلوسه، هو، على أريكة حريرية فيه لكي يتسنى له في شيخوخته – والمياه تجري من تحته، والجواري يسبحن حوله، ويتداعبن أمامه، والروائح العطرية تتأرج من الأزاهير النابتة في كل مكان، وداخل كل مظلة من هاتيك المظال، والمتدلية إلى حافة البحيرة بشكل من أبدع الأشكال – أن يتخيل أنه انتقل إلى جنة الفردوس التي أعدها ربه للصالحين والمحسنين من عباده، وأن يتمتع، وهو حي في هذه الدار،

ببعض لذات الدار الأخرى التي بات منها على أدنى من قاب قوسين.[٦]

أسفًا على تلك!

آهٍ لتلك الروضة الفيحاء الغناء! كيف عبثت بها أيدي الإهمال، وكيف جردها من محاسنها الفريدة تغيب أيدي الصيانة عنها!

وأسفًا على ذلك!

وآه ثم آه! لذلك الإيوان البديع الأكبر المكون من مجموع هاتيك المظال الصغيرة الكلية الجمال، المزرية الواحدة منها بجمال إيوان كسرى المشهور! كيف تناولتها أيدي الدمار: فأتلفت رخامها البديع؛ وذهبت ببهجة صنعها المدهش؛ وباتت تهددها بخراب عاجل!

وقضى عبد العزيز وقته فيها يتحادث مع حليم باشا وفؤاد باشا عن زراعة البساتين والزراعة على العموم؛ ثم عن القناطر الخيرية – وكان الأمير مراد أفندي، ولي العهد، قد ذهب في ذلك اليوم عينه لزيارتها في مركب بخارية والتفرّج عليها. وأرسلت هناك أورطتان مصريتان للقيام بفروض استقباله، ولكنه لم يفارق المركب؛ وتفقد، وهو فيها، القناطر: الأمر الذي لم يرتح له ضباط تينك الأورطتين والذي لم يمكنهم من التفرج على القلعة السعيدية – وهي حصن أنفق محمد سعيد باشا على إقامته عند نقطة انقسام فرعي النيل، مبلغًا طائلًا من المال، بدون جدوى، كان الأجدر به إنفاقه على إتمام عمل القناطر الخيرية الضخم، الجليل، الذي أقبل عليه أبوه، الباشا العظيم، بضع سنوات فقط قبل أن يوافيه الأجل المحتوم.

ولما توغل المساء في الليل، عاد السلطان إلى القلعة فلم يفارقه الانشراح من شبرا وبستانها وإيوانها!

وفي يوم الإثنين ثالث عشر أبريل – ووافق وقوع عيد شم النسيم، احتفلت القاهرة به احتفالها المعهود ولكن زاده بهجة وجود السلطان – قصد عبد العزيز المتحف المصري – وكان مديره حينذاك مرييت بك، الاچيبتولوچي الشهير – فتفقد جميع غرفه ومحتوياته، واستفسر عن كل ما رآه فيه، وارتاح إلى البيانات التي استطاع مرييت أن يبديها له.

---

(٦) انظر: «مصر مرحلة مرحلة» لروونيه ص١٦٥، وانظر: «مصر الخديوي» لإدون دي ليون ص٧٥.

ثم ذهب من هناك لزيارة معامل القطن والحرير ببولاق – وكانت أعمالها ناجحة تبشر بفلاح باهر في المستقبل، لم يحقق، وا أسفاه المستقبل شيئًا منه – فسره ما رآه فيها من حسن الترتيب والنظام وانشرح صدره لعلامات النجابة والذكاء، البادية على وجوه الشبان المشتغلين فيها.

ولما كانت المحادثة بالأمس عن القناطر الخيرية قد شوقته إلى رؤيتها، ركب زورقًا بخاريًّا من زوارق (إسماعيل باشا)، أعد خصيصًا لذلك الغرض، وتوجه فيه من بولاق إليها، فتفقدها بعناية؛ وأعجب بها إعجابًا عظيمًا: وأكبر من إقدام وهمة الباشا العظيم الذي باشر إنشاءها بالرغم من طعنه في الشيخوخة، وحكم بأنها لمن أجل أعمال الدنيا فائدة، وأن محمد علي قد استحق ببنائها شكر الأرض المصرية إلى الأبد.

ثم عاد إلى قصر النيل وتناول طعام الغداء فيه.

وفي يوم الثلاثاء، رابع عشر أبريل، ذهب إلى زيارة الأهرام، ومعه أمراء البيت العثماني، وأمراء البيت العلوي، وجمهور كبار رجال البلاطين.

وبعد أن عبروا النيل إلى شاطئه الغربي، عند الجيزة، ركب السلطان عربة مفتوحة تجرها أربعة جياد، وركب وراءه (إسماعيل باشا) و(فؤاد باشا) في عربة أخرى يجرها جوادان فقط، وامتطى الباقون خيولًا.

ولما تكن الطريق إلى الأهرام قد مهدت بعد، فكثيرًا ما كانت تجتاز حقولًا مزروعة أو تمر في أرض تَرِبة، ترفع حوافز الخيول الواقعة عليها، سحابات عثير كثيف منها تملأ بها الفضاء.

وكانت عربة السلطان سائرة في طليعة الموكب اتقاء للغبار، وخيولها القوية العفية تتخطى بها المنحدرات في المرتفعات، ولأنها كانت أربعة صافنات، تمكنت من الاستمرار مقلة راكبها الكريم، حتى مدخل الصيوان الذي أعد له في ظل الهرم الأكبر، وعند قاعدته.

وأما عربة (إسماعيل باشا) وفؤاد باشا، فإن الجوادين فيها أجهدا تعبًا، أدى بهما إلى التوقف عن المسير، بالرغم من كل حث وتحريض، فاضطر الراكبان الكريمان أن ينزلا منها ويمتطيا جوادين آخرين.

وهكذا سار الموكب، والعثير وراءه يتناول عنان السماء، حتى بلغ الأهرام، حيث كانت موائد الطعام قد مُدَّت في الصواوين المعدَّة لذلك كأنها في أكبر القصور اشتمالًا على معداتها.

فاستراح القوم ثم أكلوا، وبعد ذلك أقبل عبد العزيز يسرح الطرف ويستفهم متخطيًا من جوار هرم خوفو، إلى الرابية البارز من قمتها أبو الهول، والمعبد المصري القديم الذي بجواره، ومقبرته، وامتطى جوادًا إلى هرم منقورا الذي كان لا يزال معظم جزئه الأعلى مكسوًّا بطلائه العجيب، فإلى هرم نيتوكريس الأحمر الجميل!

ألا ليت شعري! من ينبئني بما جال في مخيلة سلالة سلاطين آل عثمان، وهم يتجوَّلون حول آثار الفراعنة الخالدة، الدالة على عظمتهم الزائلة، والقائمة على مدخل الصحراء الشاسعة، معالم ماضٍ كان قصيًّا، وقتما خط التاريخ أوَّل صفحاته! من ينبئني بما قالت لهم – لا سيما لعبد الحميد – عينا أبي الهول السريتان الشاخصتان بصفاء أبدي أمامهما، كأنهما تريدان أن تحجبا مكنونات الأيام وراءه؛ وتشعران الحاضر، مهما كان فخمًا عظيمًا، بضآلته، تجاه مجموعة المفاخر البشرية، التي حركتها القرون بالتتابع (من خوفو إلى أوزورتسن، وآمنمحهت؛ ومن أحمس إلى توطمس وآمن هوتبْ؛ ومن راع مسيس إلى نيخاؤ وبتامتك؛ ومن كمبيز إلى إسكندر الأعظم والبطالسة الأماجد؛ ومن قيصر الأكبر إلى هدريان وديوكليسيان؛ ومن عمرو بن العاص إلى أحمد بن طولون والمعز لدين الله؛ ومن صلاح الدين إلى بيبرس وقلاوون وبرقوق وبرسباي وقايتباي؛ ومن سليم الرهيب إلى بونابرت العجيب) كسينما توغراف أمام تينك العينين؛ ثم وارتها في طيات الدهور!

ولما مالت الشمس إلى الغروب عاد الموكب السلطاني إلى الجيزة وتناول الجميع طعام العشاء في سرايها البديعة – ولم يكن (إسماعيل) قد أجرى فيها التحسينات التي صيرتها فيما بعد لؤلؤة قصوره، ودرة منتزهاته الخصوصية. ثم رجع السلطان إلى القلعة وما استقر فيها برهة إلا وحانت صلاة العشاء، فقام ينادي بها، بعد إطلاق المدافع، خمسة عشر مؤذنًا اختيروا اختيارًا دقيقًا لجمال أصواتهم وأخذوا يتبارون في التلحين والإنشاد مباراة حملت كل من سمعهم على الظن بأنهم بلابل الفضاء برزت من خلواتها تشجي بأنغامها المطربة، في ذلك المساء المجلوة سماؤه، ضيوف مصر وواليها.

وكان الغد يوم الأربعاء، خامس عشر أبريل، فجعل يوم راحة عامة وخصص لتجهيز معدات السفر إلى الإسكندرية.

فلما بزغت شمس يوم الخميس، سادس عشر أبريل، ازدحمت شوارع العاصمة وساحاتها وظهور منازلها ودرجات سلالم جوامعها، بجماهير الناس على اختلاف مللهم ونحلهم وأجناسهم، انتظارًا لمرور السلطان وموكبه العظيم – وحالما وافت الساعة التاسعة صباحًا، أخذت المدافع ترمي طلقاتها بين كل دقيقة وأخرى إيذانًا بالرحيل، لغاية الساعة العاشرة، حتى إذا دقت هذه، نزل السلطان من القلعة بموكب فخم، مهيب؛ فمر على تلك الجماهير محييًّا مسلمًا، وأمر بأن توزع مبالغ طائلة من المال على فقراء العاصمة وخدمة مساجدها.

فانطلقت ألسن تلك الجماهير بالدعاء لجلالته؛ وذرفت عيون كثيرة دموعًا سخينة في توديعه، وما زالت أصوات الدعاء ترتفع من كل فم، إلى أن بلغ الموكب القطار المعد له، فأقله، فشخصت إليه الأبصار، وشيعته القلوب حتى توارى.

وكان السلطان قد أبدى عزمه على زيارة المقام الأحمدي بطنطا، فأقيم له صيوان فخم بجوار محطتها، ولكنه رجع عن عزمه في آخر لحظة، واكتفى بإيقاف القطار قليلًا قبالة ذلك الصيوان، لكي تتمكن الجماهير الغفيرة، المزدحمة هناك، من استجلاء منظر وجهه البهي، والقيام بفروض الدعاء له.

ثم سار إلى الإسكندرية ونزل في سلاملك رأس التين الذي كان قد أقام فيه.

وفي اليوم التالي، وكان يوم الجمعة سابع عشر أبريل، صلى السلطان الصلاة الجامعة، بأبهة وجلال عظيمين، خارجًا وراجعًا منها، ممتطيًّا فرسًا ضليعًا أصيلًا، في موكب تحف به فخامة وعظمة، يزيد في كمال مظهرهما ما في لباس عبد العزيز من البساطة، وكان عبارة عن كسوة إفرنجية تزين صدرها أنسجة حمراء فقط؛ وليس على طربوشه أية علامة تميزه عن غيره؛ بينما ملابس أمراء بيته ووزرائه وكبار رجال حاشيته موشاة بالمذهبات الساطعة؛ محلاة بالنياشين اللامعة.

وبعد الفراغ من صلاة الجمعة، والإحسان بجانب عظيم من النقود على فقراء الإسكندرية، وخدمة مساجدها، عاد عبد العزيز إلى سراي رأس التين، وتناول طعام الغداء،

ثم استراح قليلًا، ريثما انتصفت الساعة الثالثة بعد الظهر.

حينذاك نزل هو وأمراء بيته وكبار دولته ورجال مابينه، يرافقهم (إسماعيل باشا) وأمراء بيته وكبار دولته، في الزوارق المعدة لهم، فذهبت بهم إلى اليخت السلطاني «فيض جهاد» وسفن الأسطول المرافقة له، بينما كانت الطوابي والبواخر الراسية في البوغاز (ومن ضمنها المركب الإيطالية المسماة ڤيكتور عمانويل، المرسلة من قبل ملك إيطاليا الملقب بالملك الحلو الشمائل، لتشترك في تعظيم الخاقان العثماني) وقلاع الساحل لغاية المكس والعجمي من جهة؛ ولغاية سيدي بشر وأبي قير من الجهة الأخرى، تطلق مدافعها تحية وإجلالًا؛ وبينما الجماهير يكتظ بها الشاطئ وهي هاتفة مهللة! فصعد السلطان إلى يخته يصحبه (إسماعيل) وصعد باقي الأمراء إلى سفنهم؛ وأخذت المراكب تستعد للرحيل.

فتقدم (إسماعيل) إلى توديع عبد العزيز، فقال له السلطان: «إني أعيد لك تشكراتي القلبية على ضيافتك البهية لي ولآل بيتي، وأؤكد لك أني لن أنسى زيارتي لهذه الديار ما حييت؛ وأؤمل أن الشعب المصري، بفضل عنايتك واهتمامك وغيرتك على مصالحه، سيزداد رخاء وسعادة، وإني في كل سانحة سأشمله بتعطفاتي هو وأميره الجدير بها».

فانحنى (إسماعيل) وشكر وأثنى، ثم أذن له السلطان بالانصراف، فنزل إلى زورقه، وأخذت السفن العثمانية تبتعد رويدًا رويدًا عن الأرض المصرية، والأرض المصرية ترتج ارتجاجًا في توديعها، حتى توارت عن الأبصار!

هكذا انقضت الزيارة السلطانية للقطر المصري! وهكذا مرت أيامها العشرة البهية! ولم يبق أثر منها في البلاد، بعد ذكراها، سوى اسم (عبد العزيز) الذي أطلق على أحد شوارع العاصمة، إحياء لتلك الذكرى؛ وسوى النياشين؛ والألقاب والرتب التي فاضت بها التعطفات السلطانية على كبار الموظفين المصريين!

أسفًا! هل كان يدور في خلد الأمراء، عائشي تلك الأيام وأعيادها، أن الأقدار ستنسج، لكل منهم، خيوط مأساة سوداء: فلا تمضي أربع عشرة سنة إلا ويتدهور عبد العزيز عن عرشه الرفيع إلى سجن ضيق، لا تلبث أيدي الإثم، أيامًا، إلا وتسلبه الحياة فيه، بقص شرايين ذراعيه واستصفاء دمه – ولا يرفع مراد على الأكف سلطانًا، إلا ليزج به في حبس انفرادي، يوافيه الموت الخفي فيه بعد ثلاثين سنة، وليس بين الرفع والسقوط إلا ما يوشك أن يكون طرفة عين! – ثم لا تمضي ست عشرة سنة وبضعة أشهر إلا ويصدر أمر عبد الحميد بخلع الخديو الأول (إسماعيل) عن عرش مصر السني؛ فيخرجه إلى منفى، مر مذاقه؛ وحياة معكرة أيامها، بعد الإقامة على أوج العز الأقعس، وفي نعيم الحكم المطلق، والرخاء غير المحدود! ولا تمضي خمس وأربعون سنة إلا وتثل ثورة عسكرية عرش عبد الحميد عينه وتخرجه بدوره ليذوق حرقة السجن ومرارة المنفى، وألم التسيير، قسرًا، من حبس إلى حبس؛ ومن اعتقال سري إلى اعتقال سري؛ ويموت، أخيرًا، موت صعلوك، لا يكاد أحد يلتفت إليه، كأنه لم يكن السلطان الرهيب، الذي لبثت ترتعد الفرائص، ثلاثة وثلاثين عامًا، لدى ذكر اسمه! ولا تمضي إحدى وخمسون سنة إلا ويرى رشاد نفسه وقد كان سجنه أخوه عبد الحميد ثلاثًا وثلاثين سنة، بعيدًا عن كل مظاهر العالم، لا يدري ما فيه، حتى إذا جاءت الثورة العسكرية، وجدته شيخًا هرمًا؛ فأخرجته من حبسه

وهو لا يكاد يصدق؛ وأجلسته على عرش أجداده، وهو كأنه في منام، أميرًا للمؤمنين مدخلًا رغم أنفه في الحرب العالمية العظمى بعد أن داهمته، مرغمًا أيضًا، الحرب الطرابلسية وحرب البلقان: فيرى أنه لم يرتق عرش أجداده إلا وقد جرد هذا العرش من كل ديباج وخز؛ وأصبح سريرًا خشبيًّا، كله شظايا تجرح الجسم، وأشواك هموم واخزة تحيط بالجالس عليه، بدلًا من أزهار اللذات السالفة! ولا تمضي اثنان وخمسون سنة إلا وتقتل يد أثيمة، صبرًا وغدرًا، يوسف عز الدين، ذلك الذي كان في تلك الأيام شابًّا في مقتبل ربيع حياته، وكانت الدنيا تبتسم له ابتساماتها كلها في ظل سلطة أبية العليا ومقامه الأرفع! ...

ألا أفٍّ للدنيا! ما أكذب مظاهرها! وما أقصر حياة سرورها ولذاتها!

على أن (إسماعيل) لم يدع فرصة تلك الزيارة السلطانية تمر، دون أن يحاول الانتفاع منها لتقديم أمنياته في سبيل تحقيقها.

فاستهواء لنفس عبد العزيز وحملًا لها على مساعدته في المستقبل، كل المساعدة الممكن توقعها، لم يكتف بما بذله له بسخاء فائق، من مسببات الارتياح والسرور، وبأخذه على نفقات جيبه الخاص، كل المصاريف التي عنّ لضيوفه صرفها، وهم في ضيافته؛ بل بالغ في تقديم الهدايا والتحف الفاخرة وتنويعها، حتى ملأ بها سفينة برمتها، لعبد العزيز عينه، ولأمراء بيته السلطاني، وكبار رجال دولته، وزود فؤاد باشا، الصدر الأعظم، وقت فراقه، بمبلغ ستين ألف جنيه ليجعله عونًا له، وطوع بنانه.

فسافر السلطان من مصر، وهو في حال نفسية تجعله مستعدًا لقبول أي طلب يقدمه (إسماعيل) إليه، إذا كان مشفوعًا بما يجعل الطلبات كلها مقبولة في الأستانة، ومثل (إسماعيل) لم يكن ليجهل الوسيلة.

فما أقلع الأسطول العثماني من ثغر الإسكندرية، وعاد الوالي إلى عاصمة دياره، إلا وأقبل بكل ما في وسعه على تحقيق الخطة التي رسمها لنفسه.

الجزء الثالث

رابعة النهار

الباب الأول

تحقيق الشطر الأول منها: العمل على تحقيق الخطة المرسومة

الفصل الأول

إصلاح الإدارة[1]

مصر بلد، إذا حسنت الإدارة فيه، أكل العامر الصحراء.

وإذا ساءت الإدارة فيه، أكلت الصحراء الأرض العامرة!

نابليون الأول

كانت مصر، في مدة المماليك الأخيرة، تنقسم إلى خمسة عشر إقليمًا: تسعة منها في الوجه البحري وهي: البحيرة، ورشيد، والغربية، ومنوف، ودمياط، والمنصورة، والشرقية، وقليوب، والجيزة، وثلاثة في مصر الوسطى وهي: إطفيح، والفيوم، وبني سويف، وثلاثة في مصر العليا وهي: أسيوط، وجرجا، وقوص (طيبة).

وكان على رأس كل إقليم أمير مملوك يقال له: الكاشف، ومرجع الكل إلى الأمير المملوك المدعو «شيخ البلد» المقيم في القاهرة، والذي كان حاكم القطر الحقيقي، بالرغم من وجود والٍ عثماني بالقلعة، يرسل من لدن القسطنطينية كلما عنَّ لرجال الحكم هناك أن يعزلوا سلفه، أو كلما أرسل «شيخ البلد» إليه رسوله، المعروف عند أهل مصر بلقب «أبي طبق» لينذره بعزله بأن يقول له: «انزل يا باشا».

وقد حافظ بونابرت على هذا التقسيم.

فلما استتب الأمر لمحمد علي عدله، وروى كلوت بك أن القطر المصري كان في سنة ١٨٤٠ منقسمًا إلى سبع مديريات فقط؛ منها أربع في الوجه البحري وهي: البحيرة، والمنوفية، والدقهلية، والشرقية، علاوة على محافظتي الإسكندرية ومصر، وواحدة في مصر

([1]) أهم مصادر هذا الفصل هي: «مصر كما هي» لماك كون، و«لمحة عامة على مصر» لكلوت بك، و«مصر في عهد سعيد باشا» لمريو، و«مصر في عهد إسماعيل» لماك كون، و«تاريخ مصر الحديث» لجورج بك زيدان، و«مصر منذ الفتح العربي لغاية الحملة الفرنساوية» لمرسيل، و«وصف مصر» لعلماء الحملة الفرنساوية.

الوسطى وهي: بني سويف والفيوم معًا؛ واثنتان في الصعيد وهما: المنيا، وإسنا.

وقسم (محمد علي) كل مديرية إلى عدة مراكز، وكل مركز إلى عدة أقسام، وكل قسم إلى عدة نواح، فبلغ عدد المراكز في تلك السنة أربعة وستين، وعدد الأقسام ثلاثمائة ونيفا، وعدد النواحي ثلاثة آلاف وخمسمائة.

وأغرب ما في التقسيم، الذي قال عنه كلوت بك أن الجيزة كانت جزءًا من البحيرة؛ والغربية جزءًا من المنوفية؛ وأن العريش كان تابعًا للدقهلية؛ والقليوبية تابعة لمصر.

و(محمد علي) أول من سمى رئيس المديرية «مديرًا»، ورئيس المركز «مأمورًا» ورئيس القسم «ناظرًا»، وأما رئيس الناحية فما فتئ اسمه «شيخ بلد» منذ القدم.

وأوجد في كل ناحية، بجانب شيخها، مستخدمًا سماه «الخولي» وظيفته مراقبة الزراعة ومسح الطين؛ وآخر يقال له: «صراف» لجمع الأموال وتوريدها للمأمور؛ وثالثًا يقال له: «الشاهد» وهو المأذون من قبل القاضي للحكم في قضايا الأحوال الشخصية، وتحرير عقود الزوجية وغيرها.

وكان مرجع شيخ البلد إلى الناظر؛ ومرجع الناظر إلى المأمور؛ ومرجع المأمور إلى المدير؛ ومرجع المدير إلى ديوان الداخلية. على أن كل مأمور كان مكلفًا ككل مدير برفع تقرير أسبوعي عن أعماله وإجراءاته إلى ذلك الديوان عينه ليقف هذا على مجريات الأمور.

أما المديرون فكانوا كلهم أتراكًا أو مماليك من مماليك الباشا العظيم، وأما المأمورون فقد اجتهد (محمد علي) في جعل معظمهم من أبناء مصر دون أن يبالي بكونهم مسلمين أو أقباطًا، وكذلك نظار الأقسام.

لكن التجربة لم تفلح، لسببين:

الأول: هو أن المصريين، في تلك الأيام، بالنسبة لوجود معايب الشعوب المستعبدة زمنًا طويلًا، ونقائصها فيهم، لم تكن لهم ذاتية، ولم يكونوا أكفاء للإمرة، فكان المقلد منهم سلطة يستبد بمن كانوا إخوانه بالأمس استبدادًا فاحشًا، مع خنوعه أمام رؤسائه خنوعًا شائنًا.

والثاني: هو أن هيبة الأتراك، بالرغم من أن الجيش المصري كسر أولئك العتاة الذين استعبدوا المصريين أجيالًا وقرونًا، كانت لا تزال متأصلة في نفوسهم تأصلًا عظيمًا: فكان مأمور المركز، أو ناظر القسم المصري يقف محتشمًا أمام قوّاصه التركي ذاته احتشامًا فائقًا؛ فما بالك في حضرة ملتزم من الملتزمين الأتراك، أو حضرة ذي حيثية من رجال ذلك العنصر القاهر؟

وكان (محمد علي) عينه، بالرغم من كل مجهوداته لرفع درجة العنصر الفلاح المصري إلى مستوى درجة العنصر التركي، لا يستطيع – لأن تربيته الأصلية تركية وشعوره تركي محض – أن يحمل نفسه على تقدير فلاحي مصر أكثر من الأتراك، والركون إليهم في المهمات أكثر من ركونه إلى أبناء جنسه، ولا أدل على استمرار الشعور التركي حيًّا فيه حياة قوية، بالرغم من تعشقه مصر وامتلاء قلبه بحبها، وبالرغم من اشتباكه مع تركيا في حرب كان يلعب فيها بعرشه، بل بذات حياته وحياة أولاده، من الجواب الذي أجاب به ذات يوم وجيهًا من الغربيين أقبل يهنئه بالانتصارات التي أحرزها جيشه المصري على الجيوش التركية، ويكيل الثناء جزافًا لأبناء مصر البواسل، المقاتلين بفوز مستمر، فوق ربوع الشام وبطاح الأناضول، فإن (محمد علي) قطع عليه كلامه قائلًا: «لا تنس، يا صديقي. أن الذين يفوزون في المعارك إنما هم الضباط لا الجنود، وأن ضباط الجيش المصري كلهم أتراك».[٢]

وأما مشايخ البلاد فكانوا من الفلاحين، طبعًا، وكذلك الخوليون، والصيارفة – وهؤلاء كانوا كلهم أقباطًا – والشهاد.

وكان الكل مأجورين تتناسب مرتباتهم مع أهمية وظائفهم، ويرتدون ملابس عليها شارات تلك الوظائف، فشيوخ البلاد كانوا يتقلدون وسامًا من فضة، ونظار الأقسام وسامًا

(٢) بخلاف شعور إبراهيم ابنه، فإنه مع تمادي الأيام، بات مصريًّا أكثر منه تركيًّا، ولا أدل على ذلك مما قاله، مرة، للبرنس البروسياني پكلر مسكاو، وهو يصف حصار عكا له، وهو: «ليس في العالم جنود يفوقون أجنادي في حماستهم وشجاعتهم في القتال، مهما فاقوهم في النظام ومعرفة فنون الحرب والطعان، ولئن بدا من بعضهم، أحيانًا، تردد أو جبن، فإنما بدا ذلك من جانب الضباط الأتراك، ولست أذكر أن شيئًا من ذلك بدا من أولاد العرب.» انظر پكلر مسكاو: «سياحات وحوادث بمصر» ص٣٣٢ ج١.

ذهبيًّا، والمأمورون وسامًا من ماس، وأما المديرون فكانوا بكوات أو باشاوات من أصحاب الرتب العسكرية السامية يتقلد كل منهم كسوة رتبته.

وجعل (محمد علي)، على رأس الإدارة، عدة دواوين للنظر في شئونها المختلفة، كديوان الداخلية وديوان الحربية، وديوان البحرية، وديوان الخارجية، وديوان التجارة، وديوان المعارف العمومية، وديوان الزراعة، وديوان الصحة، وهلم جرًّا، وجعل فوقها كلها المجلس الخاص، الذي كان هو نفسه يرأسه، تعرض عليه كل الأمور، صغيرها وكبيرها، ليطلع عليها ويبدي رأيه فيها، وكان يدعى «ديوان المعونة» للدلالة على ماهيته.

وكان، إذا أراد الإقدام على أعمال كبرى في الزراعة، أو على أشغال ذات منفعة عمومية هامة، يجمع المديرين في أحد تلك الدواوين ويعرض المشروع عليهم ويأخذ رأيهم فيه، فإذا وافقت أغلبيتهم عليه نفذه؛ وإلا انتدب مخصصين يعيدون بحثه، ويستصفون خلاصته.

فلما آلت الأحكام إلى عباس باشا، أغمض عينيه عن سير الإدارة في الطريق الذي اختطه (محمد علي) لها؛ ورأى، مع تجرده عن الرغبة في فحص الأمور بنفسه، أن يحل هواه محل نظر الدواوين: ففتح أمام الجاسوسية مجالًا تطرق منه الخلل إلى العمل؛ وأدى، بعد زمن قليل، إلى تعطيله، واستتباب استبداد الحكام، لا سيما كبارهم، بالرعية استبدادًا فاحشًا.

فهال الأمر محمد سعيد باشا، بعد توليته بقليل؛ وكبر عليه شقاء الأهلين! ولكنه لم ير إصلاحًا يقدم عليه، خيرًا من إلغاء وظائف المديرين – لأنهم كانوا، في نظره، جرثومة ذلك الاستبداد وقرومته – وجعل ديوان الداخلية يشرف رأسًا على أعمال المأمورين ونظار الأقسام: فزاد الطين بذلك بلة، وأضر، بالرغم من حسن نياته، من حيث أراد أن يفيد.

فلما استلم (إسماعيل) زمام الأمور، وتجلى أمام ذكائه الاختلال الشائن الذي أوجدته في نظام الإدارة روح عباس الظنانة شرًّا وروح سعيد المتطلبة خيرًا من غير تبصر، رأى أنه لا بد له من إصلاح عام يدخله على ذلك النظام سريعًا، ليكون قاعدة لكل إصلاح تالٍ.

فقسم القطر إلى ثلاثة أقسام كبرى: البحري، والمتوسط، والصعيد، وقسم هذه

الأقسام الثلاثة إلى أربع عشرة مديرية وثمان محافظات.[٣]

فمن المديريات سبع في الوجه البحري وهي: الجيزة، والبحيرة، والقليوبية، والشرقية، والمنوفية، والغربية، والدقهلية، وثلاث في الإقليم المتوسط وهي: بني سويف، والفيوم، والمنيا، وخمس في الصعيد وهي: أسيوط، وجرجا، وقنا، والقصير، وإسنا.

أما المحافظات الثمان فهي: العاصمة، والإسكندرية، ودمياط، ورشيد، والعريش، وبورسعيد، والسويس، وسواكن.

وحافظ على تقسيم المديريات إلى مراكز، والمراكز إلى أقسام، والأقسام إلى نواحٍ، وقسم محافظتي العاصمة والإسكندرية إلى أقسام، جعل كل قسم منها يضاهي مركزًا في المديريات، وأنشأ وظائف مفتشين ورؤساء مفتشين للأقاليم، كان، فيما بعد، أعظمهم شهرة وأكبرهم شأنًا إسماعيل باشا الذي عرف «بالصغير» و«المفتش»، وسلطان باشا، وعمر باشا لطفي.

وعهد برياسة النواحي إلى عمد بدلًا منها إلى مشايخ، وجعل هؤلاء مساعدين لأولئك في أعمالهم، وفوض إلى أهالي كل ناحية أمر انتخاب عمدتها ومشايخها، وأبقى الصيارفة والمأذونين، ولكنه ألغى وظائف الخوليين: لأنه لم يعد من سبب لوجودها، بعد أن منح محمد سعيد باشا حق امتلاك أتربة الأطيان، وحق زراعتها كما يشاءون، وأبقى مرجع الإدارة كلها إلى وزارة الداخلية.

وكان محمد سعيد باشا قد حول بعض دواوين أبيه كالداخلية والمالية والحربية إلى وزارات؛ وعهد في الأولى إلى الأمير أحمد باشا رأفت؛ وفي الثانية إلى مصطفى باشا فاضل؛ وفي الثالثة إلى الأمير حليم باشا، فحول (إسماعيل) باقي الدواوين الكبرى – كالبحرية، والخارجية، والأشغال، والمعارف – إلى وزارات كذلك، وأنشأ في أوائل سنة ١٨٦٥ وزارة جديدة دعاها «وزارة الزراعة» ضمها إلى وزارة الأشغال، وعهد فيهما، معًا، إلى نوبار باشا، مكافأة له على فوزه في مسألة قناة السويس التي سيأتي الكلام عنها.

---

[٣] لهذا ولجميع التقسيم الذي يليه، انظر: ماك كون «مصر كما هي» ص١١٤ وما يليها.

غير أن أعظم تحسين أدخله على الإدارة إنشاؤه هيئات نيابية في المراكز والمديريات قصد منها أن يعلم الأمة، بإشراك وجوهها ونوابغها مع حكامها في أعمالهم الإدارية، كيفية الوصول إلى حكم نفسها بنفسها.

فأقام، لهذا الغرض، في كل مركز، مجلسًا إداريًّا يستشير المأمور أعضاءه في إنجاز الأعمال المركزية؛ وأقام، حول كل مدير، مجلسًا محليًّا ينتخب الأهلون أعضاءه ليكونوا أعين المدير ومستشاريه، وليضربوا على تجاوزات مشايخ البلاد وعمدها.(٤)

وكان قد اضطر، في بادئ الأمر، إلى اتخاذ المديرين كلهم من العنصر التركي، لعدم وجود أكفاء من أولاد العرب للقيام بمهام تلك الوظائف الخطيرة، ولكنه – مع تقادم أيام ملكه، وإخراج المدارس المصرية وسلوك الإدارة رجالًا يعتمد عليهم من أبناء البلاد، وبما أن الحوادث التي تلت أظهرت عدم كفاءة الأتراك للإدارة، بالرغم من كفاءتهم غير المنكورة للإمرة والحكم – أخذ يستبدل المديرين الأتراك بمديرين من المصريين الصميمين، رويدًا رويدًا، حتى أصبحت معظم مديريات القطر مرءوسة في سنة ١٨٧٧ بمديرين من أبناء البلاد، بالرغم من أن هيبة الأتراك، من جهة، كانت لا تزال كبيرة في نفوسهم؛ وأنه كان يخشى أن تحملهم هذه الهيبة في معاملاتهم الإدارية مع كبار رجال العنصر التركي الخاضع لحكمهم، على خور في العزائم، قد تنجم عنه مضار للمصلحة العامة؛ وبالرغم من أن هيبة الحاكم المصري، من جهة أخرى، لم يكن لها أصل في نفوس إخوانه المصريين، لا سيما أهله وذويه وبلدييه؛ وكان يخشى أن تحمله ألفتهم على تهاون في واجباته، يخل إخلالًا بالغًا في تلك المصلحة العامة عينها.

ويُروى، للدلالة على هذين الأمرين معًا، أن وجيهًا من وجهاء الصعيد عين مديرًا للمديرية التي فيها بلده؛ فوجد من ملازمة أهله ومعارفه له وجلوسهم معه، بدون أقل تكلف، في حجرته الرسمية الخاصة به، وتضييعهم وقته عليه في محادثات لا طائل تحتها، أو لا تهم سواهم من الناس، ما رأى، معه، مهابته مفقودة في أعين مرءوسيه والأهالي معًا، وما غصت به روحه، ولكنه لم يجد من نفسه القوة الأدبية الكافية لإيقافهم عند حدهم، فأوعز

(٤) انظر: ماك كون «مصر كما هي» ص١٣٦.

إلى قوّاصه التركي – وكان ألبانيًّا، عالي القامة ضخم الجثة، ذا شاربين كشاربي عنترة وأبي زيد في صورتيهما المتداولتين بين أيدي الناس – أن يدخل يومًا، فجأة، على أولئك الأهل والمعارف، عندما يراهم جالسين في حجرته الخاصة؛ ويزجرهم ويطردهم من حضرته، عساهم يرتدعون.

فامتثل القواص للأمر من الغد؛ ودخل على جمع بلديي المدير الملازمين له في غرفته، وقد فتل شاربيه الكثيفين حتى مس طرفاهما أذنيه؛ وحملق عينيه حملقة مروعة، وهجم عليهم صارخًا بصوت مخيف: «يلا! سكتر! كرتا! فلاح أدپسيز!» فذعر الجمع وارتعدت فرائصهم، وما هي إلا لحظة وقد أخلوا المكان مهرولين يتسابقون ويتدافعون إلى الباب؛ ولكن المدير كان أولهم هروبًا، لشدة ما وقع في نفسه من هيبة قواصه وهول منظره وصورته.(٥)

وتوج (إسماعيل) إصلاحه الإداري بإقدامه على إشراك الأمة المصرية معه في الحكم وتحقيقه، في إنشاء مجلس نيابي، الفكرة التي دارت في خلد جده، الباشا العظيم، ولم تمكنه الأيام من إخراجها إلى حيز العمل.(٦)

فبسط في أواخر سنة ١٨٦٤، رغبته في استدعاء أكابر التجار والأعيان والمزارعين إلى جمعية عمومية، تطلع على حال البلد المالية، ويناط بها أمر المناقشة في الضرائب وتحديدها وتقريرها ثم توزيعها توزيعًا عادلًا.

وفي أوائل سنة ١٨٦٦ نفذ تلك الرغبة، ومنح القطر هيئة نيابية، وضع لها قانون انتخاب في منتهى الحكمة والسماحة؛ حتى لقد قال فيه بعض كتاب الفرنج «إنه يصلح لأن يكون نموذجًا وقدوة لعموم الأقطار بلا استثناء؛ وإنه لخليق بأن يحسد العالم المتمدين مصر عليه»، وجعل اختصاصات تلك الهيئة واسعة؛ ومداولاتها نافذة في الأمور المالية والإدارية؛

---

(٥) سمعت هذه الرواية من كثيرين ممن عاصروا الحادثة، وسمعتها أيضًا من صديق الشيخ مرسي محمود المحامي بالإسكندرية، نقلًا عن لسان بعض بلديي ذلك المدير، والأستاذ يرويها بكيفية نكتية في منتهى الظرف.

(٦) انظر: ماك كون «مصر في عهد إسماعيل» ص٤٢ و٤٣ و٤٤ و٤٥ و٤٦ و٤٧ و٤٨ وانظر: «تاريخ المالية المصرية»، و«رسائل عن مصر المعاصرة» لجليون دنجلار، ص١٤٢ و١٤٤ على أن هذا الكاتب ينظر إلى الأمور من وراء نظارة سوداء، وما لورتي: «مصر» ص١١٧ وما يليها.

واستشارية، خليقة بالعمل بها، متى كانت صائبة، في الأمور التشريعية.

وفي ٢٥ نوفمبر من السنة عينها افتتح أول جلساتها بحفلة شائقة، تلا فيها بنفسه خطابًا وجيزًا فصيحًا، أظهر فيه للنواب الغرض من اجتماعهم؛ وطلب إليهم مساعدة حكومته على تنفيذ الأشغال العمومية المفيدة الجارية في البلاد؛ وتحديد مواعيد سنوية لجباية الأموال؛ وأحاطهم علمًا بما تم، في ذلك العام، من تعديل نظام إرث العرش المصري، والموجبات التي ألزمته، والنفقات والتعهدات التي استلزمها وسيأتي بيان كل ذلك في حينه.

فكان – مع أنه شرقي – أول عاهل، بعد كارلو البرتو دي ساڤويا، ملك سردينيا، روى التاريخ عنه، أنه تنازل، عن طيبة خاطر وبمجرد إرادته، عن جزء من سلطته المطلقة، ومن ميزات تاجه الملكي؛ وأول عاهل أعاد إلى أمته جانبًا من السلطة التشريعية المستمدة، في الحقيقة، منها، فسبق، في هذا المضمار، موتسو هيتو، ميكادو اليابان المجيد الطائر الصيت؛ ومظفر الدين خان، شاه العجم الممدوح الذكر!

وإنَّا، إذا وعينا تمامًا أن إنجلترا نفسها، العريقة في الأحكام الدستورية، لم تنل مزية هذه الأحكام إلا بعد أن قاتلت عليها، مدة ملكها (يوحنا العديم الأرض)، أخا ريكاردوس قلب الأسد؛ وأنها أضرمت، لاستعادتها والمحافظة عليها، نيران ثورتين؛ وثلث عرشين، أغرقت قوائم أولهما في دم تشارلز الأول الستيورتي الجالس عليه؛ وأنه ما من أمة في أوروبا، إلا وكابدت في سبيل الحصول على تلك المزية أجسم المشاق، وأهرقت أزكى دماء نبلاء الشعور والأفهام من أولادها؛ وأن الصحافة العالمية استنفدت كل كلمات الشكر والثناء، في تحبيذ عمل ميكادو اليابان وشاه العجم المذكورين حينما تم، أدركنا مقدار ما يستحق عمل (إسماعيل) من إعجاب؛ وما هو خليق به من مدح جزيل!

ولا يضيره ما أخذه عليه بعض الكُتَّاب من أن الهيئة النيابية التي جاد بها على بلاده لم تكن – لجهل معظم أعضائها المطبق، ولثقل ظلم ستين قرنًا على عواتقهم – تستطيع تقدير المنحة المجود بها حق قدرها، ولا استخدام الآلة الموضوعة بين يديها استخدامًا حسنًا؛ وأنها اعتقدت من واجباتها أن ترى أنها ملتئمة للتصديق، فقط، على رغائب «ولي النعم».

فإنه إذا صدقت الرواية الزاعمة أن النواب – حينما أفهمهم شريف باشا وزير

الداخلية في تلك السنة، أن المجالس النيابية الأوروبية منقسمة دائمًا إلى حزبين: حزب يعضد الحكومة، وحزب يعارضها ويقاومها؛ وأنه يجدر بهم، والحالة هذه، أن ينقسموا أيضًا إلى حزبين: حزب مع الحكومة، وحزب عليها، فيجلس رجال حزب الحكومة على مقاعد اليمين، ورجال حزب المعارضين لها على مقاعد اليسار – تسابقوا جميعهم إلى مقاعد اليمين، هاتفين: «إنَّا كلنا عبيد أفندينا، فكيف نكون مقاومين لحكومته؟»(٧)

وإذا صح ما تزعمه الليدي (دف جوردون) في مراسلاتها من أن أحد المنتخبين قال لها: «إنَّا، معشر النواب، إنما نحن ذاهبون إلى مصر، وقلوبنا في جزمنا؛ لأنه، إذا كان أحدنا لا يستطيع أن يجاوب المدير، على أيّ أمر يصدره إليه، مهما كان جائرًا، سوى بعبارة «حاضر! على عيني ورأسي!» أفتريدين أن نجسر على مقاومة إرادة أفندينا، الذي يملك أعناقنا؛ وحق التصرف في أعمارنا؛ ويستطيع في أي وقت يشاء أن يخسف الأرض تحت أقدامنا، ويقطع خبرنا في أقاصي الفازوغلي؟»(٨)

وإذا صح أن خوف الأهلين من المديرين ومن معاداتهم جعلهم يفرون من الانتخابات؛ وأن هذه – بالرغم من القانون الجميل الموضوع لها – لم تجر إلا بالقوة القاهرة، وطبقًا لرغائب أولئك الحكام؛ وإذا صح أخيرًا أن النواب كانوا، في أول جلوسهم على كراسيهم، متهيبين لا يدرون ماهي واجباتهم؛ فإنه يجب أن لا يغيب عن الأذهان ثلاثة أمور:

- الأول: أن (إسماعيل) كان يعلم حق العلم أن هناك أقلامًا أوقفها أعداؤه على تسوئة سمعته وتسويد صحيفة أعماله؛ وإظهار كل الإصلاحات التي يقدم عليها كأنها مجراة لا لرغبة حقيقية فيها، وابتغاء للفائدة التي تعود منها على البلاد؛ ولكن لذر الرماد في أعين الدول الغربية؛ وحمل العالم المتمدين، على الاغترار بالطلاء واعتباره مجرى تلك الإصلاحات من أعاظم رجال القرون و«أكبر حاكم وجد على رأس مصر الإسلامية منذ الفتح العربي»؛ كما كان يقول محبوه والمغمورون بأفضاله من أصحاب الجرائد

(٧) انظر على الأخص: ماك كون «مصر كما هي» ص١١٨ (الحاشية)، و«مصر تحت حكم إسماعيل» ص٤٥ (الحاشية).

(٨) انظر: «رسائل ليدي جوردن. دف» ج٢ ص٨٦، و«مصر» لمالورتي ص١٢١.

الفرنساوية والإنجليزية والإيطالية الكبرى في بلادهم، وكان يعلم أن الواقفين على نوع عقلية الأمة المصرية وماهيتها، في تلك الأيام، قد يسخرون بمنحته، ويستنكرونها، حتى فيما لو اعتبروها صادرة عن إخلاص حقيقي في حب البلاد، ورغبة صادقة في رقيها؛ وأنه، مع ذلك، لم يخف طعن الطاعنين المتحاملين؛ ولم يخش استهزاء المستهزئين، في سبيل السير بأمته في معارج المدنية الحديثة، والنهوض بها إلى مستواها بأية وسيلة يراها مجدية نفعًا.

- الثاني: أن أي عمل إنساني كان يراه الوقت الحاضر سخيفًا هزأة، قد لا يلبث، مع مرور الأيام عليه وهو قائم، أن يكسبه الزمان حلة من الكمال، ويحوطه بهالة من الجلال، لا تجعلانه كبيرًا في العيون، فقط، بل مثمرًا ثمرًا شهيًّا، وأن خير معبر عن هذه الحقيقة، ما قاله ذلك النبيل الفرنساوي الذي منحه نابليون الثالث لقب شرف كان لأعرق الأسرات الفرنساوية قدمًا، واندثر باندثارها، وهو: «إنه ليخجلني، حقًّا، أن يلقبني عارفي بالدوق دي مونمورانسي: لأنهم يعلمون أني لست من هذه الأسرة، ولكني متأكد أنه لن تمضي خمسون سنة إلا ويكون الملأ قد نسي من منح بيتي هذا اللقب ومتى منحه؛ فيعتبرونه، في أحفادي، إرثًا عن أسرته القديمة؛ ويصبح مصدر فخار لهم: لأن الزمان يقدس كل شيء».[٩]

ومن يعلم أن شريف باشا ذاته – الذي رأى النواب الأولين يتسابقون إلى مقاعد اليمين، لكيلا يعتبروا من حزب المعارضين للحكومة – أصبح، فيما بعد، من أشد الناس تمكسًا بالهيئة النيابية بمصر، ومن أكبر أنصار الحكم الدستوري، حتى إنه فضل اعتزال الأحكام في أوائل حكم توفيق على توليها، ولا هيئة نيابية فيها[١٠] من يراجع، بعد ذلك، تاريخ الحركة الفكرية النيابية بالقطر المصري في نصف القرن الذي تلا افتتاح أول مجلس نيابي فيه، ويقف على مقدار تطور العقلية فيها، يدرك إدراكًا تامًّا مقدار الحكمة المستكنة في قول ذلك النبيل الفرنساوي؛ ويتمكن من الوقوف على التطور الاجتماعي الذي أوجبته،

---

(٩) انظر: مالورتي «مصر» ص١٢٢.

(١٠) انظر: مالورتي «مصر» ص١٢٢.

على ممر الأيام، منحة (إسماعيل): فيقدرها تقديرها الحق، ولا يبخل على صاحبها بالثناء والشكر اللذين يستحقهما.

- الثالث: أنه لم يمض على تشكيل ذلك المجلس بضعة أعوام، إلا وأنجب نوابًا عن مصالح الأمة حقيقين بهذا الاسم؛ ولو أن عددهم لم يتجاوز أصابع اليد الواحدة؛ نوابًا لم يروا أن مهمتهم تنحصر كلها في التصديق على أعمال الحكومة وتحبيذها، لم يخافوا التصدي لمعارضتها ومناقشتها الحساب؛ بالرغم من علمهم أنها إنما تنطق بلسان الأمير وتعبر عن إرادته، ومع ذلك، فإن التاريخ لا يذكر أنهم أصيبوا بسوء بسبب حرية ضمائرهم وألسنتهم، ولو أن بعض ذوي الأمر امتعضوا منها، وهددوا أصحابها بضر إن لم يصمتوا.

الفصل الثاني

توسيع نطاق الزراعة والري والمواصلات[1]

الزراعة حياة مصر؛ والري روح الزراعة؛ والمواصلات من البلد كالشرايين من الجسد.

كهنوت مصري قديم

من المعلوم أن (محمد علي)، في أوائل سني ملكه، أي ما بين سنة ١٨٠٨ وسنة ١٨١٤، مقابل ترتيبه إيراد سنوي، لحاملي حجج الأطيان المصرية، يوازي إيرادها السنوي المعتاد، استولى على جميع هذه الأطيان، بما فيها أطيان ديوان الأوقاف ورزق المساجد – ما عدا «الوسيات» – وهي أطيان تخلفت للنواحي عن فلاحين ماتوا بدون وريث؛ أو تنازل عنها أصحابها الفقراء، لعدمهم، إلى ملتزم الناحية مقابل مبلغ يسير من النقود؛ فأصبح الملتزم يزرعها لحسابه، نظير دفعه مالًا سنويًّا للميري، ليمكنه من القيام ببعض نفقات في المصلحة العامة كتطهير الترع وصيانة السواقي، وما لبث الملتزم، بعد عهد قليل، أن امتنع عن دفع ذلك المال، مع احتفاظه بالوسية؛ كما فعل البطريقيون «بالأجر العام» في جمهورية روما القديمة، فحقق (محمد علي)، بذلك التملك، الحلم الذي رآه في صباه، وهو في قوله، إذ نظر نفسه يشرب كل ماء النيل، ليروي ظمأً اعتراه، ولا يرتوي.

ومن المفهوم، بداهة، أنه إنما استولى على جميع أطيان القطر، لا لطمع أو جشع في أملاك الغير؛ ولكن لسببين: الأول رغبته في إدخال أصناف مزروعات جديدة على الزراعة المصرية المعاصرة له (كالقطن، والكتان، والأفيون، والنيلة والتوت إلخ)، من شأنها زيادة الثروة العمومية، وإنماء رخاء البلاد؛ وعلمه أن جمود الفلاحين المصريين في الاقتصار على أنواع المحصولات القديمة يحول دون تحقيق رغبته. والثاني تصميمه على احتكار تجارة القطر عامة، ظنًّا منه أن في ذلك مصلحة البلاد؛ لاعتقاده أنه يدري من أساليب التجارة وضروبها

---

(١) أهم مصادر هذا الفصل هي: مؤلفات كلوت بك وهامون ومانجين وموريبه البادي ذكرها، و«تاريخ مصر الحديث» لجورجي بك زيدان، و«مصر في عهد محمد علي» لپكلر مسكاو، و«مصر المعاصرة» لمرئيو، و«مصر» للبارون مالورتي، و«مصر» لستانلي لين پول.

ما لا يدريه الفلاحون؛ وإراداته، والحالة هذه، أن يتمكن من زرع ما يشاء، أنى يشاء، وبأية كمية يشاء.

فأدخل، الأصناف الجديدة، التي كان راغبًا فيها، على زراعة البلاد؛ وتصرف في زرعها التصرف الذي رآه مناسبًا لمصلحته ومفيدًا لتجارة القطر، فأكثر، مثلًا، من زراعة أصناف المستعمرات (كالقطن وأمثاله) في الوجه البحري، حتى كاد يجعل زراعة هذا الإقليم كلها قاصرة عليها، وخص الصعيد بزراعة الغلال والحبوب.

وكيلا تحرم مصر الاستفادة حتى من الأطيان البائرة، أنعم بعد سنة ١٨٣٠ بأكثر من مائتي ألف فدان منها على كبار أتراكه؛ وأعفاهم من دفع ضريبة ما عليها مدة تتراوح بين ست وعشر سنين؛ على شرط أن يحيوها ويزرعوها، وقد عرفت هذه الأطيان باسم «الأبعاديات» أو «الأباعد»، وأكثر (محمد علي) فيما بعد من الإنعام بها على المخلصين في خدمته من رجاله الأمناء، بصفة مكافآت لهم على أعمالهم التي أحرزوا بها رضاه؛ ورغبة منه في إنماء المساحة الصالحة للزرع في القطر المصري.

وقد اقتدى به في الاعتناء بالزراعة، بل فاقه تفننًا في أساليبها، ابنه إبراهيم باشا: فإنه، على كونه جنديًّا أكثر منه رجل زراعة، ما كاد يقتني الأطيان الشاسعة بالقطر إلا وأدرك، أكثر من كل مزارع، مقدار الخيرات التي يمكن للأرض المصرية أن تدرها، إذا بوشرت زراعتها على حسب الأصول الفنية.

فأقبل يشتغل بمنتهى الذكاء والتفنن؛ وأدخل تحسينات جمة على الطرق الزراعية القديمة المتبعة؛ واستنبط طرقًا أخرى؛ وباشر زراعة نباتات غير النباتات المعروفة (كشجر الزيتون) مثلًا: فإنه غرس منه ما ينيف على ثمانين ألفًا، ثم أصلح جملة أطيان بائرة، وحولها إلى أطيان زراعية في غاية الجودة. ناهيك بالإصلاحات التي أدخلها على فن إقامة الحدائق والبساتين، وتحويله جزيرة الروضة إلى اسم على مسمى حقًّا، وقد قال عنه البرنس پكلر مسكاو في كتابه المعنون «مصر تحت حكم محمد علي»: «إن إبراهيم باشا معجب به في مصر كمحسن عظيم، فما هو بالغراس والمزارع على مقياس شاسع فحسب؛ بل إنه قد مد ظل إصلاحاته فوق أرجاء الصحراء الشرقية التي ما وراء القاهرة، والمسلم أمر تحويلها إلى جنة غناء للمسيو بونفور، وهو رجل لا يعرف الملل ويشغل تحت إدارته عشرة آلاف

عامل بأجرة تتراواح ما بين قرش ونصف إلى ثلاثة قروش يوميًا تدفع، لهم كل يوم جمعة بانتظام مستمر».[٢]

ولم يكن ليغيب عن ذهن (محمد علي) أن روح الزراعة بمصر إنما هي حسن توزيع مياه الري وأن توسيع نطاق الفلاحة فيها لن يدرك إلا بتوسيع نطاق الري عينه، ونطاق طرق المواصلات؛ وأن خير ضمان لاستمرار الفلاحين مقدمين بنشاط وحب على الزراعة إنما هو استفادتهم وإثراؤهم منها ورؤيتهم أنفسهم غير مرهقين بالضرائب وطرق تحصيلها.

فما وضع يده على الأرض المصرية، للغرضين الذين قلنا عنهما، إلا وأقبل بهمته الفائقة على الاعتناء بذلك جميعه:

فلم يترك جزءًا من الأطيان التي كان يمكن ريها بالوسائل الموجودة منذ زمن المماليك، إلا وضمن له وصول المياه إليه بكيفية ثابتة، وربما كانت رغبة تمكنه من القيام بهذا العمل سببًا ثالثًا في إقدامه على نزع الأطيان من أيدي أصحابها؛ لأن هؤلاء كانوا لا يفترون يتنازعون على الري. يقاتل أهالي الجهة أحيانًا جيرانهم أهالي الجهة الأخرى على فتح ترعة أو سدها. مثال ذلك ما كان يقع دائمًا من المنازعات بسبب ترعة الفرعونية، هذه الترعة كانت تصل بين فرعي النيل، وبين عين شمس ونضير، مارّة بمنوف، وبما أنها كانت تحول جانبًا عظيمًا من مياه فرع دمياط إلى فرع رشيد، فتسبب – لا سيما في أيام التحاريق – شرقًا جسيمًا لمزروعات الأرز في شمال الدلتا والدقهلية، من المنصورة إلى دمياط؛ كان المزارعون الذين في جوار فرسكور وبعض جهات الدلتا الشمالية، والمزارعون الذين على فرع رشيد في نزاع مستمر بعضهم مع بعض: أولئك يرغبون في سد الترعة ومنع تحويل مياه فرع دمياط إلى فرع رشيد؛ وهؤلاء يرغبون بالعكس في فتحها وتحويل المياه إلى فرعهم، وقد رفع كلا الطرفين شكوى في هذا الشأن إلى الجنرال بونابرت في سنة ١٧٩٩ فكان أحد الأوامر الأخيرة التي أصدرها ذلك الرجل العظيم وهو بمصر خاصًا بإجراء تحقيق في المسألة أمام لجنة من المهندسين المرافقين لحملته، ثم حدث، بعد ذلك بسنوات، أن مياه النيل، إما بفعلها الطبيعي وإما بفعل بعض ذوي المصلحة، ذهبت بالجسر الساد للفرعونية، وأحيت المنازعات

---

(٢) انظر: يكلر مسكاو «مصر تحت حكم محمد علي» ص٩٨.

القديمة بين أولئك المزارعين، فرأى (محمد علي) أن يفض الخلاف بينهم فضًّا نهائيًّا: فسد الفرعونية بحاجز من البناء الثابت المتين؛ وعوض على أهل مديرية البحيرة والجانب من الدلتا، الذين كانوا يطالبون بفتح تلك الترعة، خسائرهم الناجمة عن ذلك السد بإنشاء عدة ترع في فرع رشيد أفادتهم أكثر مما كانوا يستفيدون من ترعة الفرعونية.(٣)

ولكن وسائل الري المخلفة عن المماليك كانت قليلة، ولم يكن في القطر من ترع هامة سوى بحر يوسف، وبحر مويس، وبحر شبين الكوم، والجعفرية، فرأى (محمد علي) أنه، رغم كل اعتناء يبذله في الانتفاع بكل ما يمكن الانتفاع به من مياه هذه الترع، فإن جانبًا عظيمًا من الأطيان ذات التربة الخصبة يستمر بورًا لعدم وصول مياه النيل إليه.

فعلى الرغم من اشتباكه في حروب عظمى – اضطر إلى الدخول فيها إما لحفظ الأمن في البلاد؛ وإما امتثالًا لأوامر سلطان تركيا؛ أو لرغبة في التوسع وفي إحياء شأن الأمة العربية – أقبل على إنشاء وسائل ري، يعتبرها التاريخ أسطع ماسة في تاج مجده، وخير وسام على ثوب فخره. أهمها: ترعتا المحمودية والخطاطبة في البحيرة؛ ومد ترعة الجعفرية؛ وترعتا مسدّ الخضراء، والبقيدي في الغربية؛ والنعناعية، والسرساوية، والباجورية في المنوفية؛ والبوهية، والمنصورية، وترعة دوده، والشرقاوية في الدقهلية – وقد أنشأ هذه الترعة الأخيرة، لأن مزارعي الأطيان التي على الفرع الدمياطي، على الرغم من سد الفرعونية، لم يفتروا يشتكون من قلة المياه وعدم كفايتها لمقاومة دخول البحر الملح في النيل بالقرب من المنصورة، وأنشأهما في جهة أعلى بكثير من النقطة التي يصل عندها امتزاج الماء العذب بالماء الملح: فجعل مزارع الأرز ضامنة الحصول على الماء الجيد طوال العام – ومصرف بلبيس، وترعة الوادي في الشرقية؛ والزعفرانية، والباسوسية، والشرقاوة في القليوبية؛ وبضع جداول أخرى في الصعيد، لا نأتي على ذكرها؛ لأن الوجه القبلي ما فتئ قليل الري وغير منتظمه لغاية أيام (إسماعيل).

ولم يقتصر (محمد علي) على إنشاء هذه الترع؛ ولكنه أقام على معظمها قناطر حاجزة، مسهلة للري: لأنها بحفظها المياه في مستوى موافق من العلو تمكن من تسريبها إلى

---

(٣) انظر: لينان دي بلفون «بيان أهم الأعمال بمصر» ص٣٤٢ وما يليها.

الأرض بمجرد قطع يعمل في هذه؛ أو من توصيلها إليها بواسطة آلات رافعة كالسواقي والتوابيت والشواديف، وقد أنشأ (محمد علي) منها في القطر عامة ما يزيد على خمسين ألفًا، وبعض تلك القناطر على جانب عظيم من الأهمية.

وتوج كل ما عمله في هذا الباب المفيد بشروعه في إنشاء القناطر الخيرية الجليلة، الشاسعة الأطراف، البديعة الصنعة الهندسية، على فرعي النيل، في الموضع الذي أشار نابليون الأول في مذكراته بوجوب إقامتها عنده.

ولم يهمل في الوقت عينه، توسيع نطاق المواصلات؛ لعلمه أنه إذا تعذر نقل حاصلات الزراعة إلى حيث يسهل بيعها بأثمان موافقة، فإنها لا تلبث أن تتلف أو تباع بأثمان بخسة: فلا يعود الاشتغال في إنمائها يجدي؛ وتبور الفلاحة مع تمادي الأيام، ولو بلغت وسائل الري درجة الكمال، واتسع نطاقه إلى أقصى ما يتصوره الفكر؛ اللهم إلا إذا كانت تلك الوسائل طرق مواصلات أيضًا.

فاجتهد أولًا في جعل معظم ترع القطر الكبرى صالحة للملاحة كالنيل بتطهير مجراها بين حين وحين، ثم زاد عدد المراكب الماخرة فيها زيادة مطردة: فبينما كان الموجود منها على النيل، في أيام الاحتلال الفرنساوي، سبعمائة من أسوان إلى القاهرة؛ وتسعمائة من القاهرة إلى البحر الأبيض المتوسط، أصبح في سنة **١٨٣٩** ثلاثة آلاف وثلاثمائة؛ منها ثمانمائة للحكومة خاصة، وذلك غير مراكب الصيد التي كانت تمخر في بحيرات البرلس والمنزلة وإدكو ومريوط.

ولما انتشر اختراع فلتن الأمريكي، وبنيت السفن البخارية أسرع (محمد علي) وبنى لنفسه واحدة منها كلها من حديد؛ ظنها الأهالي، أول ما رأوها، حيوانًا بحريًّا ضخمًا ولد في مياه النيل حديثًا، ولكنه لم يستطع تعميم استعمال ذلك الاختراع في النيل لعدم وجود مناجم فحم حجري في القطر.

ولم يكن، قبله، طرق في البلاد، بالرغم من أن جسور الترع كانت تصلح لهذا الغرض، لو خصت بشيء من العناية، ولكن حكام مصر الذين سبقوه على سدتها، كانوا، كلهم، من رأي ذلك التركي القائل بضرر إنشاء الطرق السلطانية؛ ووجوب تعطيل الموجود

منها؛ لأنها بتسهيلها نقل المدافع من مكان إلى مكان، تمكن الأجانب من غزو البلاد، وأما عدمها، فيحول دون توغل أي جيش فاتح فيها.[٤]

فجعل (محمد علي) جسر ترعة المحمودية التي أنشأها، طريقًا للمرور، واختط عدة طرق سلطانية أخرى، أهمها السكة التي بين مصر وقصره في شبرا، وهي من أجمل ما يكون، تظلل الأشجار الباسقة جانبيها، وفائدتها، لنقل حاصلات الأطيان المجاورة لها إلى العاصمة، لا تنكر.

على أن أهم طريق للمواصلات أوجدت في أيام الباشا العظيم، هي الطريق التي أنشأها الملازم الإنجليزي (واجهورن) ما بين الغرب والشرق الأقصى، وعرفت باسم «ذي أوڤر لاندروت»؛ وكانت، ما بين السويس والقاهرة والإسكندرية، ذات محطات ونظام وأدوات جعلتها مصلحة تامة المعنى، أطلق عليها اسم مصلحة «الترانزيت»، وكانت في بادئ أمرها إنجليزية محضة، وكل عمالها من الإنجليز، ولكن (محمد علي) تربص حتى تذرع بغلطة ارتكبها مديرها: فدفع تعويضات كافية لعمالها، وصرفهم، وأحل محلهم عمالًا من لدنه، فصير المصلحة مصرية سنة ١٨٤٥.

وكانت إنجلترا منذ سنة ١٨٣٧، أي حالما فرغ من مد الخط الحديدي بين لندن وليڤربول – وهو أول خطوط العالم الحديدية – وقبل أن تمد غيره البلاد البريطانية عينها، قد فاتحته في أمر إنشاء سكة حديدية بين مصر والسويس؛ وراق المشروع في عينه، فبعث من استحضر من أوربا الأدوات والمواد اللازمة له، وهب إلى نفاذه، ولكن فرنسا خافت أن يئول الأمر، إذا ما تم على يد شركة إنجليزية، إلى استيلاء بريطانيا العظمى على القطر المصري، فعارضت في المشروع – ولم يكن (محمد علي) في تلك الأيام يعتمد في الملمات إلا عليها – فأبى إغضابها؛ ورأى، من جهة أخرى، أن نفقات تلك السكة قد تربو على خمسة وعشرين مليونًا من الفرنكات، بين أن إيراداتها قد لا تأتي بأرباح مطلقًا، لاقتصار منافع الخط المرغوب في إنشائه على المواصلات مع الهند، وعدم استفادة الزراعة منه بشيء، فأهمل المشروع وطرحه في زوايا النسيان.

---

(٤) انظر: «مصر» للبارون دي مالورتي ص١٢٤ (الحاشية الثانية)، نقلًا عن «جرتنجهم» في كتابه «إلى القسطنطينية ومنها» ص٢٤٩.

أما أمر إثراء الفلاحين من زراعتهم وعدم إرهاقهم بالضرائب وطرق جبايتها، فإن الأيام السوداء التي آل فيها عرش مصر إليه، والمصاعب الكبيرة الجمة، من كل نوع، التي أحاقت به، لم تمكنه من تحقيقهما، على كثرة رغبته في ذلك – ولا أدل على هذه الرغبة من إرساله شبانًا كثيرين إلى أوروبا ليتلقوا علم الزراعة الفني؛ ومن ابتنائه في شبرا عزبة أحب أن تكون نموذجًا للمعيشة الفلاحية السعيدة – فمات وفي نفسه من ذلك غصة: (أولًا) لشعوره بحقيقة قول الشاعر الفرنساوي: «إني أريد، ولكن، يا للشقاء الأكبر! فإني لا أصنع الخير الذي أحب، وأعمل الشر الذي أكره.»[٥] و(ثانيًا) لعلمه بأن أعداء اسمه ومجده سيجدون، في عدم تحقيقه ذينك الأمرين، متسعًا للطعن عليه، وتشويه وجه شمس حياته الساطعة!

وبما أن المشهور عن عباس الأول، هو أنه عامل القطر المصري كأنه بلد فتحه بحد السيف، فمن البديهي أنه لم يكن ينتظر منه الالتفات إلى ما يعود على أهله وساكنيه بالرفاهية والخير.

فاستمر الفلاح المصري، إذًا، مقيمًا على أطيان لا يملك منها شيئًا، واستمر يزرع وينمي ما لا نصيب له في اختياره؛ ويجني محصولًا لا يستطيع التصرف فيه، ولما رأى أن الحكومة أصبح يعوزها شيء كثير من الحكمة والرأفة النسبيتين اللتين امتازت بهما أيام الباشا العظيم وإبراهيم الهمام؛ وأن عباسًا لا يهمه من أمره إلا أن يملأ خزائنه بالنقود التي يعصر جسمه للحصول عليها؛ وأنه، فيما عدا لذاته، غير مشتغل في شأن من الشئون العامة، اللهم إلا في إحلال الجنود الألبانيين وغيرهم من الأتراك محل الجنود المصريين، وتسليحهم بمسدسات أميريكية – كأن الشر المندلع من طبنجاتهم لا يكفي لإلقاء الرعب في القلوب – ورأى أن مشروع مد سكة حديدية بين الإسكندرية ومصر لم ينفذ إلا رغم إرادة ذلك الوالي، أخذت عنايته بالحقول تقل، واهتمامه بريها، ودفع طوارئ الحدثان عنها، وتطهير الترع الصغرى الموكول أمر صيانتها إلى القرى، يزول، وبات الخراب يهدد الزراعة المصرية بأسرها.

فلما آل زمام الحكم إلى (سعيد) هاله الأمر؛ وكبر عليه أن تصبح معظم نواحي القطر، بسبب إهمال الري والمواصلات ورزوح الفلاحين تحت ثقل الضرائب الفادحة وغلظة طرق

(٥) انظر: «أسرة فرنساوية: إلى دي لسبس» لبربديه ص٣٤٠.

جبايتها الوحشية، قاعًا صفصفًا وقفرًا بلقعًا، وأدرك أن ما كان صالحًا ومفيدًا في أول عهد أبيه، لم يعد له في عهده من موجب؛ بل إن ضرره الفاحش بات يُرى بالعين ويُلمس باليد.(٦)

فأصدر أمرًا بتوزيع الأطيان، في كل ناحية، على القائمين بزراعتها ليتصرفوا في زرعها كما يشاءون، وأمر بتقييد ذلك التوزيع في سجلات خاصة، تكون بمثابة حجج ملكية لأولئك المزارعين، ولئن لم يمنحهم حق امتلاك الأرض بالمعنى الذي يفهم من هذا التعبير (لأن ذلك لم يكن ممكنًا بسبب الاعتقاد السائد من أن ملكية الأرض حق من حقوق السلطان دون غيره)، فإنه أباح لهم حق التصرف فيها بيعًا ورهنًا، على أن تكون «أثريتها» – كما كانوا واستمروا يسمونها لغاية عهد غير بعيد – لا هي بعينها، موضوع ذلك التصرف، فأنعش بذلك الزراعة المصرية وجعلها تترعرع وتشتد.

وتوصلا إلى استئصال كل الأشواك من سبيلها دفعة واحدة، أقبل على الضرائب، وعدل طريقتي ربطها وجبايتها: فأبطل النظام التضامني الذي كان قاعدتها؛ وهو نظام – بما كان يوجبه من التضامن في دفع الأموال، بين أهل الناحية الواحدة، وأهل نواحي القسم الواحد، وأهل أقسام المركز الواحد، وأهل مراكز المديرية الواحدة – كان يلزم العامل النجيب النشيط بسد العجز الناجم عن كسل رفاقه، وتهاونهم، أو جهلهم؛ والعجز الناتج عن الفراغ الذي يحدثه الموت، أو أي طارئ كان في عدد سكان الناحية أو القسم أو المركز أو المديرية: وفي ذلك من الغبن والظلم ما لا يسلم به عقل.

ثم أسقط، جملة واحدة، كل المتأخرات التي كانت على النواحي – وكانت تبلغ ثمانين مليونًا من القروش؛ أي: سدس الأموال جميعها في عهد (محمد علي) أبيه – والمتأخرات نتيجة طبيعية لسوء ربط الضرائب وسوء جبايتها.

وتنازل أخيرًا عن الاحتكار التجاري الذي كان لأسلافه، فعدل، بإذنه عن أخذ الضرائب فعلًا: وأطلق الحرية للمزارعين في بيع محصولاتهم، أنى يشاءون ولمن يشاءون، وطالبهم بدفع الأموال الأميرية نقدًا.

---

(٦) لكل ما يُروى عن سعيد في هذا الفصل، انظر على الأخص: كتاب «مصر المعاصرة سنة ١٨٤٠ إلى سنة ١٨٥٧» لمريئو.

ورغبة منه في تسهيل الانتقال عليهم من طور إلى طور وجعله أمين العواقب، قسط تلك الأموال على اثني عشر قسطًا شهريًّا؛ ونظم طريقة تحصيلها، طبقًا لما كان متبعًا في فرنسا حينذاك، ومنح مهلًا للدفع، ريثما يتاح لدى المزارعين مال كاف، وتجاوز، في بعض الأحيان ولبعض النواحي المشتدة عضة الفقر على ساعدها عن ضرائب سنة برمتها.

ثم أضاف إلى جميع هذه النعم نعمة أخرى وهي: رفع الضرائب سنويًّا، عن كل أرض لا تبلغها مياه النيل، إما لقلة في الفيضان، أو لأي سبب كان – مقتفيًا في ذلك أثر أسلافه عن عواهل مصر الصالحين: كأحمد بن طولون، والمعز لدين الله، والعزيز بالله، وصلاح الدين.

وتوج كل ما فعل في هذا الباب، بإنشاء قرية للفلاحين على نظام قرى الغرب الريفية؛ جعل فيها جميع أسباب النظافة والراحة متوفرة، لتكون نموذجًا يبني فلاحو القطر قراهم على مثاله؛ ولكن الفلاحين أبوا إلا البقاء على معيشتهم القذرة، ولم تمض مدة يسيرة حتى أهمل ساكنوا القرية الأنموذجية منازلها الجميلة، وابتنوا لأنفسهم عششًا كالتي اعتادوا، من صغرهم، سكناها، فاندثرت قرية سعيد.[٧]

غير أن إصلاحاته لم تكن لتجدي الزراعة النفع المرغوب فيه، لو لم تقترن باعتناء تام بوسائل الري وطرق المواصلات.

فأقبل عليهما، ولكنه ما ألقى نظره على الواجب عليه عمله في شأن الري، حتى هالته جسامته؛ وذلك لأن الأوحال كادت تطمر الترع التي أنشأها أبوه، بما فيها المحمودية؛ لقلة الاعتناء بها وقلة صيانتها؛ ولأن أمر تطهيرها فقط – ناهيك بحفر ترع غيرها –كان من شأنه استنفاد همة رجل مقدام في عدة سنوات، فأحجم.

ولكنه – حينما أفهمه موچيل بك أن المحمودية التي كلفت أموالًا وأعمارًا ثمينة، والتي تستقي الإسكندرية منها ماءها، إن لم تتدارك حالًا بالتطهير، انطمرت بعد قليل، وباتت غير صالحة للملاحة بتاتًا، حتى ولا للشرب – شمر عن ساعد الجد والنشاط، وأصدر إلى

---

(٧) انظر: إدون دي ليون «مصر الخديوي» ص١٢٦.

المديريات الأوامر بتسيير العدد اللازم من الأنفار إلى ضفاف تلك الترعة ليشتغلوا في تطهيرها، فأرسلت النواحي مائة وخمسة عشر ألف عامل؛ وخصص لكل منهم عمل يؤديه؛ ووعد وعدًا صريحًا بتسريحه حالما ينجزه، فجدوا، وتباروا؛ وبالرغم من أنه لم يعط إلا فأسًا واحدة لكل خمسة منهم، أتموا العمل على ما يرام في ظرف اثنين وعشرين يومًا فقط؛ دون أن يموت أحد منهم، بل دون أن يمرض أكثر من خمسة في كل ألف، بفضل الاحتياطات والوقايات الصحية التي اتخذت.

فإذا تذكرنا أن أكثر من اثني عشر ألف عامل من الذين حفروا المحمودية في سنة ١٨١٨ ماتوا في خلال عشرة شهور، ودفنوا تحت أتربة الجسرين المقامين على ضفتيها، أدركنا مقدار تقدم الأيام نحو الأحسن في غضون بضع وأربعين سنة من وجود مصر تحت أحكام الأسرة العلوية.[٨]

غير أن إقدام سعيد على تتميم مد السكة الحديدية بين الإسكندرية ومصر – وهي سكة افتتحها في أول يناير سنة ١٨٥٦ – وإنشاء خط آخر بين القاهرة والسويس؛ وانشغال فكره في الإصلاحات التي عزم على إدخالها في حكومة السودان؛ وفي الامتياز الذي منحه المسيو دي لسبس لأجل حفر ترعة السويس؛ ثم في عقد القرض الذي أورث خلفه عبأه؛ ومداهمة المرض له، على أثر ذلك، مداهمة هدمت بناء جسمه الشديد؛ كل ذلك حال دون مثابرته على عمل تطهير الترع التي أنشأها والده، ودون التفكير في إنشاء غيرها.

فلما مات ترك الزراعة في أزمة، كان لا بد لحلها من همة شماء، ونشاط فائق، يبذلان بسخاء في سبيل ذلك.

تلك الهمة وذلك النشاط وجدا، لحسن حظ مصر، في (إسماعيل) خليفته، فإنه وقد رأيناه وهو أمير، وولي عهد فقط، يقبل على تحسين مزروعاته الخاصة تحسينًا ضاعف محصولها – صمم أن يعمل للقطر، بشكل كبير واسع، ما عمل في أملاكه بشكل صغير ذي دائرة ضيقة.

---

(٨) انظر: «مصر المعاصرة سنة ١٨٠٤ إلى سنة ١٨٥٧» لمريئو (الفصل الثاني، ترعة المحمودية).

فأقدم، أولًا، على إنماء مساحة الأطيان المنزوعة قطنًا بمصر، لا سيما في الصعيد، إنماء كبيرًا، وذلك لأن الحرب الأهلية بالولايات المتحدة كانت حينذاك في أشد استعارها، ونشأ عنها بوار مزارع أميركا القطنية بوارًا عظيمًا، فتحولت أنظار المعامل النسجية البريطانية وغيرها إلى القطن المصري؛ وأخذت تقبل على ابتياعه أيما إقبال، بأثمان عالية علوًّا لم يكن يحلم أحد به.

فلكي ينال غرضه سريعًا أعلن في عموم مديريات مصر العليا على ألسنة كبار موظفي الإدارة والعمد والمشايخ عن استعداده لإعطاء المزارعين، مجانًا، كل البذرة التي يحتاجون إليها، مهما بلغت مقاديرها وقيمتها، فبينما كانت مساحة الأطيان المنزرعة قطنًا في الصعيد تقرب من أربعة آلاف فدان فقط، إذا بها قد أصبحت، بفضل سعيه ودأبه، مائة ألف فدان في نهاية سنة ١٨٦٤؛ أي: بعد مرور أقل من سنتين على تبوئه سدّة الإمارة.

وكان كثيرون من الفلاحين يزرعون أطيانًا، وجدوها مهملة، فوضعوا أيديهم عليها واستغلوها، دون أن يكون عندهم حجج ملكية بها؛ فيحدث كثيرًا أن أهواء أصحاب الأمر أو الجاه في نواحيهم، تغتنم ذلك لتنزعها من بين أيديهم متذرعين بأية وسيلة كانت أو ترهقهم في مطالبات مالية عليها، تحملهم على تركها والإقلاع عن زراعتها؛ فتعود بورًا، فتنقص بذلك المساحة المنزرعة في القطر؛ وتضيع على المالية الضرائب التي كانت تلك الأطيان تدفعها، فخول (إسماعيل) لأولئك الفلاحين حق استخراج حجج ملكية لتلك الأطيان، على أن يدفعوا جانبًا يسيرا من النقود بصفة رسوم عليها، فتهافتوا على الانتفاع بالحق المخول لهم؛ وأصبحت الأطيان التي كانوا يزرعونها وهم متخوفون، ملكًا حرًّا لهم، لا يستطيع أحد منازعتهم فيه، وباتت فلاحتها مضمونة؛ والأموال المربوطة عليها، كذلك؛ بعد أن كان تحصيلها موكولًا إمكانه إلى طوارئ الحدثان.

على أن إنماء (إسماعيل) كمية الأطيان المزروعة في القطر إنماء كبيرًا لم يكن إلا باكورة أعماله في مضمار، كان يهمه أن يجري شوطًا بعيدًا فيه، بقدر ما تهمه الفائدة التي تعود عليه منه، بصفته أكبر مزارع في القطر.

فإنه ما لبث أن استقدم من أوروبا عددًا عظيمًا من ماكينات الري البخارية — وكان

استعمالها قد شاع هناك، وحل محل معظم الآلات الرافعة – وأقامها في أطيانه الخاصة، فاقتدى به كبار الملاك وصغارهم، من الباشا والبك، إلى العمدة والشيخ، واستوردوا من تلك الماكينات ما كاد يجعل، بسبب الدخان المنبعث عنها والمخيم في الأفق، ضفاف النيل شبيهة بضفاف التيمس.

وتسهيلًا لمهمة هذه الماكينات من جهة؛ ولكي يزيل من جهة أخرى الخطر الذي كان يهدد زراعة البلاد كلها بسبب انطمار ترع القطر بالطمي المتراكم في قاعها، أقبل، بكل همة ونشاط، على تطهير الكبري من تلك الترع – وكان أمر تطهيرها منوطًا بالحكومة رأسًا – وأصدر الأوامر إلى المديريات بإلزام النواحي والكفور بتطهير صغرياتها المارة بها والملقى أمر صيانتها إليها، وشدد في تلك الأوامر تشديدًا كفل نفاذها، وما فتئ كل سنة يكلف المديرين بالإسراع، أيام التحاريق، في إنجاز الأشغال اللازمة لحفظ جسور النيل، حفظًا فعالًا، حتى تكون على أتم ما يرام، في أوان الفيضان – لأنه كان قد علم بنفسه، وهو أمير، أن الهيئات الحاكمة، كثيرًا ما تهمل تلك الأشغال، أو لا توفيها حقها من العناية؛ فتصاب الزراعة والقرى بمضار جسيمة، حتى في السنوات التي يكون فيضان النيل فيها عاديًا.

وما كاد يمضي على تبوئه العرش ثلاثون شهرًا حتى أنشأ، للدلالة على مقدار اهتمامه بالزراعة، خمسة مجالس زراعية: اثنين منها في الوجه البحري، وثلاثة في مصر الوسطى والصعيد؛ شكل كل منها من رئيس ومهندس تعينهما الحكومة، وأعضاء على قدر عدد المراكز في كل مديرية تنتخبهم المجالس المحلية من الأعيان.[٩]

وجعل اختصاص تلك المجالس:

- أولًا: الاطلاع على مشاريع كل ترميم تقتضيه الأشغال العمومية الجارية.
- ثانيًا: درس كل مشروع خاص بإنشاء أشغال جديدة تستلزمها المنفعة العامة، فإذا وافق الأعضاء على شيء من ذلك، وزعت الأموال اللازمة لنفاذه على الجهات بنسبة مقدار استفادتها منه ومقدار نصيبها في إجرائه.

---

(٩) انظر: ماك كون «مصر كما هي» ص١١٦.

- ثالثًا: وعلى الأخص الاهتمام في تحسين الشئون الزراعية سواء أكان ذلك بالنصائح والإرشادات والتعليمات التي تلقيها على الفلاحين، أم بتشجيع كل ما من شأنه أن يوجد رقيًا في أصناف المزروعات ويزيدها جودة، فأدى ذلك الاهتمام إلى اكتشاف أحد اليونانيين نوع القطن المدعو «يوانوڤيتش» ورواجه في القطر: وهو صنف قطن كان له، في أيامه، الشأن الذي بلغه في أيامنا الصنف المعروف باسم «ساكلاريدس»، ومكتشفه؛ وأدى، في سنة ١٨٧٣، إلى اكتشاف أحد الأقباط، بالقرب من بركة السبع، شجيرة قطن دعاها «قطن البامية» لمشابهتها لشجيرة الباميا؛ وأتت، إذ اعتنى بزراعتها، بثلاثة أضعاف محصول شجيرات القطن العادية، وبيع إردب بذرتها بثمن تراوح بين خمسة وعشرين وثلاثين جنيهًا؛ بينما أن إردب البذرة الأخرى لم يكن يباع إلا بجنيه فقط.

وأنشأ فوق تلك المجالس، وزارة الزراعة التي أشرنا إليها؛ وعهد بها إلى أكفأ رجاله وهو نوبار باشا، ليكون مرجع تلك المجالس إليها: فتجد من حكمة الوزير الذي على رأسها خير مسدد لآرائها وأعمالها.

ولكن إنماء عدد الأطيان الزراعية؛ وإحضار ماكينات بخارية، بمصاريف كثيرة، من البلاد الأوروبية؛ وإدارتها بمصاريف تكاد لا تقل عن جملة أثمانها الأصلية؛ وتوسيع نطاق الإدارة الزراعية؛ كل ذلك كان يوجد لكي ينطبق الكنه على المظهر ويكون الصيد في جوف الفرا حقًا، ألا يكتفي بتطهير الترع القديمة وصيانتها، والاعتناء بوسائل المواصلات الموجودة وحفظها، بل أن يوجه الجهد إلى الاستفادة من مخترعات العصر، لإنشاء ترع جديدة، ووسائل مواصلات حديثة، تكون وافية بالحاجة.

ولم يكن (إسماعيل) الرجل الذي يفوته ذلك، لا سيما وأنه – مذ جعل لنفسه مرتبًا سنويًا، وفصل، بذلك، بين ماله الخاص ومال الخزينة المصرية – أقبل إقبالًا عظيمًا على إنماء ثروته العقارية؛ وأخذ نظار مزارعه ومفتشوها – لا سيما إسماعيل المعروف «بالمفتش» – في جميع أنحاء القطر، يبذلون من المجهود، وتفتيق الذهن، والتفنن في حمل الفلاحين على بيع أطيانهم إلى سموه، ما صير، في أقل من ثلاث سنوات، خمس أطيان القطر الجيدة ملكًا له.

ولما كان معظم تلك الأطيان في مصر العليا؛ وكان هذا الجزء من القطر قد أعوزه جانب عظيم من العناية التي أحاط (محمد علي) الوجه البحري بها – وأن يكن قد عهد، في أواخر سني حياته إلى لينان بك رئيس مهندسي ديوان أشغاله، أمر تحسين وسائل الري فيه – فما فتئ أهلوه ومزارعوه متألمين من قلة تلك الوسائل، فإن (إسماعيل) بدأ في الصعيد بتنفيذ الخطة التي وضعها لنفسه بخصوص الإكثار من حفر ترع وجداول جديدة في القطر، وأنشأ، غربي النيل، الترعة العظمى التي سماها «الإبراهيمية» إكرامًا لذكر أبيه: وهي ترعة تخرج من النيل بالقرب من أسيوط؛ وعرضها، من مبدأها لغاية ثلث مجراها، ثلاثمائة قدم؛ وأما عرض الثلثين الباقيين فخمسون قدمًا، فتسير ما بين ديروط وما فوق الواسطة بقليل، أي مسافة تسعين ميلًا، على موازاة بحر يوسف، راوية مديريتي أسيوط والمنيا، وجميع الأطيان ما بين البهنسة والسلسلة العربية، ثم تستمر متجهة نحو الشمال حتى تصب في فرع رشيد.

ولما كان الحكم، الذي أصدره نابليون الثالث في مسألة الخلاف القائم بين الحكومة المصرية وشركة ترعة السويس، قضى بتخلي هذه الشركة للحكومة المصرية عن كل حق في مد الترعة ذات الماء العذب من مصر إلى السويس وبورسعيد، التي كانت الشركة مباشرة حفرها؛ وإلزام الحكومة المصرية بمدها، همَّ (إسماعيل) في الوقت عينه، بنفاذ ذلك الحكم؛ لا سيما أنه كان شديد الرغبة في إحياء ما يستطيع إحياءه من أرجاء الصحراء العربية الشمالية: فلم يمض إلا زمن يسير وسارت مياه النيل تتهادى في مجرى الترعة، المحفورة ما بين بولاق والسويس، والمدعوة بالإسماعيلية إكرامًا لمنشئها، وأصبحت الملاحة ميسورة فيها حتى للسفن التي حمولتها أربعمائة طن فانتعشت أرجاء شاسعة من الصحراء العربية ما بين مصر والسويس؛ وعلى الأخص ما عرف منها، فيما بعد، باسم «تفتيش الوادي» – وهو أرض «جسان» التي أقطعها يوسف بني اسرائيل، على ما جاء في التوراة، وبوصول ماء النيل العذب باستمرار إلى مدينة السويس، لأول مرة منذ نشأتها، أمكن هذا الثغر أن يكبر بسرعة عجيبة ويزداد سكانًا وأهمية تجارية.

وكانت القناطر الخيرية أوشكت أن تتخرب؛ تلك القناطر التي أنفق الباشا العظيم على تشييدها بمعرفة لينان بك أولًا، وموجيل بك بعده، أموالًا طائلة وزمنًا مديدًا؛ وحدثته نفسه،

يومًا، لتسهيل بنائها، بهدم الأهرام الأبدية واستخدام حجارتها الضخمة فيه،[١٠] بل أصدر أمره بذلك فعلًا إلى لينان بك؛ وصمم على نفاذه؛ لولا أن هذا المهندس أقنعه بالأرقام، بأن ثمن المتر المكعب من الحجر الذي يستخرج من هدم تلك الآثار الفرعونية، يكلف عشرة قروش ونصفًا، بين أن المتر المكعب المستخرج من المحاجر، لا يكلف أكثر من ثمانية قروش وخمسة وسبعين فضة؛[١١] تلك القناطر، التي مات ذلك الباشا العظيم، وهي بعيدة عن التمام؛ وما زال موچيل بك، بعده، يلح على عباس خليفته بنجازها، لإدراك فائدتها، وكيلا تضيع ثمرة الأموال الكثيرة التي أنفقت والمتاعب الجسيمة التي كوبدت، حتى أعيا صبره وحمله على أن يقول له ذات يوم، هو أيضًا، وهو يشير إلى الأهرام: «إني لا أدري ما الفائدة من وجود تلك الجبال من الصخور المرصوصة فوق بعضها، فاذهب واهدمها واستخدم حجارتها في تتميم عمل القناطر!» فاضطر موچيل – لكي يتخلص من تنفيذ أمر، كان مجرد التصور أنه المنفذ له، وأن اسمه سيمر، إذا، إلى العصور التالية، ونعت «هادم الأهرام» مقرون به، يوقف شعر رأسه رعبًا – إلى إعادة عمل لينان، وعرض تقرير تفصيلي بالنفقات اللازمة على ذلك الوالي الظنان، ولما لم يكن عباس يدري من الأرقام شيئًا، افتكرها خدعة من المهندس الغربي، قصد بها الفرار من تنفيذ أمره: فألقى نظره شزرًا، على ذلك التقرير؛ وقال لموچيل: «ما هذا؟» فأفهمه موچيل مضمونه بدقة، حتى حمله على الاقتناع بأن هدم الأهرام يكلف أكثر من استخراج الحجارة من محاجرها بكثير؛ فقال له عباس حينئذ: «دعني، إذًا، من شأن تتميم قناطرك»[١٢].

تلك القناطر؛ التي كان أقل ما فيها من فائدة إغناؤها عن خمسة وعشرين ألف ساقية وشادوف، وري أربعة ملايين من الأفدنة؛ فكيف بها، وهي، بمنعها استمرار انصراف مياه فرع دمياط إلى فرع رشيد، لانخفاض مجرى هذا عن مجرى ذاك، تمنع الشرق عن كل الأطيان الواقعة شرقي ذلك الفرع؟

---

(١٠) انظر: رونيه «مصر مرحلة مرحلة» ص٣٨٩؛ وانظر: لينان دي بلفون نفسه في مؤلفه المعنون «بيان أهم الأعمال التي تمت بمصر منذ عهد الفراعنة إلى الآن».

(١١) وانظر: لينان دبلفون «بيان الأعمال التي تمت بمصر منذ القدم إلى الآن»؛ وانظر: «حوادث ووقائع بمصر» لسيبيون مارين ص١١٠ وما يليها.

(١٢) انظر: «مصر الخديوي» لإدون دي ليون ص٢٦٣.

تلك القناطر؛ التي بالحال التي هي عليها، وبالرغم من نقصها، كانت محط الإعجاب وموضع الفخار الأبدي.

هذه بالنسبة لمرور كل حكم عباس وسعيد عليها دون أن تنجز أو ترمم، كانت قد أخذت تئول إلى السقوط، وكما قلنا، فاستدعى (إسماعيل) المستر فولر، أكبر مهندسيه، وكلفه بإتمام عملها، حتى يبلغ درجة الكمال؛ وألا يألوا في ذلك جهدًا حتى يفرغ منه، مهما كلفه من نفقات، أو استدعى من عمال.

فاشتغل المستر فولر في ذلك العمل ثلاث سنوات، حتى تمكن من إنهائه، وأبرز في سنة ١٨٧٨ القناطر الخيرية في حلتها القشيبة التي كان (محمد علي) يود أن يراها فيها لتقر بها عيناه.

فقلد (إسماعيل) بذلك، الوجه البحري عامة، منة ليس بعدها منة؛ وأولى البلاد خيرًا لو لم يولها غيره، لكفى!

ولكنه لم يقف في عمله عند ذلك الحد، بل ما فتئ يفحر مجاري ترع وينشئ جداول، حتى إنه لم تنقض أيام ملكه إلا وقد خدد منها في الأرض المصرية أكثر من مائتين استدعت حفرًا زاد ٦٥٪ على ما أوجبته ترعة السويس، على قول المستر فولر؛ وبلغت نفقاتها ما يقرب من ثلاثة عشر مليونًا من الجنيهات؛ وطولها ما يزيد على ثمانية آلاف وأربعمائة ميل؛ كما أثبت المستر ملهل في «الكنتمبورري رڤيو» (أكتوبر سنة ١٨٨٢)؛ وبلغت مساحتها المائية مائة ألف ميل مربع.

ناهيك بزيادة الآلات الرافعة عما كانت عليه في أيام (محمد علي) زيادة هائلة؛ حتى بلغ عدد السواقي في سنة ١٨٧٧ ثلاثين ألفًا وأربعًا وثمانين؛ والشواديف سبعين ألفًا ومائة وثمانية وخمسين؛ والتوابيت ستة آلاف وتسعمائة وستة وعشرين؛ والماكينات البخارية أربعمائة وستًّا وسبعين؛ واشتغل فيها أكثر من ستين ألف حيوان، ومائة وثمانية وخمسين ألف رجل كل مائة وثمانين يومًا.

وناهيك بالكباري التي أقامها على تلك الترع وعددها أربعمائة وستة وعشرون كبريا: منها مائة وخمسون في مصر العليا، ومائتان وستة وسبعون في الوجه البحري. علاوة على

ثمانية كباري ضخمة أهمها كوبري قصر النيل الفخم، الذي قلما كان له مثيل في تلك الأيام، في العالمين الغربي والشرقي معًا؛ وعد من أفخر أعمال العالم الهندسية، وقد بلغ ما أنفق على تشييدها كلها مليونين ومائة وخمسين ألف جنيه!

فأدى هذا جميعه إلى زيادة ما يقرب من مليون ونصف مليون من الأفدنة، على مساحة الأرض المزروعة في القطر، يربو إيرادها السنوي على أحد عشر مليونًا من الجنيهات، ثمن محصولات؛ وتزيد إيجاراتها، في ذلك الوقت، على مليونين.

ولعلمه أن تحسين طرق المواصلات يجب أن يقترن دائمًا بتحسين وسائل الري، مهد أكثر من ستة آلاف ميل من السكك الزراعية، في القطر عامة، ولا سيما في الوجه البحري، ولمناسبة زيارة الإمبراطورة أوچيني للبلاد المصرية في سنة ١٨٦٩ أنشأ، في أقل من ثلاثة أسابيع، السكة الجميلة الموصلة من بر الجيزة المقابل مصر إلى الأهرام؛ والمغروسة، على جانبيها، بالأشجار الباسقة التي جعلتها أهم متنزهات سكان القاهرة وأبهاها.

ولما كانت السكك الحديدية والتلغرافات أكبر وسائل للمواصلات أوجدها العلم الحديث، كان من البديهي أن يخصها (إسماعيل) بأكبر جانب من عنايته في سبيل إحياء الزراعة من مواتها.

فلما ارتقى العرش المصري، لم يكن في القطر كله سوى الخط الحديدي الواصل ما بين الإسكندرية ومصر وطوله مائة وثلاثون ميلًا؛ والخط الواصل ما بين بنها والزقازيق وطوله أربعة وعشرون ميلًا؛ والخط الواصل ما بين مصر والسويس عن طريق بلبيس وطوله تسعون ميلًا؛ أي ما كان مجموعه مائتين وأربعة وأربعين ميلًا.

فزاد، هو، على ذلك أكثر من ألف ومائة ميل، فإنه هو الذي أنشأ الخطوط: من بولاق إلى اتياي البارود؛ ومن الإسكندرية إلى رشيد؛ ومن طنطا إلى دسوق، وإلى زفتى، وإلى دمياط، وإلى شبين الكوم؛ ومن الزقازيق إلى المنصورة؛ ومن بنها إلى ميت بره؛ ومن قليوب إلى القناطر؛ ومن الزقازيق إلى الإسماعيلية والسويس على محاذاة الترعة البحرية؛ ومن أبو كبير إلى الصالحية؛ ومن مصر إلى حلوان، وإلى المرج؛ ومن بولاق الدكرور إلى أسيوط؛ ومن الواسطى إلى الفيوم؛ ومن أسوان إلى الشلال الأول؛ علاوة على ستين م يلًا تحويلات، وإذا

عرفنا أن النفقات اللازمة لمد ميل واحد من هذه السكك كانت تبلغ، عادة، نيفًا وأحد عشر ألف جنيه، فإنا لن نستغرب أن يكون ما صرف على إنشاء جميع هذه الخطوط قد تجاوز الثلاثة عشر مليونًا من الجنيهات.

على أن ما هو أهم من أمر إنشاء السكك الحديدية، أمر إصلاح إدارتها؛ فقد كانت في أيام عباس، بل في أيام سعيد عينها، فوضى لا ضوابط لها: يركب المسافر في قطاراتها، وهو غير متأكد من صدق مواعيد قيامها، ولا من بلوغه المكان الذي يقصده، لكثرة ما يعتور القيام والطريق من عراقيل وموانع، فقد يكون القطار على أهبة السفر من محطة الإسكندرية مثلًا، فيأتي ناظر المحطة رسول من قبل قنصل من القناصل العامة، أو خصي من لدن أحد الباشاوات، أو البيكوات الأتراك، ويأمره بتأجيل ميعاد قيام القطار ريثما يأتي القنصل أو الباشا أو البيك، أو حرم أحدهما، فيؤجل الناظر الميعاد، ويقيم المسافرون على أحر من الجمر في انتظار مجيء حضرة القنصل أو سعادة السري التركي وحرمه؛ وربما طال انتظارهم ساعات، وقد يكون القطار مسافرًا، فتتعطل عدته؛ أو يخرج عن الخط لجهل السواق؛ أو يصادفه مانع آخر، كإرسال أحد باشاوات الريف رسولًا إلى إحدى المحطات ينبئها بحجز القطار لحين تشريفه، فيقف في الطريق ساعات وساعات؛ وأحيانًا، أيامًا، ريثما يزول أو يزال ذلك المانع.

ويُحكى، في هذا الموضوع، أن القطار تعطل مرة في محطة طنطا وفيه تجار من الإنجليز قادمون من الهند وذاهبون ببضائعهم إلى الإسكندرية؛ فبعد أن عيل صبرهم من طول الانتظار، ذهبوا ليبثوا شكواهم من التأخير إلى ناظر المحطة، وكان إنجليزيًّا؛ ولكنه تزيا بزي البلاد وتقمص في عوائدها؛ وتظاهر بعدم معرفة غير التركية والعربية فرارًا من شكاوى الأجانب – لا سيما من بني جنسه – الكثيرة؛ وابتغاء للتمتع بقلة الاهتمام بالأمور وعدم المبالاة بتضييع الوقت، الخصيصتين بنا، معشر الشرقيين، في تلك الأيام؛ واتخذ لنفسه مترجمًا بينه وبين الغربيين – فوجدوه في حجرته، جالسًا على أريكة، يدخن شيشة عجمية، ولا يعنيه من الدنيا إلا التلذذ بها والنظر إلى الدخان المتصاعد منها في الفضاء، على هيئة أنصاف دوائر، فأفرغوا جعبة تشكياتهم أمامه بالإنجليزية؛ ومترجمه المصري يترجمها له بالعربية، وهو لا يبالي بها ولا يزداد إلا تدخينًا، كأنه لا يفهم الإنجليزية ولا العربية؛ أو كأن الحديث غير موجَّه إليه، فاحتدم غيظ أولئك التجار، وقالوا

للمترجم: «قل لشيخك هذا الأبله أن يبطل جعل نفسه مدخنة، ويلتفت إلى ما نحن فيه؛ وإلا شكوناه إلى قنصلنا العام بالإسكندرية، ورجوناه أن يطلب من سمو الوالي، أن يركله من وظيفته ركلًا!» فضحك الناظر، بين أسنانه، لما سمع ذلك؛ ولكنه استمر متظاهرًا بعدم فهمه الإنجليزية، واستمر على عدم مبالاته بقولهم، بعد أن ترجمه مترجمه له، ولم يتنازل إلى إجابتهم عن لسانه إلا بعد مدة، ليقول لهم: «على رسلكم! تمهلوا فالأمور مرهونة بأوقاتها!» وأضاف، لكي يثبت لهم أنه شرقي تمامًا، التعبير الشرقي المتداول، عادة، على الألسن، لحمل قليل صبر على الصبر؛ وهو: «إن الله خلق العالم في ستة أيام!» فخرجوا من حضرته وهم يلعنونه ويحرقون الأرم.

وكان (سعيد)، بعد إعراضه عن نوبار مدة ثم إقباله عليه، قد عهد إلى ذلك الرجل الحازم – ولم يكن، حينذاك، إلا بيكًا – أمر إدخال الإصلاح في تلك الإدارة المختلفة،[١٣] فبذل نوبار جهده، ولكن الخلل كان متأصلًا أيما تأصل، فلم يستطع تلافيه تمامًا، لا سيما أن السكك الحديدية كانت ملكًا للوالي، وكان تقلب أهواء (سعيد) السريع، من جهة؛ وميله، من جهة أخرى، إلى إرضاء ذوي الدالة من التجار الغربيين، والذوات، ومهزاريه، والقناصل العامة خاصة، ولا سيما ساباتييه، القنصل الفرنساوي الذي كان سعيد يقول عنه، هو نفسه، إنه لم يكن يستطيع مقابلته إلا ويشعر بوجف غريب في قلبه وتهيب يحمله على الرضوخ لطلباته، أية كانت[١٤] – يحولان دون استتباب قدمي إصلاح قطعي عام.

واستمرت الحال كذلك في أيام (إسماعيل) الأولى: لأن مفتشي مزارعه وكبار مستخدمي دائرته الخاصة، لعلمهم أن السكك الحديدية، بالرغم من كونها مصلحة عامة، ملك خاص به، كثيرًا ما كانوا يتجاوزون حدود الاعتدال في تصرفاتهم مع إدارتها، لا سيما في مواسم القطن، فيحتكرون القطارات، ويعطلون سفر بضائع التجار عامة، حتى يفرغوا من شحن بضائع مولاهم الخاصة وتسفيرها؛ فيصيب التجار، من جراء ذلك، خسائر جسيمة، لتأخرهم الاضطراري عن تسليم بضائعهم في الأوقات المحددة لتسليمها، ويحمل الغيظ بعضهم أحيانًا، على ارتكاب أعمال قحة، يعضدهم قناصلهم فيما بعد، على الخروج منها

(١٣) انظر: «نوبار باشا».

(١٤) انظر: «مصر» لمالورتي.

بدون أذى. مثال ذلك ما فعله أحد تجار اليونان، فإنه، لما أيقن أنه، بسكوته على تصرفات أولئك المفتشين والمستخدمين، وتأخره عن تسليم الأقطان التي اشتراها إلى المحلات التجارية التي باعها لها، قد تصيبه خسائر فادحة ربما ذهبت بكل ثروته، استأجر عدة أشخاص من بني جنسه، وأقامهم على المحطة المكدسة أكياسه فيها؛ ولما وصل قطار البضاعة المحمل أقطان سمو الوالي، أوقفه، بواسطتهم عنوة؛ وأفرغ مشحونه؛ وشحن أقطانه فيه بدله؛ وأجبر سواق القطار، إرهابًا، على السير بها إلى الإسكندرية.

على أنه ما تقدمت الأيام بملك (إسماعيل)، إلا وقد تناول ظل الإصلاح جميع فروع إدارة السكك الحديدية؛ لا سيما بعد أن اتخذ (إسماعيل) سواقًا لقاطراته الخاصة السواق الذي كان لنابليون الثالث؛ وسمع ثناء جميلًا على محافظة ذلك العاهل على مواعيد أسفاره بدقة؛[١٥] ووقف بنفسه، عقب رحلاته الأوروبية، على نظام السكك الحديدية في أوروبا، فترتبت مواعيد سفر القطارات ووصولها، ترتيبًا، لم تدخل عليه الأعوام التاليات إلا تعديلات طفيفة؛ وانتظمت انتظامًا لم يعد للخلل إليه من سبيل إلا نادرًا.

حينذاك أخذ (إسماعيل) يفكر في إنشاء سكك حديدية في السودان، ترويجًا للزراعة فيه، وللتجارة بينه وبين القطر المصري.

فكلف المستر فولر بدرس الموضوع درسًا دقيقًا وتقديم تقرير وافٍ عنه – وكانت طبيعة الأرض بين أسوان والخرطوم قد درست قبل ذلك في سنة ١٨٦٥ درسًا حسنًا – فذهب ذلك المهندس الإنجليزي إلى وادي حلفا، وقضى عدة أسابيع، متجولًا في ربوع النوبة والسودان الشرقي وبطاحهما، يقيس، ويبحث، ويحسب ويفحص مباحث أسلافه، ثم عاد وقدم تقريره إلى الأمير، مشيرًا بعمل سكة حديدية من وادي حلفا إلى المتمة – وطولها خمسمائة وخمسون ميلًا – وأخرى من شندي إلى كسلا، فمصوع – وطولها خمسمائة ميل – وقدر نفقات الأولى بأربعة ملايين من الجنيهات، منها مليونان ونصف، أجرة المهندسين والعمال من الفرنج وثمن الأدوات اللازمة؛ والباقي أجرة العمال المحليين وثمن المباني الواجب إقامتها، وقدر نفقات السكة الثانية بأربعة ملايين مثلها، ولو أنها أقصر طولًا من الأولى،

---

(١٥) انظر: لبيك «مصر الأخيرة» ص٧ و٨.

لزيادة الابتعاد عن مصادر الأدوات، ووعورة المسالك.(١٦)

فاعتمد (إسماعيل) تقريره وبدئ في العمل سنة ١٨٧٣ وبعد أن سير فيه أكثر من ثلاث سنوات؛ وأنفق عليه ما يزيد على أربعمائة ألف جنيه؛ وأخذت بشائر الخير العميم تبدو من خلال الخطوط الموضوعة؛ اضطر الدائنون الأجانب الحكومة المصرية إلى توقيفه وإبطاله ضنًّا منهم بالنقود، فلم يقضوا بذلك على مصلحة تجارية وزراعية عظيمة فحسب، بل على حياة السودان عينها، مدة تنيف على ربع قرن؛ ومكنوا الثورة المهدية من الانتشار فيما بعد فوق ربوعه وتخريبها، ونشر ظل الموت عليها؛ لأنه لا يختلف اثنان في أنه لو كانت السكة الحديدية مجتازة جهات السودان، بعد قيام المهدي محمد أحمد، لتمكنت الحكومة المصرية من القضاء على دعوته، ولما نسجت الأيام أكفان حملة هكس باشا، ولا ذهبت روح جوردون ضحية تباطؤ الحكومة الإنجليزية في إرسال النجدات إليه، وتباطؤ (ولسلي) الاضطراري في السير بتلك النجدات إلى الخرطوم لإنقاذه.(١٧)

وتلا انتشار السكك الحديدية، انتشارها العظيم، تشعب مد الأسلاك البرقية في البلاد.

)فمحمد علي) كان قد أنشأ ما يقوم مقامها، على ما هي عليه الآن، أبنية مرتفعة ممتدة على خط واحد بين المدن الكبيرة، وبين البناء والبناء من المسافة ما لا يحجب نظر قمة كل منهما من قمة الآخر، وأقام على كل بناء آلة على طريقة (شاپ) تلغرافي حكومة الكنڤنسيون الفرنساوية الرهيبة، ترسل الأنباء إلى آلة البناء التالي؛ وهذه توصلها إلى التي بعدها؛ وهلم جرًّا.(١٨)

فلما انتشر في أميركا وأوروبا اختراع المستر ساموِيل مورس الأمريكي – وهو التلغراف الحالي – أدخله (سعيد) إلى القطر، ولكنه لم يمد من أسلاكه إلا شيئًا يسيرًا.

---

(١٦) انظر: ماك كون «مصر كما هي» ص٢٣٩ والمؤلف عينه في «مصر تحت حكم إسماعيل» ص١٣٥.

(١٧) انظر: مالورتي «مصر» ص١٤٧.

(١٨) انظر: مانجين «تاريخ مصر في عهد محمد علي» ص٢٤١.

فلما استلم (إسماعيل) زمام الحكم بيده القديرة، أقبل على هذا الفرع أيضًا من طرق المواصلات العمومية، ونفخ فيه من روحه: فتشعبت الأسلاك التلغرافية في البلاد تشعبًا مدهشًا في مدة وجيزة حتى بلغ طولها خمسة آلاف وخمسمائة ميل؛ فيها من السلوك ما طوله عشرة آلاف وخمسمائة ميل، موزعة كالآتي:

من مصر إلى الإسكندرية	١٤٢ ميلًا على سبعة أسلاك
من مصر إلى ضواحيها	٣٢ ميلًا على سلكين
من مصر إلى حلوان	١٨ ميلًا على سلك واحد
من مصر إلى قليوب والقناطر	١٧ ميلًا على سلكين
من مصر إلى إتياي البارود	٧١ ميلًا على سلك واحد
من مصر إلى السويس عن طريق بلبيس	١٥٤ ميلًا على سلك واحد
من مصر إلى المنصورة عن طريق قليوب	٩٦ ميلًا على سلكين
من أبي كبير للصالحية	٢٥ ميلًا على سلكين
من بنها إلى ميت بره	٩ أميال على سلكين
من بنها إلى الزقازيق والسويس	١٢٣ ميلًا على سلكين
من طنطا إلى طلخا ودمياط	٧٣ ميلًا على سلكين
من طنطا إلى زفتى	٣٣ ميلًا على سلكين
من طنطا إلى دسوق	٤٧ ميلًا على سلكين
من طنطا إلى شبين الكوم	١٩ ميلًا على سلكين
من نشرت إلى كفر الشيخ	١٠ أميال على سلكين

من الإسكندرية إلى ضواحيها	١٢ ميلًا على سلكين
من الإسكندرية إلى رشيد	٤٦ ميلًا على سلكين
من دمنهور إلى العطف ورشيد	٥٠ ميلًا على سلكين
من بورسعيد إلى السويس	٩٦ ميلًا على سلك واحد
من بورسعيد إلى القنطرة	٢٦ ميلًا على سلك واحد
من مصر إلى غزة عن طريق بنها	٢٨٨ ميلًا على سلكين
من مصر إلى أسيوط	٢٣٩ ميلًا على ثلاثة أسلاك
من الواسطى إلى الفيوم	٢٥ ميلًا على سلكين
من ببا إلى الروضة	٩١ ميلًا على سلكين
من أسيوط إلى أبي تيج	٥ أميال على سلكين
من أسيوط إلى أسوان	٣٠٠ ميل على سلكين
من قنا إلى القصير	١٦٤ ميلًا على سلكين
من أسوان إلى الخرطوم	١٠١٢ ميلًا على سلكين
من بربر إلى كسلا	٤٠٧ أميال على سلك واحد
من كسلا إلى مصوع	٤٤٧ ميلًا على سلك واحد
من كسلا إلى سواكن	٣٠٠ ميل على سلك واحد
من الخرطوم إلى الأبيض	٤٠٧ أميال على سلك واحد
من الخرطوم إلى المسلمية وسنار	١٦٢ ميلًا على سلك واحد

وأنشأ مكاتب لهذه الأسلاك البرقية في كل مدينة وبندر وناحية كبيرة على طول

مسافات امتدادها؛ وقسمها إلى ثمانية أقسام، وهي:

- (١) محطات الوجه البحري.
- (٢) ما بين مصر وأسيوط.
- (٣) ما بين أسيوط وإسنا.
- (٤) ما بين إسنا ووادي حلفا ودنقلا.
- (٥) ما بين دنقلا وبربر.
- (٦) ما بين بربر والخرطوم.
- (٧) ما بين الخرطوم ومصوع.
- (٨) ما بين مصر وسوريا.

وجعل ثمن الإشارة البرقية ذات العشرين كلمة علاوة على العنوان عشرة قروش صحيحة في كل قسم، وجعل لغة التراسل: جنوبي مصر، عربية؛ وشماليها، عربية أو فرنساوية أو إنجليزية أو تليانية أو تركية، وأقام على إدارتها المستر جورج الإنجليزي وأناط أمر هندستها بالمستر هوز بورن الذي أنشأ أسلاك السودان.

وفي عهده، وبتصريح منه، أنشأت الشركة الإنجليزية الشرقية خطًّا بين الإسكندرية والسويس وما وراء البحر الأحمر؛ وآخر عن طريق صحراء شبه جزيرة سينا إلى سوريا والأناضول، وأنشأت شركة ترعة السويس خطًّا خاصًّا بها على طول الترعة ما بين بورسعيد والسويس، وأصبح الاتصال بأوربا والقارات الأخرى ميسورًا إما عن طريق غزة وإما بواسطة الشركة الإنجليزية الشرقية كالآتي:

- من الإسكندرية إلى الأستانة عن طريق كريت ورودس وأزمير.
- من الإسكندرية إلى أوترنتو عن طريق كريت وزانتي.
- من الإسكندرية إلى إيطاليا عن طريق مالطة وسقاليا.

- من الإسكندرية إلى إنجلترا عن طريق مالطة وجبل طارق واشبونه.
- من الإسكندرية إلى فرنسا عن طريق مالطة وبونا ومرسيليا.

أما الاتصال بين القطر المصري والشرق الأقصى وأستراليا ونيوزيلانده فعن طريق البحر الأحمر.(١٩)

وبلغت نفقات إنشاء كل هذه الخطوط ما يقرب من مليون من الجنيهات.

ومن ألطف ما يروى في شأن ربط القطر المصري، بالأسلاك التلغرافية، بالأستانة أن موظفي الحكومة المصرية لم يكونوا ليصدقوا في بادئ الأمر أن الكلام ممكن بين القاهرة ودار السعادة بواسطة تلك الأسلاك؛ فأقبلوا يتخاطبون مع رجال الباب العالي، ولا غاية لهم إلا التحقق من صحة الزعم، فلما تيقنوا من صحته، ذاقوا من التكلم لذة فائقة؛ فقضوا أكثر من ثلاث ساعات وهم يخاطبون الأستانة، بكلام لا طائل تحته ويسألون أسئلة عن صحة رجالها وعن حال الطقس فيها حتى أفقدوا الخزينة المصرية ما يزيد على خمسين ألف جنيه ثمن كلام فارغ.

وبما أننا في سياق الكلام عن طرق المواصلات على أنواعها، فيجدر بنا التكلم هنا عن المواصلات البريدية أيضًا؛ ولو أن علاقتها بتحسين الزراعة قليلة لا سيما في ذلك العهد؛ وأنها إلى موضوع ترقية الشئون التجارية والاجتماعية أقرب منها إلى غيره من المواضيع.

(فمحمد علي) كان قد رتب بريدًا رسميًّا يحمل على أيدي السعاة برًّا وفي السفن بحرًا، واكتفى خلفاؤه (إبراهيم وعباس وسعيد) به: فلم يزيدوا عليه شيئًا، ولولا إقدام الدول الأجنبية وبعض أفراد من الجاليات الغربية على إنشاء مكاتب بريدية في الإسكندرية ومصر وغيرها، لاستمرت البلاد المصرية محرومة من التواصل البريدي كما كانت في عهد المماليك.

وأشهر أولئك الأفراد السنيور موتسي الإيطالي – وكان، لغاية سنة **١٨٦٥**، قائمًا لحسابه الخاص بأعمال بريدية عامة في العاصمتين؛ يساعده جملة مستخدمين بأجور يدفعها إليهم على استلام الخطابات والمراسلات حتى الرسمية منها وتصديرها إلى جهاتها وتسليمها إلى أربابها.

---

(١٩) انظر: ماك كون «مصر كما هي» ص٢٥٨ و٢٥٩ و٢٦٠.

فرأى (إسماعيل) أن استمرار مهمة كهذه من وسائل المواصلات في يد إدارة فردية، مع احتياج الحكومة نفسها إليها، لأمر يشين الحكومة المصرية كثيرًا لأنه ينم عن تأخرها في المضمار الجارية فيه الدول المتمدينة، فاشترى مصلحة البريد من ذلك الإيطالي النشيط بمبلغ ستة وأربعين ألف جنيه؛ وأنعم عليه بلقب بك، وأبقاه مديرًا لها؛ وخصص له، في ميزانية حكومته، مبلغًا وفيرًا لينفقه على تحسين نظامها وترقية شئونها.

فأبقى موتسي بك مستخدميه القدماء فيها – وكان معظمهم من الإيطاليين، وباقيهم خليطًا من السوريين والفرنسيين والجريك والنمساويين والروس والمصريين – واجتهد في إنماء عدد المكاتب وحركة التراسل، بجملة إصلاحات أدخلها على مصلحته تباعًا.

وفي سنة ١٨٧٦ طلب إقالته منها، فمنحه (إسماعيل) مكافأة سنية؛ وعين خلفًا له إنجليزيًّا يقال له: المستر كليار (وهو الذي أصبح فيما بعد، كليار باشا؛ وعين مديرًا عامًّا للجمارك المصرية؛ وترك لنفسه أثرًا جميلًا في قلوب المصريين) ولما رأى المدير الجديد أن عدد المستخدمين أكثر مما يستدعيه العمل؛ وأن معظمهم لا موجب لوجودهم في المصلحة إلا دالتهم على بعض كبار موظفيها، صرف ربعهم وأبدل بكثيرين من الباقين غيرهم من الأكفاء؛ وبالخليط، أولاد عرب بالتدريج.

وبعد أن نظم أقلام الإدارة العامة، أقبل ينشئ مكاتب جديدة في القطر حتى أبلغ عددها إلى مائتي مكتب وعشرة، فيها ثمانمائة وثلاثون مستخدمًا، عدا عن ثلاثمائة واثنين وأربعين جمالًا وبربريًّا، وجعل توزيع المراسلات يوميًّا بين مصر والإسكندرية وجميع الجهات المهمة، بعد أن كان أسبوعيًّا أولًا؛ فمرتين، ثم ثلاثًا في الأسبوع، وما فتئ يحسن فيه حتى صيره إلى ثلاثة وأربعة وخمسة توزيعات في النهار على محطات السكك الحديدية الكبرى، ولما كان عدم انتظام الشوارع وعدم تنمير المنازل في المدن والبنادر يحولان دون توزيع المراسلات على أبواب البيوت، ويوجبان حصرها في شبابيك المكاتب، أنشأ في العاصمتين صناديق خاصة لمراسلات من شاء الاشتراك فيها من التجار والأعيان.

فبلغ عدد المراسلات في سنة ١٨٧٨ مليونين ونصفًا، معظمها تجاري، وبلغت قيمة النقود التي تصدرت، صرا، من عموم المكاتب، عشرة ملايين من الجنيهات، وما من شيء

أبلغ من هذه الأرقام في بيان مقدار الخدمات الجليلة التي قامت بها مصلحة البريد بعد أن جعلها (إسماعيل) مصرية.

على أننا، إذا علمنا أنها قامت بها، ومصالح بريد أوروبية بجانبها في الإسكندرية ومصر والسويس، تزاحمها في أعمالها، وتستدعي إلى نفسها، طبعًا، لا سيما في أوائل قيام المصلحة المصرية، ثقة التراسلين الغربي والشرقي على السواء؛ وإذا علمنا أن البريد لم يكن يستطيع السفر بين أسيوط وأسوان، وبين أسوان والسودان، إلا كل خمسة عشر يومًا على سفن تجارية، ازداد في أعيننا قدر تلك الخدمات وازددنا ثناء على مسديها.

بقي علينا أن نرى ما الذي عمله (إسماعيل) في آخر سبيل من سبل توسيع نطاق الزراعة؛ وأعني به كيفية ربط الضرائب على الأطيان وتوزيعها توزيعًا حسنًا.

فلا مشاحة في أن القاعدة التي يجب لكل حكومة أن تقيم عليها أمر فرض الأموال على العقارات، إنما هي ثمن هذه الحقيقي، ومقدار ما يجنى منها من ثمار؛ ولا خلاف في أن أثمان الأطيان المصرية ارتفعت في أوائل عهد (إسماعيل) ارتفاعًا عظيمًا؛ وبيعت حاصلاتها، لا سيما القطنية، بأثمان تكاد تكون منامية: وذلك بسبب الحرب الأمريكية الأهلية، وبوار زراعة الولايات المتحدة ومزارعها.

وليس من ينكر أن اتساع نطاق الري وطرق المواصلات، الاتساع الذي بيناه، كان من شأنه أن يجعل ارتفاع أثمان الأطيان، وزيادة حاصلاتها، مطردين.

فلا غرابة، والحالة هذه، في أن تكون الضرائب في عهد (إسماعيل) قد زادت على ما كانت عليه في عهد سلفه؛ وأن يكون قد أدخل على فئاتها شيء من التعديل، في مصلحة «الميري».

ولكن (إسماعيل)، قبل زيادة أي شيء فيها أو تعديله، رأى أن يعيد فك زمام القطر كله، ويروكه روكًا جديدًا؛ لكيلا يقع على أحد حيف بسبب ربط الضرائب الجديدة؛ لأنه كان يحدث كثيرًا، في تلك الأيام، أن ذوي الجشع من القابضين على القوة الإدارية، وسواهم من ذوي الجاه كانوا يغتصبون أملاك صغار المزارعين، ويضعون أيديهم عليها، ولكن بدون نقل تكليفها إلى أسمائهم: فيستمتعون بغلائها، ويستمر الفلاحون، أصحابها الأصليون، يطالبون بأموالها ويجبرون على دفعها.

فصدرت الأوامر، إذًا، إلى مشايخ البلاد وعمدها، بالاجتماع في المراكز، وتعيين مندوبين من قبلهم يكلفون بتقديم بيان وافٍ إلى المديرين عن زمام الأطيان التابعة لدائرة نواحيهم، وكشف بأسماء ملاكها الحقيقيين، لكي تتمكن الحكومة من ربط الضرائب عليها، على نسبة ما هي عليه من الجودة، وتحصيلها ممن هو ملزم بدفعها في الواقع.

وكانت الأطيان المزروعة كلها تنقسم إلى قسمين: «خراجية» و«عشورية».

أما «الخراجية»، فهي التي آلت ملكيتها إلى أصحابها بموجب الأمر الذي قلنا إن (سعيد باشا) أصدره بأن تكلف الأطيان على أسماء المشتغلين فيها.

وأما «العشورية»، فهي الأطيان المعروفة بالأباعد والوسيات، وهي التي أنعم بها على أصحابها ليفلحوها في مقابل إعفائهم من دفع أموال عليها، مدة معينة؛ ومقابل ربط أموال يسيرة عليها، بعد انقضاء تلك المدة – وكان المنعمون بها يشترطون، في بادئ الأمر، نظير هذا الإعفاء، عودتها إلى الحكومة عند موت من وهبت إليهم، ولكن هذا الشرط أهمل فيما بعد؛ وأصبحت الأطيان العشورية تورث كالأطيان الخراجية، وقد بلغ مقدارها في أواخر أيام (إسماعيل) مليونًا ومائتين وخمسين ألف فدان.

فلما تم روك البلاد، جعل متوسط ما ربط على الفدان من الطين الخراجي مائة قرش وعشرة؛ ومتوسط ما ربط على الفدان من الطين العشوري خمسة وثلاثين قرشًا؛ علاوة على ريال أضيف إلى مال كلا الصنفين من الأطيان للقيام بأعمال الري وحفظ الترع والجسور.

فلا نزاع في أن هذه الفئات لم تكن لتتعب الفلاحة أو ترهقها؛ وأن أقصى ما كان يؤخذ عليها هو عدم مساواة الأطيان العشورية بالأطيان الخراجية فيها، مع أن معظم الأطيان العشورية كان لا يقل جودة عن مثله من الأطيان الخراجية.

ولكنه يجب ألا يغيب عن الأذهان:

- أولًا: أن الفرق في المعاملة كان نتيجة تعهدات سابقة بين طرفين، لم يكن إلى نقضها من سبيل إلا باتفاق هذين الطرفين معًا، أي الحكومة وأصحاب الأطيان العشورية عينها.

- ثانيًا: أن معظم أصحابها، إن لم نقل كلهم، كانوا من الأغنياء الجهلاء الذين يرون في عدم مساواتهم بالفلاحين البسطاء، رفعة لشأنهم وإجلالًا لقدرهم؛ ويهمهم أن يحافظوا عليها أكثر مما تهمهم مبادئ العدالة والإنصاف؛ وأنه لم يكن في الاستطاعة، والحالة هذه، مساواتهم بالفلاحين، قسرًا، إلا بإحداث ثورة قد تتحول من اقتصادية إلى فتنة سيئة العواقب، كانت البلاد في غنى عنها.

ولكن الذي أتعب الفلاحة وأرهقها، هو أن طريقة جباية الأموال ما فتئت، منذ أنشئت حكومات في الشرق، حتى الحلقة التاسعة من القرن التاسع عشر لمصر، آفة من الآفات الكبرى التي بليت بها البلاد؛ وأن المنوط بهم أمر تحصيل الأموال كانوا يسيئون طريقة تحصيلها، ويتجاوزون حد المعقول في المواعيد التي يطالبون الفلاحين بدفعها فيها: إما لأن عين صاحب الأمر الأعلى لا تراهم، لانشغاله في تحقيق أمنيات نفسه السامية؛ وإما لأنهم، بالنسبة لدنوهم من قلبه، كانوا متأكدين من أنه لا يشك في إخلاصهم وأمانتهم.[٢٠]

فمن المشهور، مثلًا، عن إسماعيل صديق باشا، المعروف «بالمفتش» و«الصغير»، وزير المالية، أنه كان يتبجح علانية، ويفتخر بأنه يحصل عادة من الفلاحة المصرية مليونين من الجنيهات سنويًّا أكثر من الظاهر في حساباته.

ومن المعلوم أيضًا أن المديرين والحكام الآخرين المتولين شأن التحصيل – لا سيما في المديريات البعيدة عن العاصمة – كانوا يغتنمونها فرصة ليبتزوا من الفلاح التعيس، بوسيلة الكرباج، ما يزيدون به رخاءهم وثروتهم؛ وأنهم لكي يتمكنوا من حمل الصيارفة على الثبات في تحصيل ما يستطيعون تحصيله من الفلاح، تحت أسماء متنوعة، كانوا يأنفون من تعريفة المواعيد المقررة لدفع الأموال؛ بالرغم من أن الإرادة العليا، وقرارات مجلس شورى النواب جعلتها في الأوقات المناسبة؛ أي: بُعيد جناء كل محصول هام.

وأما أن (إسماعيل) نفسه كان يرغب في ألا يصاب المزارع المصري بضيم؛ وأنه كان يفضل مصلحة الفلاحين من رعاياه على مصلحته الخصوصية ذاتها، فذلك واضح:

(٢٠) انظر: «مصر الخديوي» لإدون دي ليون ص٢٣٠ سطر ١٢ و١٣ و١٤ وص١٨٦ سطر ٥ و٦ و٧ و٨؛ وانظر: «مصر تحت حكم إسماعيل» لماك كون ص١٥١.

- أولًا: من أنه – لما وضعت الحرب الأهلية الأمريكية أوزارها في أوائل سنة ١٨٦٥؛ وتسبب عن انتهائها غير المنتظر نزول أسعار القطن في بورصة ليڤربول نزولًا فاحشًا وإصابة سوق الإسكندرية بخسائر جسيمة؛ وارتجاج الأرياف المصرية ارتجاجًا سيئًا فائقًا؛ لأن المزارعين، ارتكانًا على أن أثمان القطن ستستمر، حتمًا، غالية وأسعاره متمسكة، كانوا قد توسعوا في زراعته توسعًا كبيرًا، واستلفوا، لذلك، أموالًا طائلة برهون عقارية، فأدى سقوط أسعاره فجأة إلى اختلال التوازن بين قيمة الأقراض وقيمات ضمانات سدادها العقارية، اختلالًا نجمت عنه توقفات عديدة عن الدفع، أوجبت شكاوى ودعاوى، هددت بيوتًا كثيرة بالخراب والمحق – تداخل (إسماعيل) في الأمر وتلافاه، فأصدر، وهو في ڤيشي يتطبب بمياهها المعدنية، أمره إلى ماليته، بفحص طلبات دائني المزارعين المصريين، وتحقيقها، وتسديد ما يثبت صحته منها، مقابل إصدار أذونات بالمبالغ المدفوعة تدعى «أذونات القرى»، يسدد أصحاب الأملاك المدينون قيماتها إلى المالية على ثمانية أقساط، ابتداء من سنة ١٨٦٩؛ أي: بعد الأزمة بأربع سنوات، فصدعت المالية بالأمر؛ وسددت من ديون المزارعين المصريين ما أصدرت به أذونات قيمتها خمسة وثلاثون مليونًا من الفرنكات.[٢١]

ولعل الذي حمل (إسماعيل) على إنقاذ مزارعي بلاده من هذه الورطة التي وقعوا فيها، علاوة على رغبته في رفع الضيم عنهم، رغبته في عدم تحويل ثقة رءوس الأموال الغربية عن الأرض المصرية، لاعتباره هذه الثقة من عوامل تقدم البلاد في سبيل الحضارة، ومن أكبر أسباب إحياء روح العمل والنشاط فيها – وإلا، فإن المقرضين الغربيين الذين باتت أموالهم، بسبب هبوط أسعار القطن الفجائي، عرضة للضياع، أو إنها ضاعت بالفعل، لم يكونوا ليلوموا في ذلك إلا سوء تبصرهم، وشدة مطامعهم؛ ولم يكونوا جديرين بمواساة ما، فضلًا عن العناية بهم؛ لأن معظمهم كانوا يقرضون المزارعين بفوائد معدلها ثلاثة أو أربعة، وأحيانًا، خمسة في المائة شهريًّا!

- ثانيًا: من أنه لما زاد النيل في سنة ١٨٧٠ زيادة عظيمة هددت بالغرق، ثلاثًا من قرى

(٢١) انظر: ماك كون «مصر كما هي» ص١٢٧؛ وانظر: «تاريخ مصر المالي» لمجهول.

مصر، وبالخراب التام أهلها، ونما الخبر إلى (إسماعيل)، أمر بكسر الجسور فوق تلك القرى، في وسط أطيانه الخصوصية، لتتحول إليها وتغمرها المياه المتدفقة المهددة: فتنجو قرى الفلاحين البائسين ومزارعهم، فكسرت الجسور؛ وغرقت أطيان الأمير بالفعل، فأصابته، من جراء ذلك، خسائر قدرت بأربعة ملايين من الفرنكات، ولكن قرى المزارعين ومحصولاتهم نجت وأبعد، عنهم وعنها، البؤس والشقاء، فأعلن (إسماعيل) أن هذا يسره سرورًا يجعل خسارته لا قيمة لها عنده بالمرة.[٢٢]

فأمير هذه عنايته بمزارعي بلاده وفلاحيها، حتى وهو في بلاد الغربة يتطبب وهذا شعوره، لم يكن ليرضى أن تثقل كاهلهم جباية الأموال المقررة على أطيانهم منهم ولئن أوخذ على شيء من المظالم والمغارم التي أحاقت بهم، في هذا الباب، فإنه إنما يؤاخذ بحق، على عدم تنزيله العقاب الصارم بموظفيه المجرمين المتجاوزين الحدود في ذلك، مثلما أنزله بإسماعيل صديق باشا كبيرهم، وعلى سماحه لنفسه بأن تغيب تلك المظالم والمغارم عن نظره وهو يتطلع إلى آفاق كان من شأن شرور الحاضر أن تتضاءل فيها، وتتوارى أمام عظمة المستقبل وزهوه وخيراته الجمة، التي كان يسعى إلى تحقيقها!

على أن عذره في ذلك، هو أنه لا بد، لجاني الورد، من وخز الشوك؛ ولا مفر، لقاطف العسل، من إبر النحل!

---

(٢٢) انظر: «كارل دي بريير باريسي في القاهرة» ص١٨٢.

الفصل الثالث

فتح أبواب التجارة والصناعة والعمل[1]

هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ.

قرآن شريف

إن التجارة أصبحت حرة، منذ تنكب محمد سعيد باشا جادة الاحتكار؛ وشاد حرية الأخذ والعطاء على القوائم الأربع الآتية:

- الأولى: أن كل فلاح مصري حر في إنماء المحصول الذي يراه أكبر فائدة له من سواه.
- الثانية: أنه حر في بيع محصوله نقدًا لأي مشتر يشاء وبالثمن الذي يريده.
- الثالثة: أن التجار أحرار في نقل المحصولات التي يشترونها، بجميع الوسائل، برًّا وبحرًا كما يشاءون.
- الرابعة: أن عموم الدخوليات والجمارك الداخلية تلغى، منعًا لتحمل البضائع مصاريف تضاعف أثمانها.[2]

وكانت الحكومة المصرية قد قررت في عهد عباس – ولا ندري لماذا – ألا تخرج السفن من ميناء السويس إلا بالترتيب، فما دامت السفينة التي عليها رقم ١، مثلًا لم تنته من مشحونها، أو لا تزال غير مستعدة للسفر، فإن السفينة التي عليها رقم ٢ تضطر إلى الانتظار وعدم الخروج، ولو أنها

---

(١) أهم مصادر هذا الفصل: «مصر المعاصرة» لمريئو، و«رسائل من مصر» لسنت هيلير، و«مصر في عهد إسماعيل» لسانتي، و«تاريخ المالية المصرية» لمجهول، و«مصر كما هي» لماك كون، و«مصر في أيام محمد علي»، و«سياحة بمصر في أيام محمد علي» لبكلر مسكاو، وعلى الأخص «مذكرات عما تم بمصر من الأعمال الهامة من أيام الفراعنة إلى الآن» للينان دي شفون.

(٢) انظر: مريئو «مصر المعاصرة» ص٧٣.

قد انتهت من شحن مشحونها وباتت على غاية الاستعداد للرحيل؛ وهلم جرًّا.[٣]

فشاحنو البضائع إلى موانئ البحر الأحمر كانوا يضطرون، مهما استدعت إرسالياتهم من إسراع، إلى الانتظار، ريثما يروق الإقلاع لصاحب السفينة السابق رقمها رقم سفنهم، فإن لم يرق له، ورغبوا، هم في السفر، تحتم عليهم الخضوع لكل الشروط التي يوحي بها الطمع، فينجم عن ذلك أحد أمرين: إما أن تزيد مصاريف الشحن زيادة فاحشة، وإما أن تتأخر البضائع في السويس تأخرًا ضارًّا.

فألغى محمد سعيد باشا هذا النظام؛ واستبعد من قوانين الموانئ كل ما من شأنه إيجاد عراقيل في سبيل الإتجار.

فنزل سعر الشحن نزولًا محسوسًا جدًّا وراجت الأسواق التجارية رواجًا عظيمًا؛ كانت نتيجته، من جهة، أن التجارة الخارجية سارت في طريق الصعود سيرًا حثيثًا؛ وارتفعت حركة الثغر الإسكندري – وكان المصدر العام لها تقريبًا – من ٨١١٧٣٠٥٠ فرنكًا في سنة ١٨٤١ إلى ١٨٣٩٠٢٠٠٠ فرنك في سنة ١٨٥٦ وإلى نحو مائتي مليون فرنك؛ أي: ما يقرب من ثمانية ملايين من الجنيهات في سنة ١٨٦٢.

وتلا ارتفاعها أن اتخذ النشاط التجاري في الإسكندرية شكلًا لم تعهده القرون الأولى فيها، منذ الفتح العربي؛ وأنشأ بورصة مالية انتشرت المضاربات فيها، على أثر صعود أسعار القطن في سنة ١٨٦٢، بسبب الحرب الأهلية الأمريكية، انتشارًا مروعًا، ضارع في شدته وعنفه المشاهد منه في العواصم الأوروبية؛ وأدى إلى ثروات عظيمة زالت بسرعة فجائية عظيمة أيضًا، لقيامها على بيع وشراء يعقد بالكلام لا بالتسليم، وتتحول إلى الغير بمكاسب طائلة أو بخسائر فاحشة.

وكانت نتيجة الرواج، من جهة أخرى، أن التجارة الداخلية انتقلت إلى أيدي الأهلين؛ وانحصرت فيهم شيئًا فشيئًا، لتفوقهم على عمال التجار الأجانب في معرفة عادات البلد وتقاليده ولغته وأساليبه؛ ولا سيما لقناعتهم في المأكل والمكسب، وأصبحت المراكب

---

(٣) انظر: مريئو «مصر المعاصرة» ص٧٦.

والسفن الشراعية التي تجتاز المحمودية، على الأخص، ومجاري النيل، على العموم، مشحونة، إن لم يكن كلها، فجلها، ببضائع لتجار من الأهلين، اشتروها من المزارعين مباشرة، في داخلية البلاد، ليبيعوها في الإسكندرية إلى التجار الأجانب نقدًا وعدًّا.

وقد قال يومئذ أحد كبار التجار الغربيين لكاتب فرنساوي بليغ كان قد زار البلاد في أواخر سنة ١٨٥٦، وهو يشير إلى امرأة مصرية، حافية القدمين، ومرتدية لباسًا يكاد يكون رثًّا: «أتراني إذا قلت لك إني دفعت الآن إلى هذه المصرية، ذات المظهر الحقير المبتعدة أمامك، أربعمائة جنيه إنجليزي ثمن بضائع أتتني بها، أتصدقني؟»[٤]

وحمل اتساع التجارتين الخارجية والداخلية سعيد باشا على إنشاء شركتين للملاحة: إحداهما بحرية، والثانية نيلية.

فالأولى، ودعيت «المجيدية»، إكرامًا للسلطان العثماني عبد المجيد، تأسست بفرمان همايوني استصدره محمد سعيد باشا في أواخر ربيع الأول سنة ١٢٧٣ من السلطان المذكور؛ وبرأس مال قدره عشرون مليونًا من الفرنكات، مقسم إلى أربعين ألف سهم، قيمة السهم الواحد خمسمائة فرنك، وغرضها استغلال شواطئ القلزم لغاية الخليج الفارسي استغلالًا تجاريًّا؛ ونقل الحجاج الذاهبين، سنويًّا، إلى الأقطار الحجازية، لتأدية الفريضة المقدسة، نقلًا سريعًا منظمًا؛ وربط نظام الملاحة في البحر الأحمر، بنظام سفن بخارية تمخر في البحر الأبيض المتوسط؛ وتقوم بخدمة سواحل السلطنة العثمانية.

وقد وضعت هذه الشركة تحت رياسة الأمير مصطفى فاضل، أصغر أنجال إبراهيم باشا الكبير؛ وعين لها بطريقة استثنائية، مجلس إدارة مؤلف من نوبار بك وكيلًا للرئيس ومراقبًا لعموم أعمال الشركة في حال تغيب سموه؛ وكان من كبار الموظفين المصريين والتجار الأجانب.

والثانية، ودعيت «الشركة المصرية لقيادة السفن بالبخار على النيل والترع المصرية»؛ تأسست برأس مال قدره خمسة ملايين من الفرنكات؛ وبامتياز من محمد سعيد باشا في ٩

---

(٤) انظر: مريئو «مصر المعاصرة» ص٧٥، وسنت هيلير «رسائل من مصر».

محرم سنة ١٢٧١/٢ أكتوبر سنة ١٨٥٤ إلى مؤسسيها، وهم زمرة من كبار التجار الغربيين؛ أشهرهم ذكرًا السنيور پوپولاني؛ وبعض كبار موظفي الحكومة المصرية كذي الفقار باشا، المشرف العام على المالية المصرية؛ وكوينج بك سكرتير سمو الأمير الخاص؛ وموچيل بك كبير مهندسيه، وغرضها الانفراد بقوة البخار لجر بضائع الوارد والصادر في عموم دائرة القطر المصري، على النيل والترع المصرية بطلب من أصحاب المراكب المشحونة فيها تلك البضائع، وبالأسعار التي تضعها الحكومة المصرية لكل صنف منها، وذلك الانفراد مقابل إنشائها طلمبات نارية في العطف تكون قوتها كافية لحفظ المحمودية دائمًا في حال صالحة للملاحة ولري عشرين ألف فدان ريًّا صيفيًّا؛ وتزويد الإسكندرية بالماء اللازم لها، حتى فيما لو غيرت الحكومة طريقة المجارير المائية فيها.

غير أن هاتين الشركتين المساهمتين – وكانتا أول ما تأسس من نوعهما في القطر المصري، ولذلك توسعنا قليلًا في ذكرهما – بالرغم من أن مدة أولاهما جعلت ثلاثين سنة، ومدة ثانيتهما خمس عشرة سنة لم تقوما بأعمالهما، أعوامًا قليلة، حتى تطرق الخلل الناجم عن الإهمال وعدم الاعتناء؛ لا سيما بعد أن أخذ المرض من (سعيد) مأخذه، فخسرتا جانبًا كبيرًا من رأسي مالهما؛ وبات الخراب التام يهددهما حينما آل الأمر إلى خلفه.

فشمر (إسماعيل) عن ساعد الجد في هذا الباب من المصلحة العامة، ومد يده إلى الشركة المجيدية، فجمع ما بقي من حطامها؛ ثم صفاها؛ وأنشأ، محلها، شركة جديدة، دعاها «العزيزية» إجلالًا للسلطان عبد العزيز، كان جل رأس مالها من جيبه الخاص وساعده على ذلك ثروته الشخصية حينما ارتقى عرش مصر فقد كان إيراده لا يقل عن مائة وستين ألف جنيه سنويًّا ولم يكن عليه دين ما؛ وجعل مهمتها القيام بالشأن الذي أسست المجيدية من أجله.

ولما رأى أعمال الملاحة سائرة على أتم ما يرام في البحر الأحمر وعلى سواحل البحر المتوسط العثمانية، وريح اليسر والرخاء نافخة في قلوع «العزيزية» تاقت نفسه إلى توسيع نطاقها وجعل سفنها تمخر في المياه الأوروبية، حاملة في مرافئها الجنوبية، الراية المصرية وهي خافقة فوق بضائع مصرية.

فأرسل اثنين من أخصائه ومن كبار رجال الجاليتين الإيطالية والفرنسية، يدعى أحدهما السنيور فرنشسكو ييني بك، والثاني المسيو چورنو بك إلى البندقية ومرسيليا، ليمهدا له سبل العمل والنجاح فيهما، فعقدا اتفاقًا في إيطاليا وفرنسا، ولكنهما صادفا، من منافسه ومن حسد الملاحة الأجنبية هناك في إيطاليا وفرنسا، لا سيما من شركتي البننسيولر والأورنيتل الإنجليزية، والمساچيري امپريال ماريتيم الفرنساوية، ما اضطر الأمير إلى العدول عن فكرته، والاقتصار على ملاحتي القلزم وسواحل البحر الأبيض الجنوبية، وتحويل جهوده في إنماء تجارة بلاده إلى وجهات أخرى.(٥)

فطفق، من جهة، يعضد، بأمواله الخصوصية، رءوس الأموال الفردية، لتكوين شركات مساهمة عديدة، بدون نظر إلى جنسية المساهمين فيها، أو دينهم: فتأسست، بحضه، وتحت تأثير موحيات رغائبه، وبرءوس أموال كان ما يخصه فيها أهم رءوس الأموال الفردية المكتتب بها، شركة اعتمادات مالية زراعية مساهمة، غرضها تسليف المزارعين، ولا سيما أصاغرهم، نقودًا بفوائد خفيفة لإنقاذهم من أيدي المرابين اليونانيين واليهود وغيرهم؛ وشركة مساهمة لاستيراد الماكينات البخارية من أوروبا، وبيعها إلى المزارعين المصريين بأقساط تناسب درجة ثرواتهم، وتركيبها في الأماكن التي تعين لها؛ وشركة مساهمة ثالثة للقيام بنفاذ مشاريع الري والطرق الزراعية التي تقرها المجالس المحلية وتعتمدها الحكومة؛ وشركة رابعة لاستغلال السودان والإتجار بحاصلاته المتنوعة، وعمد فيما بعد إلى تأسيس شركات اعتمادات مالية لتعزيز مركز مصر المالي وتحريره من الاحتياج إلى رءوس الأموال الغربية، كمصرف أهلي أو مصرف عقاري، يكون هو أكبر مساهميها وأهم عملائها، وأنشأ، أثناء وجوده في باريس سنة ١٨٦٩ بالاشتراك مع الخواجات ا.دي.چيراردين وأعوانه الماليين الشهيرين الذين عرفه بهم نوبار باشا «الشركة العمومية المصرية» للإتجار والاستغلال، لحفر ترعة كبرى لري جزء الوجه البحري الشمالي الغربي – فدفع، هو، معظم رأس مالها وكل مصاريف تأسيسها – وأسس كذلك المصرف (البنك) الفرنساوي المصري، بالاشتراك مع المسيو ليڤي كريمي اليهودي الذي ربط بين سموه وبينه وثاق صداقة متينة رجل مالي كان مخصصًا لخدمته في تلك العاصمة.(٦)

---

(٥) انظر: «مصر في عهد إسماعيل» لسانتي.

(٦) انظر: «تاريخ المالية المصرية» لمجهول.

وطفق، من جهة أخرى، وهو يعمل على توسيع نطاق السكك الحديدية – أساس رقي كل تجارة في العالم، بل كل رقي على الإطلاق – يفكر في جعل ميناءي الإسكندرية والسويس – وهما أكبر الثغور المصرية على البحرين الأبيض والأحمر – على درجة من الاتساع والأمن يتسنى لهما أن يباريا أكبر الموانئ العالمية في أهمية حركتهما التجارية.

أما السويس، فإن شركة البنسيو لراند أورينتل الإنجليزية كانت قد طلبت في سنة ١٨٤٢ من (محمد علي) أن يأذن لها بإجراء أعمال هامة فيها، تجعلها فرضة فسيحة أمينة، وإنشاء حوض عام لتصليح السفن؛ فأبى.

فلما آلت الأحكام إلى محمد سعيد باشا رفعت إليه شركة المساجيري امبريال ماريتيم طلبًا في المعنى عينه؛ وتوسمت منه قبولًا لما اشتهر عنه من الميل إلى فرنسا وحبه للفرنساويين، فعضد طلبها المسيو براڤيه – وكان أخص أخصاء محمد سعيد باشا. فأجابها إليه في سنة ١٨٦١؛ واتفق معها على أن يدفع لها سبعة ملايين من الفرنكات على أن تقوم هي بعمل الحوض العائم، فقط؛ علاوة على تقديمه يد السخرة المصرية إليها لتستعين بها على نجازه.

فكلفت الشركة بالعمل محل دوسو اخوان Dussan – وهو الذي بنى فيما بعد ميناء بورسعيد – وشرع ذلك المحل في سنة ١٨٦٢ ولكن الحكومة المصرية رأت، بعد ذلك، لأسباب لا داعي إلى بيانها هنا، أن تمنع يد السخرة، وتعوض الشركة منها بإعطائها مليونًا ونصفًا من الفرنكات، علاوة على السبعة المتفق عليها، ولم يقف سخاؤها عند هذا الحد بل تجاوزه حتى وصل المبلغ إلى تسعة ملايين. على أن العمل لم يتم إلا في عهد (إسماعيل)؛ ولم يفتح الحوض المذكور إلا في سنة ١٨٦٦.

فأراد (إسماعيل) أن تعمل ميناء واسعة هناك؛ لا سيما بعد الفراغ من عمل ترعة السويس وفتحها، فأمر؛ فشرع في العمل في سنة ١٨٧٠ وأنشئ حوض خارجي دعاه (إسماعيل) «بور إبراهيم»، إكرامًا لاسم أبيه الهمام، وربطه بالسويس بسكة حديدية، أنشأ إلى جانبها سكة عربات؛ وما زال يعمل ويحسن لتأمين السفن وراحتها حتى بلغ مجموع ما أنفقه في هذا السبيل، مليونًا وخمسمائة ألف وعشرة آلاف جنيه.

أما ميناء الإسكندرية – وطولها ستة أميال وعرضها ميلان بين رأس التين ورأس

العجم من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي، وهي مقفلة من كل جانب إلا من هذا الجانب الأخير – فإن (إسماعيل) كان قد أحس بوجوب تصليحها منذ ارتقائه سدة جده، للمسه، بيده، المضار الناجمة عن قيام الصخور متشعبة في مدخلها ومجراها، ولكن ذلك الإحساس زاد فيه، بعد فتح ترعة السويس، زيادة لم يعد يستطيع معها صبرًا على بقاء الحال كما هي، لا سيما بعد أن رأى تحول جانب عظيم من تجارة الإسكندرية بسبب صعوبة مدخل مينائها إلى مجرى تلك الترعة البحرية.

فعقد، قبل نهاية سنة ١٨٧٠، عقدًا مع محل جرينفلد وشركائه الهندسي بلندن، كلفه بمقتضاه بإقامة حاجز ضخم خارجي؛ وإنشاء ميناء داخلية؛ وبناء أرصفة فيها للسفن، تكفل لها وللمسافرين الراحة التامة، نظير تقاضيه مبلغ مليونين من الجنيهات الإنجليزية.

فبعد بضعة أشهر صرفت في تجهيزات لم يكن منها بد (ووجد المهندسون الإنجليز، في خلالها، سبيلًا إلى جعل المليونين المتفق عليهما – بالرغم من احتوائهما على زيادة في التقدير تبلغ ثمانين في المائة، أسوة بجميع الأشغال العمومية والخصوصية التي قام بها مهندسون غربيون في عهد (إسماعيل) – مليونين ونصفًا، وذلك بإضافتهم بعض تعديلات إلى التصميمات والرسوم الأصلية) شرع في العمل في بدء ربيع سنة ١٨٧١، بعد حفلة شائقة وضع الخديو فيها بيده أول حجر في ذلك الميناء الفخم.

فسير بالحاجز، أولًا، جنوب منارة رأس التين الغربي، وعلى بعد خمسين مترًا منها، مسافة قدرها ألف متر، ثم ميل به نحو الجنوب الجنوبي الغربي مسافة قدرها ثلاثمائة وخمسون مترًا: واجتيز به الثغر كله، فإذا به ميلان يشتملان على ألف وأربعمائة فدان مياها هادئة تستطيع أكبر مراكب العالم وعمارات الدول كلها الرسو باطمئنان والاجتماع براحة فيها، وإذا بالمدخل الأهم دائر خلف الحاجز الجنوبي الغربي على بعد ١٥٠٠ متر من الشاطئ، والممر الضيق لدخول المراكب الصغيرة وخروجها، إلى جهة رأس التين، وإذا بالبناء قد برز على علو سبعة أقدام فوق كل علو قد تبلغ إليه أمواج البحر في أشد ارتفاعها، وشمل، من جهة الشاطئ الحاجز "Mole" الواسع، على مسافة تسعمائة متر من فم المحمودية، لجهة رأس التين، واشتمل على أرصفة طولها ١٤٤٠ مترًا في منتهى المتانة والجودة.

ثم أوصل ذلك جميعه بسكة حديد القباري، بخط حديدي أنشئ لهذا الغرض خصيصًا، فأصبحت القطارات تستطيع تفريغ مشحونها على الأرصفة الراسية البواخر بجانبها مباشرة؛ وتستطيع البواخر تفريغ مشحونها مباشرة أيضًا، في القطارات العاجة التي تملأ صغار قاطراتها تلك الأرصفة! وبلغت قيمة ما تقاضته الحكومة من الرسوم سنويًّا من السفن الداخلة إلى ذلك المرفأ لغاية سنة ١٨٧٧ مائة وثلاثين ألف جنيه.(٧)

على أن همة (إسماعيل) لم تقتصر على توسيع ميناءي السويس والإسكندرية؛ ولكنها تناولت موانئ البحر الأحمر القصية عنها، من القصير إلى زيلع وبربرة، وأدخلت عليها من التحسينات ما كان متناسبًا مع انتعاش حركة السودان التجارية في عهده، ونموها.

ولعلم (إسماعيل) أنه لا بد للموانئ، لكي تقوم بعملها قيامًا نافعًا في النهار والليل، من منارات فيها، ترشد السفن إلى أحواضها الداخلية الأمينة، وتدرأ عنها أخطار الشعاب الصخرية، أكثر من إنشاء هذه السرج الجزيلة النفع على جميع شواطئ مملكته المترامية الأطراف.

فإنه، حين أدركت (سعيدًا) منيته، لم يكن من تلك المنائر سوى منارة الإسكندرية ونور عائم في خليج السويس، فما ابتعدت الأيام بملك (إسماعيل) إلا وقد قامت سبع منارات عظيمة على ساحل البحر الأبيض، غير الصغرى منها، وسبع أخرى على سواحل البحر الأحمر، وواحدة على ساحل الأوقيانوس الهندي، وإليك بيانها:

- أولًا: على ساحل البحر الأبيض: أربع بالإسكندرية وهي: منارة رأس التين تبعث أنوارها المتألقة إلى بعد عشرين ميلًا، ومنارة طرف الحاجز، تبعث أنوارها إلى بعد ستة أميال؛ ومنارة العجمي؛ ومنارة الخليج الغربي؛ ثم منارة رشيد، ونورها الأبيض والأحمر جميل للغاية؛ ومنارة رأس البرلس، ونورها أبيض ثابت؛ ومنارة دمياط، ونورها أبيض كذلك؛ ومنارة بورسعيد الكبرى، وهي مثيلة منارة الإسكندرية، وتبعث أنوارها الجميلة إلى بعد عشرين ميلًا.
- ثانيًا: على ساحل البحر الأحمر، منارة السويس الكبرى، تبعث أنوارها على بعد ثمانية

(٧) انظر: ماك كون «مصر كما هي» ص٢٥١ و٢٥٢.

عشر ميلًا؛ أنشئت في الميناء، علاوة على النور العائم في الخليج والنور الأبيض المقام على مدخل الثغر؛ ومنارة أخرى دون الكبرى بقليل، تبعث أنوارها إلى مدى أربعة عشر ميلًا، من قمة رأس الزعفران، الواقع على بعد خمسين ميلًا جنوبي السويس؛ ومنارة ثالثة مثلها يرى نورها من بعد أربعة عشر ميلًا كذلك، على قمة رأس غريب، ويبعد عن رأس الزعفران جنوبًا خمسين ميلًا أخرى؛ ورابعة، أقوى منها، في جزيرة الجبل، على مدخل الخليج، تبعث أنوارها إلى بعد ثمانية عشر ميلًا؛ وخامسة قائمة على صخور ديدلوس في وسط البحر الأحمر في خط ٢٤ و٥٥ شمالًا، تبعث أنوارها إلى بعد أربعة عشر ميلًا؛ وسادسة مثلها في سواكن؛ وسابعة في الوجه بمحطة الأربعينيات (الكورنتينات).

وأما التي على ساحل الأوقيانوس الهندي، فواحدة في بربرة، قائمة هناك، دليلًا ساطعًا على نور المدينة والحضارة المنبعث عن (إسماعيل) إلى أقصى أطراف مملكته، والمنبئ بشروق شمس أيامه في شرق القارة السوداء، لتبدد غياهب ظلماتها الهمجية وتخترق حجب دياجيرها المدلهمة.

وقد بلغ ما أنفق في إقامة هذه المنارات الشاهقة التي كان معظم حراسها من الإنجليز الخبيرين بعملها، نيفًا ومائة وتسعين ألف جنيه؛ وقد اعتنى بها وبتنظيمها اعتناء جعلها في مقدمة مثيلاتها في البلاد الغربية عينها، وجعل ما يتقاضى من الرسوم على السفن المنتفعة بها يزيد على ما تستدعيه صيانتها من نفقات – والفضل في ذلك إلى مديرها العام ماك كيلوب باشا.[٨]

وكانت السفن التي تجتاز قنال السويس إلى الشرق الأقصى تدفع رسومًا في ذهابها وإيابها؛ وأما التي تقف في السويس ثم تعود إلى بورسعيد فلم تكن تدفع سوى رسوم الذهاب؛ والسفن الحربية لا تدفع شيئًا؛ وأما السفن البريدية فكان يعمل خصم قدره ٥٪.

ولعلم (إسماعيل)، أيضًا، أن نفخ روح الحياة في أصناف الصناعات والفنون وأبواب العمل، من شأنه أن يضاعف الحركة التجارية بإكثار مستورداتها وصادراتها أكب على الأمرين معًا بكل نشاط نفسه النشيطة.

---

(٨) انظر: «مصر كما هي» لماك كون ص٢٥٦ وما يليها.

أما الصناعات والفنون – وقد كانت مصر في أيام الفاطميين والأيوبيين، بل في ذات أيام السلاطين المماليك من بحريين وبرچيين، مهبطها وكعبتها – فإن الحكم التركي المملوكي – الذي أنشأه في الديار السلطان العثماني سليم خان الأول عقب انتصاره على جنود طومان باي البواسل، في واقعة الريدانية، وذبحه نيفًا وخمسين ألفًا من سكان القاهرة، وسلبه كنوزها ونفائسها وتسييره صناعها ومشاهير رجال فنونها إلى الأستانة، مع الزمرة من أعيانها التي اعتقلها فيها صحبة المتوكل على الله آخر خليفة عباسي بمصر – كان قد قضى عليها قضاء مبرمًا؛ كما قضى على كل حركة حيوية غيرها: فبت ترتاد البلاد من الإسكندرية إلى أسوان فلا تجد مصنعًا واحدًا من المصانع العديدة التي كانت تعمل فيها النفائس والطرف من أنواع ما تحفظه دار آثارنا العربية بمصر، اليوم.

فلما استلم (محمد علي) زمام الحكم بيده القوية، وصفا له الجو بزوال أيام معارضيه من مماليك وغيرهم؛ ووقع في خلده أن ينشئ في مصر، ومن مصر، دولة شابة يقيمها على جبهة الشرق، ساطعة السنا، رأى أنه لا بد له من إحياء الصناعات والفنون فيها، ليتمكن من نيل أغراضه وقضاء أوطاره.

فأقبل ينشئ المعامل والمصانع في كل جهة؛ منها ما هو لصنع الأشياء الشرقية التي كانت البلاد تصنعها في أيام عزها السابق – ونرى بعضها الآن مما صنع في عهده في قصور أفراد أسرته الكريمة و«سراياتهم»؛ ومنها ما هو لصنع الأشياء الغربية المستوردة من الخارج.

تلك المعامل والمصانع أقيمت، في الوجه البحري: بمصر، وقليوب وميت غمر وزفتى والمحلة الكبرى وسمنود والمنصورة ودمياط وفوّة وشبراخيت إلخ، وفي الوجه القبلي: في بني سويف والمنيا ومنفلوط وأسيوط وطهطا وجرجا وسوهاج وإخميم وإسنا إلخ؛ واشتغل فيها نيف وعشرون ألف عامل.

ولكنها، بالرغم من وجود الرؤساء المستقدمين من أوروبا حتى من أميركا بكثرة فيها، لتعليم الصناع المصريين المشتغلين تحت إدارتهم، ما لبثت كلها أن تعطلت وأقفلت في عهد (محمد علي) عينه، ما عدا معمل الطرابيش بفوّة، فإنه بقي قائمًا بفضل استيراد جميع أفراد الجيش والهيئة الإدارية طرابيشهم منه.(٩)

---

(٩) راجع كتابي هامون ومانجين في هذا الصدد، وعلى العموم كل ما كتبه الكتاب الغربيون في هذا القسم من تاريخ (محمد علي) من موجودات دار الكتب المصرية، فلا سبيل إلى حصرها وبيانها في هذه الحاشية.

والمرجع في هذا البوار والتعطيل إلى سببين رئيسيين: (الأول) عدم وجود المواد الأولية كالحديد والفحم، في البلاد، وضرورة استحضارها من الخارج بأثمان باهظة كان من شأنها جعل مجاراة المصنوعات المصرية للمصنوعات الأجنبية، في أثمانها، ومساواتها فيها، أمرًا متعذرًا؛ و(الثاني) أخذ الحكومة المصرية بمبدأ الاحتكار التجاري، وهو مبدأ من شأنه قتل كل همة فردية والقضاء على روح كل إقدام.

ولم تجد الصناعة تعضيدًا من خلفاء (محمد علي) الثلاثة الأول، فإبراهيم لم يعش؛ وعباس لم يهتم؛ وانصرفت الأمة في مدة سعيد بكلياتها وجزئياتها إلى الفلاحة، عقب التسهيلات التي قدمت لها، ولم تكن قد اعتادتها. على أن تهافت الأجانب على القطر في مدة سعيد، أوجب توسع العمارة بالإسكندرية، مع ما توجبه شيئًا فشيئًا من تغيير معالم ونشوء مصانع ميكانيكية؛ ولكنه لم يدخل تغييرًا محسوسًا، حتى ولا تعديل على نظام الصناعات والفنون البلدية.

فبقي هذا النظام معمولًا به كما كان منذ قديم الزمان: أثرًا للماضي الفرعوني؛ واتخذ من العصر التركي اسمًا جديدًا لم تعهده مصر العربية وهو «الطوائف».

فكل صناعة أو حرفة كان يقال لها: «طائفة» وكان لكل طائفة شيخ ينتخبه كبار رجاله، وتصدق الحكومة على تعيينه مقابل رسم يدفعه إليها، ويختلف مقداره مع اختلاف الأيام.

فمتى تعين الشيخ رسميًّا، أصبح حاكم «الطائفة» المطلق والمسئول الوحيد عن كل شئونه، فهو الذي يحدد أثمان العمل؛ ويرتب درجات الأجور؛ ويقبل دخول أعضاء جديدين في الطائفة؛ ويرشد إلى كيفية إنجاز الاتفاقات؛ وينتدب الصناع الذين ينجزونها؛ ويجمع العوائد المفروضة على رجال الطائفة؛ ويمنح الأعضاء، ساعة قبولهم، الشهادات التي تثبت كفاءتهم وتبين مقدار الأجرة اليومية الواجبة لهم؛ لأنه إذا جاز لرجل الطائفة أن يقاول على الشغل بالقطعة، لم يكن يجوز له أن يقاول عليه باليومية؛ لأن يوميته كانت معلومة ومبينة في شهادته، ولا سبيل له إلى زيادتها ولا إلى تنقيصها، فكانت المزاحمة، والحالة هذه، معدومة بالمرة؛ وكان العمل على العموم تحت رحمة شيوخ «الطوائف»؛ فإذا بلغهم أن أحد رجال الطائفة اشتغل بأجرة زائدة على المبينة في شهادته أو ناقصة عنها جاز لهم أن يطلبوا عقابه من الحكومة وحبسه وينالونهما.

على أنه كان يباح للصانع أن يشتغل في فرعين من فروع فنه بشرط دفع ضريبة مضاعفة؛ كذلك إذا احترف بحرفتين – وهو ما كان نادرًا – إلا إذا اتفق سرًّا مع الشيخ، وحمله برشوة على غض نظره.(١٠)

أما الصناعة الغربية المستوطنة، فلم تكن خاضعة لهذا النظام، ولكنها لقلتها، لم يكن في استطاعتها أن تزاحم الصناعة المحلية، مزاحمة محسوسة، ومن المعلوم أن قلة المزاحمة تعود الخمول، وتحول، عادة، دون تحسين العمل ورقيه وبلوغه درجة الكمال.

فلا عجب، والحالة هذه، من بقاء الصناعات والفنون المحلية في مستوى واحد، طوال المدة ما بين سنة ١٨٠٠ وسنة ١٨٦٣.

فلما نفخ (إسماعيل) فيها، من روحه، أخرجت الأرض المصرية أولًا، برأس مال قدره ستة ملايين من الجنيهات، معامل سكر في مصر الوسطى، تمتد على طول تسعين ميلًا على شاطئ النيل الأيسر، من بني سويف إلى برج أسيوط؛ وتستغل محصول ٢٥٧٠٠٠ فدان بمعاصرها القائمة بالفشن، ومغاغة، وآبا، وبني مزار، ومطاي، وسمالوط، والمنيا، وفرشوط؛ ومعامل سكر أخرى في الصعيد، تمتد ما بين أرمنت، والضبعة والمطاعنة وتستغل أربعين ألف فدان؛ ومعامل سكر ثالثة في واحة الفيوم، تستغل حاصلات ديميرس، وسليكس، والفيوم، وأبو كساه، ومعصرة دودا؛ وكل معمل منها يشغل نيفًا وألفي عامل، كلهم مصريون ما عدا المهندسين – فإنهم كانوا إنجليز – ويخرج، علاوة على السكر، عسلًا أسود (دبسا) أجود من عسل جزر الهند الغربية، وروما من أطيب المشروب، بثمن إجمالي قدره سنويًّا مائة وسبعون ألف جنيه.

وأخرجت، ثانيًا، معامل نسيج عديدة، اشتغل فيها من الصانعين ما ربا عددهم على عدد صناع كل حرفة أخرى: فألف وستمائة منهم كانوا يشتغلون في معامل دوائر الوالدة باشا، بفوّة، وبولاق، وشبرا، والمعمل الأول كان يخرج خمسين ألف طربوش، في السنة، يباع معظمها إلى رجال الجندية والبحرية، وباقيها للعموم؛ والأخرى تخرج ٣١٥ ألف ثوب من الصوف، معظمها للجنود أيضًا.

(١٠) انظر: ماك كون «مصر كما هي» ص٢٩٦ وما يليها لغاية ص٣١٤ للاستيثاق من صحة المقول في نظام الحرف وفي المعامل والمصانع بمصر في الدولة العلوية.

وأقام بمصر ستين معملًا لنسج القطن والتيل؛ وعشرين لنسج الصوف؛ وأحد عشر لعمل الأبسطة؛ ومائة وسبعة للحياكة ونسج البفتة.

وأقيم بالإسكندرية ثمانية وثلاثون محلًّا لنسج القطن؛ وواحد وثلاثون محلًّا لعمل الأبسطة.

ونشأ في دمياط مائة وستة وستون دكانًا لنسج الحرير واثنان وستون لصناعته، وقام المجتهدون، في بني سويف، يكثرون من عمل البساط الصعيدي المعروف بالكليم والأنسجة التيلية الخشنة للبس الفلاحين؛ وكان في كل دكان من دكاكينهم من منوال إلى اثني عشر منوالًا.

وأخرجت، ثالثًا، معامل لصنع المعادن؛ منها ثلاثة للحكومة، وهي: مسبك مدافع، ومعمل بنادق – وفيه ماكينات لتصليح البنادق من أحدث طراز رمنجتن – وعنابرهما ببولاق؛ ومعمل خرطوش بالإسكندرية؛ علاوة على معمل سلاح، وعنابر للبواخر والسفن الحربية – وهو ما أنشئ فيما بعد نظير له في السويس.

أما معامل شغل المعادن الخاصة بالأهلين فكانت بمصر: خمسة وثمانين مسبك حديد، و٧٣ معملًا للنحاس، و٨٠ محلًّا للتبييض، عدا ٢٤٠ محل صائغ، وعدة معامل سلحدارية وحدادين، تخرج من الأسلحة أنفسها وأجملها، ومن الأدوات الحديدية الصغرى، ما تدعو إليه الحاجة؛ وبالإسكندرية: ٦ مسابك حديد، و٤٣ محل حدادة، و٢٠ معمل نحاس، و٩٣ محل صياغة.

ثم أنشأت الحكومة، بقليوب، معملًا لضرب اللبن كان يخرج ٤٧٠٠٠٠٠ لبنة حمراء كل عام؛ ثمن الألف منها تسعون قرشًا صاغًا – وكان معظم البناء حينذاك بالأجر والقليل منه جدًّا بالحجر. وكانوا يستخرجون الحجر، بمصر، من المقطم؛ وبالإسكندرية، من المكس كما هو شأنهم اليوم، بعد أن كانوا، قبل سنوات قليلة من ذلك العهد، ينهبون المعابد القديمة كلما أرادوا إنشاء بناء بالحجر.

وبدت الدباغة وصناعة الجلود فأنشأت الحكومة، لهذا الغرض، مصنعًا بالإسكندرية، كانت تدبغ فيه من ثلاثين إلى أربعين ألف جلد سنويًّا، ما بين جلود بقر وجاموس وخراف وماعز.

وأنشأ الأفراد نيفًا وثلاثين مصنعًا بمصر والإسكندرية، تجهز وتدبغ أكثر من مائتي ألف جلد سنويًّا، فكثر تصدير الجلود المصرية إلى الخارج، وراجت صناعة السروجية في داخل القطر رواجًا عظيمًا.

ولسنا نقول شيئًا عن صناعة الخزف؛ لأنه من المعلوم أن صنع القلل والزلع والأباريق والأزيار، وما على شاكلة ذلك جميعه، والتفنن في صنعه، قديمان بمصر قدمًا تكاد الذاكرة لا تدركه؛ ومن المعلوم أيضًا أن هذه الصنعة بلغت في مصر القديمة شأوًا لم تبلغه في مصر الحديثة، ولكنا نقول إن أفضل أدوات حرفته إنما كانت تخرجها مصانع قنا وبلاص وأسيوط ومنفلوط وملوي؛ وتنزل إلى المراكب في النيل منها، سنويًّا، خمسمائة ألف قطعة، كما كانت تفعل في أيام طوطمس العظيم، وأيام أن أُكْرِهَ بنو إسرائيل على مغادرة مصر.

وأخرجت هذه الأرض المصرية أيضًا من ثمانية إلى عشرة معامل زجاج – واسم أحدها لا يزال مطلقًا على إحدى المحطات بين الإسكندرية ودمنهور – كانت تصنع للأسواق نيفًا وعشرة آلاف قطعة متنوِّعة سنويًّا؛ عدا عشرين ألف زجاجة مصباح. نذكر هذا: والألم ملء الفؤاد، في هذه الأيام التي لا معمل زجاج لنا فيها حتى أصبحت زجاجة المصباح البسيطة ذات العشرين الفضة دارجة، سابقًا، تباع بنصف ريال، منذ أن حالت الحرب العالمية الكبرى دون أن ترسل مصانع الغرب شيئًا منها إلينا.[١١]

وماذا نقول عن معامل الورق التي أقامتها الدائرة السنية – أي: دائرة (إسماعيل) – ببولاق سنة ١٨٧٠، وكان يشتغل فيها ٢٢٠ عاملًا وطنيًّا تحت رقابة مهندسين ورؤساء أعمال من الإنجليز؛ فيخرجون ١٨ طنًّا من الورق المستعمل للف السكر، وسبعين ألف فريدة ورق طباعة وكتابة، من أنواع مختلفة، يصنع أوطؤها قيمة من الحلفاء وقشر القصب، وكانت تكفي كل الحاجة إليها بمصر، ويصدر الزائد على الحاجة منها بالات بالات إلى الحجاز، بل إلى الهند؟

نحن لا نتوسع في ذكرها، خشية إيلام النفوس؛ لأن عدمها الآن بمصر، مع انعدام الوارد من الخارج أصبح يهدد المدارس، بالإقفال، لا الصحافة والتأليف فقط بالتعطيل، ومصالح الحكومة بالارتباك.

---

(١١) كتب هذا في سنة ١٩١٨.

أما المطبعة الأميرية التي أنشأها (محمد علي) فإن (إسماعيل) وسعها توسيعًا أصبحت معه تستطيع أن تطبع كل ما تحتاج إليه مصالح الحكومة، وجميع كتب التدريس التي تقررها وزارة المعارف العمومية باللغتين العربية والتركية، وفي كل لغة من اللغات الأوروبية الكبرى، كالفرنساوية والإنجليزية والطليانية، طبعًا نظيفًا متقنًا، خليقًا بأي مطبعة بباريس ولندن، مهما كانت كبيرة، ومعتنى بها، أن تفتخر به؛ مع أن عمالها – وكانوا أكثر من مائة –كانوا جميعًا من المصريين.

على أن الإقدام الشخصي شرع، مع ذلك في مزاحمتها مزاحمة كبيرة منذ ذلك الحين، فالدائرة السنية أنشأت محل ليتوغرافيا لها ببولاق؛ وأنشأ بعض الفرنج والأهلين خمس مطابع وخمسة محال ليتوغرافيا بمصر، وأربعة بالإسكندرية؛ ولكن العمال فيها كانوا إفرنج كلهم.

وازداد عدد المشتغلين في باقي الحرف، فالطحانون والفرانون أصبحوا طائفة كبيرة؛ وبلغ عدد الخبازين في المدن والبنادر وحدها – خلاف الفلاحين والبدو – ٢٣٠٠ خباز منهم ١٠٠٠ بمصر و٤٩٠ بالإسكندرية، وبلغ عدد صانعي الفطير والحلوى ألفًا ومائتين، منهم ٨٠٠ بمصر، و٢٠٠ بالإسكندرية، والباقي في البنادر، وبلغ عدد الطواحين البخارية ٢٧ بمصر و٢١ بالإسكندرية؛ وما يدار منها بالخيل ٥٧٥ بمصر و١٢٧ بالإسكندرية، علاوة على ٣٧ طاحونة هوائية بهذا الثغر، وجملة طواحين بطنطا والزقازيق والمنصورة، وكان للحكومة طاحنة بخارية عظمى، تقوم بطحن الغلال اللازمة للجيش والبحرية؛ ومخبزان عظيمان بمصر والإسكندرية، لتوزيع الخبز على الجنود والنوتية، وعلى جهات البر والمدارس والحجاج العابرين.

وزاد عدد البنائين وصانعي الأحذية والسمكريين، وازدادوا اتقانًا لصنائعهم، حيال المزاحمة الأجنبية؛ كذلك كان شأن التطريز والصياغة، ولو أنهما استمرا يشتغلان على النماذج القديمة المصرية.

غير أن صنعة عمل المشربيات والتفنن فيها أخذا يزولان شيئًا فشيئًا، وتحل محلهما الصنعة على الطراز الغربي؛ حتى أصبح ثمن «العينة» فقط من الصنعة القديمة أغلى مما كان ثمن الشباك كله في عهد علي بك الكبير ومحمد بك أبي الذهب، وكذلك بات شأن التزويق

والتنميق في داخل المنازل والقصور: فإن الذوق والصنعة القديمين زالا منهما، وحل مكانهما الذوق والصنعة الألمانيان.

أما التفريخ فبقي كما كان قديمًا، ووصفه هيرودوتس المؤرخ اليوناني، غير أن معامله – وكان عددها ٦٠٠ في القطر – ازدادت نشاطًا وطفقت تخرج نيفًا واثني عشر مليون دجاجة سنويًّا.

وأدت الحرب الأميركية الأهلية إلى إنشاء معامل قطن في البلاد، منها ستة بخارية، بتسعة مكابس بالإسكندرية؛ ومعملان في داخلية القطر، أحدهما بالمنصورة، خاصة و«تورت اخوان»، كان أكبر المعامل قاطبة، لاشتماله على ثمانين محلجًا وسبعين مكبسًا وآلات لتنظيف الذرة وطواحين زيت وطواحين دقيق عظمى وآلات لفرز الكتان.

وأحيت روح (إسماعيل) العمل في مناجم الزمرد، بجبل زبارا ووادي سقيط، بين إدفو والبحر الأحمر؛ وفي مناجم الرصاص، بجبل الرصاص، في الجهة عينها؛ وفي مناجم الذهب في بلاد البشاريين؛ وفي مناجم الفيروز بمغاور شبه جزيرة سينا؛ وفي محاجر المقطم وأسوان الغرانيتية، ومحاجر وادي عمرحوب المرمرية، وجبلي الدخان الأبيض والأحمر الرخامية؛ وحثث: فأوجد البحث قليلًا من الحديد والرصاص والنحاس في بعض الصخور بشلال أسوان وجبل زبارا.

ونشط استخراج النطرون من مديرية البحيرة، واستخراج النترات والأملاح من البحيرات ومن الصخور، حوالي شواطئ البحر الأحمر.

أما النطرون فأصبح له ثمانية أحواض كبيرة، وبركتان صغيرتان تجفان في الصيف، استغلت الحكومة جانبًا منها، واستغل الأهالي الباقي؛ واشتغل فيها ثلاثمائة عامل، منهم مائة راهب قبطي مقيمون في أربعة أديرة.

وأما النترات، فإنه أضحى يستخرج منه ٦٥٠ كيلو من أنقاض المدن القديمة، وينظف في المعامل المصرية، فيؤدي ٥٦٠ كيلو من نترات البوتاسا.

وأما الملح، فإنه أصبح يشتغل في استخراجه ألف شخص وثلاثمائة حيوان من اثنتي عشرة حفرة؛ فيستخرجون منه ٧٢٠٠٠ إردب سنويًّا.

ووجد زيت حجر (بترول) على بعد مائة ميل جنوب السويس؛ فأحضرت الماكينات لاستغلال ينابيعه، وبوشر العمل؛ وما لبث أن أخذ يبشر بنجاح قريب.

وراج صيد الأسماك في المصايد والنيل والبحر فاشتغل نيف و٣٧٠٠ صياد، في نيف وثمانمائة قارب، على النيل وفي البحر؛ وما يزيد على ستة آلاف صياد، في أربعة آلاف قارب، على بحيرة المنزلة؛ حتى بلغت العوائد المربوطة على هذه البحيرة فقط ستين ألف جنيه؛ وراجت كذلك الملاحة النيلية: فبلغ عدد المشتغلين فيها ستة وثلاثين ألفًا؛ وكانوا أكثر الناس بسطة في السرور، وأشدهم ميلًا إلى الابتهاج والغناء، وكثيرًا ما كانت الحكومة، ساعة احتياجها إلى نوتية في سفنها الحربية أو التجارية، تستدعيهم إليها وتنظمهم في سلكها بأجور جيدة. أما المراكب النيلية التي كانوا يعملون فيها، فكانت على ستين نوعًا من الدهبية الفخمة إلى الصندل البسيط.

وقد وضع بعضهم تعدادًا لأرباب الحرف والصنائع في القطر، سنة ١٨٧٧، فإذا بهم كالآتي: ٣٧١ صانع أسلحة؛ ٢٦٠٥ حداد؛ ٤٣٤ صانع لبن؛ ٦٤٧٣ نشارًا ونجارًا؛ ٣٢٠ فحامًا؛ ٧٧٠ صانع ملابس؛ ١٢٩٦ نحاسًا؛ ٥١٠٩ صائغ؛ ١٨٧١ مطرزًا، ٣٢٠ حفارًا؛ ٨٦ قمرياتيًّا؛ ٢٦٣٠ جوهرجيًّا؛ ٢٤٨٢ حراق جير؛ ٢٨٥ مرخماتي؛ ٤١١٣ بناء؛ ١٤٦٣ حصريًّا؛ ٦٨٦ نقاشًا؛ ٢٥٧ عامل شباك؛ ٥٤٠ طوانيًّا؛ ٨٣٤ فخرانيًّا؛ ١٩٠ خيالًا؛ ٧٧٠ سروجيًّا؛ ٢٢٣٥ صانع أحذية؛ ٥٨٩ مغربلًا؛ ١٤٠٤ حجارًا؛ ٢٥٢٠ خياطًا؛ ٩٧١ دباغًا؛ ٥١٠ قصديري؛ ٤٣٦٠ سمكريًّا؛ ٥٨٢ منجدًا؛ ٣٠٠ مطبعيّ؛ ٢٠٠ صانعي ورق؛ ٢٥٠ صانع زجاج؛ ١٠٠٠٠ نساج؛ ٩٦٠٠ صائد سمك؛ ٣٦٠٠٠ مراكبيّ (نوتي)؛ ٩١٠ قلفاطي؛ ٣٥٠ مركب مزاريب.

فكان، والحالة هذه، مجموع المشتغلين في الحرف والصنائع مائة ألف وأكثر، أي بنسبة ١ إلى ١٢ من مجموع الذكور البالغين في القطر جميعه، وهذه نسبة تدل على مقدار الحركة والعمل في مضماري الصناعة والفن.

وكانت الأشغال الهندسية، في كل ما تستدعي الحرف المذكورة منها، معهودًا بها في بادئ الأمر إلى رجال من الإنجليز بمرتبات تتراوح بين ٨ و٢٥ جنيهًا شهريًّا، ولكن الحركة

التعليمية ما لبثت أن أحلت المصريين، لا سيما المتخرجين من مدرسة الفنون والصنائع ببولاق، محلهم بمرتبات من ٨ إلى ١٠ جنيهات شهريًّا.

غير أن هذه الصنائع والحرف كلها، ولو أنها كانت بحركتها الحثيثة، والنشاط الذي أوجبته، تجعل مصر شبيهة بخلية نحل، الكل فيها يشتغل، لم تكن سوى وجه من وجهي الحياة العملية التي دبت في جسم القطر إذ نفخ (إسماعيل) فيه من روحه.

وأما الوجه الثاني فالأعمال والمنشآت الخصوصية والعمومية، التي أشغل فيها ذلك الأمير المقدام الهمم والمجهودات.

فإنه ما ارتقى العرش، إلا ووضع نصب عينيه، لا سيما فيما يختص بعمارة الإسكندرية ومصر، الاقتداء بأغسطس قيصر الروماني، القائل: «وجدت روما مبنية باللبن، فتركتها مبنية بالرخام»؛ أو بالإمبراطور نابليون الثالث، الذي وطن عزمه على تغيير شكل باريس، من حسن إلى أحسن؛ وما فتئ ينفذه حتى صير العاصمة الفرنساوية عروس مدائن العالم طرا.

أما الإسكندرية، فإنها بعد عزها الأقعس في أيام البطالسة والرومان والبيزنطيين أنفسهم، إذ كانت ثانية عواصم المسكونة، وكان عدد سكانها يربو على ستمائة ألف آلت إلى الخراب والدمار، شيئًا فشيئًا على توالي القرون، لتخلي السياسة عنها.

- أولًا: مذ اتخذ عمرو مدينة الفسطاط عاصمة له (عملًا برغبة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب في ألا يكون بينه وبين المسلمين بمصر ماء)، فالمعسكر، فالقطائع، فالقاهرة، وابتعاد التجارة عن شواطئها.
- ثانيًا: منذ أن أنشأ الطولونيون مدينة رشيد، وبعد أن ابتنى الظاهر بيبرس دمياط الحديثة على أنقاض دمياط القديمة؛ وما زالت مبانيها تتهدم، وأكوام المهدوم تكتنف المعمور، وتزاحمه على قواعده، وتحصره فيما عرف، لغاية عهد (محمد علي) الكبير، بالجزيرة الخضراء؛ وما فتئ عدد سكانها يتضاءل، حتى باتت ضيعة حقيرة، لا يؤبه بها؛ وبات سكانها لا يزيدون، إلا قليلًا، على ستة آلاف، حينما احتلها الفرنساويون في سنة ١٧٩٨.

فلما استخلص (محمد علي) الحكم لنفسه من أيدي الباشوات المرسلين من لدن الأستانة وأيدي المماليك، ومن مطامع الدول المستعمرة؛ وعنَّ له أن يتخذ الإسكندرية عاصمة لدولته الحديثة، ومقرًّا ومرجعًا لتجارتها؛ وأقبل يعمرها، ويحسنها، ويجملها، لا سيما بعد أن أوصل مياه المحمودية إليها: فأنشأ حولها الحدائق والبساتين، وأقام، على ضفاف تلك الترعة، القصور والمنازل الخلوية البديعة؛ ومد ما بين باب رشيد وسرايه الفخمة برأس التين، شارعًا جميلًا مرصوفًا بحجر مستخرج من الجبل الأحمر فوق مصر، ومكسوًّا بمسحوق الجير والبتسولانة الصناعية، لتمتزج أجزاء ذلك الحجر معًا، وتبرز متجانسة لا نتوء فيها؛ وبنى الترسانة على يد سير يزي بك مشيد عمارته البحرية، التي خلفت أسطوله المدمر في واقعة ناڤارينو؛ وأنشأ الحوض الحديدي العائم لتصليح سفنه التجارية والحربية، على يد موچيل بك؛ فصنع بفرنسا، وأتى به، جاهزًا، إلى الإسكندرية، فوضع في المحل المعد له، وكلف ١٢٧ ألف جنيه؛ وأصلح الميناء الجديدة؛ وصرح للفرنج بالخروج من وكالتهم المدعوة «فندق» التي كانت متاجرهم فيها، ويأوون إليها ليلًا وتقفل عليهم أبوابها، لئلا يمتزجوا بالأهلين أو يمتزج الأهلون بهم، وأذن لهم بالانتشار في المدينة: فأقبلوا ينشئون لأنفسهم الحي الذي عرف فيما بعد باسمهم؛ وقد اقتدى به ابنه إبراهيم، وأنشأ الميدان المعروف بالمنشية، وشيد حوله المنازل الفخمة التي شرع يؤجرها بأجور عالية إلى قناصل الدول العامة، حتى دُعي ذلك الميدان باللغة الأجنبية «ميدان القناصل»؛ وأقدم زعماء التجارة، المتعاملون مع (محمد علي) مباشرة، كزيزينيا، وأنسطاسي، وجباره، وغيرهم، على بناء قصور لهم ومنازل لا يأنف الملوك أنفسهم السكنى فيها؛ حينذاك أخذت الإسكندرية تنمو شيئًا فشيئًا وتتسع، فتتلاشى أكوام الخراب أمام تقدم خطوات العمار؛ وتتكون الأحياء الجديدة فوق رفات الأحياء الميتة؛ وتختط الشوارع الحديثة فوق خطوط شوارع الإسكندرية، الراقدة تحت تراب القرون؛ إسكندرية البطالسة والرومان؛ حتى أصبحت مدينة مساحتها خمسة أضعاف ما كانت عليه، يوم أن فتحها بونابرت، وجرح كليبير في رأسه وهو يهاجمها من جهة باب رشيد؛ وأصبح عدد سكانها نيفًا وستين ألفًا، وما زالت تنمو، بعد ذلك، وتزداد بتدفق حياة القطر وتجارته كلها إليها، ونزوح الريف العامل للسكنى فيها، وحب سعيد لها، وتفضيله إياها على العاصمة، مقتديًا في ذلك بأبيه المجيد، حتى أصبحت في عهده مدينة ذات مائة ألف نفس تقريبًا تزدهي بالقصور والبساتين والمنتديات العامة، ما تزدهي به المدن الغربية التي هي من درجتها.

ولكن نموها لم يكن منظمًا ولا مطابقًا لروح العصر الجديد، فإنها بقيت قليلة الشوارع الواسعة المسلوكة؛ كثيرة الأزقة والدروب الضيقة، المعوجة، القذرة؛ كثيرة الحفر والنقر، في ذات الشوارع المهمة؛ فما بالك بالحارات والمسالك الصغيرة؟ لا تنظيم فيها، ولا اعتناء بنظافة ورش وصيانة؛ تتكوم الأتربة والأقذار في طرقاتها وسككها التربة، التي لا بلاط يغطيها؛ إذا هبت ريح عليها، انتشرت، عثيرًا شريرًا ضارًّا، في الفضاء، وأصابت المارة بأمراض في أعينهم؛ أو ضربتهم بأوبئة في أحشائهم؛ وإذا سقط مطر، تحولت إلى وحول، بعيدة الغور، تغرق فيها الأرجل حتى الركب، والعربات حتى ما فوق نصف العجل؛ فيبيت المرور منها متعذرًا، وتنقطع حركة الأخذ والعطاء، إلا إذا استخدمت الجمال والهجن لنقل البضائع من الجمرك إلى الأسواق، ومن الأسواق إلى الجمرك، بأجور باهظة؛ وإذا ما جن الليل، وانسدلت سدول ظلماته البهيمة، انباعت الأخطار والأهوال في تلك الشوارع والأزقة والدروب، لعدم وجود تنوير عام فيها؛ وانقطع مرور الأقدام منها، إلا أقدام من لم يخف التعرض لشر اللصوص وقطاع الطرق، أو اضطرته أشغاله للتغرير بنفسه؛ وباتت الضواحي، حتى عند أبواب المدينة عينها، محطًّا للإثم والإجرام، وبما أن استقاء أغلبية الأهالي، بالرغم من توصيل مياه النيل إليهم في ترعة المحمودية، استمر من الصهاريج، كما كان قديمًا؛ أو إذا تحول إلى مياه المحمودية، قلما اعتنى بتقطيرها أو ترويقها؛ وبما أن الوقايات الصحية لم تكن مألوفة، وكان ذبح المواشي اللازمة للغذاء، مثلًا، يتم على قوارع الطرق أو في داخل حوانيت الجزارة؛ وكان دفن الموتى يباح في جوار المنازل وداخل المدينة، حتى في المساجد والبيوت، ما فتئت الأوبئة، ولا سيما الطاعون، تهاجم الإسكندرية الجديدة وتفتك بأهلها، بين حين وحين، فتكًا ذريعًا.

فأقبل (إسماعيل) يغير ذلك جميعه؛ ولو أنه لم يكن يحب مدينة الإسكندرية ولا الإقامة بها، لتطيره منها، بعد أن قال له منجم: إنه سيلقى منيته فيها، وإذا بالسائح الذي زار تلك المدينة في أوائل سنة ١٨٦٣، يكاد لا يعرفها لدى عودته إليها في سنة ١٨٦٩؛ ويكاد لا يعرفها، من جديد، لدى عودته إليها مرة أخرى في سنة ١٨٧٨.[١٢]

([١٢]) انظر: «مصر تحت حكم إسماعيل» لسانتي.

فشوارعها وسعت بالتدريج توسيعًا مستمرًا؛ وانتزعت منها أكوام الأقذار والأتربة؛ وطمرت الحفر والنقر؛ ومهدت تمهيدًا حسنًا؛ وبلطت بلاطًا جميلًا أتى به من تريستي، بمصاريف كبيرة؛ وغرس بعضها، على جانبيه، بالأشجار الباسقة: فأصبحت حركة التجارة فيها آمنة مطمئنة؛ وحركة النقل والتنقل سهلة تتم بمصاريف قليلة من الجمرك وإليه، وبين أنحاء المدينة قاطبة.

وحاراتها وأزقتها وسعت بالمثل؛ ونظفت؛ وأبعد عنها كل مسببات الأمراض والأوبئة؛ وفصلت أحياؤها بعضها عن بعض بقواعد تنظيمية، ما فتئ مفعولها يزيد، بين أقسام المدينة، فراغًا جميلًا، أضحى يملأ حدائق وبساتين؛ وأنشئت أحياء جديدة، أهمها حي للعمال، بُني على الأراضي الواقعة بجوار عامود الصواري – وكانت ملكًا للمسيو براڤيه السابق ذكره، فاشتراها (إسماعيل) منه ووهبها للحكومة – وأمر بأن تنفق أجور المساكن التي يدفعها العمال في سبيل إنشاء مستشفى لهم يتطببون فيه مجانًا، واختطت شوارع جديدة، منها ما هو للنزهة المحضة كشارع المحمودية وسكة الرمل – وهما من أجمل متنزهات القطر؛ وتجليا، حين تما، عروسي السكك المصرية قاطبة – ومنها ما قضت به الحاجة في الأحياء الجديدة.

وأنيرت جميع هذه الشوارع والأحياء والضواحي بالأنوار الغازية، إنارة بديعة، على مثال المدن الأوروبية الكبرى، فزالت الأخطار والأهوال منها؛ وولت أقدام الإثم مدبرة؛ وسادت الطمأنينة وانتشر الأمن في كل جهة بعد مغيب غزالة النهار.

وأنشئت بلدية للاعتناء بأمور التنظيم، والصيانة، والنظافة: فأبطل الذبح داخل البيوت والحوانيت، وجعل له محل خاص، وأبطل دفن الأموات في المدافن الخاصة بجوار المنازل وداخل المساجد؛ وغيرت طرق الاستقاء، ووزعت المياه على البيوت مروقة جهد الاستطاعة؛ وأقيمت الوقايات الصحية، على يد الإدارة الصحية المعروفة إذ ذاك باسم «الانتندانس سانيتير»؛ فخفت وطأة الأمراض والأوبئة، وأخذت تتلاشى جراثيمها شيئًا فشيئًا.

وخرج بالعمار خارج الحدود والأبواب القديمة؛ وسيرته شرقًا وجنوبًا وشمالًا، سيرًا حثيثًا، وقامت القصور في وسط الرياض الفيحاء والغياض الزاهرة، تمتد، حلقة متصلة، على

شاطئ البحر، من طابية الرومان إلى سيدي جابر، وما فوقها؛ وأجملها كلها وأكبرها حجمًا القصور التي شادها (إسماعيل) لنفسه ولأبنائه وبناته، ابتغاء تشغيل العمال ومساعدتهم على القيام بشئون حياتهم، واتفق أن أحد تلك القصور – وهو الذي شاده لنفسه خاصة، وكان أوسع الكل أرجاء – احترق بعد الفراغ من بنائه؛ فأمر بإعادته أحسن مما كان.

ناهيك بالأعمال والأشغال العظمى التي عملت في الميناء واستوقفت إعجاب الكل، مما سبق لنا بيانه.

فزاد ذلك جميعه في مساحة البلد المبنية، حتى أصبحت أربعة أضعاف ما كانت عليه في عهد سعيد؛ وزاد في عدد سكانها حتى أضحى، في أقل من خمسة عشر عامًا، نيفًا و ٢٤٠ ألفًا، منهم ٤٨ ألفًا غربيون، بعد أن كانوا ٧ آلاف فقط، عند ممات الباشا العظيم! ولكي يبرهن أن عصره عصر رقي فكري صحيح، وعهد تقدم حق في مسالك الحضارة، أقام في شهر أغسطس من سنة ١٨٧٤ في ميدان المنشية الذي أنشأه (إبراهيم) أبوه، تمثالًا نحاسيًا لجده العظيم، تجلى فيه (محمد علي)، فارسًا مهيبًا، يشرف على الساحة الفسيحة، ويده الثابتة على خاصرته القوية، تدل على أن النصر بات طوع بنانه وأنه نشر مجده في الفضاء الحاف به!

وأما مصر القاهرة[١٣] فإنها، بعكس الإسكندرية، ما فتئت تزداد عمارًا واتساعًا، منذ أن أنشأها جوهر قائد جيوش المعز لدين الله الفاطمي، حتى انقراض دولة الأمراء المماليك، وقيام الأسرة المحمدية العلوية، ولكنها بالرغم من كل بناء قام فيها، ما فتئت محصورة بين بابي الفتوح والنصر شمالًا، والخليج المصري غربًا، والجبل وقرافة المماليك وسلاطينهم شرقًا، وخرائب الفسطاط جنوبًا، وكان كل حد من هذه الحدود يمتاز بتلال سوداء من الخرابات والأقذار تعلو عنده حتى يبلغ ارتفاع بعضها من خمسين إلى مائة قدم، كالتلال التي لا تزال نراها جنوب مسجد أحمد بن طولون إلى يومنا هذا وهي أطلال مدينة القطائع، عاصمة الطولونيين، الواقعة بين فسطاط عمرو وقاهرة المعز، وكان سكان كل حد، ما عدا الحد

---

(١٣) لجميع التحسينات التي أجريت في القاهرة على أيدي (إبراهيم) و(إسماعيل) انظر: كتاب لينان دي بلفون المعنون: «مذكرات عما تم من الأعمال الهامة بمصر منذ أيام الفراعنة إلى الآن» ص٥٩٥ وما يليها.

الغربي، لا يفتأون يزيدون تلك الآكام القذرة ارتفاعًا، بما يرمونه عليها، يوميًّا، من أقذار منازلهم، وأما الحد الغربي، وهو الخليج، فكما أنه كان – أيام الفيضان – مستقى المنازل المقامة على شاطئه، والمتدلية منها الأدلاء فيه، كان – أيام التحاريق – مصب مجارير كل تلك المنازل. إلا أنه كان، في وسطه، عند بركة أوجدها هناك الفيضان، يتكيف تكيفًا يقر العين، بما أنشئ فيه من بساتين منذ عهد الأمير أزبك، قائد جنود (قايتباي) التي قهرت عثمانيي (بايازيد الثاني)، في ربوع سوريا القصية، حتى عهد الاحتلال الفرنساوي، وأطلق على مجموعها اسم الأزبكية، إكرامًا لذلك الأمير.

فكان القادم إلى مصر، من أية جهة يصل إليها، حتى من جهة الغرب – لأن تلال الأقذار كانت تفصل الأزبكية عن بولاق – يرتد نظره عند وقوعه على تلك الدمن؛ ويود لو أن في الاستطاعة إزالتها وملاشاتها؛ ولكنه لا يلبث أن يسلم بأن ذلك محال، بعدما يتأمل جسامة الأكوام، ويقدر الهمة الواجبة للإقدام على ذلك العمل الشاق فوق كل تصور، والذي يعد بجانبه ما قام به هرقل، البطل اليوناني من تنظيف إسطبلات أوچياس الملك، لعب أطفال؛ حتى جادت الأيام لمصر (بإبراهيم) الهمام.

فبينما (محمد علي) أبوه يكلف برهان بك رئيس إدارة الأشغال العمومية، وأحد تلامذة البعثة المصرية الأولى إلى باريس، بوضع مشروع لتحويل الأزبكية ببركتها إلى بستان عام، يشتمل من الخضرة السندسية والظل والماء على ما تنشرح له الصدور، وبينما برهان بك يصدع بالأمر، ويضع مشروعه، ويقدمه إلى الأمير، فيعتمده ويأخذ من وقف الأسرة البكرية الأربعين فدانًا المتكونة جهة الأزبكية منها، ويعطيهم – بدلًا عنها – أطيانًا ببلدة بهتيم قدرها عشرة أضعاف المأخوذ منهم؛ بينما يقدم برهان بك على نفاذ المشروع، ويحول الأزبكية إلى المتنزه المرغوب فيه، سنة ١٨٣٧، أمر (إبراهيم باشا) المسيو بونفور مهندسه بإزالة الأكوام كلها الواقعة ما بين النيل وبولاق، ومصر القاهرة، والفسطاط (مصر العتيقة)؛ وإنشاء متنزهات خاصة مكانها، تمتد مدى البصر، ووضع تحت تصرفه ما شاء من الأموال والرجال، فأقدم المسيو بونفور بهمة على تنفيذ ما أمر به؛ ولم تمض ثمان سنوات إلا وتم ثلثا المهمة، وتجلت الرياض والغياض الفيحاء تزينها الأشجار الباسقة – لا سيما الجميز واللبخ – حيث كانت تعلو الأكوام الجارحة للنظر.

ولما عاد (إبراهيم) من حروبه بسوريا، سهل الأعمال الجارية وأتم بونفور ما كلف به، فزالت الأكوام كلها من باب الحديد إلى مصر القديمة، غربي القاهرة بأسرها.(١٤)

حينذاك أقبل (إبراهيم) على إزالة ما كان منها بحريها أيضًا؛ أي: ما بين بابي الفتوح والنصر، من جهة؛ والعباسية والظاهر والفجالة الحالية، حتى باب الحديد، من الجهة الأخرى، ولم يكن في استطاعة غير المنصور في (نزيب) تتميم ذلك العمل التيتاني، فأقبلت الأيدي بتأثير إرادته القوية وهمته الشماء، تعمل، بكثرة واستمرار، معاول القطع والجرف، في تلك الدمن المتكدسة، فتنزعها وتطرحها في البرك المجاورة – وأخصها بركة الرطلي، وبركة طبالة المستنصر الفاطمي – فتطمها، حتى نظفت منها الجهة ما بين بابي القاهرة الشماليين والفجالة؛ وجففت، في ذات الوقت، تلك البرك التي كثيرًا ما كان الفيضان وعدم الاعتناء يحولانها إلى مستنقعات، تتولد فيها جراثيم الأمراض.

وإذا بالموت داهم أبا (إسماعيل) الهمام، وقطع شجرة حياته، وهي في إبان إثمارها فوقف العمل، وفرحت الأوبئة.

وكان حي الأزبكية في أثناء ذلك قد تغيرت معالمه مرتين: فبرهان بك حاطه، أولًا، بسد كان من شأنه أن الأرض داخله تتحول كلها إلى بحيرة عظيمة تمخر فيها المراكب، أيام الفيضان؛ وتصير، في باقي السنة، إلى حقل، بساطه السندسي من البرسيم العطر، والأشجار المغروسة فيه مظال خضراء كمظال الجنان، تغرد على أويكاتها الطيور ويهدل الحمام، وحفر، خارج ذلك السد، ترعة عرضها عشرون قدمًا تجري في طوله وتتصل – بفتحات – بالبحيرة، فتوصل إليها الماء اللازم لري أرضها أيام جفاف فرشها؛ وتفصل السد عن الشارع الدائر حول ذلك الحي – هو شارع كان عرضه مائة قدم تحف به من خارجه البيوت، ومن داخله صفوف من شجر اللبخ الزكي الشذا – فكنت، وأنت مستظل بها، تمتع نظرك بماء البحيرة وزمرد أوراق الشجر، أو بالبساط السندسي السابق ذكره، وتلذذ سمعك بخرير مياه الترعة. أما الوجه الحسن فلا تعدمكه الصدف في ساعات النهار، وقد كان يحيط بحي

---

(١٤) انظر: بكلر مسكاو «مصر تحت حكم محمد علي» ص١٦٣ وما يليها وهو الكتاب المعنون أيضًا «أسفار وحوادث بمصر».

الأزبكية، من جهاته الثلاث، قصور فخمة مشيدة على النسق الشرقي، ووقف التاريخ في بعضها، مفكرًا أنى يجري مجاريه، فمنها القصر الذي شاده محمد بك الألفي بعد هدم ثلاثة غيره لم تقم طبقًا لذوقه، فلما أتم بناءه وجاء وفق مرامه، داهمت الحملة الفرنساوية الحكم المملوكي وبددت شمله شذر مذر، فذهب الألفي بك، بعد كسرة إمبابة، يهيم على وجهه خلف مراد بك زعيمه، وحلت قدما بونابرت، رجل الأقدار، في ذلك القصر: فكان كأنه بُني له، ومنها القصر الذي اتخذه كليبير مقرًّا لأركان حربه؛ فوافاه في البستان المحيط به سليمان الحلبي وقتله – وكان والي دمشق قد وعد ذلك اليافع المتحمس دينيًّا، بإطلاق سبيل أبيه من السجن الذي كان قد زجه فيه، إذا هو أقدم على الفتك بقاهر الصدر الأعظم يوسف باشا، في ساحة وغى هليوبوليس، فبر سليمان بوعده غير أن أباه لم يفز بالنجاة وخوزق؛[١٥] وجعل (محمد علي) في ذلك القصر عينه ديوان معارفه العمومية، ولكنه ألحق بستانه – حيث ذهبت المأساة المفجعة، بطالع فرنسا في مصر – بالسراي الفاخرة التي كانت لابنته زهرة هانم، زوجة الدفتردار الشهير بقسوته الطبيعية المتناهية؛ ومنها القصر الذي كان لخسرو باشا، عدو (محمد علي) اللدود، والذي أراد اغتياله، مرة، تحت ستار الليل البهيم، ولم يفلح؛ والقصر الذي كان (لمحمد علي) عينه، يوم كان لا يزال يرتقي درجات سلم طالعه العجيب، وحمل فيه زعماء جنده على أن يقسموا على حسامه بطاعته طاعة عمياء في كل ما يأمرهم به، وألا يتخلوا عنه ما دام حيًّا، كيفما دارت حوادث الزمان؛ وأما الجهة الرابعة، فكان يشغلها صف بيوت خشبية عالية مظلمة وغريبة الشكل يملكها ويسكن فيها جماعة من الأقباط.

ثم تمادت الأيام وأساء بعض سكان تلك القصور، لا سيما القناصل الأجانب، استعمال الترعة ذات العشرة الأمتار عرضًا، وحولوا مجراها – في أيام التحاريق – إلى إسطبلات لدوابهم وزرائب لطيورهم ودجاجهم؛ ثم لم يلبثوا، لكيلا تضيع منهم هذه المزية، أن طلبوا ردمها زاعمين أن حميات خبيثة تنبعث منها.

فردمت؛ وفقدت الأزبكية بذلك خير جزء من أسباب بهجتها؛ فأهملت؛ وما مضى

(١٥) انظر: پكلر مسكاو «سياحات وحوادث بمصر» ص٢١٦ ج١.

إلا زمن يسير حتى تحولت إلى دمنة؛ ثم باتت مكانًا ترتكب فيه أعمال عربدة وسكر، في القهوات والحانات المنتشرة في جنباتها، وأعمال سرقة وتهتك تحت ظل أشجارها، حملت أقدام الكرام على هجرها والابتعاد عنها، بعد أن كانت تؤمها كوكبات الفرسان الفاخري الملابس للتنزه فيها، وسياسهم في ركابهم يحملون لهم شبكاتهم.

ومع أن القاهرة واقعة على مقربة من النيل، فإن الاستقاء كان متعذرًا فيها لبعد النهر في الحقيقة عنها، وعدم صلاحية مياه الخليج للشرب معظم أيام السنة، ولم يخف هذا العيب الأساسي في موقع المدينة العظيمة، على الخليفة الفاطمي المعز لدين الله، سيد جوهر الصقلي بانيها؛ فيروى أنه قال له؛ إذ قدم إليها من المهدية في المغرب: «لقد بنيتها، يا جوهر، في بقعة لا هي على قمة الجبل، فتتحصن بها، ولا هي على شاطئ النهر فتنتفع به.» ولذلك فكر هو وخلفاؤه من بعده في تحصينها من جهة الصحراء الشرقية، وفي جلب مياه النيل إليها من الجهة الغربية، فاحتفر المعز، الخندق الذي قاتل القرامطة عنده، شرقيها؛ ووفق حفيده، الحاكم بأمر الله، إلى احتفار الخليج المصري، الذي عرف مدة باسم الخليج الحاكمي، والذي بات يروي عطش القاهرة دهرًا، ولكنه لم يكن وافيًا بالغرض، لا سيما بعد أن تراخت المحافظة على نظافته، في عهد الحكم العثماني، وبات مستودع أقذار ومصرفها، وعاد الأهالي إلى الاستقاء رأسًا من النيل على أيدي سقائين.

فوجه (محمد علي) اهتمامه بنوع خاص إلى هذه المسألة الحيوية، مسألة تموين القاهرة بماء للشرب، وفكر، في بادئ الأمر، في تعميق فرش الخليج المصري ذاته، بحيث يصبح ترعة صيفية تستمد مياهها لري الأطيان الواقعة شمالي العاصمة، فوق انتفاع أهل القاهرة بها لشربهم.

ولكن عقبات كثيرة حالت دون ذلك، أهمها أن أساسات جدران معظم المباني القائمة على ضفة ذلك الخليج أقل غورًا في الأرض من العمق المنوي إبلاغ قاعه إليه، فلو عمق الخليج لتداعت.

ففكر، إذًا، في طرق أخرى كإيجاد آلات رافعة عند فم الخليج، أو إنشاء مصرف جامع في وسطه؛ أو احتفار ترعة يكون فمها على بعد كاف، فوق القاهرة، بحيث إن

مياهها، إذا انصبت في الخليج، كفته ماءه طول السنة؛ وفكر في تسيير تلك الترعة بين أكوام الفسطاط، أو من وراء القلعة، والذهاب بمصبها في الخليج إلى شمالي مصر.

ولكن المصاعب التي قامت دون تحقيق كل ذلك أدت إلى الإحجام عن المشروع بتاتًا.

فلما شاد (عباس الأول) قصره المشهور في الصحراء الشمالية فوق الظاهر – فتسمت تلك الصحراء العباسية، باسمه – فكر، هو أيضًا، في توزيع المياه على القاهرة، وتسيير فرع كبير منها إلى ذلك القصر، وكلف بالعمل لينان بك، ثم ضم إليه لامبير بك والمسيو بوديسو، فوضعوا المشروع وأفاضوا في تفصيلاته، وقدروا نفقات تنفيذه بمبلغ ٣٦٦٩٣٣٤ فرنكًا؛ وبدءوا يسوُّون الأرض، ويخطون تصميمات الشوارع التي عزموا على تسيير مواسير المياه تحتها، ولكن العمل لم يخط إلى الأمام خطوة، ووقف حيثما ابتدأ.

فأراد (سعيد) أن يبدي هو أيضًا اهتمامًا فيه، فأجاز، على فم ساباتييه، القنصل الفرنساوي العام، لفرنساوي يقال له: الميسو كردييه، بوضع مشروع جديد للغاية عينها غير الذي سبق لعباس باشا المصادقة عليه، فأسس كردييه هذا شركة لذلك الغرض وباشر الأعمال التمهيدية لتمام المشروع، ولكن الاهتمام لم يتعد هذا الحد؛ لأن صعوبة التنفيذ كانت جسيمة.

ولا يخفى أن تعذر وجود الماء يوجب تراكم القذارة، حتمًا، وعدم التمكن من رش الأحياء إلا نادرًا، وأمام منازل الموسرين، فقط على أيدي الرجال المعروفين بالسقائين.

فشوارع القاهرة – قاهرة عهد المماليك وعهدي الفرنساويين و(محمد علي) وقد كانت ضيقة ضيقًا جعل سير العربات فيها أمرًا مجهولًا إلى اليوم الذي قدمت فيه لإبراهيم بك الكبير عربة من فرنسا على سبيل الهدية (ومع ذلك فإن القوم هناك لما رأوا، بعدها بقليل، الجنرال بونابرت يتجول في أحياء مصر وبولاق بعربة تجرها ستة جياد استغربوا الأمر جدًّا ودهشوا له) – وكانت معوجة، قليلة التمهد، تزدحم الأخطار فيها بسبب ازدحام الأقدام في مضايقها – كانت، إذًا، تربة كثيرة الغبار، وتنجم عن انعقاد ذلك الغبار، الكثير المكروبات، في الهواء، نفس المضار الناجمة عن انعقاد نظيره في الإسكندرية، وبما أن ما كان يجري في الثغر من أمور مخالفة للقواعد الصحية ومسببة للأوبئة وداعية لانتشارها، كان يجري

بكيفية أوسع، وعلى قياس أكبر في مصر القاهرة، لزيادة اتساع هذه عن ذاك، وبعدها عن البحر الملح؛ أي: عن أعظم مصادر الهواء النقي، كان انتشار الأمراض والحميات الخبيثة والأوبئة سهلًا فيها؛ وفتكها بالأهالي ذريعًا، وقد ترقب بعضهم حركتها؛ فاتضح له أن الطاعون على الأخص، كان يعاود العاصمتين كل عشر سنوات، ويجتاح عددًا عظيمًا من سكانهما.

فلما وطن (إسماعيل) عزمه على الاقتداء بأغسطس قيصر ونابليون الثالث، وأقبل على تنفيذ ذلك العزم بهمته المعتادة التي لم تعرف الملل ولا الكلل، يزيدها نشاطًا، ما كان يعتقده من صحة في قول أحد أولياء الله في عهد جده، وهو «إن هذه الأسرة المحمدية العلوية، ما دامت مقبلة على التشييد والبناء كان الملك والعز مضمونين لها، فإذا أقلعت عنهما أو توانت فيهما، تلاشت أو اضمحلت» رمى إلى إصابة غرضين: (الأول) إدخال ما يمكن إدخاله من الإصلاحين الاجتماعي والصحي على قاهرة المعز لدين الله، مع إبقائها على ما هي عليه من ذاتية تجعل العصور الوسطى، بفروسيتها، وتقواها الخشنة الخالصة واتجاه الصناعة والفن فيها نحو ما يلعب بالتصور، مع استمراء الذوق لذاته الحقيقية: وتجعل موصوفات روايات ألف ليلة وليلة، أيضًا حاضرة أمام المخيلة، كأن الأجيال لم تمر وتتوال، وكأن تلك العصور لا تزال حية حاضرة؛ و(الثاني) إنشاء قاهرة أخرى غربيها يدعوها العصران، الحاضر والمستقبل «قاهرة إسماعيل» وتختص دون الأولى، بإعجاب القلوب، وتلذذ الأعين، بشوارعها الفسيحة، الظليلة، ذات الأرصفة الأمينة؛ وميادينها الواسعة، الجميلة ذات الفسقيات الزاهرة؛ وقصورها الفخمة، النبيلة، المقامة على أحدث طراز عصري؛ وبساتينها الزاهية، المتنوعة فيها النباتات الغريبة، وملاعبها الفاخرة، المتلألئة بالأنوار ليلًا؛ وأحيائها الطلقة الصقيلة، القائمة الصحة على حراستها، بدل الأبواب القديمة.

فأقبل، أولًا، يزيل ما بقي شمالي قاهرة المعز من أكوام قذرة؛ ويطمر ما لم يزل غير مطمور من مستنقعات وبرك تبعث كريه الروائح؛ وينظف ما بين بابي الفتوح والنصر، وقلعة الكبش، والسيدة زينب، من شوارع وأزقة ودروب وأسواق، بتعميم الكنس والرش فيها، ومنع ثورة الغبار وكل مخالف للقواعد الصحية ثم اختط ما بين الظاهر وباب الحديد، الشارع المدعو الآن بشارع الفجالة؛ واختط ما بين باب الحديد والأزبكية الشارع الذي أطلق عليه اسم كلوت بك؛ لا

لتكريم الطبيب الفرنساوي عالي الهمة، منشئ مدرستي أبي زعبل والقصر العيني الطبيتين، والذي يعد بحق أبا الطب الحديث بمصر فحسب، ولكن للدلالة، بنوع أخص، على أن الإصلاح الصحي سيسير من شمالي المدينة إلى جنوبها؛ ويتناول بذراعيه شرقها وغربها، ثم اختط جنوب الأزبكية بشرق، إلى القلعة، الشارع الفخم الذي أطلق عليه اسم جده العظيم، إشعارًا بأن القلعة، وإن بناها صلاح الدين، فإنما أصبحت تعرف بمحمد علي؛ لأن دولته قامت فيها، وشمس حياته توارت في المقام المشيد على جبينها، فأصبح السبيل إلى ذلك الحصن سهلًا أمينًا، بعد أن كان الوصول إليه عن الطريق، التي يتبعها المحمل سنويًّا، منه إلى الحسينية، وعرًا كثير التعرجات، والمنعطفات، والمضايق.

ولما عاد سنة ١٨٦٧ من زيارته لمعرض باريس، وقد أخذت بلبه التحسينات الجارية في العاصمة الفرنسية على طريقة هوسمن الشهير، أقدم على الأزبكية؛ فقلبها رأسًا على عقب؛ وطلب من بستاني فرنساوي، أن يعملها له على شاكلة حدائق تلك العاصمة فكيفها ذلك البستاني تكييفًا بديعًا، وتصرف في الترعة التي كانت دائرة حولها والبحيرة التي كانت داخل السد الذي بناه (محمد علي) تصرفًا جميلًا؛ وإذا بما كان مجرى لمياه راكدة، وصفوف أشجار لا نظام لها، وبحيرة أقرب إلى المستنقع منها إلى بساط يقرُّ العين النظر إليه، قد تحوَّل إلى بستان على مثال البرك منسو بباريس وخرج إلى الوجود، نزهة من أنزه المنتزهات، ومكانًا بديعًا يخلب الألباب، تنيره الأنوار الغازيَّة، وتزينه الفسقيات الناثرة الماء في الأعالي، لؤلؤًا ساطعًا، والمغائر الصناعية، المنحدر منها الماء بخرير تلذ به الأسماع، إلى بحيرة صافية، تجري الأسماك فيها ملوّنة.

وأقبل على الحي المحيط به؛ فجعل ينتزع ملكية منازله الخشبية التي كانت للأقباط مقابل تعويضات يدفعها إليهم، ويزيل تلك المساكن العتمة، ويهب الأرض التي كانت قائمة عليها هبة إلى من شاء التعهد بإقامة مبان فخمة عليها، تتفق مع عظمة القاهرة الجديدة المراد إنشاؤها.

فكان أكبر أولئك المتعهدين شأنًا، وأكثرهم مالًا وإقدامًا، الدوق أوف سيوذرلاند فإنه ما فتئ يقيم، في حي الأزبكية هذا، القصور والفنادق؛ ويعدل، ويكيف الموجود منها فيه حتى بلغ به إلى ما نراه الآن عليه، من العظمة والرونق والجمال.

فاتخذه (إسماعيل) محورًا لعظمته؛ وبعد أن أوصله بالموسكي شرقًا، تحول إلى غربية؛ فأزال ما كان يعرف بباب الجنينة – وهو باب كان قائمًا على مدخل ذلك الحي، في منتهى الطريق الواصلة ما بينه وبين بولاق – واختط إلى جنوبيه بميل نحو الغرب الأحياء البديعة المعروفة الآن بأحياء التوفيقية وعابدين والإسماعيلية؛ بعد أن أقام، في طرف الأزبكية الجنوبي، المسرحين الفخمين المضارعين في الجمال، والجلال والأبهة، مسارح أوروبا وهما المسرح الجديد والأوبرا، وأنشأ، أمام هذه، الميدان الفسيح الأرجاء المنظم الزوايا، المزري بميدان ڤندم ذاته الشهير في باريس: وفي هذا الميدان الآن تمثال لأبيه البطل الهمام؛ تجلى (إبراهيم) فيه، فارسًا صنديدًا، يتطاير البرق من عينيه، وقائدًا بصيرًا، تكسوه المهابة ويظلله الجلال؛ كما تجلى، حقًّا، لعسكره المصري المعجب به، وللعسكر العثماني المأخوذ رعبًا منه، يومي قنية ونزيب، وقد كان هذا التمثال في عهد (إسماعيل) بميدان العتبة الخضراء أنزله العرابيون أيام الحوادث العرابية، ثم بعد أن سكنت تلك الفتنة نصب في ميدان الأوبرا حيث هو الآن.

ثم اختط، في تلك الأحياء، الشوارع العريضة، الظليلة، الواصلة بين جهاتها المختلفة؛ الشوارع، التي، بالرغم من كل ما حدث بعدها، لا تزال من أفخر مسالك القاهرة، وأكبر شرايين مواصلاتها، وأهمها: شارع عبد العزيز، والشارع الذي أقام نوبار باشا فيه قصره الفخم فسمي باسمه، شمالًا؛ وشارع كوبري قصر النيل، وشارع سراي الإسماعيلية، غربًا: وغيرها وغيرها مما امتازت به القاهرة الإسماعيلية.

أما جنوبًا، فإن كل ما اختط من سكك فقد انتهى إلى رحبة فسيحة الأرجاء، مترامية الأطراف، تركت بين الشوارع والأحياء الجديدة، وبين الدروب والأزقة، الموصلة من عابدين إلى السيدة زينب، لتمتد أمام السراي المنشأة بعابدين، مقرًّا للملك، بدل سراي القلعة؛ كما تمتد ساحة الكونكرد، في باريس أمام قصر التويلري الإمبراطوري!

ألا كم أبدع التفنن والتنسيق في سراي عابدين هذه، وفي تزيينها بالرياش والأثاث الفاخر! وكم أنفق من مال في سبيل ذلك، وفي سبيل جعل الحديقة الداخلية، في تلك السراي، قطعة من جنان الفردوس!

وأما غربًا، فإنه لما بلغ العمار النيل – وكان العمل من جهة أخرى، قائمًا على قدم وساق لإنشاء سراي الجزيرة الفذة – لم يعد يحسن إبقاء العبور، من شاطئ إلى شاطئ، على كوبري من المراكب المصفوفة بعضها بجانب بعض، والممدودة عليها ألواح الخشب، أو في معديات بسيطة؛ وبات من المحتم إقامة كوبري يتناسب في فخامته وجماله مع أبهة الأحياء المجاورة له، فعهد (إسماعيل) إلى شركة فرنساوية أمر إنشائه، فأنجزته في سنة ١٨٧٢ وبلغت نفقاته مائة ألف وثمانية آلاف من الجنيهات.

وبينما هو يقام، شعر (إسماعيل) بالحاجة إلى ربط الجزيرة ببر الجيزة أيضًا؛ فكلف محلًّا إنجليزيًّا بإنشاء كوبري، يصل بينهما، فأنجز في السنة عينها، وبلغت تكاليفه نيفًا وأربعين ألف جنيه.

وفي أثناء السير في هذه المنشئات العظيمة، وبينما القصور الباذخة تقام في كل جهة يصلح أن يقام فيها قصر، ويبلغ عددها عشرات العشرات، أهمها: قصر الجزيرة ببستانه الساحر، وقصر النزهة على سكة شبرا، وقصر حلوان، وقصر القبة، وقصر الإسماعيلية، وقصر الزعفران؛ بينما قصور أخرى قديمة تجدد تجديدًا لا يعيد إليها بجدتها فقط، بل يزيدها رونقًا وبهجة: كالقصر العالي، وقصر المسافرخانه، وقصر النيل، وسراي القلعة؛ بينما المساجد، لا سيما مسجد الرفاعي، والمدارس توضع قواعدها الجرانيتية، وتنشأ في كل جهة من جهات المدينة العظيمة – منها ما يشيده (إسماعيل)، ومنها ما يشيده البر؛ وبينما وزراء مصر ووجهاؤها وأعاظم سراتها، كشريف ونوبار، وإسماعيل صديق، وعلي شريف، وغيرهم، كطلعت ورياض، يقتدون بالأمير ويقيمون في الأحياء المنشأة حديثًا أو في الأحياء العتيقة؛ المزدانة بقصور المماليك القدماء، كحي الدرب الأحمر، وحي الحلمية القديمة، وغيرهما، المنازل الفاخرة، والبيوت العامرة، ذات الرياض والبساتين الداخلية – كان العمل قائمًا على قدم وساق، وبكيفية لا تدري ما هو الملل أو الكلل، لإنجاز ما لم تتمكن العزائم السالفة من إنجازه، وأعني به توزيع المياه على أحياء القاهرة توزيعًا منظمًا مستمرًا، فحثت همم الشركات، وحملت الجهود على المباراة؛ ولم يمض زمن إلا وأقيمت المباني اللازمة لرفع المياه وتخزينها؛ ومدت المواسير تحت الشوارع وفي الحارات والدروب، وسير ماء النيل مقطرًا من خزاناته إليها، فتسرب منها إلى الحنفيات في البيوت، وحلت مشكلة قديمة العهد، بفضل إرادة (إسماعيل) الحديدية.

ولما بات الماء ميسورًا غزيرًا، توسع القوم في وسائل النظافة والصيانة، وطفق طل الرش يهطل على الشوارع في الصباح والعصر بانتظام؛ وأخذت المنازل، حتى الحقيرة منها، تغسل مرارًا في الأسبوع وبغزارة: فقلت الأمراض، وتحسنت الصحة العمومية.

وكان العمل قائمًا، كذلك، على قدم وساق، بالكيفية عينها، وفي عموم الأحياء، قديمها وجديدها، لتعميم الإنارة بالغاز، فكانت مواسير السائل المنير توضع بجانب مواسير الماء المحيي؛ حتى إذا تمت الأحياء البديعة، وشيدت القصور الرفيعة، وغرست البساتين الجميلة، وتجلت الشوارع الفسيحة، ناصعة النظافة، ظليلة الجانبين، تدفقت إليها في وقت معًا المياه، وسطعت فيها الأنوار: فتجلت المدينة، كلها، المعتادة الظلام ليلًا، منذ نشأتها – وقد تكيف قديمها، وبرز جديدها يرفل في حلله البهية – عروس الشرق قاطبة ويتيمة عواصمه.

وبلغت نفقات هذه المباني والمنشئات، والتحسينات، وتوزيع المياه والنور على العاصمتين، وفي السويس بعدهما، ثلاثة ملايين وثلاثمائة ألف جنيه.

فإذا تمثلنا مقدار ما اقتضته كل هذه الأعمال المختلفة من حركة تجارية متنوعة، وأضفنا إلى ذلك جميعه ما نجم، في سني ملك (إسماعيل) الأخيرة، من مضاعفته لتلك الحركة عينها، عن انضمام بواخر الأسطول المصري إلى سفن الشركة العزيزية في أعمالها، وتكوينها معها ما عرف فيما بعد باسم «الوابورات الخديوية»، لم نستغرب اطراد الزيادة في الواردات والصادرات على العموم، ولا سيما في عامي ١٨٧٢ و١٨٧٣ وهما السنتان اللتان بلغ العمل فيهما أقصاه، والجهود غايتها، كما يتضح ذلك من الجدول التالي:[١٦]

سنة	جنيه	سنة	جنيه
حركة الواردات			
١٨٦٦	٤٦٦٢٢١٠	١٨٧١	٤٥١٢١٤٣

(١٦) انظر ماك كون: «مصر كما هي» ص١٧١ و١٧٢.

سنة	جنيه	سنة	جنيه
١٨٦٧	٤٣٩٩٠٩٧	١٨٧٢	٥٥٠٥٩٩٥
١٨٦٨	٣٥٨٢٩٦٩	١٨٧٣	٦١٢٧٥٦٤
١٨٦٩	٤٠٢١٦٠١	١٨٧٤	٥٣٢٢٤٠٠
١٨٧٠	٤٥١٢٩٦٩	١٨٧٥	٥٦٩٤٨٢٠
حركة الصادرات			
١٨٦٦	٩٧٢٣٥٦٤	١٨٧١	١٠١٩٢٠٢١
١٨٦٧	٨٦٢٣٩٧٤	١٨٧٢	١٣٣١٧٨٢٥
١٨٦٨	٨٠٩٤٩٧٤	١٨٧٣	١٤٢٠٨٨٨٢
١٨٦٩	٩٠٨٩٨٦٦	١٨٧٤	١٤٨٠١٤٤٨
١٨٧٠	٨٦٨٠٠٧٢	١٨٧٥	١٢٧٣٠١٩٥

وأدركنا صدق قول السير بارتل فرير في محاضرة ألقاها في «الادنبرج فيلوز فيكل انستتيوش» وهو: «إن التجارة والسكك الحديدية عملت بمصر عملها في كل قطر أوروبي تقريبًا»؛ وأدركنا كذلك صدق قول القنصل المؤلف الأمريكي إدون دي ليون القائل في سنة ١٨٧٥: «الحقيقة هي أن التصليحات والتحسينات والأشغال العمومية التي شرع فيها وأنجزت في الاثنتي عشرة سنة الأخيرة، في القطر المصري، كانت مدهشة عجيبة لا مثيل لها في أي قطر مساحته أربعة أضعاف مساحة القطر المصري؛ وسكانه أربعة أضعاف سكانه».(١٧)

وإذا عرفنا أن ثمن مجموع الواردات، ما بين سنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٧٥، زاد على ثمن مجموعها، ما بين سنة ١٨٥٥ وسنة ١٨٦٥، خمسة عشر مليونًا وستمائة ألف جنيه؛

(١٧) انظر: «مصر الخديوي» لإدون دي ليون ص٣٦٣.

وأن ثمن مجموع الصادرات، ما بين سنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٧٥، زاد على ثمن مثليه، ما بين سنة ١٨٥٥ وسنة ١٨٦٥، واحدًا وستين مليونًا وستمائة وواحدًا وثلاثين ألفًا وخمسمائة وستة من الجنيهات؛ أدركنا بسهولة مقدار الثروة الضخمة التي دخلت القطر زيادة على الثروة الهائلة التي أصابها أهله في الاثنتي عشرة سنة الأولى من ملك (إسماعيل)[١٨] وكبرت حركة القطر الزراعية التجارية العملية في عيوننا؛ وبتنا أقرب إلى النظر، بلا تحيز، إلى ما يهول به من جسامة الضرائب وفداحة الديون.

هذا إذا صح الاعتماد على صدق الأرقام المبينة أعلاه، ولكن المعلوم أنها دون الحقيقة بكثير، وذلك لأن مصلحة الجمارك لم يدخلها الإصلاح، بمعانيه كلها، إلا في سنة ١٨٧٧ فإنها كانت، في أيام (محمد علي) التزامًا يمنح، مقابل جعل سنوي معلوم، إلى أفراد يستغلونه لحسابهم الخاص، أسوة بأبواب إيراد أخرى كانت حكومة (محمد علي) تعطيها التزامًا لمن يرسو عليه آخر عطاء.

وكانت الجمارك نوعين: جمارك الثغور والحدود والجمارك الداخلية، فكانت الرسوم في جمارك الثغور تؤخذ على الواردات والصادرات؛ وتؤخذ في جمارك الحدود على الواردات فقط سواء أكانت من السودان أم من الغرب والشرق، وأما الجمارك الداخلية فكانت رسومًا تدفع على البضائع لدى إدخالها في أي بلد من بلاد القطر الهامة، وكان يقال لها في مصر وطنطا وغيرها: «دخوليات» وفي أسوان وإسنا وباقي الصعيد حتى أسيوط «جمارك»، والاختلاف في التسمية نتيجة الاختلاف في الواردات، فمن أسوان لغاية أسيوط كانت تتقاضى، على الأخص، من الجلابين، على الرقيق المجلوب؛ وأما فيما عداها من المدن فكانت تؤخذ على البضائع، ولا سيما مواد الطعام، كالخضر والفواكه والأسمان واللحوم.

وقد رأينا أن محمد سعيد باشا ألغى جميع الجمارك الداخلية والدخوليات، كما أنه أبطل أن تكون جمارك الحدود والثغور التزامات، وأنه جعلها مصلحة أميرية مستقلة.

---

(١٨) وقد قدر العارفون أن ثمن مجموع المحصول الزراعي في تلك الأيام كان ٤٥ مليونًا و٣٨٢ ألفًا و٣٣٢ جنيهًا سنويًّا، فضلًا عن مبلغ ٦ ملايين و٥٤٠ ألفًا و٧٨٣ جنيهًا ثمن خيل ومواشي وطيور وبيض وزبدة وجبنة وعسل وملح وسمك، وحجر وخشب إلخ، فيكون المجموع سنويًّا: ٥١٩٢٣١١٥ جنيهًا.

غير أنها لم تنتظم: (أولًا) لأن وظائفها كانت تباع بيعًا كما كانت تباع مناصب القضاء في فرنسا قبل الثورة العظمى فيها سنة ١٧٨٩؛ (ثانيًا) لأن المرتبات كانت قليلة، وغير وافية بالحاجة، فتلزم متقاضيها بالركون إلى «البقشيش» والرشوة ليعيشوا فكانوا يأخذون جنيهًا، مثلًا، على صندوق البضائع الحريرية، الملزم بدفع رسوم قدرها ثلاثة وعشرون جنيهًا وثمانية عشر شلنًا للحكومة، ويسمحون له بالخروج من الجمرك؛ أو يعتبرون البضائع الحريرية بضائع قطنية، ويتقاضون عليها الرسوم المفروضة على البضائع القطنية؛ أو كانوا، أيضًا، لا يراعون حقوق الأولية: فيمكنون من يزيد بقشيشه من التجار على بقشيش سواه من تخليص بضائعه والخروج بها قبل غيره، ولو كان آخر القادمين، غير تبخيس أثمانها الحقيقية ساعة التثمين؛ و(ثالثًا) وأخيرًا لأن التهريب كان كثيرًا ومنظمًا؛ ومعظم المهربين يونانيون في منتهى الجسارة؛ ونظام الامتيازات يحميهم، فيمكنهم من الاستهزاء بالحكومة المصرية عمالها، ولا أدل على ذلك مما رواه موريس بك، أحد كبار رجال خفر السواحل ضبطوا ذات يوم كمية كبيرة من تبغ وتمباك كان بعض المهرّبين اليونانيين يحاولون تهريبها، فلما نمى خبر الضبط إلى القنصل اليوناني – وكان يشاطر المهرّبين أرباحهم – جمع في الحال خمسمائة «جريكي» من حرافيش القوم وزعانفهم وأوباشهم، علاوة على جماعة المهرّبين أنفسهم؛ وهاجم، بجمهورهم الغفير، خفراء السواحل، في عقر مقرهم، ليستخلص منهم المضبوط، فدارت بين الطرفين معركة فظيعة، عض القنصل فيها بأسنانه ذراع أحد العساكر عض كلب، رأى موريس بك أثره بعدئذ، في ذراع الرجل، وعرف أن القنصل هو العاض، لأن سنًّا من أسنان هذا الموظف الأمثل الأمامية كانت ناقصة في فكه، وظهر أثر نقصها في دائرة العضة، فلما رفع الأمر إلى الحكومة، أتدري أيها القارئ اللبيب، ماذا كانت نتيجة الشكوى؟ أن السياسة تداخلت في الأمر: فعوقب خفراء السواحل ولم يصب المهرّبين أذى.[١٩]

فعهد (إسماعيل) إلى موظف إنجليزي في جمرك لندن، يقال له: المستر سكر ڤي‌ڤنور، بتنظيم مصلحة الجمارك المصرية وترتيبها، وكان الرجل خبيرًا في العمل، لاشتغاله زمنًا طويلًا فيه، وتقلده عدة مناصب إدارية جمركية في البرتغال والبرازيل.

---

(١٩) انظر بتلر: «حياة البلاط بمصر» ص١٣٨ و١٣٩.

فأدخل إصلاحات جمة على المصلحة المعهودة أمورها إليه، لا سيما على حساباتها، التي وصفها لي كبير من موظفي الحكومة المحالين على المعاش ممن كانوا في الجمرك في ذلك العهد البعيد، فلم يجد تعبيرًا عن حالتها أظهر للخلل السائد فيها من قوله لي: «إنها كانت بطن حمار».

ولكن خللًا كبيرًا استمر، بالرغم من مساعي المستر سكر يڤنور ومجهوداته، منتشرًا في عدة أفرع من مصلحة الجمارك؛ ولم يعمها الإصلاح تمامًا إلا في عصرنا هذا وعلى أيدي حكومتنا الحالية بفضل مجهودات مديريها كليار باشا وشيتي بك والمستر كنج لويس خليفتهما.

فلو كان نظامها الحالي نظامها سنة ١٨٧٥، لأمكن لنا أن نقف، تمامًا، على حقيقة الثروة التي دخلت القطر ما بين سنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٧٥؛ ولتجلى لنا أن مقدارها ضعفا ما أثبتته الإحصائية الجمركية في تلك الأيام، مذ أوجب إنشاء وزارة تجارة مستقلة سنة ١٨٧٦.

الفصل الرابع

إحياء مالية القطر[١]

المال! المال! فكل شيء بدون المال – على ما يقال – جدوب.

بوالو

إن عنوان هذا الفصل وحده، متى وقع عليه نظر بعض القرَّاء، قد يجعلهم يبتسمون ابتسامة الازدراء، ويُقَفُّونَهَا بسؤال يمتزج فيه الاستغراب والاستنكار معًا امتزاجًا تامًّا، كالسؤال الآتي: «أوكيف؟ (إسماعيل)، الذي أثقل مالية القطر بالدَّين الباهظ، الذي لا يزال القطر يئن تحت فداحة ثقله، (إسماعيل) أحيا مالية مصر؟ إنك يا هذا تمزح!» ولكنا لا نمزح مطلقًا، بل نقول، ونحن نزن الكلام في ميزان التعقل التام: نعم إن (إسماعيل) أحيا مالية القطر، وإليكم الدليل بل الأدلة.

مات (سعيد)، وعلى الخزينة المصرية – غير القرض الذي عقده وقدره مليونان وسبعمائة وخمسة وخمسون ألفًا وخمسمائة جنيه إنجليزي – دين سائر يربو على عشرة ملايين جنيه، لا تبرره أعمال عمومية نافعة مطلقًا؛ وإنما أوجبه:

- أولًا: أن سعيدًا كان لا يعرف للنقود قيمة. يدل على ذلك أن المسيو براڤيه، صديقه الحميم، الذي سبق لنا الكلام عنه، شكا له، يومًا، أن تقدير ثمن أحد الأشغال، التي كلف بعملها، بليرات إيطالية، مجحف بحقوقه إجحافًا كبيرًا، فقال له (سعيد): «دعهم يقدرونه، إذًا، بليرات إنجليزية!» غير مبال بأن الليرة الإنجليزية تساوي الليرة الطليانية خمسًا وعشرين مرة.[٢]
- ثانيًا: أنه كان متلافًا، لا يعرف تبذيره حدًّا يقف عنده، حتى لقد أنفق مرة على زخرفة

(١) أهم مصادر هذا الفصل هي: «مصر» لمالورتي، و«مصر المعاصرة» لپول مريئو، و«تاريخ مصر المالي» لمجهول، و«مصر تحت حكم إسماعيل» لماك كون، و«مصر تحت حكم محمد علي» لهامون.

(٢) مالورتي: «مصر» ص٦٩ حاشية رقم ٣٠٧.

حجرة في أحد قصوره نيفًا وسبعة ملايين من الفرنكات؛[٣] وكان معطاء للّهي، لا يعرف سخاؤه أن يميز بين من يصح أن يكون موضع إنعام، ومن لا يصح، حتى لقد أهداه، مرة، مالي أجنبي من المقيمين بالإسكندرية سل فاكهة، ثم طلب منه نفحة بخمسة عشر ألف جنيه، ففعل.

- ثالثًا: أن المتعهدين بتوريد ما تحتاج إليه حكومته أو ما يحتاج إليه هو، لا سيما الأجانب منهم، لعلمهم بقلة تقديره للنقود، كانوا لا ينفكون يغشونه ويسرقونه، وهو لا يبالي بأعمالهم، إما تعاليًا، وإما لعدم اهتمام منه بهم.
- رابعًا: أن مطالبات الغربيين على ألسنة قناصلهم بتعويضات عن أضرار وهمية، يزعمون أنهم أصيبوا بها، في اتفاقات أبرموها مع الحكومة المصرية، كثرت جدًّا في عهده وبلغت، في خروجها عن طور المعقول، حدًّا جاوز كل احتمال، وضاقت، دونه، رحبة تسامح (سعيد) على سعتها: لأنه بات لا يعمل، أو لا يهمل عملًا، تعاقد عليه مع إفرنجي، إلا وتكون نتيجته مطالبة ذلك الإفرنجي إياه بتعويض، وأي تعويض! يكاد يتضاءل بجانبه مبلغ الستة والخمسين ألف جنيه إسترليني، الذي تقاضاه من عباس الأوّل، المهندس الإنجليزي مخطط سير السكة الحديدية من إسكندرية إلى مصر، أجرة على تخطيطه؛ ومبلغ الستة عشر ألف جنيه الذي طالب به لتعديل ذلك السير، بعد أن اتضح تعذر تنفيذه كما خططه – على أنه لم ينل منه سوى ستة آلاف، عملًا بما حكم به المستر بروس القنصل البريطاني العام، المحكم في الموضوع![٤]

وقد أشار (سعيد) ذات اليوم، بنكتة لطيفة، إلى ما كانت تغص به نفسه من تلك المطالبات الجائرة الحمقاء، فإنه كان يستقبل أحد قناصل الدول الكبرى، في سلاملك رأس التين، في قاعة تطل شبابيكها الواسعة على البحر؛ وكان الزمن صيفًا، وتلك الشبابيك مفتوحة، ونسيم البحر العليل يدخل منها، كأنه نسمة من الجنان، فجلس القنصل مكشوف

---

(٣) مالورتي: «مصر» ص٦٩ حاشية رقم ٣٠٧.

(٤) انظر: «مصر المعاصرة» لبول مرئيو، ص١٠١ و١٠٢.

الرأس، بجانب (سعيد) أمام أحد تلك الشبابيك، وما لبث أن عطس؛ فأسرع (سعيد) وقال له باهتمام، وهو يبتسم: «تفضل يا جناب القنصل، تفضل والبس قبعتك! فقد يصيبك زكام، وأنت عندي فتهب دولتك إلى مطالبتي بتعويض».(٥)

وكان سعيد يقول في هذا الصدد: «إني لأخشى أن ينظر جوادي شذرًا في طرقات الإسكندرية إلى إفرنجي، فيهب ويطالبني بتعويض».(٦)

وتذكرنا هاتان النكتتان بما كان عليه (سعيد) من خفة الروح وظريف الملح، بسبب تربيته الفرنساوية، ومنبته الفرنساوي البحت، فقد ذهب إلى زيارة لندن مرة، أيام إقامة أول معرض فيها، فإذا بطقسها لم ينفك مغيمًا، ماطرًا، طوال مدة إقامته هناك، فبينما هو، ذات يوم، يتفقد إحدى حجر ذلك المعرض، رأى شعاع شمس نافذًا من السقف الزجاجي إلى الداخل، ومنتشرًا فوق مكان من المعروضات، كأنه وضع فيه خصيصًا، فالتفت (سعيد) إلى ذي الفقار باشا، مراقب عموم ماليته، ونديم سفره، وقال له باسمًا: «ألا ترى ما أندر الشمس هنا! فقد بلغ من ندرتها لديهم أنهم أصبحوا يعرضونها ضمن نفائسهم».(٧)

ولكن (سعيد) المسكين كان كفرنساويي أيام الكردينال مازارين: إذا تململوا من ضريبة، وضعوا فيها أغنية سخرية، ورددوها مدة، دون أن يمنعهم ذلك من دفع الضريبة، حتى كانت عادة الكردينال أن يقول عنهم بفرنساويته المشوبة بإيطالية: «إل كانتارون ما إل پاجرون» أي: سيغنون؛ ولكنهم سيدفعون.

و(سعيد) كان، إذا تململ من جور طلبات التعويضات، انتقم لنفسه بنكتة كالتي ذكرناها، ثم أفضى به الأمر إلى دفع المطلوب.

فأدى ضغط ذلك الدين السائر الباهظ على عاتق الخزينة المصرية إلى ضائقة مالية شديدة باتت معها مرتبات الموظفين والمستخدمين، في سني حكمه الأخيرة، لا تصرف لهم إلا نادرًا؛ وإن صرفت، فبمطل وبطء، ونجم عن عدم صرفها أن أوراقًا مالية من نوع جديد،

---

(٥) انظر: «نوبار باشا» لبرتران ص١٠.

(٦) انظر: «نوبار باشا» لبرتران ص١١.

(٧) انظر: مالورتي «مصر» ص٦٩ حاشية رقم ٣٠٨.

لم يرو عن مثلها أبدًا، برزت إلى عالم الوجود في الأسواق المصرية، وكانت عبارة عن تحاويل على المالية المصرية أخذ يحررها أولئك المستخدمون والموظفون ويسلمونها إلى ممونيهم، سدادًا لمطلوباتهم.

فبات يحيط بأبواب المالية جيش من البدالين والقصابين وخلافهم، لا تستطيع الحكومة التخلص منه ومن طلباته: (أولًا) لندرة النقود في خزائنها؛ و(ثانيًا) لعدم تمكنها – بسبب أن معظم أولئك المطالبين أجانب، يحميهم نظام الامتيازات – من فض جموعهم بكرابيج رجال الشرطة، كما كانت تفض تجمهر الدائنين الوطنيين من أرباب الحرف والصناعات ورجال المقاولات، الذين اشتغلوا لحسابها وداينوها؛ فإن مطالب هؤلاء الأهالي كانت تدفع إليهم لكمًا وركلًا وسياطًا، في نهاية الأمر، ولو استعملت الحكومة طريقة الضرب هذه مع أولئك الأجانب، لفتحت على نفسها أبواب ويلات لا فراغ منها إلا بدفع تعويضات مالية جسيمة، وتقديم ترضيات أدبية تحط من شأنها حطًّا كبيرًا.

فكانت تلجأ، إذًا، إلى المماطلة والمراوغة؛ ولكنها تضطر إلى الدفع بعد استنفاد كل وسائل التعطيل والتأجيل والتسويف.

وباتت تلك الحال السيئة نظامية إلى حد أنه أصبح لتلك التحاويل سوق خاصة بها ومعدل خصم جار؛ وكان معدلًا يتجاوز حدود الاعتدال، بقدر تجاوز فرص الدفع دائرة الاحتمال؛ أو على قدر ما تتجاوز صعوبات التحصيل حد المألوف.

غير أن ضغط الاحتياج أدى إلى تداول تلك التحاويل تداولًا أثرى منه عدة صيارفة بمصر والإسكندرية وغيرهما من البنادر التي كانت مقرًّا لموظفي الحكومة ومستخدميها.

فلما آل الحكم إلى (إسماعيل)، أمر: (أولًا) بصرف جميع المتأخرات، سواء أكانت للمستخدمين والموظفين، أم لرجال الجيش؛ و(ثانيًا) بصرف المرتبات لمستحقيها في أوقاتها بانتظام، فاختفت تلك التحاويل من السوق؛ وزالت عن عنق المالية المصرية للمطالبة اللحوحة بسدادها، التي كانت ناشبة أظفارها فيه.

ولما كان إقبال المعامل الغزلية والنسجية الأوروبية على ابتياع القطن المصري بكثرة، بسبب الحرب الأمريكية الأهلية، قد أوجب تحسينًا فجائيًّا في أسعاره، ورفعها رفعًا مطردًا إلى

حد منتظر أو محلوم به؛ ونجم عن غزارة النقود في البلد، أن التوازن بين قيمتها وقيمات مواد الغذاء والترف، أصبح مختلًّا اختلالًا جسيمًا – كما هي الحال في أيامنا هذه بسبب الحرب العالمية واحتياج السلطة العسكرية إلى محصولات البلاد وأيدي العملة – أمر (إسماعيل) بزيادة رواتب موظفي حكومته، ولا سيما كبارهم، زيادة مناسبة، تساعدهم على حفظ كرامتهم، وتحول دون تدنيهم إلى المال الحرام.(٨)

فاكتسب بهذين العملين ثقتهم بحكومته وولاءهم لشخصه.

ولعلمه أنه لا يستطيع الاستمرار على دفع المرتبات في حينها، فضلًا عن دفع العلاوات التي جاد بها، إلا إذا كانت خزينة المالية ممتلئة دائمًا؛ ولعلمه أن لا شيء يملؤها أكثر من توسيع موارد إيراداتها؛ وأنه لا سبيل إلى ذلك التوسيع إلا بإنماء مساحة أرض القطر الصالحة للزراعة وتنويع مزروعاتها، وإنماء تجارة البلاد وتكبير دائرة العمل فيها، أقدم على ذلك جميعه بما سبق لنا بيانه من الهمة والنتائج، ونجم عن إقدامه هذا أنه بينما كانت إيرادات الحكومة في سنة ١٨٣٥ مليونين وستمائة ألف جنيه، وفي سنة ١٨٦٢ أربعة ملايين وتسعمائة وتسعة وعشرين ألف جنيه، يقابلها مصروف قدره مليونان وثلاثمائة جنيه، في سنة ١٨٣٥ – أي: باقتصاد ثلاثمائة ألف جنيه، وأربعة ملايين وثلاثمائة وثلاثون ألف جنيه، في سنة ١٨٦٢ – أي: باقتصاد نحو ستمائة ألف جنيه – أصبحت إيراداتها، في سنة ١٨٧٦، عشرة ملايين وسبعمائة واثنين وسبعين ألفًا وستمائة وأحد عشر جنيهًا، تقابلها مصروفات قدرها ثمانية ملايين وتسعمائة وواحد وثمانون ألفًا وثمانمائة واثنان وخمسون جنيهًا – أي باقتصاد ما يقرب من مليوني جنيه، وذلك بعد دفع الفوائد المطلوبة على الديون المسجلة وستمائة وخمسة وثمانين ألفًا وثلاثمائة وثمانية عشر جنيهًا، مقدار الجزية السنوية للأستانة.

---

(٨) انظر: «تاريخ مصر المالي» لمجهول ص١٧.

وإنما نذكر سنة ١٨٧٦؛ لأنها السنة الأخيرة من حكم (إسماعيل) وهو مستقل عن كل رقابة أوروبية، ولأن عظمته بلغت أوجها فيها.

ومصادر تلك الإيرادات: الأموال، والرسوم، والسكك الحديدية، ومختلفات.

أما الأموال، فأربعة ملايين وثلاثمائة ألف جنيه وخمسة آلاف جنيه من الأطيان الزراعية، ومساحتها أربعة ملايين وثمانمائة وخمسة آلاف وثمانمائة وسبعة أفدنة بين خراجية وعشورية؛ و١٨٩٠٠٠ جنيه من النخيل وعدده ٤٤٦٧٠٠٠ نخلة و٤٢٢٠٠٠ جنيه من الرخص الحرفية.

وأما الرسوم، فسبعمائة وتسعة وثلاثون ألف جنيه من الجمارك، و٢٦٤٠٠٠ جنيه من الدخان.

وأما إيراد السكك الحديدية، فبعد أن كان ٣٦١٣٠٠ جنيه، في سنة ١٨٦٣، أصبح ٩٩٠٢٠٠ جنيه في سنة ١٨٧٦.

وأما المختلفات، فبلغت ٢١٠٠٠٠٠ جنيه، وليس بين أبوابها في عهد (إسماعيل) باب واحد لم يكن في عهد (محمد علي) بين أن كثيرًا من الضرائب المفروضة في عهد (محمد علي) لم تكن مفروضة في عهد (إسماعيل)، ومن شاء المقارنة بين ضرائب العهدين فما عليه إلا مراجعة كتاب هامون «مصر تحت حكم محمد علي» وكتاب ماك كون «مصر تحت حكم إسماعيل»؛ فيرى أن الخراج في أيام (إسماعيل) كان ستة شلنات ونصفًا على كل ذكر من سن عشرة فما فوق، ما عدا المستخدمين والجنود؛ وأنه كان مربوطًا على كل بيت من بيوت الريف – وعددها ثمانمائة وثلاثون ألفًا – أربعة قروش صحيحة سنويًّا؛ وأن المربوط على الرخص التي كانت تعطى للتجار والصناع والمحترفين، كان يتراوح بين تسعة شلنات ونصف، وسبعة جنيهات وخمسة عشر شلنًا على الفرد؛ وأنه كان هناك ضرائب على المواد الأولية المستعملة في الصناعة؛ وضرائب على المصنوعات بمصر وإسكندرية ورشيد ودمياط؛ ودخوليات قدرها ٢٥٪ على المأكولات والأتبان، ومواد الوقود والبناء؛ وضريبة قدرها ١٠٪ على كل ما يعرض للبيع في الأسواق، سواء أوزن أم لم يوزن فوق ١٠٪ أخرى كانت تتقاضى على البضائع عينها لمصلحة الجيش؛ وأنه كانت هناك ضرائب على العربات

وحيوانات النقل كلها، والبقر والثيران، تختلف من ثلاثة إلى أربعة جنيهات عن كل عربة، وإلى سبعة شلنات ونصف على حمار الفلاح أو الحمار. غير رسم آخر يتقاضونه منها جميعًا، ويتراوح بين ثلاثة قروش، وعشرين فضة صاغ، كلما دخلت تلك العربات والحيوانات مدينة من المدن؛ وأنه كان هناك ضرائب على الملح، وعلى الدخان، وعلى الخرفان المذبوحة، وعلى المعديات؛ وضريبة على الملاحة عمومًا وقدرها واحد وعشرون شلنًا سنويًّا عن كل مركب؛ وقرشان ونصف عن كل إردب من الحمولة، علاوة على رسوم المرور، تحت الكباري، و ٥٠٪ على المصايد؛ وأنه كان هناك ضريبة على الزواج، وأخرى قدرها خمسة شلنات ونصف على كل ميت يدفن، سواء كان رجلًا أم امرأة أم طفلًا، وأن البدل العسكري كان ١١٢ جنيهًا، ويرى أن هذا جميعه كان موجودًا في عهد (محمد علي)، ما عدا البدل العسكري، وما لم يكن يمكن وجوده، لعدم وجود موجبه، كرسوم المرور تحت الكباري؛ لأن الكباري في أيام الباشا العظيم لم تكن معروفة.[٩]

فالزيادة الكبيرة في الإيرادات في سنة ١٨٧٦، كانت، والحالة هذه، نتيجة اتساع نطاق الزراعة اتساعًا عظيمًا، ونتيجة اتساع نطاق التجارة والصناعة والعمل اتساعًا لم تعهده أيام (محمد علي)، ونتيجة تعديل طريقة ربط الضرائب وطريقة تحصيلها؛ لا نتيجة إرهاق الأهالي بالضرائب إرهاقًا فاحشًا غير معهود، كما قيل كثيرًا.

ولولا أن البلد، لما استلمه (إسماعيل)، كان خاليًّا من كل أسباب الحضارة وأقرب إلى الخراب والهمجية منه إلى العمران والمدنية؛ لولا أنه كان يجب أن ينشأ كل شيء فيه، مع قيام رغائب أهله في عكس تيار كل إصلاح على العموم؛ ولولا أن كل شيء خلق فيه بسرعة لم تترك للنمو الطبيعي مجالًا – وذلك لشدة الشوق إلى قطف ثمر الغراس المغروس؛ فاقتضت الحال عدم النظر إلى كمية المنفق، وقلة الاكتراث بالديون، مهما بلغت، وأنى وصلت، في سبيل نيل بغية النفس السامية، وتحقيق الخطة النبيلة الموضوعة، لولا ذلك جميعه، لأدى ازدياد الإيرادات في الخزينة المصرية ازديادًا مطردًا إلى إبراز عجائب في عالم الوجود، مزرية بعجائب أيام الباشا العظيم ومعجزاتها، على سطوعها.

---

(٩) انظر: «مصر تحت حكم إسماعيل» لماك كون ص١٤٨ و١٤٩ و١٥٠.

على أن التاريخ لن يغمط (إسماعيل) فضله في أنه عمل على إفادة بلاده من ذلك الازدياد كل الإفادة، التي كان مركزها السياسي والاجتماعي يمكنها من نيلها على يديه؛ وأنه لم يترك ميدانًا من ميادين الإصلاح والعمران والرقي إلا وأدخلها فيه بهمته، وعدا بها في حلبته بغيرة ملتهبة لا تعمل حسابًا للصعوبات، ولا تبالي بثمن إزالة العقبات من السبيل.

أما وقد تكلمنا عن نجاحه في مضمار الماديات، فإنه لم يبق لنا إلا التكلم عن نجاحه في مضمار التعليم والحركة الفكرية، وفي مضمار ترقية شئون حياة أمته الاجتماعية.

الفصل الخامس

انتعاش التعليم والحركة الفكرية[1]

تعلــم: فلــيس المــرء يولــد عالمًــا   ولــيس أخــو علــم كمــن هــو جاهــل

فــإن كبــير القــوم لا علــم عنــده   صــغير إذا التفــت عليــه المحافــل

عمر بن عبد العزيز

لما دخل الفرنساويون مصر سنة ١٧٩٨، لم يكن في القطر كله إلا مدرسة الأزهر ومكتبتها الحاوية لكتب علوم الدين وكتب لغة وآداب، ومع أن الأساتذة المدرسين في تلك الكلية كانوا عديدين فإن عدد الطلبة كان قليلًا بالنسبة لما هو الآن، ومع أنه كان يوجد سبعة أروقة للعلوم، فإنه لم يكن التعليم يتجاوز تجويد القرآن، ومعرفة الحديث؛ وتعدد الأروقة إنما كان لسبب تعدد أنواع الطلبة وجنسياتهم، كما هي الحال الآن؛ غير أنه كان في القاهرة عينها عدد يعتد به من الكتاتيب المخصص لها أوقاف خيرية لتعليم الأولاد مبادئ القراءة والكتابة، والقرآن الكريم.

فلما بدأ حكم (محمد علي) يستقر في القطر، نجم – عن القليل من النظام والأمن اللذين أدخلهما على الحياة القومية، وعن إعفاء طلاب العلم من الخدمة العسكرية – رقي محسوس لعدد المتعلمين في الأزهر والبيئات العلمية الأخرى، ولكنه لم ينجم عنها رقي في طرق التعليم إلا بعدما عنَّ لمحمد علي باشا فتح ميدان جديد للعلم وإدخال الأمة فيه قسرًا.

وتفضيل ذلك أن هذا الأمير، بعد أن قتل المماليك في مجزرة القلعة الشهيرة، امتلك الصبيان والشبان من مماليكهم، فأدخل هؤلاء في حرسه، وجميع الآخرين في مدرسة بالقلعة ليتعلموا فيها القرآن، والكتابة، واللغة التركية، وضروب العسكرية العملية، وفن الفروسية بفروعه: مقتديًا في ذلك بالسلاطين المماليك البرچيين وبعض كبار الأمراء المماليك أنفسهم الذين استأصل شأفتهم من الأرض المصرية.

---

(1) أهم مصادر هذا الفصل: «التعليم العام بمصر» ليعقوب أرتين باشا، و«التعليم العام بمصر» للمسيو ف.إدوار دور بك.

ولما فكر في سنة ١٨١٦ في تشكيل جيش على النظام الغربي، ولم يفلح في بادئ الأمر بسبب الثورة التي قام بها الجنود غير النظاميين حوله، أرسل أكبر الشبان من مماليكه القائمين بالقلعة إلى مصر العليا، ليكون منهم مدرسة عسكرية تحت إدارة معلمين غربيين، ثم لكي يملأ الفراغ الذي قد يحدثه في هذه المدرسة، إنشاء الأورط، أسس بمصر، في القصر العيني، مدرسة أخرى تحضيرية للدخول في المدرسة الأولى؛ وذلك حوالي سنة ١٨٢٥ ووضع فيها ٥٠٠ ولد من الشراكسة، والكرج، والأتراك، والأكراد، والأرناؤط، والأرمن، واليونان – ليس فيهم مصري واحد – ليتعلموا القرآن، والكتابة، والقواعد اللغوية، والآداب التركية، والفارسية، ومبادئ اللغة العربية، والحساب والهندسة، والجبر، والرسم، واللغة التليانية – لأنها كانت لغة معظم معلمي العسكرية الناشئة – وجعل اللغة التركية أساس التعليم كله.

ولكنه، لإدراكه أن تعليم أولئك الشبان لم يتم بالسرعة والمتانة اللتين يريدهما، ولرغبته في سرعة تكوين هيئة أركان حرب مصرية، أرسل، منذ سنة ١٨٢٦، إلى ليڤرنو، وميلانو، وفلورنسا، وروما، بعض المماليك الشبان، ليتعلموا صناعة بناء السفن، والفنون الحربية، والطباعة، والهندسة العسكرية والمدنية، وهلم جرًّا، ثم أرسل، بعد سنتين، طلبة آخرين إلى إنجلترا، ليتعلموا الهندسة المدنية، وهندسة الآلات المائية، والميكانيكا، وفن الملاحة.

ولما كان الباعث له على كل هذا الاهتمام الفرعي اهتمامه الأصلي بتكوين جيش، فكر في إنشاء مدرسة للطب، وفي الواقع أنشأها منذ سنة ١٨٢٥، ولكن الذي يستوقف الانتباه هنا هو أنه عدل، في اختيار الطلبة لها، عن طريقته في اختيار الطلبة لمدرستيه الحربيتين التحضيرية والعسكرية؛ وجعل كل تلامذتها من المصريين، لا سيما من شبان الطلبة الأزهريين.

وفي سنة ١٨٢٦ أرسل إلى فرنسا أول بعثة تلميذية أرسلت إليها؛ وكانت مؤلفة من ٤٠ شابًّا، معظمهم من تلامذة القصر العيني، وبعضهم من طلبة مدرسة الطب وأمرهم بتعلم الفنون العسكرية، والقوانين الإدارية، والهندسة المدنية والحربية، وعلى الإجمال جميع العلوم التي كان الباشا مضطرًّا، من أجلها، إلى استخدام الغربيين، لعدم وجود مصريين خبيرين فيها.

فنجحت تلك البعثة نجاحًا حمل الباشا العظيم في سنة ١٨٣٤، تقريبًا، على إيجاد نيف ومائة طالب في باريس، وعلى إبطال البعثات إلى إيطاليا، وإنجلترا، والبلاد الأخرى.

ولم يقتصر غرض (محمد علي)، من هذه البعثات المتوالية ومن المدارس الأولى التي أنشأها، على محض تعليم بعض الأفراد من المصريين وساكني مصر فقط؛ بل إنه رمى إلى تكوين أساتذة منهم، يتمكن بواسطتهم، بعد نبوغهم، من نشر ظل العلوم الوارف على القطر كله؛ والنهوض به من هاوية الجهل السحيق التي طرحته فيها من حالق حكومة الأتراك العثمانيين والأمراء المماليك.

ولا أدل على ذلك من أنه في سنة ١٨٣٤، لما عاد طلبة البعثة الأولى الأربعون إلى مصر، قابلهم الأمير بنفسه، وسلم إلى كل منهم كتابًا فرنساويًّا في العلم الذي تعلمه، وكلفه بترجمته إلى التركية.

وأمر بهم، بعد خروجهم من حضرته، فأغلقت عليهم أبواب القلعة ثلاثة أشهر بأكملها ليترجموا تلك الكتب؛ ولم يفرج عنهم إلا عند فراغهم من ترجمتها، وبعد أن طبعت تلك الترجمات بالمطبعة الأهلية التي أسسها الباشا ببولاق، وزعت على أساتذة وطلبة المدارس التي كانت الأصول الفرنساوية قد أحضرت لأجلها.

ثم أنشأ حوالي سنة ١٨٣٦ مجلسًا أعلى للمعارف، مؤلفًا من نخبة من أولئك الطلبة وبعض علماء الفرنساويين؛ ووضع على رأس إدارته وزيرًا اسمه مصطفى بك مختار، كان أول وزير معارف عين في مصر على ممر سني تاريخها، وجعل أهم أغراض ذلك المجلس تقديم العدد الكافي من الضباط الأكفاء لجيشه النامي على ممر السنين، والذي لم يعد يمكن ملء الفراغات التي يحدثها الموت في صفوفه بشبيبة جديدة من المماليك الشراكسة، لصعوبة جلبهم من بلادهم؛ ولا بأولاد خدام (محمد علي) الأمناء من الأسيويين والأتراك، لظهور نسل هؤلاء الموظفين في مظاهر أجسام ضعيفة يعوزها الذكاء والصحة، فضلًا عن قلة عدده.

وبما أن كل أعضاء ذلك المجلس الأعلى كانوا قد تربوا بفرنسا تربيتهم كلها، سواء في ذلك الفرنساويون منهم وغير الفرنساويين، فإن نزعاتهم كانت فرنساوية محضة، ولا غرابة في كونهم أدخلوا على القطر طرق التعليم الفرنساوية، وأنهم حاولوا تطبيقها على احتياجاته بقدر ما استطاعوا.

على أن تربيتهم الفرنساوية كانت قد غذتهم بلبان آمال لمستقبل البلاد، لم يكن لهم بد من السعي إلى تحقيقها، ومنها أمل إنشاء دولة عربية جديدة تجاه الدولة التركية المتداعية، المشتبكة مصر في حرب معها، لتحل من العالم الإسلامي محلها.

ولا شك في أن هذا الأمل كان يدور، في ذلك الحين المضطرب، في مخيلة الكثيرين من أبناء البلاد، بل الكثيرين من الأتراك المتمصرين أنفسهم، ولم يكن (محمد علي) يرى مصلحة في اجتثاث جذوره، بالرغم من أن ميوله كانت كلها تركية؛ لأنه كان، هو نفسه، يحلم بدولة عربية تكون أسرته مالكة لها، كما كانت الأسرة العباسية العربية مالكة لدولة أركانها فارسية.

فاستصدر المجلس الأعلى، لذلك إذنًا منه بإدخال العنصر المصري في المدارس بكثرة، بعد أن كان إدخاله فيها قاصرًا، حتى ذلك الحين، على عدد معلوم قليل جدًّا، وفتح، لنيل الغرض المقصود، عدة مدارس ابتدائية وثانوية في القطر عامة، يعلم فيها، في مدة ثماني سنوات، على نسق الليسيهات الفرنساوية، العلوم الآتية وهي: القرآن؛ الكتابة؛ اللغة العربية؛ اللغة التركية؛ اللغة الفرنساوية؛ مبادئ الرياضيات؛ مبادئ التاريخ؛ مبادئ الجغرافيا؛ الرسم.

ونجم عن تغلب العنصر المصري على عدد طلبة هذه المدارس، وعن الرغبة في تحقيق أمنية إنشاء دولة عربية، أن اللغة العربية أصبحت لغة التعليم العام، وأن اللغة التركية لم يعد يُعتنى بها، إلا من حيث هي لغة إضافية فقط، منزلتها من الأهمية تكاد تكون أقل من منزلة اللغة الفرنساوية.

أما المدارس الابتدائية التي أسست، في ذلك العهد، فهي:

- في الغربية، مدارس: أبيار، والمحلة الكبرى، وزفتى، وشربين، وفوّه، وميت غمر، والجعفرية، ونبروه.
- وفي المنوفية، مدارس: أشمون جريس، وشبين الكوم، ومنوف.
- وفي الدقهلية، مدارس: المنصورة، والمنزلة، وصهرجت، وفارسكور، ومحلة دمنة، والعزيزية.

- وفي الشرقية، مدارس: الزقازيق، وبلبيس، وكفور نجم، وميت العز.
- وفي القليوبية، مدارس: الخانقاه، وأبي زعبل، وبنها، وقامولا، وقليوب.
- وفي الجيزة، مدرستا: الجيزة، وحلوان.
- وفي الفيوم، مدرسة الفيوم.
- وفي بني سويف، مدرستا: بني سويف، وبوش.
- وفي المنيا، مدارس: الفشن، والمنيا، وبني مزار.
- وفي أسيوط، مدارس: أسيوط، وأبي تيج، والساحل، وساقية موسى، وسنبو، ومنفلوط.
- وفي جرجا، مدارس: جرجا، وسوهاج، وطهطا.
- وفي قنا، مدرستا: فرشوط، وقنا.
- وفي إسنا، مدرسة إسنا.

وأنشئت كلها في فبراير سنة ١٨٣٧، ما عدا مدرسة أبي زعبل، فإنها أنشئت في أكتوبر سنة ١٨٣٦، ومدرسة ساقية موسى، فإنها أنشئت في نوفمبر سنة ١٨٣٨.

وكان قد أسس في الصعيد، في شهر مايو سنة ١٨٣٣، مدارس في: أسيوط، وملوي، ومنفلوط، وأبي تيج، والساحل، وإخميم، وجرجا، وسوهاج، وطهطا؛ ولكنها أقفلت كلها في أبريل سنة ١٨٣٥.

وأما المدارس الثانوية والعالية والخصوصية التي أسست في عهد (محمد علي) فهي: مدرسة الخانقاه العليا في سنة ١٨٣٦؛ مدرسة أبي زعبل الإعدادية في أكتوبر سنة ١٨٣٦؛ مدرسة القصر العيني العسكرية في سنة ١٨٢٥؛ مدرسة البيادة بالخانقاه في سبتمبر سنة ١٨٣٢؛ مدرسة البيادة بدمياط في يونيو سنة ١٨٣٤؛ مدرسة البيادة بأبي زعبل في فبراير سنة ١٨٤١؛ مدرسة البيادة بأباض في يوليو سنة ١٨٣٢؛ مدرسة اللغات بالأزبكية في يونيو سنة ١٨٣٦؛ المدرسة البوليتكنيكية ببولاق في مايو سنة ١٨٣٤؛ مدرسة المصانع العسكرية بمصر في يوليو سنة ١٨٣٣؛ المدرسة المعدنية بمصر العتيقة في مايو سنة ١٨٣٤؛ مدرسة المدفعية بطره

في يونيو سنة ١٨٣١؛ مدرسة الخيالة بالجيزة في أبريل سنة ١٨٣١؛ مدرسة الصيدلية بالقلعة في نوفمبر سنة ١٨٢٩؛ مدرسة الطب البيطري بأبي زعبل في يونيو سنة ١٨٣١؛ مدرسة الحسابات بالسيدة زينب في فبراير سنة ١٨٣٧؛ مدرسة الطب والتوليد بمصر في فبراير سنة ١٨٣٧؛ مدرسة العمليات (الصنائع والفنون) بمصر في مارس سنة ١٨٣٩؛ مدرسة البحرية بمصر في سبتمبر سنة ١٨٣١؛ مدرسة الموسيقى في الخانقاه بمصر في أغسطس سنة ١٨٢٧؛ مدرسة الطبول والأصوات بمصر في سنة ١٨٢٤؛ مدرسة الطبول بمصر في أغسطس سنة ١٨٢٤؛ مدرسة العزف بالنخيلة في أبريل سنة ١٨٢٩؛ مدرسة الآلاتية بمصر في نوفمبر سنة ١٨٣٤.

غير أن معظم هذه المدارس سواء أكانت ابتدائية أم ثانوية أم عالية لم تعمر طويلًا، وأقفل معظمها، بعد أن وضعت الحرب بين مصر وتركيا أوزارها، فاضطر (محمد علي) إلى القعود عن الفتح والتوسع، وإلى تخفيض عدد جيشه من مائة وخمسين ألف مقاتل إلى ثمانية عشر ألفًا.

والباقي أقفل، إما قبل ذلك العهد، وإما بعده، فمدارس: الرحمانية، والنجيلة، وشبراخيت، وإبيار، والمحلة الكبرى، وزفتى، وطنطا، وفوّه، والجعفرية، ونبروه، وأشمون جريس، وشبين الكوم، والمنصورة، والمنزلة، والعزيزية، وبلبيس، وكفور نجم، وميت العز، وقموله، وقليوب، وبوش، والمنيا، وأسيوط، وأبي تيج، والساحل، وساقية موسى، ومنفلوط، وجرجا، وسوهاج، وطهطا، وقنا، وإسنا، ومدرسة البيادة بدمياط، أقفلت في سنة ١٨٤١؛ ومدارس: دمنهور، ومنوف، وصهرجت، ومحلة دمنة، وبني مزار، أقفلت في سنة ١٨٣٧ عينها؛ ومدارس: شربين، وبنها، والفيوم، والفشن، في سنة ١٨٣٨؛ ومدرسة ميت غمر في سنة ١٨٤٦؛ ومدرسة الخانقاه الابتدائية في سنة ١٨٣٩؛ وكذلك مدارس: سنبو، وإخميم، وفرشوط، وفي هذه السنة أقفلت أيضًا مدرسة الزراعة، وكانت قد تأسست بشبرا في سنة ١٨٣٦؛ وأبطلت في سنة ١٨٣٧، مدرسة القصر العيني العسكرية المؤسسة في سنة ١٨٢٥؛ وفي سنة ١٨٣٤، مدرسة البيادة بالخانقاه المؤسسة في سنة ١٨٣٢؛ وفي سنة ١٨٤٩، مدرسة البيادة بأبي زعبل المؤسسة سنة ١٨٤١؛ وفي سنة ١٨٣٦، المدرسة المعدنية بمصر العتيقة المؤسسة في سنة ١٨٣٤؛ وفي سنة ١٨٣٨، مدرسة الحسابات بالسيدة زينب؛ وفي سنة ١٨٤٩، مدرسة البحرية.

ولما أصبحت اللغة العربية أساس التعليم كله، دعت الحال إلى الاستعانة بالعلماء الأزهريين، ليقوموا بشئون تعليمها في جميع هذه المدارس؛ فجعل معظم الابتدائية منها تحت إدارة نخبة منهم كالشيخ خليل الخوانكي، ناظر مدرسة الرحمانية؛ والشيخ غنيم سالم، ناظر مدرسة شبراخيت؛ والحاج أحمد عصافير، ناظر مدرسة دمنهور؛ والشيخ يوسف البرادعي؛ والشيخ محمد حسن، ناظري مدرسة أبيار؛ والشيخ مصطفى النبراوي؛ والشيخ حسن الطويل؛ والشيخ محمد أبو النجا؛ والشيخ رضوان بالي، نظار مدرسة المحلة الكبرى؛ والشيخ وهبة مصطفى، ناظر مدرسة بندر زفتى؛ والشيخ محمد كفافي، ناظر مدرسة شربين؛ والشيخ سليمان الخطيب، ناظر مدرسة فوه؛ والشيخ عبد الرحمن الغمري، ناظر مدرسة ميت غمر؛ والشيخ أحمد الشيخ، ناظر مدرسة فارسكور؛ والشيخ علي القهتيم؛ والشيخ جوده مصطفى، ناظري مدرسة العزيزية؛ والشيخ محمد عبد الرحمن، ناظر مدرسة الزقازيق؛ وهلم جرًّا.

ومن البديهي أنه لم يكن بد للتعليم الملقن على أيدي مثل هؤلاء الأساتذة من التأثر بقلة معارفهم، وعدم سعة عقولهم، ووقوف حركة التطور في عقلياتهم؛ لأن الأزهر، في ذلك العصر، كان قد بلغ من الاقتصار على العلوم اللغوية والدينية، ما لم يكن معه مندوحة عن الانحطاط في ميادين العلوم العقلية الاجتماعية، وفي ذات القوة المتعقلة، ولو اقتصر التعليم على أولئك الأساتذة، لما استفاد طلاب تلك المدارس، أكثر مما كان يستفيد الطلاب الأزهريون، في سني مجاورتهم الأولى.

ولكنه كان قد وجد في القطر، لحسن طالعه، عنصر آخر لم تغفل وزارة المعارف العمومية الحديثة استخدامه، ذلك العنصر كان مكونًا من الأشخاص الذين تخرجوا من المدارس المؤسسة منذ سنة ١٨١٦، والتي كانت تعلم فيها العلوم الدنيوية، كالتاريخ والرياضيات والجغرافيا والهندسة والرسم إلخ.

هؤلاء الأشخاص، إما لعدم تمكنهم من الدخول في الجيش والإدارات، وإما لإحالتهم على المعاش، أو لأية أسباب أخرى، كانوا قد كونوا هيئة تعليمية في القطر فيها الكفاية لسد احتياجات ذلك الوقت؛ ولو أنهم كانوا بعيدين عن درجة الكفاءة التامة بمراحل.

غير أن طلبة البعثات العلمية إلى الديار الأوروبية أخذوا، مع تمادي الأيام، يعودون إلى القطر وينضمون إلى تلك الهيئة المعلمة، ويساعدون، إما بترجماتهم، وإما بمؤلفاتهم على رفع مستواها وتحسين قيمتها.

والتلامذة لغاية سنة ١٨٣٦، كانوا جميعًا من المماليك القفقاسيين، أو من أولاد موظفي الوالي وضباطه الأجانب، فكانوا يعتبرون كأنهم ملكه الخاص، أو بالحري ملك حكومته، فيربون على نفقته؛ ولما عدل نظام انتقاء الطلبة، وحل أولاد المصريين، في المدارس، محل أولئك الشبان، الأجانب، ربوا، هم أيضًا، على نفقة الحكومة، وبالكيفية والشروط، التي كان أولئك يربون بها.

ولم يكن خلاف ذلك ممكنًا: لأن الكره الذي أبداه الفلاحون المصريون، في أول أمرهم، للتعلم ودخول المدارس، بالرغم من المزايا العديدة المرتبطة بالأمرين والناجمة عنهما، كان كالكره الذي أبدوه للخدمة العسكرية، فاضطر (محمد علي) إلى استعمال الوسائل القهرية معهم لتعليمهم وتربيتهم، كما استعمل الوسائل القهرية لتكوين جيش منهم، فكان أعوانه يهاجمون القرى مهاجمة، وينتزعون الأولاد من أحضان أهاليهم قسرًا، ويوزعونهم على المدارس بحسب سنهم وبنيتهم وقامتهم فعندما تظهر الأيام ميولهم، كانوا ينقلونهم إلى المدارس التي يمكن فيها لتلك الميول أن تسير بهم إلى ذروة النبوغ، وأما من أثبتت الخبرة تجرده من كل ذكاء، كان يعاد إلى فلاحة آبائه.

تلك كانت حال التعليم في أيام (محمد علي)؛ ولم يدخل على نظامها تعديل، إلا ما أشارت به الخبرة، أو جاد به هوى المنوط بهم الأمر، أو أوجبته احتياجات الحكومة.

فلما استلم (إبراهيم باشا) زمام الأحكام، عنَّ له إدخال إصلاحات شتى على تلك الحال؛ ولكن قصر مدة ملكه لم يمكنه من نفاذ شيء مما رغب، وأهم ما وقع في خلده في هذا الموضوع تعديل كيفية تشكيل البعثات العلمية إلى أوروبا، وتغيير شكل إقامتها هناك.

فالمندوبية المشكلة في سنة ١٩٣٦ رأت أن الحكومة عاجزة عن تعليم الناشئة العلوم الوضعية والفنية العليا، لسببين: (الأول) قلة الأساتذة الأكفاء، للقيام بتدريسها؛ و(الثاني) عجز اللغة العربية واللغات الشرقية على العموم، عجزًا مطلقًا عن التعبير عن مضموناتها، لعدم وجود الكلمات الدالة عليها فيها.

فرأت، والحالة هذه، وجوب الاستمرار على إرسال البعثات المدرسية، لكي يستتم التلامذة العلوم، التي لم يكن في استطاعتهم تعلم بعضها، بكيفية كافية، ولا التقرب من غيرها، ما داموا بمصر، وما دام تعلمهم باللغة العربية.

وقد قال المسيو جومار – وهو أول من حبب إلى (محمد علي) البعثات المدرسية إلى الخارج، وأحد الأعاظم الذين ساعدوا على النمو العقلي والعلمي في القطر المصري – «هل يكفي إنشاء مداس فخمة عظيمة على الطراز الأوروبي، برجال يؤتى بهم من ميلانو وباريس ولندره بمصاريف جمة، ثم لا يلبثون أن يعودوا إلى بلادهم حالما يبلغون الغرض الذي رضوا بالمجيء لأجله؟ كلا ثم كلا، وبما أن عدد الذين يختارون الإقامة إلى الأبد في وطن غير وطنهم قليل جدًّا، ولا يزيد على واحد في عشرين ألفًا، فالواجب، إذًا، تعليم الأهالي أنفسهم في أوروبا، بإحدى اللغات الأوروبية، علوم الأوروبيين وفنونهم، فيدخلون بذلك في صميمها، ويتمكنون من أسرارها، وتتجانس عقليتهم بعقلية متعلميها من الغربيين؛ ولو أمكن لمحمد علي أن يرسل إلى أوروبا منذ سنة ١٨١٥ مائة أو مائتين من الطلبة المصريين، لتقدم رقي البلاد وتمدنها عما هو عليه الآن.«

ولكن تلك المندوبية رأت أن تعدل الطريقة المتبعة، حتى ذلك الحين، بأن تؤهل، أولًا، في المدارس المصرية، الطلبة الذين تقرر إرسالهم إلى المدارس الأوروبية، كيلا يضيعوا من وقتهم هناك، في تلقن العلوم الممهدة لهم سبيل تلقي العلوم الخاصة، المقصودة بالذات من إرسالهم إلى تلك المدارس.

فلم تعد تبعث إلى أوروبا إلا المتخرّجين من المدارس المصرية الخاصة، بعد تتميمهم علومهم فيها، وتمكنهم من لغة البلد الأجنبي المعدين للذهاب إليه.

ولنيل هذا الغرض، أنشئت مدرسة مصرية بباريس، جعلت إدارتها تحت رئاسة مصري، يقال له: استفان بك، وأسندت وكالتها إلى نائب، اسمه خليل أفندي تشيراكيان؛ وكلف ضباط معينون من لدن وزارة الحربية الفرنساوية بمراقبة سير الدروس فيها؛ وأرسل إليها، في بادئ الأمر، أربعون تلميذًا؛ منهم حليم وحسين ولدا (محمد علي) وأحمد وإسماعيل ولدا (إبراهيم) – وقد سبق لنا ذكر هذا جميعه.

فلما زار (إبراهيم باشا) هذه المدرسة أثناء إحدى سياحاته في أوروبا استوقف انتباهه عدم الضبط المدرسي، وقلة نجاح الطلبة، وفداحة المصاريف التي تستدعيها مدرسة، أصبح كل واحد من تلامذتها (سلطانًا صغيرًا) حسبما قال هو نفسه.

ووجه نوبار باشا – وكان يومئذ كاتب أسراره (سكرتيره) – فكره إلى المضار وفقدان المزايا، الناجمة عن الطريقة المتبعة، سواء أكان من جهة التربية، على الأخص، أم من جهة التعليم على العموم، وقال له: «إن جمع أربعين طالبًا مصريًّا في مدرسة واحدة ليعيشوا دائمًا طبقًا لعاداتهم وطبائعهم وبدون اختلاط، أو باختلاط قليل، مع خلافهم، من غير جنسهم ودينهم؛ أو إبقاءهم في بلادهم وبيئاتهم الأصلية، سيان، فإما الامتناع عن إرسال طلبة بهذا الشكل؛ وإما الاقتصار على إرسال أحداث ما بين الثامنة والتاسعة من عمرهم، وتوزيعهم على المدارس والمآهل (بنسيون) الغربية، بحيث لا يكون أكثر من اثنين في مدرسة واحدة أو مأهل واحد: فيستفيدون في تعلمهم؛ ويستفيدون، على الأخص، في تربيتهم».

فوافق (إبراهيم باشا) على رأي سريره (سكرتيره) وعزم على اتباعه، ولكن الموت حال دون تمكنه من ذلك: فاستمرت الطريقة العقيمة التي ندد بها نوبار متبعة، حتى أقفلت ثورة سنة ١٨٤٨ الباريسية تلك المدرسة المصرية؛ وما فتئت، بعد ذلك، متغلبة على أفكار القائمين بشئون التعليم في هذا القطر، حتى في عهد الاحتلال الإنجليزي، بالرغم من جدب محصولها.

ولم يقطن إلى المزايا الجمة الناجمة عن العمل برأي (إبراهيم باشا) إلا حفيده الكريم عظمة السلطان فؤاد الأول[٢] فإنه – حفظه الله – أيام أن كان رئيسًا للجامعة المصرية، أدخل، بجانب نظام بعثاتها العلمية، نظام بعثات أحداث، ناعمي الأظفار، إلى بلاد أوروبية مختلفة، ليعيشوا في بيئات تغاير تمام المغايرة بيئاتهم المصرية: فيكونون نشأة جديدة، وإنسانية مصرية عصرية، متشربتين ومتشبعتين بغير المبادئ، والعادات، العقلية، المدينة مصر لمجموعها بذلها القربي.

ووقع في خلد (إبراهيم باشا)، علاوة على ما ذكر، إلزام جميع الموظفين والضباط

---

(٢) صاحب الجلالة فؤاد الأول المعظم، ملك مصر. كتب في سنة ١٩١٨.

المصريين بإرسال أولادهم الصغار إلى المدارس والمآهل الأوروبية، على نفقاتهم الخصوصية، بدلًا من إرسالهم إليها على نفقة الحكومة؛ وذلك لاعتقاده أن الأهالي إنما يهتمون بتربية أولادهم وتعليمهم على نسبة التضحية المادية والأدبية التي يحملون أنفسهم أعباءها في هذا السبيل؛ وأن الاهتمام الذي تكون التضحية العائلية أسه، لا يلبث أن ينتشر بين جميع طبقات الأمة، ويشترك فيه كل أفراد الهيئة الاجتماعية.

ولا يختلف اثنان عاقلان في سداد آراء (إبراهيم باشا) هذه؛ فلا يسع أحدًا إلا التأسف تأسفًا عميقًا على قطع المنون شجرة حياته الكثيرة الثمار قبل نضوج هذه الثمرة عليها أيضًا.

ويزيد لدي التفكير بأن خليفته (عباس باشا الأول) لم يكتف بعدم مجاراته في أفكاره ونياته فحسب؛ بل إنه قلب نظام التعليم والمدارس رأسًا على عقب، بعد امتحان أجراه بأبي زعبل للأساتذة والطلبة معًا، وكانت نتيجته سيئة للغاية؛ لأن الأساتذة – وكان معظمهم من الأزهريين الذين سبق لنا ذكرهم – ظهروا فيه بمظهر الجهلاء النوكى الحمقى فأمر بإقفال عموم المدارس وطرد الطلبة والأساتذة منها؛ ما عدا مدرسة واحدة، أبقاها ودعاها بالمفروزة، للدلالة على أنها المختارة من بين الكل؛ وأعدها لتخريج ضباط للبرية والبحرية ومهندسين عسكريين ومدنيين.

غير أنه عاد إلى فتح مدرسة الطب وتنظيمها على أسس جديدة تؤهلها لتخريج أطباء للجيش، ولما كان شديد الكراهة للعناصر الأجنبية، ولا سيما الغربية منها، وكان لا يرى متى تأتي الساعة التي يمكنه فيها الاستغناء عن غربي متقلد وظيفة في القطر؛ وكان، من جهة أخرى، يكره من صميم فؤاده أن يتخلى الشرق عن عقليته وعاداته وأخلاقه، حتى السقيمة منها، فإنه ارتآى أن يرسل إلى أوروبا، بدلًا من الصبيان، الناعمي الأظفار، والأحداث، الذين رغب عمه (إبراهيم) في إرسالهم إليها، شبانًا في الخامسة والعشرين من عمرهم، على الأقل، أتموا كل دروسهم بمصر؛ وأن يفضل على هؤلاء أيضًا، الشبان الذين يكون قد سبق لهم تدريس في المدارس العليا الملغاة، لكي يتقنوا في ردح يسير العلوم التي يرسلهم لتلقيها، ويعودوا فيحلون محل الغربيين في دوائر التعليم والإدارة عامة.

وكان (سعيد باشا) خليفته، بالرغم من ميله الكثير إلى الغربيين وعقليتهم، قليل

الرغبة في تعليم الفتيان من رعيته؛ حتى إنه قال ذات يوم لكونج بك، مربيه السويسري الذي أصبح سريره الخاص، بعدما تولى العرش، وكان يحضه على إعادة فتح المدارس التي أقفلها عباس، سلفه:[٣]» لِمَ نعلم الشعب؟ لكي يصبح الحكم عليه والتصرف فيه أعسر مما هما عليه؟ دعهم في جهلهم! فالأمة الجاهلة أسلس قيادًا في يدي حاكمها.» فألغى إذًا وزارة المعارف العمومية، كما ألغى معظم الوزارات، وألحق إدارة التعليم بدائرته الخاصة، أو بوزارة الحربية.

ولكنه عاد فأظهر اهتمامًا عظيمًا بمدرسة الطب دون غيرها: فوضع لها نظامًا جديدًا، واحتفل بافتتاحها، على هذا النظام، احتفالًا شائقًا تحت رياسة أدهم باشا وزير الداخلية، وبحضور شيخ الإسلام وعلماء الدين والهيئات الرسمية الغربية في ١٠ سبتمبر سنة ١٨٥٦.

وأظهر أيضًا اهتمامًا يعتد به بالمدارس الأجنبية المؤسسة في البلاد بمعرفة الإرساليات المذهبية، ومما يؤثر عنه أن راهبات الراعي الصالح – وكن قائمات، في مدرستيهما بمصر والإسكندرية، بتربية ستين يتيمة من بنات البلاد، على اختلاف أديانهن، زيادة عن البنات الأخرى، الدافعات قيمة زهيدة، أجرة تعليمهن وتربيتهن – وجدن العبء ثقيلًا عليهن؛ فالتجأن إليه، ورفعن إلى مكارمه عرضًا، طلبن به منحهن إردب بر، سنويًّا، عن كل واحدة من تلك اليتيمات؛ فأجاب طلبهن في الحال، وجاد عليهن بما التمسن، وأن راهبات المحبة بالإسكندرية – وكن قد فتحن صيدلية لتوزيع الأدوية مجانًا على المرضى، على اختلاف مذاهبهم وأديانهم، شأنهن اليوم – وجدن أنهن في احتياج إلى مبلغ خمسة آلاف فرنك، سنويًّا، ليتمكن من الاستمرار على عملهن البار؛ فالتمسنه من مكارم (سعيد)؛ ففاضت عليهن به، ولو التمسن خمسمائة ألف فرنك، لما تأخر عنهن.

ووهب (سعيد) أيضًا بناية بمصر للإرسالية الأميركية في سنة ١٨٥٥ – وهي سنة قدومها إلى الديار المصرية؛ ثم ساعد على توطيد أقدامها في القطر ونشر لواء معارفها فيه، وجاد، كذلك، على أول مدرسة إيطالية حكومية تأسست في القطر، في عهده، بمبلغ ألفين وأربعمائة جنيه، ووهبها ثمانية آلاف ذراع في نقطة من أحسن جهات الإسكندرية.

---

(٣) مالورتي «مصر» ص٦٩ حاشية ٣١٢.

وبما أنه كان مغرمًا بالجيش والفنون الحربية، لم يكن يسعه أن يهمل التعليم العسكري في جملة ما أهمله من أنواع التعليم المصري. لذلك رتب ونظم بكيفية نهائية مدرسة القلعة الإعدادية في أغسطس سنة ١٨٥٦؛ ووضع، على رأسها، الشيخ العالم الفاضل رفاعه بك رافع، الذي لا يختلف في جدارته وسعة معارفه اثنان؛ واعتمد برنامج سيرها ودروسها المشتمل على ١٧ مادة، أهمها:

- (١) أن عدد الطلبة مائتان.
- (٢) أنهم يقبلون فيها من سن ١٢ إلى سن ١٨، مشترطًا أن يحسنوا القراءة والكتابة، لكي يتمكنوا من اتباع سير الدروس منذ السنة الأولى، ويكون لهم الخيار، فيما بعد بانتخاب المضمار الذي يريدون أن يجروا شوط حياتهم فيه – ولو أن تربيتهم عسكرية محضة – فيدرسون العلوم التي تؤهلهم لأن يكونوا مهندسين أو أطباء أو ضباطًا إلخ.
- (٣) أنهم يتعلمون كلهم العربية بأفرعها بلا استثناء؛ ويتعلم التركية والفارسية من يرغب منهم؛ ويتعلم كلهم لغة، على اختيار كل منهم، من اللغات الأجنبية الآتية، وهي: الإنجليزية، والألمانية، والفرنساوية؛ كما أنهم يتعلمون الخط، والحساب، والهندسة، والجبر لغاية معادلة الدرجة الثانية، وحساب المثلثات المستقيمة الخطوط، والرسم الخطي، والتصميمات العسكرية، والجغرافيا العامة، والتاريخ، والتمارين، والحركات الحربية، وفن التحصين – كل ذلك في ظرف خمس سنوات أو أربع، حسبما يرى الأساتذة المدرسون
- (٤) أن يُعطى كل طالب مائة قرش صاغ شهريًّا، زيادة على غذائه وملبسه وسكناه وتعليمه والأدوات التي تلزمه.

وفيما عدا ذلك؛ فإن حالة التعليم، على العموم، ساءت في أيام (سعيد) عما كانت عليه في أيام (عباس)، وآلت إلى البوار، فبينما كان عدد الطلبة، المتعلمين على نفقة الحكومة في أيام (محمد علي) الزاهرة، نيفا وعشرين ألفًا، ونزل عند موت الباشا العظيم إلى أحد عشر ألفًا، فإنه استمر يتناقص ويقل، حتى لم يعد في أواخر حكم (سعيد)، إلا بضع مئات؛ وتضاءلت ميزانية التعليم حتى انحطت في سنة ١٨٦٢ إلى ستة آلاف جنيه فقط سنويًّا!

فحق والحالة هذه ليعقوب أرتين باشا أن يقول: «إنه يمكن اعتبار المدة ما بين سنة ١٨٤٨ وسنة ١٨٦٣، فيما يختص بالتعليم العام والمعارف العمومية، كأنها معدومة«.[٤] وحق لماك كون أن يقول: «إن ميدان العمل في هذه الوجهة، كان مفتوحًا وخاليًا على سعته، أمام (إسماعيل باشا) عندما تبوأ عرش أبيه وجده».[٥]

فدأب يعمل فيه، ويعمل، لا لمجرد إنشاء جيش قوي يركن إليه في الملمات، بل لمصلحة الأهالي وترقية مستوى البلاد العقلي، حتى حركت همته الشماء الهمم، وحق للتاريخ أن يدعو عهده «عهد إحياء العلوم والمعارف بمصر»، فبينما الليل مخيم دامس، إذا بنور سطع وبدد غياهب الجهل.

وتنقسم حركة التعليم في عهده إلى خمسة أقسام:

- الأول: ما كان منها في المدارس التي أنشأتها الحكومة، وقامت بالإنفاق عليها.
- الثاني: ما كان منها في مدارس المساجد والأوقاف والكتاتيب القديمة.
- الثالث: ما كان منها في مدارس أفراد من الهيئة الاجتماعية الإسلامية.
- الرابع: ما كان منها في مدارس الطوائف الشرقية غير المسلمة.
- الخامس: ما كان منها في مدارس الجاليات الأجنبية.

على أن عناية المليك، الساهر على الرقي العام، أشرفت عليها من عل وأظلتها كلها بظل وارف.

(١) المدارس التي أنشأتها الحكومة

لما تبوأ (إسماعيل) سدته لم يكن في القطر من مدارس سوى مدرسة ابتدائية، ومدرسة تجهيزية، والمدرسة الحربية في القلعة، ومدرسة الطب والصيدلة والولادة التي أنشأها كلوت بك – وكلها بالعاصمة – ومدرسة بحرية بالإسكندرية؛ وكانت جميعها في حالة سيئة من حيث كيانها ونظامها والتعليم والتربية فيها.

---

(٤) انظر: «التعليم العام بمصر» ليعقوب أرتين باشا ص**٩٢**.

(٥) انظر: «مصر كما هي» لماك كون ص**٢١٠**.

فعهد (إسماعيل) بأمر إصلاحها إلى أدهم باشا – وهو ثاني من تولى وزارة المعارف بالقطر المصري في عهد (محمد علي) الكبير، واستمر على دفتها، بعد وفاة مصطفى بك مختار، أول وزير لها، عشر سنوات؛ أي: من سنة ١٨٣٩ إلى سنة ١٨٤٩ – وأقبل ينشئ خلافها بهمته العالية، فتأسست في سنة ١٨٦٤ مدرسة رأس التين، بجوار السراي الخديوية بالإسكندرية؛ ومدرسة الناصرية بمصر، في الشارع الموصل من عابدين إلى مسجد السيدة زينب، مكان القصرين اللذين كانا للأميرين المملوكين حسن كاشف وقاسم بك، في أيام الحملة الفرنساوية، وخصصا بالجمعية العلمية المعروفة باسم «الانستتنيوت» حيث كان يجتمع بونابرت وكليبر وفوربي ومونج والتسعون عالمًا الآخرون، الذين رافقوا تلك الحملة، وأنشأوا مجموعة الكتب العلمية الخصيصة بمصر، التي كانت من أكبر أسباب إعادة الحياة إليها.

وظهرت المدرستان المذكورتان بمظهر جديد لم يعهده معهد علمي مطلقًا من المعاهد السابقة وتجلتا – الأولى تحت إدارة ناظرها أحمد بك فتحي، والثانية تحت إدارة ناظرها برعي أفندي – عنوان النظافة التامة والنظام الكامل، وعلمت فيهما العربية، والفرنساوية، والإنجليزية، والألمانية، والجغرافيا، والرسم الخطي، والحساب العادي، والحساب العالي، والقرآن لغاية الفرقة الرابعة، والتركية بدله من الفرقة الرابعة فما فوق.

وانتظم الطلبة في سلكيهما، قسمين: داخلية وخارجية. على أنهم كانوا يتغدون جميعًا في غرفتي طعام عظيمتين، عدا أبناء البيكوات والباشاوات في مدرسة الناصرية فإنهم كانوا يأكلون على حدة.

وفي سنة ١٨٦٥ تأسست ببنها، في سراي (عباس الأول)، مدرسة عظيمة حوت ثلاثمائة طالب يعلمهم أحد عشر أستاذًا؛ ومدرسة أخرى ببني سويف؛ وغيرها بالمنيا، وسادسة بأسيوط، وحوت كلها نيفًا وستمائة وواحد وثلاثين طالبًا، منهم ٥٠٢ داخلية.

وبسبب الاتساع الرائع، الذي اتخذته الصناعة المصرية على أثر ارتفاع الأسعار القطنية الناجم عن الحرب الأهلية الأمريكية، قرر (إسماعيل) في سنة ١٨٦٥ عينها إنشاء مدرسة للفنون والصنائع، فوضع نوبار باشا نظامها بمساعدة فني فرنساوي، يقال له: المسيو

مونييه: ولكن الكوليرا أوقف نموّها وحال دون انتظامها، ثم شغلت الأفكار عنها بالمشاغل السياسية التي أفعمت بها سنة ١٨٦٦ بيد أنه ما وافت السنة التالية إلا وعاد شريف باشا – وكان ناظرًا للمعارف – إلى موضوعها، ووفاه حقه.

ففتحت المدرسة أبوابها في سنة ١٨٦٧ تحت إدارة فرنساوي خبير يقال له: المسيو إلواجي جون؛ ودرس فيها أحد عشر أستاذًا وعريفًا؛ وجعلت مدة التعليم فيها ثلاث سنوات، أولًا، ثم خمسًا، وشمل البرنامج: الرياضة، والكيمياء، والرسم، والتوپوغرافيا، والفرنساوي، والإنجليزي، والهندسة، وكل صنعة وحرفة.

ولما كانت الألفاظ الفرنجية الإصلاحية، الخاصة بالفنون والصنائع، غير متداولة على الألسن إلا قليلًا، ولا يعرف إلا القليلون جدًّا مقابلاتها العربية، ألف المدير، الواجي جون المذكور، قاموسًا فرنساويًّا إنجليزيًّا عربيًّا لها، يجدر بمكتبة كل ذي فن وصناعة الازديان به.

وفي سنة ١٨٧٦ أنشئت ثلاث مدارس صناعية غيرها، ليحول إليها التلامذة البلداء في المدارس الابتدائية، بدلًا من تحويلهم إلى المدارس الحربية، فيتعلمون فيها، مدة خمس سنوات، صنائع يتعيشون منها في مستقبل حياتهم، وكانت تباع المصنوعات، التي يصنعونها في مدة دراستهم، ويحفظ ثمنها على ذمتهم، ثم يُشترى بها أدوات صناعية، وآلات لكل منهم تصرف إليه حين مغادرته المدرسة، ليدخل ميدان الحياة وهو متسلح بها.

وأنشئت في هذه المدة عينها، في العباسية، مدرسة أولية، ومدرسة إعدادية، خلاف جملة مدارس عسكرية وحربية سيأتي الكلام عليها في غير هذا المكان، وتلا ذلك إنشاء مدرسة هندسية ملكية كبرى، عرفت باسم «المدرسة البوليتكنيك» وأحضرت إليها الأساتذة من فرنسا ومن ضمنهم المسيو چليون دانجلار، صاحب الرسالات الممتعة عن مصر ما بين سنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٧٥ وعهد بمساعدتهم إلى أساتذة مصريين، من الذين تعلموا بفرنسا على نفقة الحكومة.

وكانت المجانية أساس التعليم، في هذه المدارس كافة، وتشمل الكسوة والطعام أيضًا.

غير أن هذا جميعه لم يكن سوى باكورة العمل، فسرعان ما أدرك الخديوي أن إنشاء بضع مدارس، مستقلة الواحدة عن الأخرى، قليلًا أو كثيرًا، ومشتغلة كل منها على حدة،

بدون ارتباط بغيرها، وببرنامج خصيص بها، لا يؤدِّي إلى ما يرمي إليه من تعميم التعليم ونشره بين أفراد أمته، فكلف لجنة تحت إدارة علي باشا مبارك ناظر المعارف والأشغال العمومية، منذ ١٥ أبريل سنة ١٨٦٨ بوضع قانون أساسي للتعليم العام، تكون المدارس، بموجبه، كلًّا منظمًا ذا أجزاء مندمج بعضها في بعض.

فاشتغلت تلك اللجنة بهمة وعزيمة صادقة، وأخرجت، إلى حيز الوجود، اللائحة المعروفة باسم «لائحة ١٠ رجب سنة ١٢٨٤» وهي لائحة ذات أربعين بندًا مبنية على مبدأين أساسيين، هما: تضامن جميع المدارس في نظامها وتعليمها؛ ومساواة المعاهد التي من درجة واحدة مساواة تامة في جميع الأمور.

فقسمت المدارس إلى ثلاثة أقسام: ابتدائية — وهي الكتاتيب ومدارس المديريات — وثانوية، وعالية؛ خلاف المدارس الخاصة.

أما الكتاتيب — وقد كانت نيفًا وخمسة آلاف، وبقيت لسنة ١٨٧٤ مستقلة عن الحكومة، بطلابها الزائد عددهم على المائة والعشرين ألفًا، وفقهائها الذين كان معظمهم من العميان — فإن اللائحة لم تدخل، على المنتشرة منها في القرى، تعديلات محسوسة، غير إلزامها بتعليم الحساب، ولكنها شدَّدت على ذات المركز المهم منها، برفع مستوى التلامذة العقلي، لكي تؤهلهم للدخول في مدارس أعلى منها درجة؛ كما أنها شدَّدت عليها بالصيرورة إلى مدارس ابتدائية حقيقية؛ وذلك بما وضعت من تعليمات وإرشادات للفقهاء فيها، وبما قرَّرته لها من كتب، وأدوات مدرسية، وإدخال تعليم لغة أجنبية ومبادئ الجغرافيا والتاريخ على برنامجها.

وأما مدارس المديريات — وهي مدارس ابتدائية حقة — فإن اللائحة المذكورة قرَّرت تعميم إنشائها في بنادر المديريات كافة، على نظام مثيلاتها في أوروبا؛ وجعلت برنامج التعليم فيها كالآتي؛ القرآن، العربي، الفرنساوي أو الإنجليزي، الحساب، التاريخ، الهندسة، الرسم؛ وجعلت الأصل فيه المجانية المطلقة، سواء في ذلك الطلبة الداخلية والطلبة الخارجية.

وأما المدارس الثانوية، فتقرر أن تكون سبعًا: ثلاثًا في مديريات الوجه البحري، وأربعًا في مديريات الوجه القبلي؛ وأن تكون المجانية المطلقة الأصل في التعليم فيها أيضًا.

وأما المدارس العالية، فجعلت تسعًا: ثمان منها في مصر، وواحدة بالإسكندرية، وكانت أهمها كلها مدرسة البوليتكنيك ومدرسة الطب.

أما البوليتكنيك – وكان يقال لها أيضًا مدرسة المهندسخانة – فقد أنشئت أولًا في العباسية، ثم نقلت إلى درب الجماميز، في سراي الأمير مصطفى فاضل، أخي الخديو، حيث كان مقر وزارة المعارف؛ وكان تلامذتها الستون كلهم داخلية، ويتعلمون، في ست سنوات: الرياضة العليا، والكيميا، والطبيعة، والچيولوجيا، والميكانيكية، والعربي، والفرنساوي أو الإنجليزي، والجغرافيا، والتاريخ، والرسم، وكان النابغون في الرسم كثيرين، ولا غرابة: فمصري اليوم إنما هو حفيد مصري العهد الفرعوني.

ولما كانت تلك السراي واسعة جدًّا، فقد نقلت إليها مدرسة الإدارة، وعدد طلبتها خمسون، ومدرسة المحاسبة والمساحة، ومدرسة اللغات، والمدرسة التجهيزية وطلبتها خمسمائة وخمسون، معظمهم خارجية.

ووجد، مع ذلك، متسع لمسرح فسيح، كانت تقام فيه الامتحانات العامة السنوية العلنية؛ ولمكتبة نفيسة، أنشأها في سنة ١٨٧١ علي باشا مبارك، ورتبها في ست حجر؛ وكانت فيها طائفة من كتب مكتوبة بخط اليد في لغات متعددة لا سيما العربية؛ وأهمها نسخ قرآنية وجدت على قبور مؤسسي المساجد من سلاطين مصر السالفين، وكانت ذات أهمية تاريخية عظيمة؛ لأن الواحدة منها كتبت ووضعت على قبر مؤسس المسجد في بحر السنة التالية لموته؛ فكانت تدل على تطور الخط العربي، على مر الأيام؛ وتساعد على تحقيق عصر بناء تلك المساجد، والتثبت من مواقيت التاريخ العربي.

وأنشئ، في تلك السراي، أيضًا في ١٢ يوليو سنة ١٨٧١ معمل طبيعيات، تام الأدوات، يضاهي أكبر المعامل الأوروبية التي من نوعه.

وإنما ذكرنا المعمل والمكتبة والمسرح، عند كلامنا على مدرسة البوليتكنيك، لاقترانها بها في فكر عموم مصريي ذلك العهد، بسبب وجودها معًا في محل واحد.

وأما مدرسة الطب – وقد قلنا كيف تأسست وألغيت ثم أعيدت إلى الوجود – فلم يكن لها من مثيلة في الشرق كله؛ وكانت تنقسم إلى قسمين: قسم الطب والجراحة، وقسم

الصيدلة، ومدة التدريس في كل منهما خمس سنوات: منها سنتان لإعادة العلوم الأدبية، المعلمة في المدارس الثانوية وإتمامها؛ والثلاث السنوات الباقية، للطب والصيدلة، وكان عدد طلبتها، في سنة ١٨٧٦ مائة وخمسون وتسعين طالبًا، كلهم داخلية ما عدا عشرين، وبما أن تعليم التلامذة الداخلية، وطعامهم، ولبسهم، ومقامهم، كتعليم الخارجية، كان مجانًا، فإن تخريج الطبيب الواحد كان يكلف الحكومة ثلاثة عشر ألف فرنك، وتخريج الصيدلي الواحد أربعة عشر ألف وخمسمائة فرنك؛ ولذا فإن الداخلية كانوا يلزمون بالاستخدام في الحكومة، بعد نيلهم دبلوم الطب أو الصيدلة، وأما الخارجية فكانوا أحرارًا.

وكان معظم الأساتذة، في القسمين، من المصريين الذين تعلموا بأوروبا؛ فلم تكن مرتباتهم، والحالة هذه، ضخمة كما لو كانوا يحضرون خصيصًا، من أوروبا.

وكان، في المدرسة، مستشفى مدني وعسكري على أحسن شكل؛ ومعمل كيماوي خاص بقسم الصيدلة تحت إدارة جستنيل بك، ليس له مثيل؛ وبستان نباتي؛ ومكتبة شاملة؛ ومجموعات تجهيزات تشريحية؛ ومجموعات تاريخ طبيعي؛ وكلها مختارة اختيارًا حكيمًا.

ثم استدعى (إسماعيل) من سويسرا أستاذًا خصيصًا في التعليم وحركته، يقال له: المسيو دور؛ وبعد أن أنعم عليه برتبة البكوية، عينه مفتشًا عامًّا للمعارف، وكلفه بتنظيمها، وتوسيع نطاقها على النمط الفرنجي؛ ورتب مجلسًا أعلى للإشراف على شئون المدارس؛ وخص وزارة المعارف بميزانية سنوية، تراوحت بين سبعين وثمانين ألف جنيه، ولما اضطره، فيما بعد، انفاقه على المنافع العمومية الأخرى، والشئون السياسية المختلفة، إلى الاقتصاد من ذلك المبلغ قليلًا، وهب تلك الميزانية إيراد تفتيش الوادي – بعد أن استرده من شركة قنال السويس، مقابل مبلغ عشرة ملايين من الفرنكات – وكان مجموع ذلك الإيراد ستمائة ألف فرنك سنويًّا. على أن مصروفات إدارة التفتيش كانت تستغرق جزءًا كبيرًا من هذا المبلغ؛ فأخذها (إسماعيل) على عاتقه الشخصي، وقرر ستمائة ألف فرنك سنويًّا للمعارف بكيفية ثابتة.

فقام دور بك بمهمته، بعزم صادق وهمة عالية؛ وبعد أن درس موضوعها درسًا عميقًا، وأجرى بعض تعديلات في المدارس الموجودة –كتحويله مدرسة الإدارة إلى مدرسة

حقوق، (شرع ناظرها المسيو ڤيدال يعلم القانون الروماني والقانون الفرنساوي فيها؛ ويقارن بينهما وبين باقي الشرائع، توطئة وتمهيدًا لتخريج رجال حقوقيين تكون فيهم الكفاءة للجلوس على منصات القضاء المختلط الذي كانت المخابرات دائرة في أمر إنشائه مع الدول صاحبات الامتيازات)؛ وكجعله مدرسة اللغات معهدًا لتخريج مترجمين ومنشئين، يشتغلون في الإدارات، أو في إخراج ما يلزم من الكتب للمعاهد العلمية؛ وكإضافة قسم طب بيطري إلى مدرسة الطب انتظم في سلكه خمسون طالبًا؛ وإنشاء قسم فلكي في سراي الأمير مصطفى فاضل السابق ذكرها – ووضع، للمدارس عامة، المناهج الوافية، الكافلة بلوغ الأماني ونيل المنى، فيما لو نفذت برمتها.

ولكن تنفيذها التام كان متعسرًا؛ وجل مجهودات الخديو ووزراء معارف أمته ومساعديه كان ضائعًا في مجموعه لسببين: (الأول) قلة المال، بالرغم من تعاقب النفحات الخديوية؛ و(الثاني) قلة الرجال، بالرغم من استحضار الأساتذة من أوروبا، وحف إرسالية الطلبة المصريين فيها بكل صنوف العناية.

أما قلة المال، فلأن الحركة التمدينية التي قام بها (إسماعيل)، تناولت كل مظاهر الحياة القومية، والحياة الاجتماعية، ومكنوناتهما؛ واستنفدت معظم إيرادات البلاد وإيراداته الشخصية، وما لم تستنفده تلك الحركة، ابتلعته المساعي إلى الاستقلال وإلى إحلال الدولة المصرية من مصاف الدول العظمى في المحل اللائق بماضيها الفرعوني وحاضرها العلوي، كما سنرى في البابين التاليين: فلم يعد في حيز الإمكان الإنفاق على التعليم، أكثر مما كان ينفق عليه، بالرغم من شدة الرغبة في توسيع دائرة الإنفاق.

على أنه لا يجب أن يستنتج من ذلك فكرة تحط من قدر المجهود المبذول في هذا السبيل: فإنه بينما كانت ميزانية التعليم بمصر تتراوح بين السبعين والثمانين ألف جنيه سنويًّا، ولا تقل عن الستين ألفًا حتى في أسوأ سني العسر المالي – وذلك غير المنفق على المدارس الحربية والبحرية التابعة لميزانيتي وزارتي الحربية والبحرية، وغير ما كانت تنفقه إدارة الأوقاف على عموم مدارس المساجد والكتاتيب – لم تكن ميزانيته في تركيا تزيد أبدًا على الخمسين ألفًا حتى في أجود سني الرخاء – وذلك بالرغم من أن سكان تركيا كانوا سبعة أضعاف سكان مصر؛ وبالرغم من أنه لم تقم في تركيا حركة تمدينية البتة كالحركة التي أثارها

(إسماعيل) بمصر؛ ولا ألزمها مركزها السياسي بنفقات في غير أبواب الإدارة الداخلية، كما ألزم مركز مصر السياسي الحكومة المصرية بها.

على أن مبدأ المجانية المطلقة في المدارس المصرية – وقد كان مبدأ معدومًا كلية في تركيا – هو الذي كان يجعل المبلغ المخصص لميزانية التعليم غير وافٍ بالمراد ولا مساعدًا على القيام بالمقصود، وذلك لأن مصاريف طعام التلامذة وكسوتهم ومسكنهم، ناهيك بما كان يتقاضاه بعضهم من المرتبات الشهرية، على زهادتها، كانت تبتلع ثلاثة أرباع الميزانية، ولم تكن مرتبات المعلمين تستنفد أكثر من الربع الباقي؛ وكانت، لهذا السبب، زهيدة حتمًا، وغير مشجعة على العمل، فمرتبات معلمي المدارس الثانوية، مثلًا، كانت تتراوح بين مائتي قرش وسبعمائة وخمسين قرشًا شهريًّا!

ونجم عن جعل المجانية أساسًا للتعليم ضرران عظيمان: (الأول) اضطرار الحكومة، مع تقدم الأيام وتغير عقلية الأمة فيما يختص بإرسال أولادها إلى المدارس، إلى حصر عدد التلاميذ، الممكن قبولهم في المدارس الأميرية، ضمن دائرة محددة؛ وحرمان الكثيرين من الراغبين في التعلم من ثمرات العلم الشهية؛ لأنه لما كانت نفقات التلميذ الواحد يكلف الحكومة ستة وعشرين جنيهًا سنويًّا، بين تعليم وأدوات تعليم ولبس وأكل ونوم، لم يعد في الاستطاعة إجابة طلبات جميع الراغبين في الالتحاق بالمدارس بل ولا جلها؛ وبات من المحتم الاقتصار على محلات معدودة في كل مدرسة بالرغم من أن الدفعة القوية التي صدرت عن (إسماعيل) للشئون العلمية، أدت، في ظرف عشر سنوات، إلى إنشاء المدارس الأولية على النظام الأوروبي في المديريات، وإلى تشجيع التعليم الابتدائي في الكتاتيب ومدارس المساجد وغيرها، مما سيأتي بيانه.

وإلى مثل هذه النتيجة، وهي الاقتصار على محلات معدودة في المدارس وحرمان الكثيرين من الراغبين في التعلم من ثمرة العلم الشهية، وصلت حكومتنا اليوم، بسبب مغالاتها في الإنفاق على تشييد معاهد التعليم، وإفراطها في المرتبات الضخمة الممنوحة للأساتذة الأجانب.

والضرر الثاني فقدان الطلبة حرية اختيار المدرسة الثانوية أو العليا، التي يميلون إليها

ميلًا طبيعيًّا، بعد فراغهم من تلقي دورسهم الابتدائية؛ لأن الحكومة المتولية الإنفاق عليهم، كانت ترى نفسها أحق منهم بذلك الاختيار: فتتصرف فيهم كما تشاء، تصرفًا كثيرًا ما كان غير الحكمة رائده؛ لأن الصدف والظروف تجعله في يد وزير ربما تعوزه الحكمة.

مثال ذلك ما حدث حينما خلف قاسم باشا في ديسمبر سنة ١٨٧٢ شاهين باشا على دست وزارة الحربية، فإنه رأى في ١١ فبراير من السنة التالية أن يعزز هيئة الضباط، ويضاعف عدد تلامذة المدارس العسكرية؛ فطلب إلى بهجت باشا وزير المعارف أن يسمح له بأن يختار من مدارس الحكومة المدنية، الشبان الذين يحتاج إليهم؛ ولم يسع بهجت باشا إلا موافقته، لئلا يُرمى بأنه يريد إضعاف قوة مصر المدافعة عنها، فاختار قاسم باشا ١٤٤ طالبًا من التحضيرية، و٦٥ من التجهيزية، و٩٦ من المهندسخانة، بحيث لم يعد في الفرقة الأولى منها سوى تلميذين من الثلاثين الذين كانوا فيها.

ولولا تداخل بعض العقلاء، وإلفاتهم نظر الخديو إلى ذلك الخلل – فتلافاه (إسماعيل) – لنفذ قاسم باشا مرامه وأحل الخراب بجملة بالمعاهد العلمية.[٦]

ومثال ذلك أيضًا، ما كان يتبع، عادة، في أمر الأذكياء والبلداء من طلبة المدارس الأولية: فإنهم كانوا يرسلون الأذكياء إلى المدارس المدنية العالية، ويرسلون البلداء إلى المدارس الحربية، فيتخرج الأذكياء من مدارسهم المدنية، وأعلى مرتب شهري يمكن أحدهم الطمع فيها، عشرة جنيهات مصرية، بينما البلداء يتخرجون من المدارس العسكرية، ضباطًا؛ أقل مرتب شهري، يربط للواحد منهم، أعلى من أقصى مرتب يطمع فيه الذكي الملكي؛ فتثبط بذلك همة كل ذكي، ويصبح مرتاحًا إلى التظاهر بالبلادة والغباوة، حرصًا على سعادته المستقبلة، وتمثلًا بقول ابن الراوندي:

رزق التيـــوس يجيئهـــا بســـهولة ... وذوو الفصـــاحة رزقهـــم مســـجون
إن كـــان حرمـــاني لأجـــل فصـــاحتي ... فـــامنن علـــيَّ مـــن التيـــوس أكـــون

ومثال ذلك، أخيرًا، ما كان يعمل سنويًّا، في إلحاق الطلبة بهذه المدرسة العالية أو تلك؛ فإنهم كانوا يجمعون المتخرِّجين من المدارس التجهيزية ويقسمونهم إلى عدة مجاميع،

---

(٦) انظر: «التعليم بمصر» لدور بك ص٣٠٤.

يوزعونها بطريقة الاقتراع، على مدرسة الطب، والمدارس المجتمعة في سراي الأمير مصطفى فاضل؛ ثم يعودون فيدخلون مدرسة الطب، بطريق الاقتراع أيضًا، ثلاثة أرباع المجموع الذي يكون قد أصابها، ويدخلون الربع الباقي في مدرسة الصيدلة؛ ثم يعملون العملية عينها فيما يختص بمدرسة المهندسخانة، ومدرسة الحقوق، ومدرسة اللغات، وهلم جرًّا، بدون مبالاة بما ينجم عن ذلك من إجحاف بميول التلامذة، وقهر للكفاءات على الانتشار في ميادين غير التي خُلقت من أجلها.

ودام مبدأ الاقتراع هذا بمضاره معمولًا به حتى سنة ١٨٧٦؛ إذ ألغاه رياض باشا وزير المعارف في ذلك العام، وصاحب الأيادي البيضاء على التعليم الابتدائي، بما بذله من مجهودات في سبيل تحسين حال الكتاتيب، وترقية معلومات الفقهاء.

وهكذا كانت المجانية – التي كثيرًا ما حبذها في الأيام السالفة قصيرو النظر من الأميين وغيرهم، وما زال يحبذها بعض الكُتاب الاجتماعيين لغاية أيامنا هذه – أعظم مانع لانتشار المعارف والتعليم بمصر في ذلك العصر!

ونجم عنها زيادة على ما ذُكر، تغلب النظام العسكري على معظم المدارس، ولا نستطيع أن نجزم أكان تغلبه هذا خيرًا أم شرًّا عليها، لأسباب لا تخفى على القارئ اللبيب: فإن البلاد كانت في حاجة إلى روح الشدة في حفظ النظام، بقدر ما كانت في حاجة إلى انبثاث روح الحرية والاستقلال فيها، ففقدانها الروح الأول كان من شأنه أن يحرمها فائدة التعليم؛ وفقدانها الروح الثاني كان من شأنه أن يديم استكانتها إلى الذل الموروث عن القرون السالفة، وبما أنا لسنا من مذهب القائل بتفضيل الجهل، مع الاستقلال، على العلم، مع عدمه؛ لأننا على ثقة تامة من أن الجهل جار، حتمًا، في نهاية الأمر، إلى الاستعباد والذل، والعلم مفض، حتمًا، في نهاية الأمر أيضًا، إلى الاستقلال والعز، إلا إذا اعترض خور في الأخلاق سبيله؛ فإنا نتردد في إبداء حكم بات في الشأن الذي نحن في صدده.

وأما قلة الرجال فلسببين:

- الأول: أن الفترة المشئومة ما بين سنة ١٨٤٨ وسنة ١٨٦٣ أنقصت كثيرًا عدد المصريين أولي الكفاءة لمباشرة شئون التعليم، وأضاعت ممن تبقوا، الثقة في أنفسهم والاعتماد

عليها، فنجم عن ذلك أن وزارة المعارف كانت في اضطرار دائم إلى استدعاء نظار المدارس للتعاون بهم على الأعمال الإدارية والفنية فتعطلهم عن أشغالهم؛ وأن نظار المدارس باتوا يستشيرون الوزارة في جميع أمورهم حتى التافهة منها – فتتعرقل حركة إدارتهم – ونتيجة الأمرين اختلال النظام في طرق التعليم وفي نفاذها.

- الثاني: هو أن ازدياد عدد الطلبة، لا سيما الداخلية، ازديادًا مطردًا في السنوات الأولى من حكم (إسماعيل) أدى حتمًا إلى ازدياد الشعور بالحاجة إلى معلمين، وإلى وجود عدم الكفاية منهم، فإن الأهالي، بعد أن كانوا في أيام (محمد علي) وخلفائه الأولين، يمانعون في تعليم أولادهم ممانعتهم في تجنيدهم – لارتباط الأمرين معًا في ذلك العهد – فيضطرون (محمد علي) إلى استعمال القوة والتعسف في أخذهم منهم وإرسالهم، قسرًا، إلى المدارس التي أنشأها، ما لبثوا أن رأوا الفوائد الجمة العائدة على المتعلمين من أبنائهم، ورأوا ولد هذا الفلاح الحقير، وابن ذلك الصانع الوضيع يبلغان، بفضل العلم الذي تلقياه، أعلى مراتب التوظف، ويتحليان برتبة البيكوية بل برتبة الباشوية الرفيعتين؛ ثم رأوا أن التعليم ليس مجانيًّا فقط، بل مكافأ عليه، ومحوطًا بجميع صنوف العناية والهناء، أقبلوا بكل انشراح، يتزاحمون على أبواب المدارس، كل يلتمس لابنه فيها محلًّا، ويرجو له نصيبًا في المستقبل، كنصيب الذين أسعدهم الحظ من أولاد أقرانه، بل من أولاد الأحط منه قدرًا.

فأخذت الحكومة منهم، في الأول، ما كان في استطاعتها أخذه؛ ولكنها ما لبثت أن رأت نفسها أمام المعضلتين، اللتين ذكرناهما: معضلة المال ومعضلة الرجال، إلا واضطرت إلى الوقوف عند حدٍّ معلوم، والبحث عن طرق لحلهما.

أما معضلة المال، فإن الوزير الحكيم علي مبارك باشا رأى أن خير حل لها هو السير على الخطة المتبعة، إذ ذاك، في المدارس الأوروبية؛ أي: إبطال مبدأ المجانية البحتة، وتكليف الأهالي بالإنفاق على تعليم أولادهم، ولو إنفاقًا يسيرًا في بادئ الأمر، فأنشأ مدرستي ماريستان قلاوون والقربية، وفرض فيهما دفع مصاريف شهرية على الراغبين من الأهالي في إلحاق أولادهم بهما، ولما كانت تلك المصاريف زهيدة جدًّا، على كفايتها للإنفاق على الأساتذة القائمين بشئون التدريس في كلتا المدرستين، أقبل التلامذة عليهما إقبالًا عظيمًا،

وبلغ عددهم فيهما، في مدة قصيرة مائتين وخمسين طالبًا فباتتا مثالين لجميع المدارس الابتدائية التي أنشئت بعدهما.

وأما معضلة الرجال، فإن دور بك رأى أن حلها لا يكون إلا بإنشاء المعاهد لتخريج مدرِّسين للمدارس الابتدائية والمدارس الثانوية، فأنشأ مدرسة دار العلوم، ثم أنشئت بعدها المدرسة المدعوة بالنورمال: (الأولى) لتخريج أساتذة يقومون بتدريس كل ما كانت اللغة العربية أساسًا لتعليمه؛ و(الثانية) لتعلية مستوى التعليم في المدارس الابتدائية، وتخريج أساتذة يقومون، على الأخص، بتدريس اللغات الأجنبية، والرياضيات والعلوم الأخرى.

ولكنه، لما كان لا بد من الالتجاء إلى الأزهر، لأخذ الطلبة المتقدِّمين فيه إلى مدرسة دار العلوم، وتخريجهم فيها مدَّة سنتين، ليرسلوا بعدها إلى مدارس الريف، ليدرسوا فيها، كان على الأساتذة، المتخرجين من هذه المدرسة، شيء من المسحة الأزهرية، جعلهم لا يرون قاعدة للتعليم خيرًا من التي شبوا عليها في ذلك المعهد الديني العظيم.

ولم يدرك دور بك تمام الغرض الذي رمى إليه من إنشاء دار العلوم، وهو تخريج أساتذة متشبعين بمبادئ التدريس على النمط الأوروبي، وميالين إلى العمل بقواعد البيداجوجيا الحديثة، ولكن البلاد نالت، من إنشائها، فائدة أعظم من التي رجاها ذلك الأستاذ السويسري؛ لأنها، لما رأت إقبال المتعممين على تلقن علوم كان سواد الأمة الأعظم يعتقدها من بدع الشيطان، لاعتقاده إياها من غرس عالم غير إسلامي، من غرس عالم ما فتئ العالم الإسلامي يظن السوء في نياته نحو الإسلام – وهو الاعتقاد الذي أدى بالأزهر إلى مقاومة (محمد علي) مقاومة شديدة، بالرغم من كونها خفية وصماء، حينما أقبل يأخذ أولاد الفلاحين المصريين، ويزجهم في مدارسه، أو يرسلهم إلى مدارس بلاد الكفار (الفرنج)، مع أنه لم يقاومه مطلقًا، لما كان مقتصرًا في بادئ أمره، على تعليم مماليكه وغيرهم من أولاد الشرقيين الأجانب عن مصر – ورأت أولئك المتعممين يحبذون ما يتلقونه من تلك العلوم، ويعظمون من شأنها، ويبالغون في فوائدها، أخذت تتحول عن اعتقادها أنها علوم من بدع الشيطان، وأخذت الرغبة في تحصيلها تنتشر في المجموع، رويدًا رويدًا، وتعم جميع الطبقات، ومن المعلوم أن رقي البلاد برمته، ماديًّا كان أو أدبيًّا، مربوط، في نهاية الأمر، بتشبع الأمة بمبادئ العلوم الوضعية؛ وعملها على اقتباسها؛ واقتباسها إياها، في الواقع.

ثم أنشئت معاهد، خلاف مدرستي دار العلوم والنورمال، لتثقيف أساتذة للمدارس الابتدائية، غير من ذكروا، ممن كانوا يرغبون في تحسين معارفهم، وترقية درجة معلوماتهم العامة، وجعل التعليم فيها ليس مجانيًّا، فقط، بل ربط جنيه لكل طالب حتى يتبين نجاحه، أو تظهر خيبته.

على أنه لا قلة المال ولا قلة الرجال حالتا دون قيام (إسماعيل) بعمل تعليمي لم يسبقه إليه أحد في الشرق، وكان من أنصع الأدلة على حسن نوايا ذلك الأمير، وبرها برعاياه ذلك العمل هو إنشاؤه في سنتي ١٨٧٥ و١٨٧٧ مدرستين للعميان على الطريقة الغربية المعروفة، وهما مدرستان كان القطر المصري ولا يزال في أشد الاحتياج إليهما وإلى مثيلاتهما، لكثرة عدد العميان فيه، وكثرة فتك الرمد الصديدي بعيون سكانه!

وليس أوقع في النفوس من الوصف الذي يصف به دور بك في كتابه المعنون «التعليم في مصر» الحجرة المخصصة في الأزهر الشريف لتعلم أولئك البؤساء، وقيام معلميهم بأمر تعليمهم بطول أناة وحسن صبر يستمطران المدامع من الأعين![٧]

على أن التعليم فيها، إنما كان بتحميل الذاكرة أعباء الحفظ، لا بتعليم اليد القراءة والكتابة لمسًا؛ بخلاف المدرستين اللتين أنشأهما (إسماعيل)، فإنهما كانتا تستخدمان الكتب ذات الأحرف البارزة، الخصيصة بالعميان، لتعليمهم القراءة، والكتابة، والحساب، باللمس، فوق تعليمهم صناعة الحصر، والخراطة، والكراسي، وغيرها، وما لبثتا أن جمعتا عددًا عديدًا من أولئك البؤساء، الذين كانوا لا يفترون لحظة عن الابتهال إلى الله أن يحف من أحسن إليهم صنعًا بجميع صنوف عطاياه ونعمه، وإبقاء حياته وملكه.

وتناول الإصلاح المدرسي ذات المعاهد الدينية، لا سيما الكبرى منها، كالأزهر بمصر والجامع الأحمدي بطنطا، والدسوقي، وجامع إبراهيم باشا بالإسكندرية، فألزم الشيوخ المتخرجون فيها بتأدية امتحانات، لنيل إجازة التعليم، واعتراف الحكومة بهم أنهم معلمون.

وكان عدد المجاورين بالأزهر في سنة ١٨٧٦ أحد عشر ألف طالب وخمسة وتسعين؛ وعدد المجاورين في الجامع الأحمدي ثلاثة آلاف وثمانمائة وسبعة وعشرين؛ وعدد المجاورين في

---

(٧) انظر: «التعليم العام بمصر» لدور بك ص١٧٣ و١٧٤ و١٧٥.

المسجد الدسوقي مثلهم تقريبًا، وأما عدد طالبي العلم في جامع الشيخ إبراهيم باشا، فلم يكن سوى أربعمائة وثلاثة عشر.

(٢) مدارس المساجد والأوقاف والكتاتيب القديمة التابعة للأوقاف

بما أن إدارة هذه المدارس والكتاتيب، طوال مدة حكم (إسماعيل)، تقريبًا، بقيت مسندة إلى أيدي وزراء المعارف، فإن حظ حركة التعليم في المعاهد التابعة لها، والمتولية هي الإنفاق عليها، كان كحظ مدارس الحكومة وكتاتيبها، وأدخلت عليها النظامات والتحسينات التي أدخلت على هذه فلا داعي لزيادة التكلم عنها.

(٣) المدارس التي أسسها أفراد من الهيئة الاجتماعية الإسلامية

إن أهمها ما تجلى في مدرسة راتب باشا بالإسكندرية؛ وفي مدرسة السيوفية للبنات بمصر؛ وفي مدرسة القبة للأولاد.

فراتب باشا، مؤسس رواق الحنفية في الأزهر، أنشأ بالثغر الإسكندري، مدرسته المجانية المشهورة، وحبس عليها أوقافًا، وأجرى أرزاقًا تكفل بقاءها إلى ما شاء الله، فأمها، حين نشأتها، نيف وستون طالبًا؛ ولكن عددهم ما فتئ يتزايد حتى جاوز المائة، وقد كانوا يتعلمون فيها، في مبدأ الأمر – أسوة بالمدرسة المؤسسة من الأوقاف في الثغر عينه، والحاوية مائة طالب – القرآن، والعربية، والتركية، والحساب، ثم تطورت الأيام، فأضيف إلى تعليم ذلك الفرنساوية؛ وما لبثت تقلبات الزمان أن ذهبت بالتركية أدراج الرياح؛ ثم ذهبت بالفرنساوية أيضًا، وأحلت الإنجليزية محلهما معًا.

أما مدرسة السيوفية للبنات، فقد كانت الأولى من نوعها في العالم الإسلامي. أنشأتها الأميرة تشسما آفت خانم أفندي زوجة (إسماعيل) الثالثة، بإيعاز وتشجيع فعلي من بعلها الجليل، على نفقتها الخاصة، وبشجاعة أدبية نادرة؛ لاعتبار العالم الإسلامي عملها هذا بدعة غير ممدوحة.

نعم إنه كان في البلاد مدارس للبنات، أسستها الأخويات والإرساليات المسيحية، والطوائف غير الإسلامية، والجاليات الغربية، كما سيأتي بيان ذلك، وكانت بعض بنات المسلمين تؤمها؛ ولكن الرأي العام الإسلامي لم يكن راضيًّا عنها؛ وكان وجوه القوم وكل من يظن في نفسه أنه ذو حيثية يأنف من إرسال بناته إليها لمخالفة ذلك للعادات المتبعة، مخالفة تنفر الشعور والأوهام المسلم بها بدون مناقشة.

وقد كان ذلك الرأي العام شديد التأثير إلى درجة أن (محمد علي) الكبير – الذي لم يكن لينحني بسهولة أمام ضجته، ولا يهاب سخطه – أبى الموافقة على ما أشار به مجلس معارفه الأعلى، المتشرب بالمبادئ الغربية، والمقتنع بعظم تأثير المرأة المتعلمة في الهيئة الاجتماعية، من وجوب تعليم البنات، وإنشاء مدارس لهن، أسوة بمدارس الصبيان؛ واكتفى بتعليم بنات أسرته وجواريهن على يد المسز ليدر زوجة أحد مبشري الإنجليز، التي أنشأت في سنة ١٨٣٥ أول مدرسة إفرنجية للبنات في القطر المصري؛ بتشجيع من تلميذتها الخانم بنت (محمد علي) الكبرى، زوجة محرم بك أمير الأسطول المصري، ومحافظ ثغر الإسكندرية، المسمى باسمه الحي الكبير المشهور في هذه المدينة.

ولما كان الناس – لا سيما الكبراء – على دين ملوكهم، اقتدى بالعزيز الذوات والوجوه، وبدأت تنتشر في البلاد عادة استخدام السراة معلمات أجنبيات، لتهذيب بناتهم، وتثقيف عقولهن.

غير أن (محمد علي) لم يكن بالرجل الذي يهمل، بتاتًا، أمرًا يعتقده هامًّا ومفيدًا، لمجرد مخالفته للرأي العام؛ وإذا لم يكن يرى صلاحية نفاذه وإجرائه مباشرة، كان ينفذه من وجه غير محسوس.

فلكي يهز جمود الأمة عن تربية بناتها، هزًّا يوقظها من نومها، أتاها من طريق سوي؛ وأنشأ بمساعدة كلوت بك، مدرسة قابلات؛ كانت كل تلميذاتها، في بادئ الأمر، عشر جواري حبشيات من سراي الخاصة، ولما لم يكن الرأي العام يرى في الأمر بأسا بل يرى بالعكس تعليم النساء فن القبالة شيئًا مستحبًّا؛ ورأى القوم، بعد ذلك من عمل تلك الجواري عقب خروجهن من المدرسة، ما نهض بهن إلى مقام محمود وأغنى الأسرات التي

طلبت مساعدتهن، عن عمل الجاهلات من القوابل، طفق الفقراء يرسلون بناتهم إلى مدرسة كلوت بك بالقصر العيني، حتى توطدت دعائمها، وباتت مع مضي الزمان، من المنشئات الثابتة، التي لا يخشى انهيارها، وآلت النظارة عليها في أيام (إسماعيل) إلى مدام ڤيال، فغصت مقاعدها بأربع وأربعين طالبة داخلية، وعشر خارجيات؛ والذي كان يلفت منها الأنظار هو أن جميع تلك الصبايا كن يتلقن العلوم، وهن مكشوفات الرءوس، لا طرح عليها، كأنهن غربيات: لا شرقيات، بدون أن ينفر ذلك أحدًا من الزائرين – إلى مثل هذا الحد يتغلب الشعور بالمصلحة على الشعور بالعادات الموروثة!

ولم تكن المتخرجات من تلك المدرسة قوابل فقط، بل كن طبيبات أيضًا، انتشرن بمصر، والإسكندرية، وبرزخ السويس، ودمياط، ورشيد، والمديريات الأربع عشرة، انتشار ملائك الرحمة، يخففن البؤس عن المريضات، ويواسين العليلات، فمهد ذلك السبيل إلى تعليم البنات وكسر من حدة الشعور العام النافر من تعليمهن.

وكان (إسماعيل) الراغب في إطلاق بلاده في مضمار الحضارة الغربية، بهمة تكاد تكون عنفًا، لاعتقاده أن لا سلامة لها إلا بجريها شوطها الطبيعي فيه، يقظًا كل اليقظة للصغيرة قبل الكبيرة من تحركات الرأي العام فيها، فلم يفته الالتفات إلى تزحزحه القليل عن مقره، وعزم حالًا، على اغتنامها فرصة، لتنفيذ أمنيته في التعليم العام كانت من أعز أماني قلبه، ولعلمه بما انطوت عليه النفوس لا سيما الجاهلة، من إحاطة أجل المشاريع نفعًا بسحابة من ريب وظنون؛ ولرغبته في أن تقوم، مقام تلك السحابة، هالة من الشعر ساطعة السنا، أوعز إلى ثالثة زوجاته، الأميرة تشسما آفت خانم بأن تكون أول مدرسة إسلامية تفتح في القطر المصري لتعليم البنات على الطريقة الغربية شعاعًا من أشعة شمسها.

فاشترت الأميرة سراي قديمة بالسيوفية، وهي حي من أكثر أحياء العاصمة سكانًا وجددت بناءها، فصيرتها مدرسة، وفتحت أبوابها للطالبات في ربيع سنة ١٨٧٣ وهي السنة التي أشرقت على البلاد بأفراح الأعياد التي أقيمت لتزويج الأمراء الثلاثة توفيق وحسين وحسن، أبناء (إسماعيل) الكبار.

ولكنه بالرغم من أن تلك المدرسة جعلت داخلية مجانية، وأن البنات استدعيت إليها

من جميع طبقات الأمة، بلا تمييز مذهبي أو اجتماعي، وأن الجميع كانوا يعلمون أنهم يرضون ولي النعم بإرسال بناتهم إليها؛ بالرغم من أن المعيشة فيها جعلت هنيئة، فاخرة، كأن المقيمات فيها بنات أرباب قصور من ذات العيش الرغيد؛ وأن المعلمات الخمس عشرة اللاتي اخترن لها، ومنهن الناظرة واثنتان إفرنجيات، كن من خيرة المدرسات، لم يقع في خلد أحد من الأهالي، في بادئ الأمر أن يبعث بابنته إليها، لشدة تسلط الأوهام الموروثة، المقبولة بلا تمحيص كنهها على العقول.

فلم تجد الأميرة عدد التلميذات اللازم لمدرستها، واضطرت إلى أخذ فتيات الجواري البيض من بيتها وبيوت أميرات الأسرة المالكة وأمرائها، وإدخالهن فيها.

غير أن السحر ما لبث أن زال، والغشاوة التي كانت على العيون ما لبثت أن انقشعت فأدرك القوم حقيقة النعمة التي أُسديت إليهم، على يد أميرتهم الجليلة الفاضلة من لدن خديوهم الحازم البار بمصالحهم العقلية والقلبية؛ وفقهوا إلى لذة الطعام الأدبي الذي مد (إسماعيل) به المائدة أمامهم، فأقبلوا، من كل ملة ونحلة – أولاد عرب، ونوبيون، وأقباط، ويهود، وشرقيون، من كل الطوائف والأجناس – وتزاحموا ببناتهم، وسنهن من سبع إلى اثنتي عشرة سنة، على أبواب مدرسة السيوفية، ليدخلوهن فيها، فامتلأت بالداخليات المحلات المعدة لهن، وعددها مائتان؛ واضطر الإقبال الإدارة إلى إنشاء مائة محل أخرى – ولكن خارجية – لمن لم يمكن قبولهن في مصاف الداخليات.

فأصدر (إسماعيل)، حينذاك، أمره، إلى إدارة الأوقاف، بإنشاء مدرسة أخرى للبنات على نظام مدرسة السيوفية، فصدعت الإدارة به، وأسست في جهة القربية، المدرسة المرغوب فيها، فتقاطرت إليها الطالبات، لا سيما بنات الوجهاء وموظفي الحكومة ومستخدميها، واكتظت بهن المقاعد، وزادت الطالبات، مئات مئات عن المطلوب، فدل الإقبال على المدرستين، دلالة قاطعة، على سرعة تطور المصري إلى مقتضيات العصر، حينما يأتيه الإيعاز من عليّ.

وكان التعليم، في كلتا المدرستين – ومدته خمس سنوات – مثله في مدارس أوروبا التي من نوعهما، أي القراءة العربية، والكتابة، والحساب، والرسم، والجغرافيا، والموسيقى،

وأشغال الإبرة، والطبخ، والغسيل، والتدبير المنزلي، زيادة على تعلم التركية والفرنساوية، وتلقين القرآن للمسلمات.

ولكن مصروفات التعليم كانت تفوق مثيلاتها في أوروبا؛ لأن المظاهر، هنا، كانت فخمة، سنية كمظاهر كل ما كان يصدر عن (إسماعيل)؛ وأما هناك، فكانت بسيطة، عادية.

غير أن إقبال بنات الوجهاء والكبراء عليهما، ومزاحمتهن بنات الشعب على مائدتيهما، حملا الخديو على الرغبة في تشييد مدرسة ثالثة، تكون من العظمة والبهاء في أقصى درجتيهما، وتجعل خصيصة بتربية بنات العائلات الرفيعة، والبيوتات السنية، أو المصرية الشريفة، القديمة.

فصدرت إرادته بتشييدها، وبوشر ذلك حالًا، وإنك لترى في خريطة القاهرة، المعمولة بمعرفة جران بك سنة ١٨٧٨، الموقع الذي خصص لإقامة تلك المدرسة عليه.

ولما كانت عزيمة (إسماعيل) قد توطنت على إبطال الرق، نهائيًّا، كما سنبينه في محله، وكان لا بد من خادمات تقمن بخدمة المنازل، بدل الرقيقات المرغوب في عتقهن – ولم يكن من وجود لتلك الخادمات بين أهل البلاد ومنهم، لعدم استدعاء نظامات القطر الاجتماعية السالفة وجودهن – رأى (إسماعيل) أن ينشئ مدرسة، غير ما ذكر، تعلم فيها بنات ريفيات فقيرات شئون الخدمة المنزلية على أنواعها، فأسسها في العاصمة على نفقة الأميرة زوجته الأولى، وتحت رعايتها السامية، ورعاية وزارة المعارف؛ وعهد بالنظارة عليها إلى سيدة أوروبية، ووضع تحت إدارتها ثماني معلمات، منهن واحدة إفرنجية، وأدخل فيها ستًّا وسبعين طالبة داخلية، وإحدى وسبعين خارجية، فبرزت إلى الوجود، من أحسن المدارس المصرية وأكثرها فائدة – وليت لها من مثيلة في أيامنا!

ومما يستوقف النظر من أمر هذه المدارس، أنه كان يقام فيها يانصيبات على أشغال التلميذات اليدوية، يخصص صافي المتحصل منها بتكوين مال للطالبات الفقيرات، يصرف لهن عند زواجهن!

ولكن الضائقة المالية ما عتمت أن اشتدت، وازدادت حلقاتها تصلبًا، فصرف البناء الفخم، الذي أنشئ ليكون مدرسة لبنات الوجهاء، عما قصد به منه؛ واضطرت الأميرة

تشسما آفت خانم، بل إدارة الأوقاف ذاتها، إلى الاقتصاد في الإنفاق على مدرستيهما، ثم، لما سارت تلك الأميرة السنية إلى المنفى، بصحبة بعلها الجليل، سنة ١٨٧٩ ضمت المدرستان الواحدة إلى الأخرى؛ وبلغ، في السنوات التالية، من تضاؤل الإنفاق عليهما، ما آل بهما، إلى الخروج عن دائرة الغاية التي أنشئتا من أجلها، وصيرورتهما، ملجأ المعوزين، يذهبن إليه ليصبن منه قليلًا من الطعام المادي على سبيل الإحسان، وأما مدرسة تربية الخادمات، فألغيت، كذلك، بعد تنازل (إسماعيل) عن العرش، بالرغم من شدة الاحتياج إليها، إرضاء لتحتيمات أصحاب الديون.

ألا، قاتل الله دائني مصر في ذلك العهد، قدر ما أساءوا إلى البلاد ونهبوا من أموالها، ووقفوا في سبيل خيرها! وأغدق سحائب رضوانه على أرواح (إسماعيل) وأزواجه عداد ما نووا من عمل خيري لبنات مصر وغاداتها في بابي تعليمهن وتربيتهن!

أما مدرسة القبة، وكانت ابتدائية وثانوية معًا، فقد أنشأها الأمير محمد توفيق باشا، ولي العهد، على نفقته الخاصة، وجعلها قسمين: داخلية وخارجية، فبلغ عدد الطلبة الداخلية خمسين، والخارجية أربعين، وامتازت عن سائر المدارس التي من نوعها بالعناية الخاصة التي حاطها الأمير بها، والتي جعلت الطلبة بمأمن من كل عوز.

(٤) المدارس التي أنشأتها الطوائف الشرقية غير المسلمة

إليك بيانها:

مدارس الأقباط الأورثوذكس

دبت في الأقباط الأورثوذكس روح التعلم، بما بذله من مجهودات في هذا السبيل بطريركهم الأنبار كيرلس الرابع المشهور عندهم بلقب «الأنبا كيرلس الأكبر محيي العلوم والمدارس»، فما فتئوا يسلكون الطريق التي اختطها لهم، حتى أصبحت مدارسهم في عهد (إسماعيل): اثنتي عشرة مدرسة بالقاهرة، وواحدة بمصر العتيقة، وواحدة بالجيزة، ومدرستان بالإسكندرية؛ يتعلم الطلبة فيها: القبطية، والعربية، والفرنساوية أو الإنجليزية أو الطليانية، والحساب، ومبادئ الهندسة، والتاريخ، والجغرافيا، وبعض منطق، والأناشيد الكنيسية.

وذلك خلاف مدرسة إكليريكية بالعاصمة، يتعلم فيها اثنا عشر طالبًا من راغبي الكهنوت، اللاهوت، واللغة القبطية، والعربية، والغناء الكنيسي.

وكانت أهم هذه المدارس، ولا تزال، المدرسة الكبرى البطريركية، فقد بلغ عدد الطلبة فيها سنة ١٨٧٦ ثلاثمائة وتسعة وسبعين: منهم ٣٠٢ أقباطًا أرثوذكسيون – ٤٠ منهم داخلية، والباقون خارجيون – و١٦ مسلمًا، ويهودي واحد، وثمانية أرمن، وخمسة يونانيون، وسوري واحد، وكان عدد أساتذتها ثلاثة عشر، لهم ستة مساعدون، وعليهم ناظر، رجل فاضل يقال له: المسيو ادوار زار.

وكانت هذه المدرسة تمتاز عن مثيلاتها بالامتحانات العامة، التي كانت تعملها، سنويًّا، في حفلة فخمة، يرأسها عادة وزير المعارف – وكان في الغالب علي مبارك باشا – ويحضرها شيخ الإسلام ومفتي الديار المصرية وجم غفير من الأكابر والأعيان والسراة ووجوه البلد؛ ولم يكن يشوبها سوى الجزء منها، الذي كان يقوم فيه خمسة من التلامذة، وهم مرتدون ملابس كهنوتية، ببعض شعائر طقسهم الكنسي، فيوجبون فتورًا في نفوس الحاضرين من غير بني مذهبهم، ويذهبون عن الحفلة، بشكلها المدرسي البحت، المرتاحة أفئدة الجميع إليه، ليصبغوها بصبغة دينية لا يرتاح إليها إلا قلوب البعض، وكانت الحفلة في غنى عنها.

وكانت مدرسة حارة السقايين، بتلامذتها البالغ عددهم ١٧٤ – أي ١٧١ قبطيًّا، ومسلمان، وأرمني كاثوليكي – تلي المدرسة البطريركية في الأهمية بمصر.

على أن الذي امتاز به الأقباط دون المسلمين، هو أنهم، قبل إقدام الأميرة تشسما آفت خانم على تأسيس مدرسة السيوفية، أنشأوا مدرستين للبنات: إحداهما في حارة السقايين؛ وكان فيها ٤٥ بنتًا قبطية يتعلمن على يد معلمات سوريات، اللغة العربية والأشغال اليدوية، وقد وقعن من قلب دور بك، حين زيارته لهن موقع الاستحسان، بعيونهنّ النبيهات، وهيأتهن الظاهر عليها الاهتمام الكلي بالدروس؛[٨] والأخرى بجانب الأزبكية؛ وكان فيها ٨٠ بنتًا في سنة ١٨٧٦ يتعلمن ما يتعلمه بنات مدرسة حارة السقايين.

(٨) انظر: «التعليم العام بمصر» لدور بك ص٨٦.

أما باقي المدارس القبطية، فلم يكن يتعلم فيها غير أقباط، وكانت جملتهم ٢٥٠ طالبًا.

غير أنه، بالرغم من مجهودات ذوي الفضل من رجال الطائفة، وبالرغم من أن أغنياءها لم يكونوا بالنفر القليل، لم يكن الأقباط يستطيعوا القيام بنفقات المدارس التي أنشأوها، لولا بر (إسماعيل) الجليل بهم، وموالاته إياهم، فإنه – فوق تشجيعه الأدبي لكل جهودهم، ووضعه سفنه البخارية النيلية بكل المؤن اللازمة، والخدمة الواجبة، تحت تصرف بطريركهم في رحلاته الرعوية إلى الصعيد – قد وهب مدارسهم ألفًا وخمسمائة فدان من أطيان القطر الجيدة، لينفقوا من ريعها على تعليمهم، وبما أن مقدار ذلك الريع كان نيفًا وألفي جنيه سنويًّا – وكانت ميزانية المدارس القبطية بأسرها لا تتجاوز ٢٠١٥١٨ قرشًا صاغًا – فإنه كان يكفيها تقريبًا، أو يكاد، بخلاف النفحات التي كانت يده الكريمة تدر بها عليهم، بين حين وحين.

فإذا حق لهم أن يدعوا الأنبا كيرلس الرابع بطريركهم «محيي العلوم والمدارس» في أمتهم، حق لهم أيضًا، بل وجب عليهم أن يدعوا (إسماعيل) «حافظ تلك العلوم والمدارس»؛ ويقيموا له تمثالًا في صحن مدرستهم الكبرى، بدار البطريركية المرقصية، اعترافًا منهم بفضله العميم!

الأقباط الكاثوليك

هؤلاء – بسبب اتصالهم بروما، وبالتالي، بجمعية انتشار الإيمان الكاثوليكي المسماة «پروپاجندافيدي» صاحبة المدارس الجمة الشهيرة في البلاد الشرقية – كانوا أسبق إخوانهم المصريين على الإطلاق، في مضمار التعليم والتعلم، وأعرقهم فيه، وكانت مدارسهم الابتدائية والثانوية منتشرة، على الأخص، في الصعيد؛ أي: بأسيوط، وطهطا، وأخميم، وجرجا، وقنا، ونقاده، وكانت حافلة في سنة ١٨٧٦ بنيف وثلاثمائة طالب.

والذي يستوقف الأنظار، في المدارس الثلاث الأولى منها، أنها كانت مختلطة؛ أي: للبنين والبنات معًا، وهو أمر غريب في ذاته، لشذوذه عن مبدأ فصل الذكور عن الإناث، المعمول به في عموم مدارس الكثلكة على الإطلاق.

الروم الأورثوذكس

والكلام هنا على الرعايا المحليين – فقد أصبح لهم، في عهد (إسماعيل)، مدرستان للبنات والبنين بمصر؛ يتعلم في إحداهما ١٤٠ ولدًا: اليونانية، والفرنساوية، والعربية، والحساب، والرياضة، والجغرافيا، والتاريخ؛ وتتعلم في الأخرى ١٢٠ بنتًا: اليونانية، والفرنساوية، والتاريخ، والجغرافيا، والحساب، وأشغال الإبرة، والموسيقى، وأصبح لهم بالإسكندرية – وكان عددهم فيها يربو عليه في مصر – مدرستان أيضًا: واحدة للذكور، وواحدة للإناث؛ يؤم الأولى ٤٣٠ ولدًا، ويؤم الثانية ٢٢٢ بنتًا؛ وبين المتعلمين فيهما طلبة كثيرون من ملل أخرى، وكان برنامج التعليم في كلتيهما ما كان في مدرستي مصر.

الروم الكاثوليك

تأخروا عن إخوانهم، الروم الأورثوذكس، في هذا المضمار؛ وربما كان السبب في ذلك قلة عددهم في تلك الأيام، أو قلة ذوي اليسار بينهم، أو أنهم اكتفوا، دهرًا، بمدارس الأخويات الكاثوليكية.

ومهما تكن الحال، فإنه لم يكن لهم سوى مدرسة واحدة، فيها ثلاثون طالبًا فقط، بالإسكندرية بمنشية إبراهيم باشا المعروفة اليوم «بالمنشية الصغرى»؛ وكان نصيبهم من الحركة التعليمية في عهد (إسماعيل) ضئيلًا جدًّا.

الموارنة

كان شأنهم أكبر قليلًا من شأن الروم الكاثوليك، ولا ندري هل السبب في ذلك هو أنهم كانوا أكثر عددًا منهم، أو أن أرباب اليسار فيهم كانوا أكثر منهم في الروم الكاثوليك، أو لما اشتهر عنهم من جد ونشاط وإقبال على العلوم والمعارف، أو أن المنافسة المشهورة بين الطائفتين تناولت مضمار التعليم أيضًا – مهما يكن من الأمر، فإنه كان للموارنة ثلاث مدارس ابتدائية بمصر: واحدة بدرب الجنينة؛ وثانية بقنطرة الدكة بالأزبكية؛ وثالثة بشبرا، والثلاث من نوع الكتاتيب البلدية، ولكنها كانت أرقى منها ماديًّا: لأن الطلبة كانوا يجلسون فيها على تخوت، بدل جلوسهم فوق حصير على الأرض، كما كانت الحال في الكتاتيب.

الأرمن

لم يكن لهم سوى مدرسة واحدة، فيها عشرون تلميذًا، ولكنها كانت غريبة في بابها؛ لأن ناظرها، وكان المعلم الوحيد فيها – الپاپاز؛ أي: القس ميجرديتش – لم يكن يعرف غير الأرمنية، والعشرين تلميذًا، المثقفين على يديه، لم يكونوا يعرفون غير العربية، فكان الأستاذ والتلامذة، والحالة هذه، يتفاهمون بالإشارات وتعبير العيون و(السيمياء)، أكثر منهم بالتكلم والمحادثة. على أن البطريركية الأرمنية أخذت تعمل على تأسيس مدرسة للطائفة جديرة بها، في دارها في سنة ١٨٧٢.

اليهود

هذه الأمة الصغيرة بعددها، الكبيرة بتأثيرها على ماجريات الأمور، ما فتئت، على شرقيتها، أول من تيقظت إلى مقتضيات الأيام، فما رأت لواء العلم منشورًا في القطر، إلا وهبت للانضواء تحته؛ وقام البررة من أبنائها كبنيامين أدزي، ومبارك ملكي، وإبراهيم كوهين، وشموئيل أشير، وپروسپر أوزيما، وعلى الأخص صموئيل روبينو، ينشئون الكتاتيب والمدارس بمصر والإسكندرية للأولاد والبنات، ويعلمونهم فيها الإيطالية على أصولها، والعبرية، والفرنسية، والحساب، والتاريخ، والجغرافيا، والكزموجرافيا؛ ويعلمون المتقدمين منهم التلمود –كتاب اليهود الشارح للتشريع شرحًا يعتبر تشريعًا جديدًا، وهو أعز عليهم من التوراة عينها – مرة في الأسبوع.

وكانت سن التلامذة المندمجين في تلك الكتاتيب والمدارس تختلف ما بين ثلاث سنين وست عشرة سنة.

على أن تلك المعاهد، ما عدا مدرسة حارة اليهود بمصر، المؤسسة في سنة ١٨٦٠، بهمة صموئيل روبينو، برأس مال قدره ألف جنيه، تبرع به هذا السري وحده، كانت مشهورة بالقذارة الضاربة أطنابها فيها، أكثر منها بحسن التعليم وانتظام طرقه، فقامت الطائفة برمتها، وتضافرت، وأسست مدرستين حرتين لأولادها وبناتها، إحداهما وهي أكبرهما بمصر، أمها ١٧٥ طالبًا؛ والثانية بالإسكندرية وأمها ١٤٥ بنتًا – وكان سبعون من الذكور، وسبعون من الإناث يهودًا مصريين؛ والباقون يهودًا من جنسيات مختلفة، وعلمتهم فيهما العبرية، والعربية، والفرنساوية، والإيطالية، والخط، والحساب.

ثم أنشأت، بالإسكندرية، مدرسة أخرى كان عشر التلامذة فيها مجّانيين، والباقون بمصروفات أسبوعية زهيدة. غير أن معظم أولاد اليهود وبناتهم كانوا يذهبون إلى المدارس المنشأة من الغربيين، أكثر من ذهابهم إلى المدارس المؤسسة من طائفتهم، وبما أنهم كانوا يعتبرون العلوم محض أسلحة اجتماعية، لا يحتاجون إليها إلا ليضربوا بها في معترك الحياة، كانوا يتسرعون في اقتباسها، ويكتفون بقشور معظمها أو طلائها، غير صارفين عنايتهم أو جلها إلا للحساب والحساب التجاري على الأخص، ويخرجون من المعاهد العلمية، وهم في أول يفعهم، ببضاعة قليلة، واعتداد بالنفس كبير، وجسارة أكبر، ليندفعوا في ميادين العمل والكسب، فكنت لهذا السبب، قلما ترى بينهم فردًا راقيًّا حقيقيًّا، على قلة عدد الأميين بينهم.

(٥) المدارس التي أنشأتها الجاليات الغربية

إن ما دار من حركة التعليم في مدارس هذه الجاليات ينقسم إلى قسمين: قسم خاص بمعاهد الأخويات والرهبنات والإرساليات المسيحية، كاثوليكية كانت أم بروتستانتية؛ وقسم خاص بالمعاهد المدنية البحتة.

- (أ) أما القسم الأول، فقد سبق لنا قول وجيز فيه، ولكنا نرى أن نوفيه، هنا، حقه؛ فنقول: إن أقدم مدارس أنشأتها الرهبانيات المسيحية الكاثوليكية بالقطر هي مدارس الآباء الفرنشسكيين المعروفين بآباء الأرض المقدسة، وكانت تعلم الإيطالية على الأخص، والتعليم المسيحي الديني.

فلما كانت سنة ١٨٤٤، استدعى (محمد علي الكبير) راهبات المحبة والآباء العازاريين إلى الإسكندرية، ووهبهم محلًّا فخمًا، مكان برج عربي قديم، وأجاز لهم الانتفاع بأنقاضه لبناء المحلات اللازمة لهم، على أن ينشئوا مدرستين لأبناء المدينة، فقامت الراهبات بالشرط، وفتحن مدرسة للبنات، ما فتئت، مع تقادم الأيام، تكبر وتتسع حتى صارت إلى ما نراها عليه الآن من الكمال والإتقان في أول الشارع المدعو باسمهن «شارع السبع البنات» أو «شارع الراهبات»؛ وأصبح عدد المتعلمين والمتعلمات فيها على عهد (إسماعيل) نيفًا وألفًا وثلاثين؛ منهم ٨٨٠ بنتًا و١٥٠ ولدًا؛ وكان (إسماعيل) يهبها، سنويًّا، إردبًا من البر عن كل بنت تتعلم فيها.

وأما الغازاريون فبنوا بيتًا، وكنيسة، إزاء تلك المدرسة، وأحلوا الاهتمام بإدارة دير الراهبات المذكورات محل الاهتمام بتربية الناشئة، ولكنهم ما لبثوا، أن رأوا أن عملهم هذا مخل بالشرط الذي اشترطه الوالي، وأن مثل ذلك الإخلال قد يؤدي إلى استعادته الموهوب إليهم منهم.

فاستدعوا إخوة التعليم المسيحي الشهيرين «بالفرير»، وكلفوهم ببناء مدرسة مجانية بالقرب من بيتهم، فلبى الفرير الدعوة؛ وأنشأوا المدرسة المطلوبة؛ وعاشوا مع العازاريين مدة ست سنوات، باتفاق تام، وعلى غاية ما يرام من الوئام.

ثم تغيرت مجاري القلوب، وما لبث العازاريون إلا ورأوا، أو تخيلوا، افتياتًا من الفرير على ما كانوا يعتقدونه حقوقًا لهم، دون سواهم، فهبوا إلى إنشاء مدرسة خصيصة بهم؛ ولما تم بناؤها، تقدموا إلى الفرير، وأفهموهم أن الضيافة لها حدود تقف عندها، ورجوهم أن يبحثوا لأنفسهم عن محل غير الذي هم فيه نازلون، وذلك في أواخر سنة ١٨٥٢.

فحار الفرير في أمرهم، وتخبطوا؛ ولكنهم اضطروا إلى الرحيل، فتقدم إليهم آباء الأرض المقدسة (الفرنشسكيون)، وعرضوا عليهم أن يضيفوهم في المنازل الكبيرة المجاورة لكنيستهم الكاتدرائية الرعوية، بمنشية إبراهيم باشا؛ فقبلوا، شاكرين؛ ونقلوا مدرستهم إلى تلك المنازل؛ وما عتمت أن اكتظت بالطلبة، لما اشتهر عنهم من الاعتناء الخاص بأمر التعليم.

فشجعهم ذلك على فتح مدرسة بالعاصمة في ١٥ فبراير سنة ١٨٥٤ فراجت، أيضًا، رواجًا عظيمًا، ولما كانت سنة ١٨٥٩، وهبهم (محمد سعيد باشا) محلهم الحالي بالخرنفش – في أهم الأحياء الوطنية – ونفحهم بثلاثين ألف فرنك، فأدى ذلك إلى نجاحهم، النجاح الذي ما فتئ في ازدياد مطرد، عامًا عن عام، لغاية أيامنا هذه.

وكانت مدارسهم، في عهد (إسماعيل)، تضم بين جدرانها، بالإسكندرية، نيفًا وستمائة طالب، منهم ٢٣٠ مجانيون؛ وبمصر، نيفًا وثلاثمائة طالب، نصفهم مجانيون؛ وكانت تعلم، مع الفرنساوية، الإيطالية، والعربية، والموسيقى، وأهم العلوم الوضعية.

وكانت مصروفات الداخلية بمدرسة مصر مائة فرنك شهريًّا؛ وبالإسكندرية ستين

فرنكًا؛ ومصروفات نصف الداخلية ٥٠ فرنكًا شهريًّا بمصر، و٣٠ بالإسكندرية.

والذي كان يميز المجانية في مدارسهم عنها في مدارس الحكومة، أنها كانت خصيصة بالطلبة الكاثوليكيين دون سواهم، في حال أنها كانت، في الحكومة، عامة، لا تمييز للمذاهب فيها.

أما العازاريون، فبعد أن انفصل الفرير عنهم، طفقوا يعلمون في مدارسهم تعليمًا قاعدته الطريقة الشهيرة عند الغربيين باسم «كلاسيك» وهي التي قوامها اليونانية القديمة واللاتينية، والآداب المقتبسة من مؤلفات أشهر الكُتاب اليونان واللاتين والفرنساويين؛ وأصبحوا يفاخرون ما سواهم بأن ما يتقنه طلبة مدرستهم من اليونانية القديمة لا تباريهم فيه طلبة مدارس أوروبا ذاتها، واشتركوا مع راهبات المحبة، في إنشاء ملجأ للأيتام – كان الأول من نوعه في القطر المصري – حوى اثنين وخمسين يتيمًا.

واقتدت براهبات المحبة القديسة تريزادي رمبت منشئة «أخوية الراعي الصالح»، وأسست بمصر في ٦ يناير سنة ١٨٤٦ – وهو يوم عيد الغطاس عند الطوائف الغربية، وكان لغاية سنة ١٩٠٠ يوم عيد الميلاد عند الطوائف الشرقية – بيتًا لراهباتها، ليقمن فيه بتربية البنات المصريات، وعلى الأخص اليتيمات والفقيرات منهن، مجانًا، فبتن موضوع عناية (محمد علي) وأمراء بيته الرفيع العماد.

فتمكن من التوسع، وفتح مدرسة فخمة، داخلية، بشبرا لبنات الأسرات الغنية، خلاف المدرسة الداخلية المجانية لرغبتهن في المحافظة على شعور الفقيرات من أن ينجرحن باختلاطهن مع الغنيات، ورؤيتهن الهناء في الماديات المحيط بهذه والذي هن محرومات منه.

وحذت الراهبات الكلاريسات؛ أي: الفرنشسكيات، حذو سابقاتهن؛ وأنشأن، في سنة ١٨٥٩، مدرسة بمصر، بجهة درب رياش، بالقرب من الأزبكية؛ طفقن يعلمن فيها، بنات الطائفة اللاتينية على الأخص؛ وذلك لأن هذه الطائفة كانت، ولا تزال، تحت رعوية الآباء الفرنشسكيين الروحية؛ وكان من الطبيعي أن ترسل بناتها إلى مدرستهن، لانتمائهن، هن أيضًا، إلى ماري فرنسيس دسيزي، مؤسس الرهبنة الفرنشسكية.

فضاقت المدرسة بالمائة والسبع والثلاثين طالبة ويتيمة اللائي ملأنها؛ وحال فقر تلك

الراهبات دون التوسع فيها أو إنشاء غيرها، وكان (إسماعيل)، وهو لا يزال ولي عهد السدة المصرية، واقفًا على سر حالهنَّ، معجبًا بغيرتهن وإقدامهن، فلما آل إليه العرش، نفحهنَّ، في يوم جلوسه عليه، بخمسين ألف فرنك، وقرر لهن تسعين إردبًّا قمحًا، سنويًّا، فتمكن بذلك من وفاء ديونهن، وتوسيع دائرة مدرستهن بدرب رياش، وفتح مدرسة أخرى ببولاق سنة ١٨٦٨ ثم غيرها بالمنصورة بعد أربع سنوات؛ أي: في ٢٠ مارس سنة ١٨٧٢.

ومع أن الغرض الأول المقصود من تأسيس هذه الرهبنات والأخويات مدارسها بالقطر المصري، إنما كان ولا يزال السعي إلى نشر الدين الكاثوليكي الروماني، إلا أن الإنصاف يقضي علينا بأن نعترف مع المستر ماك كون بأنها عملت عملًا محمودًا على تقدُّم العلوم في البلاد، وبين طبقات الأمة؛ وأنها وضعت، نصب عينها، التعليم الجيد أولًا، ثم السعي إلى نشر الدين، فكان في هذا سر نجاحها، وتوافد الطلبة عليها من كل ملة ونحلة وجنس، وبلوغ عددهم في مدارسها في سنة ١٨٧٦ نيفًا وثلاثة آلاف ومائة وخمسين![٩]

أما المدارس والمعاهد البروتستانتية، فقامت على أيدي الإرساليات الأميريكية والإنجليزية والسكتلندية.

فالإرسالية الأميريكية وفدت على القطر في سنة ١٨٥٥ كما سبق فقلنا، ووهبها (سعيد باشا) بناية بمصر، أسست فيها أول مدرسة لها، فكانت بمثابة موقف وثبت منه إلى أنحاء القطر، عامة، وأسست في السنوات العشر التالية، مدارس غيرها: بالإسكندرية، والفيوم، وأسيوط، وقوص، والمنصورة، وفي ثلاثة عشر بندرًا من بنادر الريف بمصر الوسطى والصعيد؛ منها ما هو للأولاد؛ ومنها ما هو للبنات؛ ومنها ما هو مختلط بين الجنسين؛ ومنها ما هو للشبان لتعلم اللاهوت، والاستعداد للكهنوت؛ ومنها ما هو لتخريج معلمات؛ ومنها مدرسة أيضًا، للعميان؛ ومعظمها مجانية؛ وما فتئوا ينشئون غيرها، حتى بلغ عدد مدارسهم في سنة ١٨٧٦ ثمانيًا وعشرين، فيها ما يزيد على ١٢٤٤ طالبًا وطالبة، بينهم بعض مسلمين ومسلمات، ومعظمهم من الأقباط!

وكانت مدرستهم الكبرى للصبيان بمصر، في بادئ الأمر، في يد أقباط اعتنقوا

(٩) انظر: «مصر كما هي» لماك كون ص٢٣٠.

البروتستانتية، ولم يكونوا يحسنون الإدارة ولا التعليم: فكان كلاهما مختلًّا، بخلاف مدرستي البنات، في حارة السقايين والأزبكية، فإنهما كانتا من خيرة معاهد ذلك العصر.

على أن أرض مدرسة الصبيان احتيج إليها للمنافع العمومية في سنة ١٨٧٦ فنزع (إسماعيل) مليكتها من الإرسالية مقابل ثمن دفعه إليها، ولم يكتف به، بل عوضها منها أرضًا واسعة في أحسن بقعة من الأزبكية؛ ثم نفحها بسبعة آلاف جنيه لبناء مدرسة جديدة عليها، تسع ١٥٠ طالبًا، وتشتمل على مساكن للمعلمين وعائلاتهم،[١٠] فأنشئت المدرسة الفخمة الحالية، المزدان بها حي الأزبكية؛ ولكنه لم يفتكر أحد في وضع أي مظهر كان فيها يذكر الداخل إليها بأنها من نعم الخديو الفخيم صاحب اليد الذهبية!

والإرسالية الإنجليزية وفدت على القطر في سنة ١٨٦٢ تحت رياسة الآنسة الأديبة المس واتلي، بنت رئيس أساقفة دبلين التي أوقفت حياتها وثروتها على تربية البنت المصرية، لا سيما الفلاحة، وأسست، في السنة عينها، مدرسة مختلطة بمصر، صادفت من العناء أشده في سبيل جلب التلميذات إليها، لا سيما المسلمات، وتعليمهن، بالرغم من أن التعليم كان مجانيًّا، وأنه كان يشمل العربية، والإنجليزية، والفرنساوية، والجغرافيا، والتاريخ، والخط، وأشغال الإبرة للبنات.

وإن القلب ليتقطع أسفًا، لدى مطالعة وصف المس واتلي، في الكتب التي ألفتها عن الحياة المصرية الحقيرة، للمشاق التي تكبدتها بصبر جميل، وهي دائبة بثبات نادر على الطريق التي اختطتها[١١] لحياتها! ولكنه، لما كان لا بد للمثابر من نيل مناه، فإن المس واتلي ما لبثت أن جنت ثمرة ثباتها؛ وبعد مضي عشر سنوات عليها، وهي عاملة في مدرستها المذكورة، لا تعرف الملل، كلل النجاح مسعاها: فامتلأ معهدها بنيف ومائة وستين صبيًّا وستين بنتًا، ضاقت بهم حجر فرقه.

فأنعم (إسماعيل) عليها بأرض واسعة، في جهة الفجالة، وساعدها بمبلغ وفير على

---

(١٠) انظر: «مصر كما هي» لماك كون ص٢٣١.

(١١) طالع: كتابي المس واتلي المعنونين: «رجد ليف إن إچپت»، و«أند مور أبوت رجدليف إن إچپت» أي: «حياة البؤساء بمصر»، وأيضًا «عن حياة البؤساء بمصر».

بناء مدرسة جديدة عليها، فبرزت من أحسن المدارس بالقطر، ولما كانت البنت المصرية هي المقصودة على الأخص، منها، زاد عدد الطالبات فيها، حتى بلغ المائة والستين، معظمهن فلاحات، والبعض من الطبقتين: الوسطى والعليا، ولا شك في أنه كان لاهتمام الأميرة الجليلة زوجة (إسماعيل) الثالثة في أمر تربية البنات وتعليمهن، دخل في ازدياد إقبال الفتيات الراغبات في التعلم.

أما الإرسالية السكتلندية، فإنها قصرت عملها على مدينة الإسكندرية، حيث فتحت بجانب كنيستها مدرستين: إحداهما للذكور، والثانية للإناث في المنشية، بجوار البحر، وجعلت التعليم فيهما مجانيًّا للفقراء، فأمهما **٩٥** تلميذًا و**٩٢** تلميذة، علموا العربية، والإنجليزية، والفرنساوية، والإيطالية، والكتابة، والحساب، والتاريخ.

وقد امتازت عموم مدارس الإرساليات البروتستانتية، بالمساواة التامة، التي نشر لواؤها فيها بين الطلبة والطالبات المجانيين، والمتعلمين بمصروفات، بحيث لم يكن أحد ليستطيع أن يميز مطلقًا أيهن المجانيات.

ويجدر بنا أن لا نختم الكلام عن معاهد هذه الإرساليات دون أن نخص بالذكر رجال الدين الذين قاموا بتأسيس المدرسة الألمانية بالإسكندرية، فإنهم على اصطباغهم بالصبغة الاكليروسية، فتحوا لمدرستهم هذه طريقًا نحو الأهمية العظمى بين مدارس الإرساليات الأخرى، بما قرروا من أن يكون التعليم فيها مدنيًّا بحتًا، لا مسحة دينية عليه مطلقًا.

- (ب) وأما القسم الثاني الخاص بالمعاهد المدنية البحتة، فإن السبب الذي دعا الجاليات الأجنبية إلى إنشائه هو أن بعضها لم يكن مرتاحًا لانحصار التعليم في المعاهد الدينية، فقام الإخوان الحلبيان روفائيل وحنانيا عبيد في سنة ١٨٦٠[١٢] وأسسا المدرسة اليونانية بمصر وآليا على نفسيهما دفع مبلغ يتراوح بين خمسة وعشرين ألفًا وثلاثين ألفًا من الفرنكات سنويًّا للمساعدة على القيام بشئونها، فأمها الطلبة من أولاد الجالية اليونانية، يتعلمون فيها اليونانية القديمة، واليونانية الحديثة، والإيطالية، والفرنساوية، والعربية، والحساب، والجغرافيا، والتاريخ، ويتغدون فيها على نفقتها.

---

(١٢) وكانا – على أنهما سوريان – متجنسين بالجنسية اليونانية.

ولما كان اليونان بالإسكندرية أكثر منهم بمصر، أسسوا مدرسة تحت إدارة رجل يقال له: المسيو تمباس ضمت إليها ٥١ تلميذًا، وعلم فيها فوق ما ذكر من تعليم مدرسة الأخوين عبيد، التاريخ المقدس، ومبادئ الاعتقادات المسيحية، ثم هب الكيريس عمانوئيل سامارييا، وأسس مدرسة أخرى يونانية جمع فيها ٢٨ تلميذًا، يعلمهم خمسة أساتذة التعليم عينه السابق ذكره.

ولم يهمل اليونان تعليم البنات، بل سبقوا إليه الجاليات الأخرى؛ لأنهم أنشأوا في ٢٠ مايو سنة ١٨٤٣، أول مدرسة من هذا النوع بالعاصمة؛ ثم أسسوا بالإسكندرية، مدرسة ثانية للبنات، انتظم في سلكها، حالًا، ما يزيد على خمس وتسعين طالبة.

وهب إيطالي، يقال له: المسيو كرلو تمازي، فأنشأ مدرسة إيطالية بمصر، قصدها أولاد الجالية الإيطالية؛ ولكنها ضاقت دون عددهم رحبًا، ولم يتمكن أولاد الفقراء من الانتظام فيها لعدم مقدرتهم على دفع مصروفاتها.

فنهض المسيو فيجري، وأنشأ في سنة ١٨٧٠ مدرسة إيطالية مجانية، أهم ما امتازت به عن سواها، أنهم كانوا يمرنون الطلبة فيها على الترجمة من الفرنساوية إلى التليانية والعربية، وبالعكس، في آن واحد، وشفويًّا على مسمع من الفرقة برمتها: فتربى، عند التلامذة، المقدرة على تحويل الفكر، بسرعة، من إحدى هذه اللغات إلى الأخرى، وعلى إبرازه مرتديًا بالحلة التي تقتضيها طبيعة كل منها.

غير أن أهم عمل تعليمي قامت به الجاليات الأجنبية بمصر، هو الذي تم بمساعي المسيو دوفين ومجهوداته، وأعني به إنشاء معاهد تعليمية مجانية، لا صبغة جنسية أو دينية عليها؛ ولا غرض منها سوى تثقيف العقول، وتنوير الأذهان، وتخفيف عبء مشقات الحياة على العاملين في ميدانها، دعيت «المدارس الحرة المجانية العمومية».

ففي أول سبتمبر سنة ١٨٦٨، فتحت مدرسة هذا شأنها في الإسكندرية، ولكي يكون النجاح قرين سيرها، وامتثالًا لرغبة (إسماعيل)، الذي كان أكبر معضد للقائمين بأمرها، وضعت تحت رعاية سمو ولي عهده، الأمير محمد توفيق باشا – وكان له من العمر، حينذاك، ست عشرة سنة، فقط – فخصها باثني عشر ألف فرنك سنويًّا، وحفها بكل

صنوف العناية، فبرزت إلى الوجود، علمية، حرفية، عروس المدارس وأفيدها، وأمها القاصدون من كل مذهب وجنس، وليس فيها مظهر البتة يذكر أحدهم بأن هناك فارقًا بينه وبين الجالس بجانبه؛ بل يشعر الجميع بأنهم إخوة في الإنسانية المحضة، وأن هذه الأخوة هي الرابطة الوحيدة بينهم، وشرعوا يتعلمون فيها العربية، والإنجليزية، والفرنساوية، والتليانية، ومبادئ الرياضة، والهندسة، والتاريخ؛ ويتعلم من شاء منهم الحرفة التي يختارها، فنجحت نجاحًا عظيمًا، ذهب مداه إلى أبعد ما كان يُنتظر ويرجى، ومن شاء الوقوف على حقيقته، فليطالع التقرير الذي رفعه مجلس إدارتها إلى سمو الأمير محمد توفيق باشا، الموجود نسخة مطبوعة منه في المكتبة السلطانية بمصر.[١٣]

ذلك النجاح السار حدا بالمسيو دوفين وزمرة الرجال الكرام العواطف، الذين وضعوا أيديهم في يده، إلى إنشاء مدرسة مثلها بمصر، فتأسست في سنة ١٨٧٣، بمساعدة مالية كبرى من (إسماعيل)، وتحت رعاية سمو ولي عهده، أيضًا، وبالنفحات السنوية عينها التي لشقيقتها بالإسكندرية، وفي الوقت الذي لم يقصد فيه هذه سوى ٢٥٦ طالبًا – منهم ٩٠ فقط مصريون – قصد مدرسة مصر وانتظم في سلكها ٤٨٦ طالبًا – منهم ٢٦٢ مصريون، من كل ملة وطائفة ونحلة، و١٥ إنجليزيًّا، و٦٢ فرنساويًّا، و٧٣ إيطاليًّا، و٢٦ يونانيًّا، و٢١ نمساويًّا، و٥ بروسيان، و٣ أتراك، و٣ روس، و٣ إسبانيول، و١٣ من جنسيات غير محددة – ويتضح من الأرقام التي ذكرناها أن نجاح مدرسة مصر كان أعظم من نجاح مدرسة الإسكندرية.

ولم يقتصر المسيو دوفين ومساعدوه على فكرة إنشاء هاتين المدرستين، بل إنهم، منذ استطعموا لذة نجاح مسعاهم، وقطفوا ثماره بالإسكندرية، هبّوا، في عامي ١٨٦٩ و١٨٧٠ إلى فتح فرق ليلية، لتعليم الشبان والرجال بالثغر، وساعدهم (إسماعيل) مساعدته المعهودة، فأخرجوا مشروعهم إلى حيز الوجود، واندمج في سلك تلك الفرق ٤٥٠ طالبًا، منهم ٢٧٣ من رعايا الحكومة المحلية.

هكذا تناولت الحركة التعليمية بمصر، في عهد (إسماعيل)، جميع المظاهر، من التعليم

(١٣) دار الكتب المصرية.

الديني المحض في المعاهد الدينية المحضة، كالأزهر وغيره، إلى التعليم، المتخذ دثارًا لترويج التعليم الديني، في معاهد الإرساليات المسيحية، إلى التعليم الممزوج بشيء من الدين، عملًا بمؤثرات الوسط والبيئة، في مدارس الطوائف الشرقية المختلفة، ومدارس الجالية اليونانية، إلى التعليم المدني البحت الخاص بجنس دون جنس، في مدارس الجالية التليانية، إلى التعليم المدني البحت، المجرد عن كل صبغة دينية وجنسية، في المعاهد المنشأة بمساعي المسيو دوفين ومن معه، وفي ذلك أوضح صورة لما كانت عليه الأفكار والأخلاق في تلك الأيام، وأكبر دليل على سعة صدر (إسماعيل) ورجحان عقله العظيم، في أمر قلما اتفق لعاهل شرقي، غيره، أن لا يبدي فيه تعصبًا لهذا الفريق أو ذاك.

ولا يسعنا أن نختم هذا الفصل عن حركة التعليم بمصر، في أيامه، بدون أن نذكر ما لاقت من عنايته المدرسة التي أنشأتها الحكومة الإيطالية بالإسكندرية في عهد (سعيد باشا) وتولت أمر الإنفاق عليها، وبدون أن نذكر ما كان من شأن الإرساليات المدرسية إلى البلاد الأوروبية ما بين سنة ١٨٦٣ وسنة ١٨٧٩.

أما مدرسة الحكومة الإيطالية بالإسكندرية، فقد سبق لنا القول أن (سعيدًا) نفحها بستين ألف فرنك، ووهبها ثمانية آلاف ذراع في نقطة من أحسن جهات المدينة، ونقول الآن إن حركة التحسينات، التي أدخلها (إسماعيل) على أحياء الإسكندرية وشوارعها، اقتضت نزع ملكية جزء من تلك الأرض، فبالنسبة للصداقة المتينة التي كانت بين (إسماعيل) وڤيكتور عمانوئيل، ملك إيطاليا، ولتقدير العاهل المصري التعليم الملقن في تلك المدرسة حق قدره، دفع للحكومة الإيطالية ثمن ذلك الجزء وحده أربعين ألف جنيه، فاستعانت بها على تجديد بناء مدرستها، وترقية شئونها، وعهدت بإدارتها إلى أستاذ فاضل، يقال له: السنيور پاجاني، كان رأي دور بك فيه، «أنه أخير نظار المدارس بمصر بمبادئ البيداجوجيا، وأحكمهم تطبيقًا لأحدث طرق التعليم على مقتضياته بالقطر في تلك الأيام».

وكانت تلك المدرسة تعلم الإيطالية، والعربية، والإنجليزية لمن يرغب فيها، والفرنساوية، والرياضيات، ومسك الدفاتر، والفلسفة الطبيعية، والتاريخ، والجغرافيا، والرسم على نوعيه، وكان معظم تلامذتها من اليهود، وليس بينهم سوى عشرين تلميذًا مسلمًا.

وأما ما كان من شأن الإرساليات المدرسية، إلى البلاد الأوروبية ما بين سنة ١٨٦٣ وسنة ١٨٧٩ فقد بلغ عدد الطلبة الذين تألفت منهم نيفًا ومائة واثنين وسبعين وزعوا كالآتي: مائة وعشرون أرسلوا إلى مدرسة الطب والمدرسة الحربية، بباريس؛ وخمسون، إلى مدارس طورينو العسكرية والملكية؛ وثلاثة فقط، إلى مدارس لندن الهندسية، وبلغ المنفق عليهم في تلك السنوات الست عشرة ١٦٣٠٥٧ جنيهًا.

فمن شاء أن يقارن بين ما عمل في هذا المضمار في عهد (إسماعيل)، وما عمل في عهد أسلافه، فليعلم أن عدد طلبة الإرساليات المصرية إلى أوروبا بلغ في مدة حكم (محمد علي الكبير) و(إبراهيم الهمام)؛ أي: ما بين سنة ١٨١٦ وسنة ١٨٤٨: ٣١٩ طالبًا؛ وفي مدة حكم (عباس)؛ أي: ما بين سنة ١٨٤٨ وسنة ١٨٥٣: ١٩ طالبًا؛ وفي أيام (سعيد)؛ أي: ما بين سنة ١٨٥٤ وسنة ١٨٦٢: ١٤ طالبًا فقط؛ وأن جملة ما أنفق عليهم قد بلغ في عهدي الباشا الكبير وابنه ٢٢٣٢٣٣ جنيهًا؛ وفي عهد (عباس) ٤٩٦٧٥ جنيهًا؛ وفي أيام (سعيد) ٦٩٠٨٣ جنيهًا.

فإذا وجد قلة نسبية في المنصرف على أولئك الطلبة تحت حكم (إسماعيل) بالنسبة إلى المنصرف عليهم تحت حكم (سعيد)، فليعلم أن ذلك لسببين:

الأول: هو أن (سعيدًا) لم يكن، من جهة، يعرف للنقود من قيمة، كما سبق لنا القول؛ وكان، من جهة أخرى، كأسلافه، يعتقد أنه كلما زاد إنفاقه على طلبة إرساليته، كلما حق له أن يطالبهم، لدى عودتهم، بمعرفة كل فن وحرفة، لا بمعرفة ما تخصصوا له وأتقنوه فقط.

والثاني: هو أنه اتضح (لإسماعيل) أن طلبة الإرساليات، بالرغم من بقائهم زمنًا في المعاهد الأوروبية، واقتباسهم العلوم المعلمة فيها، وإتقانهم إياها، في أغلب الأحيان، إتقانًا يجعلهم متفوقين، في مضمارها النظري، على أقرانهم الغربيين، لم يكونوا يكتسبون إقدام هؤلاء، ولا روح الاعتماد على النفس، المتقوية به هممهم في معاركة مصاعب الحياة؛ بل كانوا لا ينفكون متمسكين بأذيال الحكومة، متنكبين عن العمل في ميدان الاستقلال الشخصي، إلا إذا أخذت هي بيدهم. من ذلك أن الأطباء المصريين الذين تخرجوا من مدرسة باريس لغاية سنة ١٨٧٠ بالرغم من نيلهم شهاداتهم العليا فيها، وتمرنهم على

العمل، تمرنًا مفيدًا، في المستشفيات العسكرية والملكية، أثناء الحرب المشهورة بين فرنسا وألمانيا، لم يقع في خلدهم، مطلقًا، لدى عودتهم إلى مصر، أن يفتحوا عيادات خصوصية، ويزاحموا زملاءهم الغربيين في أعمالهم، مزاحمة، كان من المحتم أن يفوزوا عليهم فيها، لكونهم أبناء البلاد، العارفين لغتها وعوائدها، والمتخلقين بأخلاقها، ولأنهم أقرب، طبعًا، إلى قلوب مواطنيهم من أولئك الأجانب؛ وأقبلوا يضايقون الحكومة بطلبات استخدام متتابعة، في مصالحها، كأنهم لا يستطيعون، بدونها، معاشًا؛ أو كأنه لا قدرة لهم، ولا سلاح في أيديهم يضربون به في مناكب الأرض، ابتغاء للرزق!

فرأى، والحالة هذه، أن يقلل من مصروفاتهم، عسى أن تجبرهم قلة السعة في الإنفاق على التخلق بخلقي الهمة والإقدام.

وامتاز عهده عن عهد أسلافه، في أمر طلبة تلك الإرساليات، بأنه كان، إذا استخدم أحدًا منهم في مصالح حكومته، بعد عودته إلى مصر، فإنما كان يعهد إليه القيام بشئون من النوع الذي تؤهله شهاداته للقيام به، وأما أسلافه، فقلما كانوا يراعون ذلك، وكثيرًا ما تطالع في ما كتبه مؤرخو (محمد علي) الغربيون أنه كان يكلف المهندس، مثلًا، بأعمال من اختصاصات طبيب بيطري، أو يكلف الطبيب البيطري بعمل طاهٍ من الطهاة، وهلم جرًّا.

وقد سمعت من صديق لي، نقلًا عن لسان عثمان باشا غالب – ولست أضمن صحة الرواية، بل أراني بما لدي من المعلومات التاريخية، مائلًا إلى تكذيبها – أنه لما عاد إلى مصر ثلاثة من الذين أتموا دروسهم بأوروبا، ونبغوا فيها – وهم من أصبحوا فيما بعد، علي باشا إبراهيم، وعلي باشا مبارك، وحماد بك، ومثلوا بين يدي (عباس)، ليقدموا له واجب عبوديتهم، ويضعوا أنفسهم تحت تصرفه، كان فكره منصرفًا إلى إنشاء معمل شمع؛ فسألهم: «أيمكنكم أن تصنعوا لي شمعًا؟» فأجابوا: «إننا، يا أفندينا، لم نتعلم ذلك!» فاحتدم غيظًا وقال: «إني، إذًا، لقد أنفقت نقودي على تعليمكم سدى!» وأمر بهم، فطرحوا أرضًا، وضربوا خمسين سوطًا، فخرجوا من لدنه في حال انفعال لا مزيد عليه، وهم ناقمون على

عقله وعقليته، ولاعنون الساعة التي عادوا فيها من أوروبا.[١٤] وإنما أراني مائلًا إلى تكذيب هذه الرواية: (أولًا) لأني لست أرى لها من أثر في مرويات علي مبارك باشا عن نفسه؛ و(ثانيًا) لأني أعلم حق العلم أن حماد بك تعلم في أوروبا كيف يصنع الشمع، فيما تعلمه في دروسه الكيماوية!

تلك كانت الحركة التعليمية بمصر، في عهد (إسماعيل)، وتلك المجهودات التي بذلت لترقية مستوى الأمة العقلي، حتى أصبح عدد المتعلمين فيها ٤٪ من عامة ذكورها، بعد أن كان أقل من واحد في المائة منهم؛ وذلك في عهد كانت أرقى نسبة المتعلمين في أكثر البلاد الأوروبية تعليمًا ١٥٪ فقط، وكانت في روسيا ٢٪ لا غير!

فلا غرابة إذًا أن إدون دي ليون، المؤرخ الأمريكي المعاصر لها، قال عنها: «إن ما عمله (إسماعيل) في سبيل التعليم العام بمصر كان عظيمًا، ويعتبر عظيمًا في أي قطر من الأقطار.»[١٥] ولا غرابة في بلوغ الأشعة المنبعثة عنها إلى سر أعماق الأمة، وأكن مكنوناتها – وأبناء الخديو أنفسهم كانوا يتعلمون، مع أبنائها، ذات العلوم الملقنة إليهم، ويشاركونهم في جميع مظاهر حياتهم؛ لا يختلفون عنهم في شيء منها، ولا يمتازون إلا بنومهم في حجر مخصوصة، وقد أثار ذلك رغبة التعلم في جميع أفراد طبقاتها، إلى حد أن رجلين من عامة الناس ودا الالتحاق بالأزهر، فلما رأيا من فقرهما المدقع ما يحول دون إدراك مبتغاهما، اتفقا على أن أحدهما يشتغل نهارًا في تكسير الحجر الذي تبلط به الشوارع، وأن ثانيهما يجاور في الأزهر، ليقتبس ما يلقى فيه من علوم؛ وأنهما يجتمعان بعد المغيب في الحجرة التي استأجراها معًا؛ فيطعم مكسر الحجر مقتبس العلم مما كسبت يداه؛ ويغذي مقتبس العلم مكسر الحجر مما اكتنزه عقله، فتيسر لهما، هكذا، أن يدركا، معًا، ما ابتغيا إدراكه، كما تيسر نيل القوت للأعمى والمقعد، فيما يروى عنهما؛ إذ سارت رجلا الضرير بالمقعد، وأرشدت عينا المقعد الضرير إلى السبيل السوي.[١٦]

---

[١٤] روى لي هذه الرواية صديقي الأستاذ الشيخ مرسي محمود المحامي، بكيفيته النكتية اللطيفة، ولكنه، مثلي، يميل إلى عدم تصديقها.

[١٥] انظر: «مصر الخديوي» لإدون دي ليون ص١٦٠.

[١٦] انظر: «مصر» لمالورتي ص١٠٤.

ولا غرابة – وقد رأينا (إسماعيل) يظلل، بعنايته في التعليم، جميع القائمين بشئونه، بلا تمييز بين جنس ومذهب ودين – في أن تلك الحركة التعليمية، المتنوعة المسالك والمشارب، والمتحدة المرمى والمقصود والنتيجة، فيما يختص بالعلوم، أدت مع تراخي الزمن، إلى إزالة جزء عظيم من الفوارق، التي كانت بين الملل، والنحل، والأجناس المختلفة، الضاربة في وادي النيل؛ وجعلت الصدور أوسع احتمالًا للاختلافات المذهبية، والقلوب أقرب جدًّا، مما كانت، إلى التسامح في الدين، وهما احتمال وتسامح، لن تستطيع أمة، تختلف معتقدات أفرادها؛ من التكون بدونهما!

ولا غرابة أخيرًا أن يكون قد تولد، عن تلك الحركة التعليمية، نهضة معارف وأفكار كانت من أكبر مسببات تطورات المستقبل، ومن أدعى مكونات نظامات الأيام التالية.

نعم، إن مثلها كان قد نشأ، أيضًا، عن جهود (محمد علي الكبير) التعليمية، وإرسالياته المدرسية إلى أوروبا – ولكنهما، من جهة، كانت فردية أكثر منها اجتماعية، فلم تؤثر في مجموع الأمة إلا قليلًا، ولا تناولت طبقاتها الدنية؛ ومن جهة أخرى، فإن ملكي (عباس) و(سعيد) كانا قد أوقفاها في تطورها، وأعاداها إلى الجمود؛ ولولا إقدام (إسماعيل)، لظل الأفراد القليلون المتخلفون بعد موت من كانت أنفاس تلك النهضة قائمة به، في ظل النسيان، في أية جهة كانت من جهات القطر المعاد إلى النوم.

لتلك النهضة الإسماعيلية، ثلاثة مظاهر:

- (١) المظهر الرسمي.
- (٢) المظهر الفردي.
- (٣) المظهر الاجتماعي.[١٧]

أما المظهر الرسمي، فقد تجلى، على الأخص، فيما بذلته الحكومة من مجهودات، لإعادة الاتصال بين حلقات تاريخ مصر في القدم، وتاريخها في الأعصر الوسطى، وتاريخها في الأيام الحالية.

---

(١٧) أهم مصادر هذا الجزء من هذا الفصل: «تاريخ آداب اللغة العربية»، و«تاريخ مصر الحديث» لجورجي بك زيدان، و«تاريخ التمدن الإسلامي» له أيضًا.

أما الاتصال بين تاريخها القديم، وتاريخها في الأعصر الوسطى، فإن المسيحية، أولًا، فالإسلام كانا قد قطعاه بتاتًا، على توالي القرون، بما حملا مصر الفرعونية والبطليموسية على الإقلاع عنه من دين، ومعتقدات، ولغة وعادات، وعقلية سابقة.

وأما الاتصال بين تاريخها في الأعصر الوسطى، وتاريخها الحالي، فقد قضت عليه قضاء مبرمًا، قرون الحكم العثماني الثلاثة على وادي النيل، فبتأسيس مدرسة للاچيتولوچيا (علم الآثار المصرية)، أولًا، ثم بإنشاء المتحف المصري، أعيد الاتصال الأول؛ وبإنشاء المكتبة الخديوية، وتزيين قاعاتها بكل ما أمكن العثور عليه من مكتوبات مصر الإسلامية في الأعصر الوسطى – أعصر الخلفاء الراشدين، والأمويين والعباسيين؛ أعصر الطولونيين والإخشيديين؛ أعصر الفاطميين والأيوبيين، وأعصر السلاطين المماليك البحريين والبرچيين؛ ثم كل ما أمكن العثور عليه، أيضًا، من مكتوبات القرون العثمانية؛ وبإنشاء دار الآثار العربية، أعيد الاتصال الثاني.

أما مدرسة الاچيتولوچيا – والاچيتولوچيا علم نشأ في العالم الغربي، عقيب العثور على الأثر القديم المعروف «بحجر رشيد»، وتمكن شمپوليون من فك طلاسمه الهيروغليفية، والتوصل إلى معرفة هذه اللغة المقدسة المصرية القديمة، المنقوش بعلاماتها ورسومها التاريخ الفرعوني برمته، على آثار العهد العتيق وتشييداته – فقد عهد بإدارتها، وتعلم الطلبة فيها، إلى العالم الألماني بروجش – وكان من فحول رجال الفن، وله فيه المؤلفات الشيقة الممتعة – فما زال بالطلبة المتعلمين على يده، حتى أوجد فيهم روح الاهتمام بالماضي المصري السحيق، بالرغم من الهاوية التي حفرتها العقائد بين عقليتهم، وعقلية أجدادهم البعيدين؛ وحتى تمكن من إنشاء قنطرة على تلك الهاوية، بين عصر الفراعنة وعصر (إسماعيل)، وأشهر من نبغ من تلامذته، العالم الاچيتولوچي الوديع أحمد بك كمال، وأهم ما ينتج عن اشتغال طلبته في حل الكتابات الهيروغليفية زوال نفور مصريي اليوم المسلمين والكتابيين، بالتدريج، من قومية مصريي عصور الوثنية، وتاريخهم وأعمالهم؛ والإقبال شيئًا فشيئًا، على مطالعة أخبارهم، والاعتبار بآثارهم، والدنو من الحنو إليهم، والتفاخر بهم، بالرغم من مؤثرات المعتقدات. «وإذا لم يكن للأمة مجد سالف وأثر باق، فلا تدوم سلطتها ولا تتأصل حضارتها!»

وأما المتحف المصري، فقد عهد (إسماعيل) بإبرازه إلى حيز الوجود، إلى الفرنساوي الشهم الكبير، ماريبت باشا، ووضع تحت تصرفه العمال والنقود على قدر ما يريد.

وكان الرجل من فطاحل المشتغلين بالعلم الاچپتولوچي، ومن المغرمين بكشف النقاب، وإماطة اللثام عما درس أو توارى من المفاخر المصرية القديمة، غرامًا يجمع إلى ذاته قوى النفس، ويحصرها فيها؛ فما زال ينقب ويبحث هنا، وهناك، تحت الرمال، وفي كهوف الجبال – لا سيما حيث كانت «منف» القديمة – حتى تسنى له، في سنة ١٨٥١ اكتشاف «السيرابيم»؛ أي: معبد الإله «سيرابيس» وإذا فيه قبور ٦٤ عجلًا من العجول المعروفة باسم «أبيس» دفنت هناك، من القرن السابع عشر قبل المسيح، لغاية القرن الأول بعده؛ وتسنى له العثور في ذلك المكان، على كتابات تثبت أن الديانة المصرية القديمة إنما آلت في نهاية أمرها، إلى التثليث والتوحيد، على فرض أنها كانت في البدء اشتراكية – فأوزيريس هو الإله الأكبر ومبدع كل الكائنات؛ وأبيس تجسد في عجلة أصبحت أمًّا، وهي لا تزال عذراء، بفعل پتاه، روح القدس، وعليه فأوزيريس وأبيس وپتاه ثلاثة أقانيم في إله واحد، أوزيريس يقيم في السماء؛ وأبيس يعيش على الأرض، ولا بد له عند بلوغه سنًّا محددًا من الموت موتًا عنيفًا، على أنه يقوم بعد ذلك من بين الأموات ويصعد إلى السماء ليقيم في حضن أبيه باسم سيرابيس؛ وپتاه روحهما المرفرف بينهما – ثم تسنى له اكتشاف نيف وألفي أبي هول، وما يقرب من خمسة آلاف تمثال ونقش خلاف ثمانية تماثيل في منتهى الجسامة، تعد، من جهة كبرها، معجزة فن الحفر المصري، فكان والحالة هذه، خير من يعهد إليه إبراز المتحف المرغوب فيه، وما لبث أن دل نجاحه الباهر، على أن القوس إنما أعطيت باريها.

فإنه أقدم بهمة لا تعرف الملل، وشجاعة لا تبالي بالأخطار، على جمع ما لم يكن يتيسر جمعه لغيره. لم يجز علمه، من نفائس الآثار القديمة، حتى كون في بولاق متحفًا لا مثيل له في العالم، ادخر فيه من الذخائر والأعلاق، والأصنام، والتماثيل، والمكتوبات البردية، والنقوش، ومومیات كبار الفراعنة؛ ما لا يعرف له قيمة، ولا يمكن لكنوز الدنيا بأسرها مشتراه، ولو بذلت في سبيل ذلك بالتدقيق – ومعرفة أحمد عرابي باشا هذا هو الذي حمله أيام أن آلت إليه الدكتاتورية بمصر، على الرغبة في بيع ذلك المتحف دفعة واحدة، ليسدد

الديون المصرية الرسمية كلها بما يدفع له من ثمن فيه.[18]

ولا مشاحة فإن قيام الحكومة المصرية بالبحث عن آثار حياة البلاد المنقضية قبل ظهور المسيحية والإسلام، والتنقيب عليها، واكتنازها وإجلالها، وإقدام (إسماعيل) كثيرًا على دعوة ذوي المنزلة الرفيعة من زائريه، خمسة خمسة، وستة ستة، إلى تناول الطعام معه في سركوفاج (نادى) من السركوفاجات المكتشفة مع وقوف الأهالي على ما كان يبدو من السائحين الغربيين القادمين إلى بلادهم من الاهتمام بزيارة التشييدات الفرعونية والبطليموسية، زيارة تدقيقية؛ واقتناء ولو القليل والتافه، من آثار أولئك العواهل بأثمان باهظة، كل ذلك أدى إلى تيقظ عدة عوامل في القلوب لم يكن لها في الأجيال السابقة من أثر:

- أولها: الاهتمام باقتناء أي شيء يكون من تلك الآثار، لبيعه بثمن يرضي النفس إلى الراغبين فيه من أولئك الأجانب؛ والمزاحمة على ذلك الاقتناء مزاحمة شديدة، يدل عليها ما يقصه الكونت لبيك عن الرجل الذي اغتصب من ولدي مهزار قردًا ذهبيًّا من أبدع المصنوعات واختص به بعد أن أشبعهما ضربًا.[19]
- ثانيها: الاجتهاد في تقليد تلك الآثار تقليدًا متقنًا، عند عدم التمكن من العثور على الصحيح منها، كما فعل بعضهم في الأقصر: فإنه اشترى من أحد السائحين الفرنساويين، بمبلغ مائة فرنك كتابًا فيه خراطيش الفراعنة المختلفة، وشرع يصنع جعرانات وينقش عليها ما يشاء من تلك الخراطيش، نقشًا جميلًا، ويبيعها كأنها صحيحة وقديمة، بأثمان عالية لذات الخبيرين بها، ومن ضمنهم عالم ألماني اچپتولوچي مشهور، وهم لا يفقهون إلى التقليد، ويظنون، لا سيما ذلك العالم، أنهم بحيازتهم لها، إنما حازوا يتيمات يفاخرون بها مزاحميهم عليها.[20]
- ثالثها: نظر العامة نفسها نظر الإكبار، والإجلال، والتعظيم، إلى بقايا ذلك الماضي

(١٨) انظر: «مصر الأخيرة» للبيك ص٨١.

(١٩) انظر: «مصر الأخيرة» للبيك ص٢٦٨ و٢٦٩.

(٢٠) انظر: «مصر الأخيرة» للبيك ص٢٦٤ و٢٦٥.

الخصيب المجيدة؛ وتحولهم، شيئًا فشيئًا عن شعور الاحتقار، الذي كان متأصلًا في قلوبهم لأهل تلك العصور، المدعوة عندهم «كفرية» لرغبتهم في الدلالة على مبلغ ازدرائهم إياها.

غير أن هذا التحول كان بطيئًا؛ وكثيرًا ما كان يقع للعملة أنفسهم المشتغلين تحت إدارة ماربيت باشا أن يبدوا امتناهم لنفس بقايا من كانوا ملوك أجدادهم في سالف الأيام.

فيُروى من هذا القبيل أن ماربيت باشا لما عثر على مومياء الفرعون «مري إن را» من الأسرة السادسة، في جهة إهرام دهشور، كلف بعض أولئك العملة بنقلها إلى متحف بولاق؛ ولما كان لا بد لهم من الذهاب بها، في بادئ الأمر، إلى البدرشين، لاستقلال القطار الحديدي في محطتها، لم يجدوا طريقة لاجتياز المسافة بين المكانين خيرًا من وضع جثة ذلك الفرعون على ظهر حمار، عرضًا، وسوق الحيوان بها، وأطرافها متدلية من كلا جانبيه بشكل مهين – ولما بلغوا بها محطة البدرشين، وأرادوا أن «يخلصوا» عليها، ليسافروا بها إلى بولاق، وقع ناظر تلك المحطة في حيرة عميقة؛ لأنه لم يكن قد سمع بكلمة «مومياء» في عمره؛ فلم يعرف ما هي حينما سموها له، ولم يجد لها تسعيرة، بل ولا ذكرًا ضمن الأشياء التي تشحن الواردة في تعريفته. أخيرًا قطع لهم جميعًا تذاكر في الدرجة الأولى، واعتبر مومياهم فردًا منهم، فلما وصل بها حاملوها إلى كوبري بولاق وأرادوا أن يجتازوه بها أوقفهم رجال الدخولية، ليحصلوا منهم رسمًا عليها، ولكنهم لم يدروا ما هي، ولا في أي صنف من الأصناف تقع؛ حتى فتح الله على أحدهم، فقال: «ألا ترون أنها فسيخة؟» فقال رفاقه: «حقًا! هي فسيخة!» وأخذوا عليها مكس فسيخة.[21]

فلتنفخ العظمة البشرية، أية كانت بعد ذا، أوداجها! فما أحراها بالدرس الذي ألقاه المسيو ماسبيرو خلف ماربيت باشا على الأمير الألماني الصغير والمتغطرس غطرسة إمبراطورية، افتخارًا يحسبه البالغ من السن حوالي المائة والخمسين عامًا، أمام موميا ذلك الفرعون الراقدة عليها آلاف السنين! إذ قص عليه ما أصابها من امتهان، لا في بلاد غريبة، يعذر فيها الناس على جهلهم إياها، بل في البلاد ذاتها، التي كان صاحبها حاكمها المطلق،

---

(21) انظر: «مصر الأخيرة» للبيك ص76 وما يليها.

حيث كانت الحياة تعنو لجلاله؛ والقلوب، قبل الأبصار، توجف خشوعًا لهيبته؛ والركب تخر أمامه ساجدة! وعلى أيدي أحقر الملأ من سلالة أولئك الخاشعين الساجدين!

وربما كان للخنزير الذي كان أليف ماريبت باشا في مسكنه بصحراء سقارة ودهشور دخل في بطء سير التحول عن احتقار العصور الفرعونية «الجاهلية» في نفوس مجاوريه وفعلته، فإنه كان من شأن ذلك الحيوان «النجس» في عرفهم أن يحملهم على الاشمئزاز، وعلى مزج صاحبه ومواضيع بحثه في عاطفة النفور عينها التي كانت توجبها نجاسته، لا سيما، بعد أن وقع له، يومًا، شديد القيظ، أنه خرج يلتمس فيئًا؛ فسارت به قدماه إلى رحبة مسجد مجاور، فرأى فيه «الميضا»؛ فحسن لديه الاستحمام فيها، فخاضها بلذة، وأبطأ في التمتع ببرودتها اللطيفة، حتى جاء المصلون، ساعة العصر، ليتوضأوا؛ فوجدوه منفردًا بمياهها، فحملوا عليه حملة منكرة، وأخرجوه مهينًا مضروبًا، واضطر ماريبت إلى نقض بناء تلك «الميضا» لأنها نجست، وإعادته ثانية، بحجارة غير التي احتك فيها خنزيره الأليف.[٢٢]

وكان من لطائف ذلك الخنزير، أيضًا، أن لوردًا إنجليزيًّا ذهب، مرة، مع اللادي قرينته، لزيارة ماريبت باشا في مقامه الصحراوي؛ فأمسكهم على الغداء، فما جلسوا على المائدة إلا وأتى الخنزير، كأنه كلب ظريف، وأخذ يحتك بالجالسين، طالبًا منهم نصيبه في الطعام، فثارت عوامل الاشمئزاز العميق في صدر اللادي، وأبدت استغرابها من «أن رجلًا كماريبت يتخذ مثل ذلك الحيوان القذر أليفًا له، دون غيره من الحيوانات الجديرة بذلك»، ولإظهار اشمئزازها، عمليًّا، غرست أسنة شكوها في ظهر ذلك المسكين، فما كان منه إلا أنه دخل تحت المائدة، وصدمها بظهره، فقلبها بصحونها وطعامها على حضرة اللادي، فأتلف لها ملابسها.[٢٣]

وبلغ من غيره ماريبت باشا على ادخار الآثار الفرعونية واكتنازها، والضن بها على غير المتحف الذي أنشأه، أنه استصدر من الحكومة المصرية أمرًا ساميًّا يحظر تحظيرًا باتًّا، التنقيب عليها وبيع أي شيء كان منها إلى الأجانب؛ ونقل أي أثر يكون من مكانه، إلا بمعرفة رجال الآثار؛ وتصدير أي بقية من بقايا الماضي بمصر إلى أي قطر من الأقطار الخارجية – وكان نهب

(٢٢) انظر: «مصر الأخيرة» للبيك ص٦٧.

(٢٣) انظر: «الكتاب عينه» ص٦٦ و٦٧.

الآثار القديمة، قبل ذلك، مباحًا: فملأ بها سارقوها المتاحف الغربية الكبرى – فضمن بذلك بقاء الكنوز المصرية التاريخية لمصر والمصريين، دون سواهم؛ ولم يعد في استطاعة أحد أن يزين ببعض منها غير المتحف المصري، والميادين المصرية، إلا تهريبًا وتحايلًا. كما وقع للكونت لبيك وهو في الصعيد، فإن بعضهم عرض عليه مشتري موميا في سركوفاچها، كان قد عثر عليها، بدون اطلاع رجال الآثار، في أحد مدافن الملوك، التي كانت لا تزال تحت التنقيب، فتعرفها لبيك من الرسومات التي عليها، ولإدراكه قيمتها التاريخية، اشتراها بثمن جيد، ولكن الصعوبة كلها كانت في التمكن من تصديرها إلى فرنسا، مع تيقظ عيني ماربيت ولا كأنهما أعين (أرجس) حارس بستان (الهسپريد) في الميثولوچيا اليونانية، وزادت تلك الصعوبة، بعد أن فشا خبر المشتري وبلغ أذني «الأجرس» المصري، وصدرت أوامره إلى ذوي الشأن بمديرية قنا، بمنع لبيك – ولو أنه فرنساوي مثله – من مقتناه، وإعادة الثمن الذي دفعه به إليه – وكان عشرين ألف فرنك، على ما أظن – وإرسال الموميا بسركوفاچها إلى المتحف، فعمد لبيك إلى من صنع له سركوفاچا كالذي فيه الموميا، برسوماته وألوانه، ولو أنها غير متقنة، ووضع فيه جذع شجرة، وسمر عليه غطاءه، ثم سلمه – كأنه يصدع بالأمر، ومقابل إعادة العشرين ألف فرنك إليه – إلى رجال السلطة في المديرية – وكانوا من الجهل في ذلك الموضوع بمكان عظيم – ورجاهم، فقط، ألا يرسلوه إلا بصحبته، حينما يئوب إلى مصر، عساه أن يتمكن من نيل تصريح من الحكومة المصرية بتصديره إلى فرنسا، فوعدوه – وكان هو في الأثناء قد سفر، سرًّا، السركوفاچ والموميا الحقيقيين إلى القصير، برًّا، ومنها إلى السويس، بحرًا، فإلى بورسعيد ومرسيليا – فلما تيقن أن ما اقتناه أصبح في فرنسا، قام من الأقصر إلى مصر، ومعه السركوفاچ الكاذب، فاستلمه ماربيت أمامه، مبتهجًا، ولكن نظره ما لبث أن وقع على غطائه، إلا وقطب حاجبيه؛ لأن عينه الخبيرة أدركت التقليد، حالًا، ففتح السركوفاچ بيد مضطربة، وإذا به يرى جذع الشجرة داخله بدل جثة محنطة! فالتفت إلى لبيك وعوامل الاستغراب والغيظ والاستهزاء تتناوبه، وهو لا يدري أيها يبدي، فقابل لبيك نظره بقهقهة ضحك عالية؛ وقال: «لم يعد، يا صديقي، من وسيلة، سوى أني أرد إليك العشرين ألف فرنك التي دفعت إليَّ؛ فهاكها؛ لأن ما اشتري بها، حقًّا، أصبح في فرنسا!» فأدرك ماربيت أن مواطنه

ضحك عليه، ولما كان ممن يستطعمون ملح السخرية الظريفة أكثر مما تستفزهم السخرية إلى الغضب، انضم إلى لبيك في ضحكه، وانقضى الأمر بينهما على سلام![٢٤]

وأما المكتبة الخديوية، فيعزو بعضهم إنشاءها إلى إشارة بذلك صدرت من السلطان عبد العزيز إلى (إسماعيل) ويقولون: إن هذا العاهل، لما زار مصر، وشاهد مساجدها وآثارها، ورأى الكتب العديدة من مخطوطات ومطبوعات، مبعثرة في خزاناتها، أشار على (إسماعيل) بإنشاء مكتبة عامة تجمع شتاتها، ليستفيد الناس بمطالعتها، وإن هذه الإشارة الهمايونية وقعت وقعًا جميلًا من نفس (إسماعيل).

على أننا، مع عدم ميلنا إلى تكذيب حكاية هذا الإيعاز، نرى أنه كان من طبيعة الاهتمام الذي أبداه (إسماعيل) بإحياء العلوم والمعارف في بلاده، ومن شأن رغبته في تكوين نهضة علمية أدبية فيها، أن يولدا في نفسه فكرة إنشاء تلك المكتبة، وكان جده (محمد علي الكبير) قد أوجد مستودعًا في بيت المال القديم، خلف المسجد الحسيني، لبيع مطبوعات الحكومة من كتب وغيرها، فأضاف (إسماعيل) إلى ما فيه من كتب، نحو ألفي مجلد من مخطوطات بالعربية والتركية والفارسية، ابتاعها من تركة حسن باشا الموناسترلي أحد كبار رجال (عباس الأول)، ولما كانت سنة ١٨٦٩ – وهي سنة الاحتفال بفتح القناة السويسية، وتوافد أصحاب التيجان وأرباب الأقلام إلى القطر – أوعز إلى علي باشا مبارك – وكان مدير ديوان المدارس؛ أي: ناظر المعارف – أن يتخذ محلًا، من سراي درب الجماميز، بجانب ديوانه، ويجعله دار كتب خديوية، وينقل إليه ذلك المستودع برمته، وأهم ما يجد من كتب في المساجد والتكايا بمصر وغيرها من مدن القطر؛ ففعل، وأضاف إليها الكتب التي كانت في خزانة الأوقاف الخيرية، وكثيرًا من الآلات الهندسية والرسومات ونحوها.

فلما كانت سنة ١٨٧٠، أصدر (إسماعيل) أمرًا رسميًّا بإنشاء المكتبة، وأمر علي مبارك باشا بتنظيمها ووضع قانون لها؛ ففعل، وفي سنة ١٨٧٦ توفي الأمير مصطفى فاضل باشا شقيق (إسماعيل) – وكان كلفًا بالكتب، عربية وغيرها، حريصًا على اقتنائها، وعنده منها خزانة نفيسة فيها نيف و ٣٥٠٠ كتاب، فابتاعها (إسماعيل) بثلاثة عشر ألفًا من الجنيهات، وأهداها

([٢٤]) انظر: «مصر الأخيرة» للبيك ص٢٧٩ و٢٨٠ و٢٨١ و٢٨٢.

إلى مكتبة الخديوية؛ وما زال يجد في اقتناء الكتب العربية وغيرها، وهو لا يبالي بالإنفاق، حتى صير تلك الدار تضارع مثيلاتها التي من درجتها في العواصم الأوروبية، وأعاد إلى الشرق الأدنى، مثالًا من مفاخره العلمية، التي ازدهت بها العصور العباسية والفاطمية؛ وأخرج إلى الأيام الحاضرة، في ثوب قشيب، تحفًا من تلك المفاخر، جعلتنا نشاهد عيانًا ما كنا نسمع عنه من خطوط متقنة، كخطوط ابن مقلة، ورسوم بهية بهجة ومكن ظمأنًا إلى العلم والبحث والمذاكرة، من ينابيع حية يلجأ إليها، فيرتوي.

وأما دار الآثار العربية، فإن (إسماعيل) أصدر أمره بإنشائها في سنة ١٨٦٩ وكلف بذلك فرنس باشا، رئيس هندسة الأوقاف، وكان غرضه منها جمع ما كان مبعثرًا في المساجد وغيرها، من الآثار العربية والإسلامية، على أنواعها، لتكون تلك الدار ضوءًا للمتحف المصري، المجموعة فيه الآثار الفرعونية والبطليموسية والرومانية والبيزنطية، فيكون الاثنان معًا، هيكلًا فخمًا للتاريخ المصري برمته، ينتقل فيه المطالع الباحث، أو المتفرج البسيط، من مرحلة إلى مرحلة، في حياة مصرنا هذه، على ممر العصور، وهو مأخوذ اللب دهشة، وإعجابًا وإعظامًا ولكن عللًا كثيرة، منها اشتغال المكان المطلوب لجمع تلك الآثار فيه بما سواها، حالت دون تنفيذ فرنس باشا أمر (إسماعيل) في عهده فلم تخرج فكرة «الخديو العظيم» إلى الوجود إلا في أيام ابنه وخليفته، المرحوم محمد توفيق باشا؛ وقد أنبأ علي بهجت بك، مدير دار الآثار العربية الآن، المؤرخ المحقق الكبير المرحوم جورجي زيدان بك «أن عدد ما كان في تلك الدار من التحف الأثرية، في سنة ١٩١٣، نحو ٤٠٠٠ قطعة، بينها آثار عربية إسلامية من بقايا التمدن الإسلامي على اختلاف عصوره؛ ومصنوعات حجرية وزجاجية، وخشبية، ونحاسية على الطرز العربي الجميل، تستحق العناية والدرس، وأكثرها من عصور الفاطميين والأيوبيين والمماليك والعثمانيين!»[٢٥]

غير أن مظهر النهضة العلمية الرسمي بمصر لم يقتصر، مطلقًا، على ما ذكر، ولو أنه تجلى فيه، على الأخص، فدار الطباعة، مثلًا، وجدت من (إسماعيل) عناية كبرى جعلتها أكبر مطبعة عربية في العالم، حتى بلغ متوسط المؤلفات المطبوعة فيها، سنويًّا، على عهده،

(٢٥) انظر: «تاريخ آداب اللغة العربية» لجورجي زيدان بك ص١٥٠ ج٤.

نيفًا وعشرين مؤلفًا، فضلًا عن الكتب المترجمة وخلافها.

ثم إنه نشط الصحافة والجمعيات العلمية، والخيرية، والأدب على أنواعه، في سائر الأمصار العربية، تنشيطًا عظيمًا، بتشجيعه المعروف للعلم.

أما الصحافة، فهو الذي سهل الاشتغال بها على أدباء السوريين المتقاطرين في أيامه إلى مصر، طمعًا في كرمه؛ وأشهرهم آل تقلا، وأديب إسحق، وسليم النقاش، وسليم حموى، وغيرهم، ولم يكن يقاوم حريتها في أي موضوع تخوض فيه، ما عدا موضوع الطعن عليه؛ وعدم مراعاة جانبه، فإن الخوض فيه كان يؤلمه ويؤذيه، لا سيما في أيام ضيقه، وتنازعه على البقاء مع دائنيه وحماتهم، ولا غرابة، فما من عاهل، لا سيما في أيامه، ولا سيما من كان منبته وتربيته كمنبته وتربيته، كان يستطيع أو يريد أن يروض نفسه على احتمال انتقاد ألسنة الرعايا لأعماله، وما من رجل يحسن إليك ويرعاك، إلا ويستفزه أن تكون مع عدوه عليه، في وقت شدته.

أما الجمعيات، من علمية وخيرية، فقد أمدها بعنايته وماله، وشجع الناس على الاشتغال فيها، فإليه مرجع الفضل في تأسيس الجمعية الجغرافية الخديوية في سنة ١٨٧٥ – وكان من أهم أعضائها محمود باشا الفلكي، وستون باشا الأميريكي، وكلاهما من موظفي الحكومة المصرية – والجمعية العلمية الشرقية – وكان من أهم أعضائها أرتين باشا وفخري باشا، ثم انضم إليها سليمان أباظة باشا، وإلياس حبالين، والدكتور مهدي خان التبريزي – وساعدت حكومته على إنشاء الجمعية الخيرية الإسلامية الأولى في سنة ١٨٧٨، وأمدتها بالنقود؛ ولما كان الباعث على إنشائها روحًا سياسية اجتماعية دبت في نفوس المصريين في ذلك العهد، على أثرها شاهدوه من استئثار الأجانب بمرافق البلاد الاقتصادية، فحملتهم على فتح المدارس لتعليم البنين والبنات، وتهذيب أخلاقهم، في ميدان حرية مطلقة، فإن الحكومة اشترطت عليها لكي يسمح لها بذلك، ألا تكون خاصة بالمسلمين، وألا تصطبغ بصبغة دينية خاصة، فغيرت الجمعية اسمها، وتسمت «بالجمعية الخيرية»، فاعتبرت رسميًّا وصدق على قانونها.

وأما الأدب، فقد نشطه (إسماعيل) بما سهل لرجاله من أسباب الرزق في خدمة

حكومته، وخدمته الشخصية، وغيرها، فقد قرب إلى ذاته الشاعرين المجيدين عليا أبا النصر المنفلوطي والشيخ علي الليثي، والكاتب الفريد عبد الله فكري باشا؛ وألحق بمعيته عبده الحمولي الموسيقي المغني الشهير، وعهد بتثقيف أبنائه إلى الأستاذ الشيخ عبد الهادي نجا الأبياري، ووهب إبراهيم المويلحي، بعد أن خسر ثروته في التجارة، مالًا استرجعها به، ووظف نقولا بك توما في حكومته، حينًا، وأدنى من نفسه الدكتور أحمد حسن الرشيدي، وأوعز إليه أن يشتغل؛ فألف كتاب «عمدة المحتاج لعلمي الأدوية والعلاج»، ولما انتقل يوسف الخياط بجوقه التمثيلي من الإسكندرية إلى مصر في سنة ١٨٧٨، أمر (إسماعيل) أن تفتح له أبواب الأوبرا لتمثيل رواياته فيها، ووعد أن يحضر التمثيل بنفسه، ولكن ذلك الغبي لم يجد رواية في متعلماته يفتتح بتمثيلها الفصل إلا رواية «الظلوم»؛ وكان (إسماعيل) حاضرًا: فغضب لما تخللها من ذكر الظلم والظالمين في تلك الأيام العصيبة، التي كانت الحرب فيها، بينه وبين الدائنين الغشومين، عوانًا؛ وتوهم بحق أن أولئك الممثلين، بالرغم من أنه غمرهم بفضله، يعرضون به وبأحكامه، انقيادًا لإيعازات أعدائه، فاستنقصهم جدًّا، وحكم بأنهم غير جديرين بالنعمة التي أسبغها عليهم، وأمر بإخراجهم من مصر، فباءوا بعار وخزي عظيمين.

وأما العلم، فلا أدل على اهتمام (إسماعيل) به، وجهاده في سبيل ترقية شئونه من البضع والعشرين بعثة علمية التي سيرها إلى مجاهل إفريقيا الوسطى والشرقية، لاكتشافات علمية متنوعة، سيأتي ذكرها، بالتفصيل، في كلامنا على تحقيقه الشطر الثالث من الخطة التي رسمها لمجهوداته.

وأما المظهر الفردي لتلك النهضة، فتجلى في مجهودات النابغين من المدارس المصرية والسورية على اختلاف أنواعها ومذاهبها، ومن الإرساليات المدرسية إلى البلاد الأجنبية، منذ أيام (محمد علي)، ومباحثهم وأعمالهم وتآليفهم.

فحسين حسني باشا – الذي بدأ حياته العملية بصفة مصحح وكاتب بالتركية في الوقائع الرسمية سنة ١٨٥١، وآلت إليه، في نهاية أمره، النظارة على مطبعة بولاق الأميرية سنة ١٨٨٠ – كان من نوابغ الرجال في الهمة والإقدام، فضلًا عن سعة اطلاعه على الرياضيات والميكانيكيات، (علوم الحيل)، وإليه يرجع الفضل في استجلاب معمل الورق لمصر.

ومحمد علي باشا الحكيم، وإبراهيم الدسوقي، كانا أول من أنشأ مجلة طبية في اللغة العربية سنة ١٨٦٥، دعواها «اليعسوب» وضمناها من المباحث الجليلة، ما ترتوي منه الألباب، وترتاح إليه العقول – ألا ليتها عاشت طويلًا!

وأبو السعود أفندي، الذي ترجم عدة كتب تاريخية وغيرها، كان أول من أنشأ جريدة سياسية مصرية، فدعاها «وادي النيل» واستمر يصدرها مرتين في الأسبوع طافحة بالمقالات السياسية والأدبية والعلمية، إلى أن وافته المنية سنة ١٨٧٨.

وإبراهيم المويلحي، ومحمد عثمان جلال، تلياه في هذا المضمار، وأنشأ في القاهرة في سنة ١٨٦٩ «جريدة نزهة الأفكار» – وكانت أسبوعية، شديدة اللهجة، فاضطرت الحكومة إلى تعطيلها.

وسعيد صالح بك، ناظر المدارس، أصدر في سنة ١٨٧٠ مجلة دعاها «روضة المدارس» أخذ يطبعها في مطبعة «وادي النيل» ويوزعها على الطلبة مجانًا – وكانت علمية، أدبية، يحررها نخبة من العلماء والأدباء، منهم عبد الله فكري باشا السابق ذكره، وإسماعيل باشا الفلكي، وبدر بك الحكيم، وعلي مبارك باشا، ورفاعة بك، وقدري بك – وهو الذي أصبح، فيما بعد، قدري باشا المشهور بمؤلفاته، وكان كل منهم ينشر فيها مقالات متسلسلة في موضوع واحد كالكتاب المستقل.

وميخائيل عبد السيد أفندي أصدر جريدة «الوطن» في سنة ١٨٧٧ – وهي أقدم الصحف القبطية – وسليم حموي باشا السوري أصدر جريدة «الكوكب الشرقي» في الإسكندرية سنة ١٨٧٣؛ ولكنها لم تعش طويلًا، وسليم تقلا بك، وبشارة أخوه، السوريان، أصدرا بالإسكندرية في سنة ١٨٧٦ جريدة «الأهرام»، فنالت حظًّا وافرًا من الرواج والنفوذ؛ ولا تزال تنشر لغاية يومنا هذا، وربما كان لها من اسمها الحظ في البقاء الذي أتعبت الدهور جهودها في حرمان مسماها منه، ولم تفلح.

وأحمد حسن الرشيدي – وهو من كبار نوابغ مدرسة الطب المصرية، وقد سبق الكلام عنه – جاهد في خدمة النهضة التي نحن في شأنها جهاد الأبطال، ترجمة وتأليفًا؛ فكان من أكبر أركانها ومن أكثر الأطباء عملًا في سبيلها، وهو، وإن يكن من نابغي عصر

(محمد علي) إلا أنه قد أدرك زمن (إسماعيل) وألف، في أكثر فنون الطب والطبيعيات والأقرباذين، التآليف الوافية الممتعة.

ومحمد علي باشا البقلي، الجراح الطائر الصيت – وهو من زاوية البقلي بالمنوفية، وقد سبق ذكره أيضًا – قد ألف في الجراحة جملة كتب مفيدة، منها: «روضة النجاح الكبرى في العمليات الجراحية الصغرى» و«غرر النجاح في أعمال الجراح» و«غاية الفلاح في فن الجراح» و«نشر الكلام في جراحة الأقسام»، علاوة على إصداره «اليعسوب» المجلة الطبية العربية البادي ذكرها.

وحسن عبد الرحمن بك – وكان من أساتذة مدرسة الطب في أيام نظارة محمد علي باشا البقلي عليها – ألف، بأمر رئيسه هذا، كتاب «القول الصحيح في علم التشريح»، لكي يدرس في المدرسة المذكورة.

وأحمد ندا بك، الصيدلي الشهير، المتوفى سنة ١٨٧٧، كان همامًا، كثير العمل والبحث، محبًا للتأليف ونشر العلم، وله مؤلفات جزيلة الفائدة، أهمها: «الآيات البينات في علم النباتات» و«حسن البراعة في فن الزراعة» (مترجم عن الفرنساوية) و«حسن الصناعة في فن الزراعة»، وضعه للتعليم في مدرسة الزراعة التي أحيل إليه التدريس فيها بعد إنشائها، و«الأقوال المرضية في علم الطبقات الأرضية» (چيولوچيا)، وهلم جرًا.

وحسين عوف بك الكحال، المتوفى سنة ١٨٨٣ – وكان، في عصره، ركنًا من أركان العلم الأربعة، وهم: أحمد ندا بك في التاريخ الطبيعي، ومحمد علي باشا البقلي في الجراحة، وحسن عبد الرحمن بك في التشريح، والمتكلم عنه في الرمد – ألف في فنه هذا كتابًا ذا سبعة أجزاء من خير ما دبجه يراع الكاتب.

ومحمد حافظ بك، المتوفى سنة ١٨٨٧ – وكان أستاذ الرمد في مدرسة الطب – ألف كتاب «مطمح الأنظار في تشخيص أمراض العين بالبحث بالمنظار».

وسالم سالم باشا، المتوفى سنة ١٨٩٣، صاحب الشهرة الواسعة، ألف كتاب «وسائل الابتهاج إلى الطب الباطني والعلاج» و«دليل المحتاج في الطب والعلاج»، وأكثر مصادره ألمانيه؛ لأنه تمم اختباراته الطبية في ڤيينا، بعد خروجه من مدرسة القصر العيني سنة ١٨٤٨.

وعلي رياض بك، الصيدلي، نشر في عهد (إسماعيل) كتاب «النفحة الرياضية في الأعمال الأقرباذينية».

وعبد الهادي إسماعيل، معلم البيطرة في المدارس الحربية، ألف كتاب «العجالة البيطرية لإرشاد الضباط والسوارى والطوبجية».

ومنصور أحمد، مدرس الكيمياء بمدرسة المهندسخانة المصرية، ألف كتابه «عمدة المتطببين في فن الصيدلة والأقرباذين».

ألا يخيل لك، أيها القارئ، أنك في أيام الرشيد والمأمون؛ وهلا تتمثل أمامك شخصيات آل بختشوع وآل حنين، وأنت تقرأ أسماء كل هؤلاء النوابغ المصريين في علمي الطب والصيدلة؟

وبهجت باشا — وهو أرناؤطي الأصل — خلف خرائط طوبوغرافية يعتد بها.

وعلي عزت، المدرس للعلوم الرياضية في المهندسخانه، ألف «الخلاصة العزية في تهذيب الأصول الحسابية».

وأحمد فائد بك، وهو من كبار أساتذة المهنسدخانة الخديوية، وضع المؤلفات الجمة في الهندسة والسوائل، أهمها: «الأقوال المرضية في علم بنية الكرة الأرضية» و«تحرك السوائل» و«الدرة السنية في الحسابات الهندسية».

وعامر سعد، مدرس الرياضيات بالمدارس الحربية، ألف «المنحة الزهرية في الأعمال الجبرية» و«أحسن الوسائل لتصريف السوائل».

وأحمد نجيب، مدرس الرياضة بمدرستي أركان الحرب والطوبجية، ألف «التحفة البهية في الهندسة الوصفية».

وحسين علي الديك، ألف كتاب «عدة الحاسب وعمدة الكاتب» في الحساب ومسك الدفاتر والديوانية.

ومحمود باشا الفلكي، المذكور مرارًا والمتوفى سنة ١٨٨٥، عن ثمانين عامًا، ألف بالفرنساوية والعربية مؤلفات جمة ممتعة.

ومختار باشا المصري، وكان كثير الاشتغال في الرياضيات والفلك، ألف «التوفيقات الإلهامية لمقارنة السنين الهجرية بالإفرنجية والقبطية» و«المجموعة الشافية في علم الجغرافية» و«جداول تحويل المسطحات المترية»، وهلم جرًّا.

وإسماعيل باشا الفلكي، ألف «الآيات الباهرة في النجوم الزاهرة» وتقاويم فلكية سنوية.

والسيد صالح مجدي بك، المحالة إليه ترجمة الكتب في الفنون العسكرية، ألف «الدر المنثور في الظل والمنظور» و«بغية الطلاب في قطع الأحجار والأخشاب» و«الروضة السندسية في الحسابات المثلثية» و«تذكير المرسل بتحرير المفصل والمجمل» و«ميادين الحصون والقلاع ورمي القنابل باليد والمقلاع» وكتاب «الترع والأنهر»، وهلم جرًّا.

ومحمد صفوت المشهور باسم «الساعاتي المصري»، وعلي أبو النصر المنفلوطي، والشيخ علي الليثي، أطربوا العام والخاص والسوقة والأمراء بأشعارهم الجميلة.

ومن نكات الشيخ علي الليثي المستظرفة أنه دخل يومًا هو والشيخ علي أبو النصر المنفلوطي على (إسماعيل)، والخديو منقبض النفس، وكان الرجلان — على خفة روحهما التي كانت كأنها خطرة نسيم عطر — طويلي القامة جدًّا، دميمي الخلقة، وأسودين سوادًا يكادان يكونان زنجيين.

فلما وقعت عين (إسماعيل) عليهما أخذ يجيلها في طولهما وعرضهما، ويرفعهما بها ويضعهما، فلما رأى الشيخ علي الليثي منه ذلك، شرع يقلب كفًّا على كف، فقال (إسماعيل) له: «ما بالك تفعل هذا؟» قال: «أفكر في أمر أقوله إذا صفح عنه مولاي مقدمًا». قال: «لقد صفحت، فقل». قال: «أراني أستغرب ما الذي أعجب به مولاي في مدخنتين مثلنا أنا وزميلي هذا!» فضحك (إسماعيل) وسري عنه.

وقد كان الشيخ علي الليثي هذا — على ما به من خفة روح وعلى ما في شعره من الإبداع والرواء — على جانب متين مع الله، فمن أجمل ما يُحكى عنه أن رجلًا يقال له: محمود فوزي أفندي (كان ناظرًا لدار العلوم فأنزله علي مبارك باشا إلى وظيفة أستاذ الكيمياء والطبيعة في إحدى المدارس الثانوية، ثم ما زال به حتى رفته بتاتًا، مع أنه كان ابن

زميل له في التلمذة بفرنسا) قصده وسأله أن يتوسط له لدى الباشا لكي يعيده إلى منصبه، لعدم تمكنه من استخدام علمه في الكيمياء والجغرافيا الطبيعية إلا في التدريس، فقال له الشيخ علي الليثي: «أعفني، يا ولدي، من هذه المهمة؛ فإنها شاقة على نفسي، فعلي مبارك باشا هذا رجل سيئ الأخلاق وأخشى إذا أنا كلمته في هذا الشأن أن لا ينالني منه إلا إراقة ماء وجهي!» ولكن محمود أفندي تشدد في التماسه، فتظاهر الشيخ علي بأنه يروم قضاء حاجة فاستدعى خادمه وقال له: «ضع لي إبريق الماء في بيت الراحة»، وكانت هذه جملة مصطلحًا عليها بينه وبين خادمه، يعني «أحضر لي عربتي!» ثم قلع جبته وخرج واضطر محمود أفندي إلى انتظاره حتى يعود.

ولكن الشيخ علي ما بارح الحجرة إلا وارتدى جبة خلاف الجبة التي تركها فيها وسار توًّا إلى علي مبارك باشا في ديوانه ودخل عليه وبادره بالكلام هكذا: «أنت يا رجل أوقع في خلدك أن بيتي تكية لك ترسل إليها من تشاء؟» فدهش علي باشا وقال: «ماذا تعني يا شيخ علي؟» قال: «أعني أن كل من ترفته أنت من موظفيك يأتي فيحل في بيتي»، وها محمود فوزي أفندي خوجا الكيمياء والطبيعة في المدارس الثانوية، الذي رفته منذ أيام، أتاني بأمه وزوجه وأولاده وأخواته ونزل عندي، وأراني مضطرًّا إلى الإنفاق عليه؛ أفترى أن أولادي قليلون عليَّ فترهقني بالإنفاق على كل هذه العائلة. قال علي باشا: «ولكن محمود أفندي هذا رجل شرس الأخلاق، قليل الأناة، كثير المخالفة للأوامر!» فقال الشيخ علي: «وأنا ما شأني حتى تنكبني به وبأولاده؟ إني سأرسله إليك من غد، فأعده إلى وظيفته وزد في مرتبه!» قال علي باشا: «وتريد أيضًا أن أزيد في مرتبه؟» قال: «نعم» وخرج عائدًا إلى منزله، فوجد محمود أفندي هناك في انتظاره، فما رآه هذا استوى على مقعهده إلا وأعاد الكرة وكرر الالتماس، فقال له الشيخ علي: «يا بني إني، بعد ما قلته لك عن أخلاق علي مبارك باشا، أرى أن الأوفق أن تكتب له عرضًا تسترحمه فيه وتطلب إعادتك إلى وظيفتك!» ثم قدم له ورقة وقلمًا، وقال: «خذ واكتب!» وأملاه عرضًا لطيفًا وصرفه موصيًا إياه بأن يذهب به إلى علي مبارك باشا من صباح غد.

ففعل محمود أفندي كما أمر، ولما أدخل العرض إلى علي مبارك باشا أمر بكاتبه فمثل بين يديه، فقال له الباشا: «أأنت كاتب هذا العرض؟» قال: «نعم». قال: «وأنت من

الذي عرفك بالشيخ علي الليثي؟ حقيقة إنكم أناس لا تختشون!»

ثم استدعى باشكاتب الديوان وأمره بأن يكتب إذنًا بإعادة محمود أفندي إلى وظيفته، وبزيادة جنيه على مرتبه الأصلي وصرفهما.

فخرج محمود أفندي وهو لا يدري أفي يقظة هو أم في منام، ولما كان العصر وفرغ من عمله، ذهب إلى الشيخ علي الليثي ليشكره، وقال له: «حفظ الله مولاي الأستاذ، فإنه لم يعلمني البتة أنه قابل علي مبارك باشا البارحة وأوصاه بي خيرًا!» فأجاب الشيخ علي: «إني يا بني إنما أردت أن يكون اعتمادك على الله، لا على الشيخ علي، وقد خرجت أنت من عندي ولا اعتماد في قلبك إلا على الله، وها قد تحققت بنفسك أن من يعتمد على الله لا يخيب».(٢٦)

وعائشة التيمورية، ومعلمتاها فاطمة الأزهرية وستيتة الطبلاوية، فتحن بأناملهن العنابية باب أفق جديد أمام الأعين المعاصرة لهن، المبتهجة بعملهن الشعري والنثري البديع.

وعبد الهادي نجا الأبياري، السابق ذكره، صاحب كتاب «سعود المطالع» وكتاب «نفحة الأكمام في مثلثات الكلام» و«الوسائل الأدبية في الرسائل الأحدبية» و«الكواكب الدرية في نظم الضوابط العلمية» وكتاب «باب الفتوح لمعرفة أحوال الروح»، وغيرها.

والشيخ حسين المرصفي المصري، صاحب «الكلم الثمان» و«الوسيلة الأدبية في العلوم العربية» جعلا لعلوم اللغة بمصر مقامًا كالذي رفعها إليه في سوريا الشيخ ناصيف اليازجي، صاحب «مجمع البحرين» و«فصل الخطاب» وأحمد فارس الشدياق، صاحب «سر الليال في القلب والإبدال» و«غنية الطالب».

وعبد الله أبو السعود، صاحب جريدة «وادي النيل»، وحسن حسني باشا الطويراني، وعلي مبارك باشا، ورفاعة رافع بك، أعادوا عصور ابن الأثير وابن خلدون والمقريزي بما

(٢٦) قص علي نكتة الشيخ علي الليثي المستظرفة وعمله هذا الطيب حضرة صاحب الفضيلة والعلم والنبل الحسيب النسيب السيد محمد علي الببلاوي نقيب السادة الأشراف في القطر المصري ومراقب إحياء الآداب العربية، وإني أغتنم فرصة ذكر اسمه الكريم هنا لإسدائه أجمل عبارات شكري على ما تفضل به من العناية الفائقة بطبع كتابي هذا، وجعله خالصًا من كل شائبة تقلل من قيمته في اعتبار القراء

كتبوه من المؤلفات التاريخية والجغرافية المفيدة، فأبو السعود، وضع كتاب «الدرس التام في التاريخ العام» وكتاب «منحة أهل العصر بمنتقى تاريخ مصر»؛ وحسن حسني الطويراني، وضع كتبًا في العربية والتركية في تاريخ الدولة العثمانية، تعد بالعشرات؛ وعلي مبارك باشا، ألف كتاب «الخطط التوفيقية» في عشرين جزءًا، تحدى فيه أسلوب المقريزي في «خططه»؛ ورفاعة رافع بك، من رجال عهد الأسرة العلوية لغاية (إسماعيل)، وضع في التاريخ سفرًا جليلًا، دعاه «أنوار التوفيق الجليل في أخبار مصر وتوثيق بني إسماعيل» حال المنون بينه وبين إتمامه، فلم يطبع منه سوى الجزء الأول، وذلك فوق ما كتب من الأسفار الهامة في غير عهد (إسماعيل).

ومحمد عليش المغربي، صاحب «فتح العلي المالك، في الفتوى على مذهب الإمام مالك»؛ وقدري باشا، صاحب «مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الإنسان» وغيره؛ ومحمد العباسي المهدي، صاحب «الفتاوى المهدية»، أعادوا إلى الشرع والقضاء، شيئًا من سنا الأنوار التي أشرقت عليهما، على أيدي أبي حنيفة النعمان وأبي يوسف والإمام مالك وغيرهم.

وجمال الدين الأفغاني – ولو أنه غير مصري، وأنه لم يخلف كتبًا تستحق الذكر – قد أحيا بمقامه بمصر مدة في زمن (إسماعيل) روحًا في نفوس المسلمين من أهالي البلاد، كان لتحركاتها، ومساعيها، وجهودها التالية شأن خطير، اصطبغ به الربع الأخير من القرن التاسع عشر، اصطباغًا أزعج الكثيرين من أرباب السياسة.

وأما مظهر النهضة الاجتماعي، فتجلى في الجمعيات على أنواعها التي قامت في ظل (إسماعيل) أو في عهده، تفتح للهمم سبل أعمال جديدة، من خيرية، وعلمية، وخطابية، وأدبية، وسياسية.

فالجمعية الخيرية الإسلامية، وقد سبق الكلام عنها؛ وجمعية المقاصد الخيرية، وقد تأسست في سنة ١٨٧٨، تحت رياسة سلطان باشا، وبعضوية مقبل باشا، وكثيرين من أعيان مصر، نزعتا إلى أعمال البر والتعليم، ففتحتا المدارس، وأمدتا عدة أسر فقيرة.

ومجلس المعارف المصري – وهو «الانستيبوت» أو المعهد العلمي المصري، الذي

أنشأه بونابرت، حين قدم بحملته إلى مصر، بعث من رمسه في سنة ١٨٥٩، على يد جماعة من رجال العلم الغربيين – قام ينشر المدنية والعلم بمصر، وتوالى على رياسته نخبة من العلماء، في جملتهم مارييت باشا، ودشامبور، وكولوتشي، وغيرهم.

وجمعية المعارف – وقد تأسست في سنة ١٨٦٨ بمساعي محمد عارف باشا، أحد أعضاء مجلس الأحكام لنشر الكتب النافعة، وبرزت في شكل شركة مساهمة، ثمن السهم فيها خمسة جنيهات، فلقيت إقبالًا كثيرًا حتى بلغ عدد المساهمين أو الأعضاء بضع مئات، مزيتهم الوحيدة الحق في اقتناء مطبوعات الجمعية بثمن أقل مما تعطى به لسواهم – شرعت تطبع الكتب الهامة في التاريخ واللغة والأدب والفقه، منها: «أسد الغابة» لابن الأثير و«ألف باء» و«الفتح الوهبي» و«تاج العروس» وغيرها، وما زالت عاملة حتى حدث التنازع السياسي الذي سيأتي بيانه في حينه، بين (إسماعيل) وحليم باشا، على مبدأ الوراثة؛ وكان محمد عارف باشا من مروجي آراء حليم، فلم تعد تطيب له الإقامة بمصر؛ ورأى أن سكناه الأستانة أوفق للمصلحة التي قام يدافع عنها، فذهب إلى القسطنطينية، وتوفي فيها، وانحلت الجمعية، وكان عارف باشا هذا من أهل الأدب، له مؤلفات في التركية، ويحسن اللغة العربية، ويروون من نظمه بيتين يفتخر بهما، ويدلان على عقليته، وهما:

ألم تعلـــم بأن سمـــاء فكـــري تلـــوح بأفقهـــا شمـــس المعـــارف؟
تفـــرس والـــدي فيَّ المـــزايا فيـــوم ولـــدت، لقبـــني بعـــارف!

وجمعية رواق الشوام بالأزهر، وقد أنشأها طلبة الأزهر السوريون سنة ١٨٧٣، أخذت، كلما عزم طالب سوري على الرجوع إلى الشام نهائيًا، تحدد ليلة للاجتماع، تعلنها إلى أهل الرواق، فيعد الشعراء قصائد الوداع، ويتلونها ليلة السفر بمحضر من علماء الأزهر وأدبائه، وكانوا يبتدئون القصيدة بالغزل، ثم يتخلصون إلى المديح والوداع، ويتبارون ويتنافسون فيها أيما تنافس، ولم يكن الشعراء من السوريين فقط، بل كل من أراد أن ينظم قصيدة، أيًّا كان، تقبل منه، ويؤذن له بتلاوتها.[٢٧]

وجمعية الآداب، وأنشئت بمصر سنة ١٨٧١، وتولى رياستها الشيخ محمد الخشاب

(٢٧) كلام المرحوم خفني ناصف بك.

الفلكي؛ والجمعية العلمية الشرقية، وقد سبق ذكرها، قامتا مشتهرتين باسمي علم، ترميان إلى أغراض سياسية في طي الخفاء.

وأما جمعية «مصر الفتاة» فقد كانت سياسية، جوهرًا ومظهرًا؛ وذكروا أن من أعضائها جمال الدين الأفغاني، وأديب إسحق، وسليم النقاش، وعبد الله نديم، ونقولا توما، وغيرهم من أرباب الأقلام في ذلك العهد، وذلك لصدور جريدة سميت «مصر الفتاة» باسم الجمعية عينها، دبج أعمدتها بالعربية والفرنساوية معًا أقلام أولئك المفكرين، على أن بعض الثقات أكدوا لجورجي زيدان بك، أن هذه الجمعية كانت اسمًا بلا مسمى؛ وأن أصحاب جريدة «مصر الفتاة» أرادوا إيهام أولي الأمر بوجود جمعية سرية يخشى بأسها، فيعتدلون.

غير أن أهم ما تجلى فيه مظهر النهضة الاجتماعية، هو مجموع التغييرات الأساسية التي أدخلها عصر (إسماعيل) على الحياة الاجتماعية المصرية، فجعلت بقاءها على جمودها القديم أمرًا في منتهى التعذر، وسيرتها باستمرار نحو بيئات جديدة، وعقلية حديثة، وهو ما توخينا في الفصل التالي.

على أننا، قبل الخوض في هذا الموضوع، نرانا مضطرين أن نلفت نظر القارئ إلى أننا لا نقصد، من قولنا هذا، الحكم بصلاحية تلك التغييرات الأساسية، واستنكار ما كانت عليه البلاد من جمود قديم؛ أو الحكم بالعكس: لأن ذلك، في كلا الأمرين، يستدعي بحثًا ليس له هنا من موضع، وإنما نقصد إثبات واقع، ترك في تاريخ القطر أثرًا عميقًا، ندع الحكم في صلاحيته من عدمها إلى ذكاء القارئ وتحقيقات الأيام.

الفصل السادس

التغييرات التي أدخلت على الحياة الاجتماعية المصرية فأوجبت تطورها المستمر[1]

إنما تحمل الشعوب على تغيير نظامها الصحي، وعاداتها، وطرق معيشتها، بتغيير حال مساكنها، وتجديد صميم بيوتها تجديدًا كليًّا.

كاتب عصري

(فإسماعيل) وإن لم يغير حال المساكن، ولم يجدد صميم البيوت، بمعنى هذين التعبيرين الحرفي – لأن ذلك كان يقتضي هدم المساكن والبيوت – فقد أقام طوال مدة حكمة عاملًا على تغيير عقلية رعاياه: فكريًّا، وإداريًّا، وقضائيًّا، ومنزليًّا، وسياسيًّا، واجتماعيًّا، مع إقدامه على تغيير بيئة المساكن والبيوت، بما جدد من الشوارع القائمة تلك المساكن والبيوت عليها؛ وما أنشأ من شوارع جديدة مشجرة وعمارات جديدة فخمة على الطراز الغربي بجانب الشوارع والسكك والمباني القديمة، أو على مقربة منها، كما سبق لنا بيانه، وإقدامه، في الآن عينه، على تعديل صميم المساكن والبيوت بما أدخله إلى عقرها من تعليم، وتهذيب، وأفكار، وطرق معيشة جديدة.

أما فكريًّا، فإن (إسماعيل)، برفع مستوى عقلية أمته، بواسطة المدارس التي أنشأها، والتعليم المتنوع الذي مد موائده الفاخرة فيها، وبإقدامه على عموم الأعمال التي سبق لنا بيانها في الفصول الخمسة السابقة، والتي كان إذا نظر إليها يقول بحق: «إن بلادي لم تعد إفريقية، ولكنها أصبحت بقعة من أوروبا»؛ بل بإقدامه على الاعتناء الفائق بضيوفه الأجانب، اجتهد في أن يطمر الهاوية التي حفرتها الأيام بين المسلمين وغيرهم، بما غير من فكر الغربيين في بلاده وقومه، وبما غير من أفكار قومه في الغربيين؛ فحمل بذلك الغربيين

---

[1] أهم مصادر هذا الفصل: «حكاية ماسة» للآنسة واتلي، و«باريسي في القاهرة» لكارل دي پريير، و«مصر في عهد إسماعيل» لماك كون، و«الفلاح» لأبو، و«خديويون وباشوات» لموبرلي بل، و«مصر الخديوي» لإدون دي ليون، و«رسائل من مصر» لليدي جوردون دف، و«ليالي القاهرة» لديدييه.

على احترام المصريين وتقديرهم المصري قدره، وتجنب إيذائه لما هو عليه من حضارة وعلم، وحمل المصريين على احترام الغربيين لما يدركونه فيهم من علم وفضل، ولما يرونه من أمير البلاد، من بذل الحفاوة والإكرام لهم.

ولعلمه أن أحكام الناس على الناس تتكون بالسماع وبالمطالعة، أكثر منها بالامتحان والاختبار الشخصي لم يأل جهدًا في حمل كتاب الغرب على مدح التطور المتنوع، الملائم لروح العصر، السائر بمصر في أيامه، باستمرار وسرعة، نحو العقلية الغربية، والحضارة الأوروبية، ولم يكن يستنكف بذل المال في هذا السبيل، بسخاء ملكي، ذهب ببعض المؤلفين إلى المغالاة، وتقدير ما أعطاه للجرائد والكتاب، بنيف وخمسة ملايين من الجنيهات.

ثم إنه، من جهة ثالثة، بما بذله من مساع في سبيل تقييد الامتيازات الأجنبية، ووضع حد لتعديات الأوباش والزعانف من الجاليات الغربية، لا سيما اليونانيين مما سيأتي بيانه في حينه، اجتهد في إزالة حاجز آخر من الحواجز العديدة الكبرى القائمة دون تعديل العلائق بين رعاياه والأجانب، لاختلاف شكل العقلية بينهم.

ولا شك في أن النجاح، إن لم يكن كله، فجله، كلل في نهاية الأمر جهوده هذه، ولئن لم يظهر ذلك جليًّا في أيامه، فالأسباب لعدم ظهوره خمسة رئيسية:

(الأول): وقوف «الشراقوة»، وهم الذين يدعوهم الفرنج «لي‌ڤنتيين» – ومعظمهم يهود – أمام المصريين في زي الغربيين، وادعاؤهم أنهم غربيون، فقد كانوا ينتمون إلى الجنسيات التي توافق هواهم، ولم يكونوا من الانتساب إليها في شيء. كل ما هنالك أن أسراتهم – وقد أثرت من الربا – كانت قد أرسلتهم إلى أوروبا، ليقتبسوا شيئًا من معارفها وحضارتها، فلم يقتبسوا إلا «غندرة المتغندرين»، وهم يظنونها منتهى المدنية والرقي؛ وعادوا، فوجدوا ما عليه ذووهم من احتكار المالية المصرية والربا؛ فساروا على خطواتهم؛ وجمعوا من دم الفلاح المصري القناطير المقنطرة من الأموال؛ ونالوا، بواسطتها أو من وراء خدمتهم أهواء العواهل، ألقاب النبل والشرف، فاعتقدوا أنهم عظاميون وعصاميون؛ بينما هم في منتهى الضعة أمام الأقوياء، ويتلسمون من طريق التذلل والمسكنة والتملق الوصول إلى إفراغ جيوب أصحاب النقود في جيوبهم – هم – ولو بفتح محلات للدعارة أو لمجرد

الخلاعة، كانوا مملوئين عجرفة وخيلاء أمام الأهالي، لا سيما بعد أن تتكون لهم في صناديقهم الثروات الفاحشة؛ فلا يسيرون إلى أحياء أولاد العرب أو القرى إلا والكرباج في أيديهم، يرفعونه على الفلاح واليومي، لأقل سبب؛ ويستعملونه بقسوة من بلغ الثروة من ذل؛ أي: من لا قلب له، والمصريون، وقد غشهم زيهم، وخدعتهم برانيطهم ورطانتهم، يعتقدون أنهم غربيون، ويحولون إلى الغربيين تيار الكره والاحتقار المثار في قلوبهم من أولئك الليڤنتيين.[٢]

و(الثاني): هو أن التجار الغربيين أنفسهم – إلا في بعض استثناءات نادرة وشريفة – كانوا في الحقيقة، حسب تعريف چليون دنجلار، حثالة أممهم وثفالتها، وأبعد الناس افتكارًا عن إيجاد منزلة لأنفسهم كريمة في قلوب المصريين، فهم لم يقدموا إلى القطر إلا لغرض الإثراء السريع، سواء أكان ذلك من سبيل ما يحبذ أم من سبيل ما يستنكر، ولو خيروا بين السبيلين لفضلوا الثاني، وأناس هذه صفتهم لم يكن من شأنهم طبعًا أن يجملوا فكر المسلمين في الغربيين، ويحملوهم على تحسين علاقاتهم بهم.

و(الثالث) هو أن المصريين، منذ ارتقى (إسماعيل) سدة البلاد، ما فتئوا يرون عرشه محاطًا بجيش عرمرم من الجراد الزاحف إليه، من كل أنحاء أوروبا، لامتصاص الثروة العمومية، فكانوا يضعون في إحدى كفتي الميزان اندفاع أميرهم في سبيل تكريم الغربيين، وإدناءهم من نفسه، ووضعه يده في أيديهم، بكل إخلاص ليستعين بهم على بلوغ أغراضه السامية؛ ويضعون في الكفة الأخرى عدم اهتمام ذلك الجراد بما سوى امتصاص موارد الخزينة المصرية، وعدم مبالاته بشيء إلا بجعل كل خطوة من خطوات الأمير، في طريقه إلى العلاء، تفي قنطارًا من الذهب يتحول إلى فمه الشره، ثم يزنون الكفتين، فيرون من أنفسهم امتعاضًا من الغربيين، على الإطلاق، وإحجامًا عن التعدية إلى حبهم واحترامهم.

و(الرابع): هو أن المصريين أنفسهم – وكانوا قد رأوا تهافت «الشراقوة» والتجار الغربيين على مدح (إسماعيل)، والترنم بالثناء عليه، آناء الليل وأطراف النهار، وتعظيم أعماله ونياته، وتمجيدها بكل لسان، وفي كل مكان، وعلى صفحات الجرائد المتنوعة، طوال ما كانوا يرجون منه ربحًا، لا سيما غير مشروع، وطوال ما تمكنوا من امتصاص ثروته، وثروة

([٢]) انظر: «باريسي بالقاهرة» لكارل دي بريير، ص٨٩.

البلاد بالتكاتف والتضامن – رأوهم، أول ما أناخت الصعوبات المالية بكلكلها على البلاد، يقلبون لذلك الأمير ظهر المجن، ويتطاولون على مقامه السامي، ويشتمونه ويمرغون اسمه في الأوحال، لا لسبب، إلا لأنه أراد التوقف على شفا الجرف الفظيع الذي جروه إليه، ورغب في منع شيء من فريستهم عن أفواههم المفغورة.

و(الخامس): وهو الأهم، هو أن المصريين أيضًا – وقد ذكروا ما كان من أميرهم في بسط بساط الهناء لعواهل الغرب وكبرائه، وفي جمع أنواع السرور والملذات حول سياحاتهم في قطره؛ وذكروا أن جانبًا عظيمًا من ثروته وثروة بلاده أنفق في إقامة معالم الأفراح لقدومهم، ونشر موائد الاحتفالات بإقامتهم في قصوره، وتنقلاتهم بين منتزهاته وجناته؛ فاعتقدوا، دهرًا، أن أولئك العواهل والكبراء باتوا من أعظم المخلصين له، ومن أميل الناس إلى تعضيده في مشروعاته، وشد أزره في مهماته، وأقربهم إلى الأخذ بيده في ساعات شدته والدفاع عن مصالحه في أوقات حرجه – رأوا أولئك العواهل والكبراء أنفسهم – لأن الشرقيين لا يعرفون الدول وإنما يعرفون ملوكها – يتكالبون عليه في عسره؛ ويتألبون عليه في ضيقه، وبينما هم لا يحرّكون ساكنًا للدفاع عن رءوس أموال دائني دول أخرى كتركيا وجواتيمالا ونيكاراجوا وغيرها – مع إيقان أصحاب تلك الأموال من ضياعها – يقلبون صفحة السماء على بطن الأرض في سبيل الدفاع عن دائنيه، هو، مع علمهم أنهم استوفوا فوائد ما أقرضوه إياه، وأصله؛ وأنه، هو وفلاحيه، باتوا أحق بأن يدافع عنهم من أولئك المرابين الشرهين؛ وسيطلع قراؤنا على تفاصيل ذلك جميعه في سياق كلامنا التالي.

على أن هذه الأسباب الخمسة الرئيسية، وإن قامت دون ميل قلوب المصريين إلى الغربيين، وأوجبت نفور شعورهم منهم، لم تحل دون تطور العقلية المصرية في وجهة النظر إلى أفاضل الغربيين، نظرة الإكبار والإجلال، وعدم تنقيص شيء من الاحترام الواجب لهم، لداعي كونهم غير مسلمين؛ وأخذهم عنهم ما هم في حاجة إليه من المعارف النافعة لهم في حياتهم برغبة صادقة وهمة عرفت قيمة الحياة الجديدة.

فنحن مدينون (لإسماعيل) بهذا التطور؛ مدينون له بتمكننا من السير في مضمار الحياة المدنية حسب مقتضيات الظروف، ولا قيود على أيدينا وأرجلنا، ولا حاجة بنا إلى استئذان علماء الدين في ذلك، كما كان أولًا.

إن (إسماعيل) لما أقدم على تحقيق الشطر الأول من الخطة التي رسمها لنفسه، ووجد أنه ملاق حتمًا في تنفيذها عقبات جمة عند كل خطوة يريد أن يخطوها، ضرب بذلك جميعه عرض الحائط، إلا ما كان منها متعلقًا بالدين أو الشرع ووطن نفسه على السير في طريقه، مطلق الذراعين، حر الحركات غير متقيد بما فطرت عليه الأمم من التمسك بعاداتها، وتقاليدها، وآدابها المتوارثة كيفما كانت: فغير شكل عاصمتيه، وألبسهما لباسًا غربيًّا، وأدخل إليهما الملاهي الأوروبية، كالأوبرا، والتمثيل، والمراقص؛ وشيد المدارس على النظام الغربي؛ وأنشأ معاهد تربية وتعليم للبنات؛ وأجبر فقهاء الكتاتيب على ترقية مداركهم ومعلوماتهم؛ وأدخل على العلوم الأزهرية عينها، وعلى طرق تعيين الأساتذة في ذلك المعهد العظيم، تحسينات وتعديلات هامة؛ ومنح الأراضي والمنازل للمدارس الأجنبية بل لذات الإرساليات المسيحية؛ ونفحها ببدر من المال؛ وغير نظام الوراثة؛ ومنح شعبه حكومة نيابية؛ وما هو أكثر من ذلك جميعه، عقد القروض بفوائد، لتنفيذ أعمال الحضارة والعمران التي استوجبها تحقيق ذلك الشطر من خطته وأقام التماثيل، دون أن يقع في خلده مرة أن يقيد بقيد أو أن يستفتي في أي شيء مما عمله.

وربما شجعه على استمراره في الانطلاق من القيود، التي تقيد بها جده نفسه، أنه، في المرة التي طلب فيها رأي أرباب الدين – أي قبيل تعاقده مع دولة الإنجليز على منع تجارة الرقيق منعًا باتًّا، وجد منهم تعنتًا وجمودًا أثارا غضبه في صميم كيانه، فشيخ الإسلام ومفتي الديار عارضا في ذلك؛ زاعمين أنه مخالف للأصول الدينية، وانضمت إليهما في المعارضة هيئة العلماء بأسرها، فعزل (إسماعيل) الشيخين؛ وأنذر بإلغاء عموم هيئة العلماء، إذا استمروا على معارضتهم.

ولم يبال (إسماعيل) بهم ووقع تلك المعاهدة، وقوى عزيمته على إلغاء الرق بطريقه المعروف في زمنه أن الدين الإسلامي شديد الرغبة في منع الاسترقاق متشوّف دائمًا إلى الحرية وإطلاق الأنفس من قيود العبودية.

فلما رأى الناس منه ذلك – والناس على دين ملوكهم – أخذوا، رويدًا رويدًا، يغيرون أفكارهم الأولى؛ ويفقهون معنى الجهاد في هذه الحياة الدنيا.

ومع أنه كان يخالف العلماء فيما يراه مصلحة، كان يغار على دينه أن يلصق به ما ليس منه من البدع فيجتهد في محوها. من تلك البدع: «الدوسة» و«الأذكار» و«السحر» و«التنجيم».

أما الأذكار، فأمرها معروف؛ لأنها لا تزال معاصرة لنا، ولم تجد مجهودات عهد (إسماعيل) في إبطالها، أو على الأقل حصرها في دائرتها العبادية المعقولة، شيئًا.

وأما «الدوسة»، فقد كانت حفلة تقام في آخر أيام المولد النبوي، حيثما كانت تقام أعلام هذا المولد؛ أي: في الأزبكية، أولًا، لما كانت على حالها القديمة؛ ثم بعد ما أدخل الإصلاح والعمار عليها، في جهة القصر العالي.

فكانت جماهير الدراويش والآخذين على المشايخ عهودًا – بعد إقدامهم على إقامة الأذكار، حتى يعتورهم الخور – يأتون إلى متسع من الأرض متروك أمام صواوين المولد وخيامه، ويستلقون مرصوصين، كأنهم الحجارة، الواحد بجانب الآخر؛ ثم يأتي الشيخ الخضري، شيخ السعدية، وقد تجلت عليه الجلالة فأسكرته؛ ووضع على رأسه عمامة واسعة ثقيلة؛ وركب جوادًا مطهمًا، أخذ يترنح على ظهره، ذات اليمين وذات الشمال، وحركات رأسه، صوب الجهتين، تقترن بذلك الترنح؛ وأقام اثنان من أصحاب العهود على جانبيه، يسندانه، لئلا يزداد خور قواه من ذلك الترنح، فيقع على الأرض؛ ويسير بجواده، وهو على تلك الكيفية، فوق صفوف الدراويش المنطرحين أرضًا، وقد فرغ المنوط به أمر ملاحظتهم من تصييرهم تمامًا إلى حال الشارع المرصوف، الذي لا يبرز فيه حجر عن المستوى العام، فيدوسهم بلا مبالاة، تطقطق أعضاء من تطقطق أعضاؤه، وتنخلع عظام من تنخلع عظامه، ويتهشم من يتهشم: فما يصاب بأذى إلا من قل إيمانه، أو ثقلت كفة آثامه[٣] على ما هو في اعتقادهم الذي ورثوه عن الجاهلين.

غير أن هذه الحفلة الفظيعة لم تكن تقام إلا في العاصمة؛ وأما في الأرياف، فكانت مجهولة، لا يسمع الفلاحون بذات اسمها.

---

(٣) انظر: كلام بتلر عن الدوسة في كتابه المعنون «حياة البلاط بمصر»، الفصل السادس، والفصل العاشر، والفصل الحادي عشر، والفصل الثاني عشر على الأخص؛ وانظر: بيل سنت جون في كتابه المعنون «الحياة القروية بمصر» ص١٤٦ وما يليها ج١.

فبذل (إسماعيل) ما في وسعه لإبطال بدعة الدوسة الشنيعة؛ وكثيرًا ما حدث زائريه من الغربيين عن رغبته في إبطالها؛ ولكنها كانت متأصلة في العادات، تأصلًا عميقًا، كادت تكون معه جزءًا من العقائد، فلم يتمكن من تحقيق رغبته في إبطالها لمعارضة مشايخ الطرق في ذلك، وما فتئ يظهر لرعاياه اشمئزازه من الدوسة، واستنكاره إياها، إما بالامتناع غالبًا عن حضور حفلتها، وإما بالتأفف منها جهارًا حين حضوره إياها.

على أن مجهوداته في هذا السبيل إن لم تثمر في عهده الثمرة التي كان يروم قطفها، فقد كيفت عقلية قومه وعدلتها، تكييفًا وتعديلًا مكنا من إنضاج تلك الثمرة في عهد خلفه، وجعلا إلغاء بدعة الدوسة، الشائنة للإسلام، أمرًا ميسورًا.

أما «السحر والتنجيم»، فقد كانا رائجين بمصر رواجًا حمل (عباس الأول) نفسه على إصدار أمره بأن ينفي من العاصمة إلى أقاصي الصعيد السحرة والمنجمين، وقد كانوا انتشروا في جميع أحيائها وشوارعها وحاراتها، جلوسًا أمام رملهم المبسوط.

وكثيرًا ما كان اعتقاد الناس بالتنجيم والمنجمين يؤدي بهم إلى تمكين أولئك النصابين من نقودهم، إما احتيالًا – وهو ما كان الغالب – وإما بطرق جنائية خفية، كما كان يفعل، ما بين عابدين والسيدة زينب، ذلك المنجم الشرير، الذي أغوى أكثر من مائة سيدة على أن يأتين إليه بحلاهن كلها لضرورة وجودها معهن أثناء عمليات التنجيم، وقتلهن واحدة واحدة، ليستولي على تلك الجواهر.(٤)

فكان يتحتم على (إسماعيل)، في سعيه إلى تغيير عقلية قومه، أن يجتث جذور اعتقادهم بالسحرة والمنجمين، ولكن هل كان ذلك في الإمكان، واعتقاد القوم فيهم يرجع إلى زمان بعيد جدًّا.

إن ذلك لم يكن ممكنًا إلا بنشر أنوار العلم الصحيح، وتعميمها بين طبقات الأمة كافة؛ وهو ما بذل (إسماعيل) جهده في سبيله، كما سبق لنا بيانه، ولا شك في أنه صدم قواعد ذلك الاعتقاد، صدمة زعزعت بنيانها، وجعلتها أضعف من أن تستطيع مقاومة تيار التنور السائر نحو العقول باستمرار، في مجرى التعليم الموجه إليها.

---

(٤) انظر: «حياة البلاط بمصر» لبتلر، ص٢١٧.

على أن العقبات القائمة دون تحقيق الرغائب لم تكن متولدة عن موروثات الماضي فقط؛ بل إن بعضها كان ناجمًا عن شبهات حاضرة؛ ومعززًا بضعف في دروع القائمين بحركة الإصلاح أنفسهم.

فمن الشبهات المائلة بالعقول إلى الاعتقاد بصدق التنجيم والمنجمين، ما صدر عن منجم تركي وفد إلى القطر ومعه خاتم كان فصه الأحمر ينقلب إلى لون أبيض أثناء الاختبارات؛ فيرى طالبو هذه ظل ما يسألون عنه كأنهم يرونه في مرآه مياه صافية، وقد قام ذلك التركي بتجربة تحول حمار ذلك الفص إلى بياض في سراي الإسماعيلية عينها أمام الأمير محمد توفيق باشا ولي العهد.[٥]

ومنها ما صدر عن منجم آخر أنبأ ولي العهد هذا نفسه، بحضرة وزير الحربية، بما سيصيب الجيش المصري من انكسار في حملته على الحبشة، أيام كان ذلك الجيش يستعد للمسير إلى محاربتها.[٦]

نعم إن ميل عقل الأمير محمد توفيق نحو التصديق بمثل هذه الأمور كان مشهورًا، وحاملًا على إضعاف الثقة بكل ما يروى عن التجارب المعمولة من أي منجم أمامه، ولكنه يجب أن لا يغيب عن الأذهان أن ميل معظم العقول، في ذلك العهد، كان كميل عقل ولي العهد؛ وأن تناقل الألسنة الأنباء عن إجراء التجارب والاختبارات أمامه، واعتقاده بصحتها، كان من شأنه أن يوطد دعائم التصديق بالتنجيم والمنجمين في ألباب العامة.

ومن أدهش مظاهر الضعف في درع (إسماعيل) عينه – وهو العامل على تقويم عقلية رعاياه – الشعور الغريب الذي كان، من جهة، يحمله على كره الإقامة بالإسكندرية؛ لأن منجمًا أنبأه في حداثته أنه يموت فيها – ونحن نعلم الآن أنه أنبأه بكذب! – وكان، من جهة أخرى، يحمله على الإحجام عن أي عمل ذي بال في يوم الخميس.

ويُحكى، للدلالة على ذلك، أنه كان مرة عائدًا من الأستانة إلى مصر، على ظهر المحروسة، فقيل له إن الوصول إلى الإسكندرية يكون يوم خميس، فأصدر أمره إلى رجال الآلات

---

(٥) انظر: «حياة البلاط بمصر» لبتلر، ص٢٣٨ وما يليها.

(٦) انظر الكتاب عينه ص٢٤٠.

بالوصول يوم الأربعاء، فأجابوا: «هذا محال»، فاستدعى (إسماعيل) الميكانيكي الإنجليزي، وقال له: «أريد، حتمًا، أن نصل إلى الإسكندرية يوم الأربعاء»، فأجابه: «هذا لا يمكن يا مولاي!» فقال (إسماعيل): «يجب!» قال الميكانيكي: «إني إذا حاولت ذلك قد أنسف المركب!» فقال (إسماعيل): «إذا وصلت بنا يوم الأربعاء جعلتك بيكًا، وإن لم تصل طردتك من خدمتي!»

فأوشك الميكانيكي أن يحرق المراجل، ولكنه وصل يوم الأربعاء؛ وكان، بعد ذلك، يقول: «لم أدن، في حياتي، من الموت، بقدر ما دنوت منه في ذلك الظرف!»[7]

ولكن هذا الضعف في (إسماعيل) لم يمنعه عن مقاومة تيار السحر والتنجيم في أمته، لعلمه بمقدار ضررهما عليها، ولعلمه بأنه إذا صح أن يقال لمربيي الأخلاق من الأفراد:

لا تنــــه عــــن خلــــق وتأتي مثلــــه   عــــار عليــــك إذا فعلــــت عظــــيم

فهذا قول لا يصح، إذا وجه للمصلحين من قادة الأمم، أن يقعد بهم عن الإصلاح!

وأما إداريًّا وقضائيًّا، فقد عمل (إسماعيل) على تغيير عقلية رعاياه، بإقدامه، من جهة، على إنشاء شرطة مختلطة منظمة في البلاد؛ ونزعه، من جهة أخرى، السلطة القضائية من أيدي رجال الإدارة، لحصرها في هيئات قضائية خاصة.

أما الشرطة، فقد كانت، حتى أوائل حكمه، محصورة فيمن كانوا يدعونهم «القوّاصة» وواحدهم «قوّاص»، وكانوا، في الغالب، رجالًا من جهلاء الأتراك أو مردة الأرناءوط، لا يدرون من أمور الضبط والربط سوى مصادرة الأفراد، والاعتداء عليهم بالضرب والإهانة، ومهاجمة البيوت وارتكاب المنكر، إذا ما كلفوا بضبط واقعة؛ وسوى المطالبة بالبقشيش والرشوة، إذا ما سلم إلى عهدتهم سجناء، فإذا ما كلفوا بالمساعدة في نكبة كحريق أو خلافه، اغتنموها فرصة للنهب والسلب؛ كالقوّاص الذي استدعي لإطفاء حريق، فدخل المنزل المشتعلة فيه النيران وضبط وهو يبدل قميصه المرقع من أحد قمصان صاحب البيت الفاخرة، فلما سئل عن السبب الذي حمله على ذلك أجاب: «ألم يكن ذاهبًا طعمة

(٧) انظر: «خديويون وباشوات» لموبرلي بل ص١٩ و٢٠.

للحريق؟ أفألام إذا استخلصته لنفسي؟»[٨]

وكان قد بلغ من سوء سمعة أولئك القوّاصة أن الناس، لا سيما الفلاحين، باتوا يخوفون بهم، أو بمجرد ذكر اسمهم، أولادهم، فيقولون لهم حينما يريدونهم أن يكفوا عن عمل غير مستحسن: «الجندي جاء»؛ كأنهم يقولون لهم: «جاء البعبع!»

على أن هؤلاء القواصة كانوا يجبنون أمام الفرنج، ولا يجسرون على مطاردة مجرميهم، لا سيما بعد تمادي القناصل في الإساءة إلى الأمن العام، بمد ظل الامتيازات فوق أولئك المجرمين، لحمايتهم من طائلة الشرائع، لذلك اضطر أولئك القناصل إلى اتخاذ قوّاصة لأنفسهم، يستخدمونهم في شئونهم الإدارية والقضائية مع رعايا حكوماتهم، بالرغم من علمهم بأنهم قلما يصلحون لأن يعتمد عليهم في مهم أو ملم، لشدة حبهم للبقشيش، وميلهم إلى الرشوة.

فقد كان يحكى عن قوّاص من قوّاصة أحد قناصل فرنسا في القطر، أنه قاد ذات يوم إلى سجن القنصلية فرنساويًّا حكم عليه بالحبس، وبعد أن أدخله فيه، مد يده إليه، وطالبه ببقشيش على الخدمة التي أداها له، بمرافقته إياه إلى ذلك السجن.[٩]

فنشأ عن ذلك وجود نظامي ضبط في البلاد، بجانب أنظمتها الإدارية المتعددة، كان من شأنهما الذهاب بالمرة بهيبة هيئة الشرطة، وجلب ويلات على القطر لا توصف.

فعهد (إسماعيل) إلى الإيطالي تمستكلي صوليرا، بإنشاء هيئة ضبط مختلفة، يركن إليها في عمل المحاضر؛ وكلفه بتنظيمها بحيث تغني البلاد عن القوّاصة كلهم، سواء أكانوا قوّاصة الحكومة أم قوّاصة القناصل – وهو يرمي، بإيجادها، علاوة على رغبته في توطيد الأمن، إلى نزع عقبة من العقبات العديدة المعترضة سبيل قضائه على الامتيازات.

فقام ذلك الإيطالي بالمهمة التي كلف بها؛ وأنشأ الشرطة المختلطة المطلوبة في العاصمة والثغور والبنادر، من خيرة رجال هيئة الضبط القديمة، ومن رجال خبيرين بالعمل،

---

(٨) انظر: «مصر الأخيرة» للبيك ص٢٨٤.

(٩) انظر: «باريسي بالقاهرة» لكارل دي بريير، ص١٠١ و١٠٢.

مدربين عليه، أتى بهم من أوروبا، لا سيما من إيطاليا – وهذا هو السبب فيما نجده، في ذات أيامنا هذه، من كثرة عدد الإيطاليين في رجال بوليسنا، لا سيما بالعاصمتين، وبورسعيد، والسويس.

فبرزت هذه الهيئة الجديدة أمام أعين المصريين في مظهر الساهر، حقيقة على الراحة والطمأنينة العامتين، الكالئ الأمن العام، حقيقة بعين لا تنام.

وقد كان كبار رجال الإدارة – كالمديرين في الأقاليم، والضابط في العاصمة والإسكندرية – يحملون عصا الإدارة بيد، وسيف القضاء بالأخرى، فكانوا في وقت واحد رجال الحفظ، ورجال الحكم، ورجال التنفيذ؛ فيؤدي بهم ذلك إلى الاستبداد والتجاوز، حتى إذا كانوا غير مجبولين على شيء منهما؛ فكيف بهم وهم مجبولون على الظلم، مولعون بالشر.

والظلم من شيم النفوس فإن تجد ذا عفة فلعلة لا يظلم

فيحكى عن عبد الرحمن بك مدير الدقهلية في أيام (محمد علي) الأخيرة أنه صادر رجلًا من المنصورة كان له في عاصمة الديار قريب يدلي بمحسوبية إلى (عباس باشا الأول) – وكان، في تلك الأيام، والي القاهرة – واغتصب منه أملاكه، فذهب الرجل إلى قريبه، واشتكى له من تصرفات المدير؛ فبلغ قريبه شكواه إلى (عباس باشا)، فكتب حفيد الباشا العظيم خطابًا إلى عبد الرحمن بك، شديد اللهجة، هدده فيه بالعزل، وما هو أوعر منه؛ وأمره برد ممتلكات الرجل إليه؛ ثم بعث بذلك الكتاب إلى المدير مع نفس المشتكي، فما كان من عبد الرحمن بك، حينما استلمه وقرأه، إلا أنه استدعى الجلاد في الحال، وأمره بضرب عنق الرجل؛ ففعل، ولم ينتطح في أمره عنزان، ثم مضت أيام، واتفق لعباس باشا أنه زار مدينة المنصورة، فاغتنم أهل المقتول فرصة وجوده بين ظهرانيهم، وأعلموه بواسطة محسوبه بما كان من أمر اعتناء المدير بخطابه، واحترامه لمضمونه، فاحتدم (عباس) غيظًا، واستدعى عبد الرحمن بك، وانهال عليه شتمًا وسبًّا، وأوشك أن يأمر بقتله، لولا أن عبد الرحمن بك تدارك الأمر، وألقى تبعة قتل الرجل على الجلاد؛ وبعث وراء هذا وأحضره، وباغته زجرًا وإهانة لكيلا يدع له سبيلًا إلى الكلام، وزعم «أنه قتل ذلك المسكين من تلقاء نفسه، لظنه أنه بذلك يرضيه، مع أنه لم يكلف إلا بتوصيله إلى الباشكاتب ليرد أملاكه

إليه»، وقبل أن يفيق الجلاد إلى نفسه، ويفهم من المقصود بالكلام، أمر عبد الرحمن به فضربت رقبته بين يديه، فهدأ غضب (عباس)، وذهب دم الرجلين هدرًا.[١٠]

ويُحكى عن أحد نظار الأقسام في الوجه البحري، أنه شدد على فلاح في إحدى القرى، في دفع أموال عليه، تبلغ قيمتها ستين قرشًا، ولما لم يتمكن الفلاح من دفعها، ضبط الناظر بقرته الوحيدة، وعرضها للبيع، نظير المبلغ المطلوب، فلم يقدم أحد من القرويين على مشتراها، لعدم وجود مبلغ الستين قرشًا عند أحد منهم، فأحضر الناظر جزار الناحية وأمره بجزر البقرة، وتقطيعها إربًا إربًا، ستين عدا؛ ففعل، فأجبر الناظر القرويين على أن يشتري كل واحد منهم قطعة بقرش، وأعطى الجزار رأس البقرة، مقابل تعبه، فرفع الفلاح تظلمه من عمل الناظر إلى أحمد الدفتردار بك، المخيف، زوج زهرة هانم بنت (محمد علي) – وكان، في تلك الأيام، مفتش الوجه البحري – فأحضر الدفتردار الناظر، وأنبه بعنف، لا على جزره البقرة فقط، بل على بيعه إياها بستين قرشًا، في حال أنها كانت تساوي مائة وعشرين قرشًا، كما دلت الاستعلامات التي أخذها في ذلك الشأن، ثم أحضر القرويين، وزجرهم بشدة على كونهم اشتروا القطعة بقرش، بينما هم يعلمون أنها تساوي قرشين، وأحضر أخيرًا الجزار، ووبخه على جزره بقرة ذلك الفلاح التعيس، مع أنها كانت كل ما يمتلكه من الحطام الدنيوي، فقال الجزار: «إني، يا مولاي، عبد مأمور، ولم أفعل سوى ما أمرت به»، فقطب الدفتردار حاجبيه وقال: «أولو أمرتك بأن تفعل، في هذا الناظر، ما فعلت بالبقرة، أتفعل؟» فأجاب الجزار: «قد قلت لمولاي إني عبد مأمور، أطيع الأوامر التي تصدر إليَّ!» فقال الدفتردار: «هلم، إذًا، واجزر هذا الناظر كما جزرت البقرة!» ففعل، فقال له الدفتردار، وقد جمد الدم في عروق جميع الحاضرين: «والآن، قطعه ستين قطعة، ما عدا الرأس!» ففعل، فأمر الدفتردار، حينئذ، القرويين المجتمعين بأن يشتري كل واحد منهم قطعة من تلك القطع الفظيعة، بقرشين، فتكون لديه مبلغ قدره مائة وعشرون قرشًا سلمه إلى الفلاح، قائلًا: «خذ، هذا ثمن بقرتك، فاذهب واشتر غيرها!» ثم التفت إلى الجزار، وقال له: «كما أنك أخذت رأس البقرة جزاء لك على تعبك، خذ بالمثل، رأس الناظر جزاء لك على تعبك في جزره وتقطيعه!» وضحك ضحكًا فظيعًا، وانصرف.

---

(١٠) انظر: ما كتبه عن عبد الرحمن هذا سبيون مارين في كتابه المعنون «حوادث ووقائع بمصر» ج١ ص١٧٤ وما يليها وص١٧٨ وما يليها.

ويُروى عن ضابط القاهرة – وكان بمثابة حكمدارها ومحافظها معًا – في أيام (عباس) الحكاية المزعجة الآتية: اقترن تركي، من أعيان الدرب الأحمر، بفتاة يقال لها: خديجة، كانت من أجمل النساء رواء، وأكملهن قوامًا، وأبدعهن محاسن، فجن فيها إلى درجة، هجر معها، كل نسائه الأخريات وسراريه، وسكن إلى خديجة، وحدها، يعبدها ويتمتع بها، ولما كان الرجل على غنى مفرط، ومشهورًا بالطيبة، وكرم الأخلاق، علاوة على أنه لم يكن دميم الخلقة، فما وجدت في الحي امرأة إلا وحسدت خديجة على حسن بختها، وصعود حظها؛ كما أنه لم يوجد في الحي رجل، إلا وغبط ذلك التركي على النعم الجمة التي مَنَّ الله عليه بها، وكان الكل يعتقد أن عيش الزوجين هنيء رغيد؛ وأن كليهما ممتع بقرينه تمتعًا تقر به العين، ويرتاح إليه الفؤاد.

فاتفق، ذات ليلة، أن ضابط القاهرة، في تلك الأيام، خرج يتعسس تحت أجنحة الدجى، متدججًا بسلاحه، ومصطحبًا معه قوّاصين من رجال الشرطة، مسلحين أيضًا، والجلاد وسيفه معه، فجاس بهم خلال الحارات والأزقة، يستطلع أحوال الأمن، ويجس نبضه، فوجد المدينة نائمة، هادئة، لا يقلق جسمها عارض مطلقًا.

فعن له أن يجوس، أيضًا، خلال الخرائب والأطلال القائمة على أنقاض الماضي، بين ميدان الرميلة والإمامين؛ وبين القلعة والسيدة نفيسة؛ لعلمه أنها الملجأ الذي يؤمه، عادة، قطاع الطرق، ومرتكبو الجرائم، فرادها، الواحدة بعد الأخرى، ولم يجد فيها ما يستوقف الانتباه، وبينما هو يستعد للرجوع، إذا ببصيص نور في أبعد تلك الخرائب موقعًا، يتسرب من فتحة صغيرة إلى الظلام الحالك الخارجي، فاستوقف نظره، فسار الضابط نحو منبعثه، ودخل الخربة، بقدم ثابتة صامتة، ومعه الجلاد فقط، وأما القواصان، فأوقفهما خارجًا، وما لبث أن أصبح على مقربة من الحجرة المنبعث منها النور، وإذا بعبد أسود يتكلم بصوت مسموع مع فلاحين، تفرس الجلاد في أحدهما، فعرف أنه أخوه، وتفرس الضابط في العبد، فعرف أنه عبد السري التركي في الدرب الأحمر، المتحدّثة الألسن بسعادته وحبه لزوجته، وحب زوجته له.

فأصغى إلى المحادثة الدائرة بينهم؛ وإذا بالعبد، وقد اتضح أنه مرسل من قبل سيدته، يتفق مع الفلاحين على أنهما، مقابل مبلغ من النقود، عينه لهما، يقصدان في الليلة التالية،

منزل ذلك السرى، إذ يكون، هو (العبد) في انتظارهما، عند باب البستان المحيط بالمنزل؛ فيفتحه لهما، ويدخلهما منه؛ فينقض الثلاثة على التركي، وهو يتناول طعام العشاء مع زوجته، في كشك في البستان؛ فيقتلونه بمساعدة الزوجة، الراغبة في التخلص منه، لكراهتها إياه، وغرامها بشاب من الجيرة، يدعى سليم أغا، كانت ترغب الاقتران به واتفقت معه على أن يحضر قبلهما، ويشترك معهم في ارتكاب الجريمة.

فأول ما بدا للضابط، لدى سماعه تلك المحادثة، أن ينقض على أولئك المجرمين، ويقبض عليهم، ويحاكمهم، ويعدمهم في الحال، بمساعدة قواصيه والجلاد، ولكن ترويه المعتاد عاد إليه، وحمله على تعديل ذلك الفكر، ورسم خطة للسير تضمن القبض على جميع المجرمين، وهم على وشك ارتكابهم الجريمة، حتى يقتنع نفس الزوج باشتراك زوجته معهم فيها، فخرج بسكوت تام، وعاد إلى الضابطة، وشرع يتأهب للعمل الذي نوى عليه.

وكان قد آنس من الجلاد انفعالًا غريبًا، ورآه يتفرس في أحد الفلاحين؛ فأدرك، من حينه، أنه لا بد يعرفه، بل قد تكون بينهما قرابة، فكلف أحد رجال الضابطة بمراقبته، بدقة، طوال تلك الليلة، وطوال النهار التالي لها، فراقبه القوّاص، وإذا بالجلاد قد شرع، منذ أن بزغت أنوار الفجر، يفتش على أخيه في جميع الأماكن التي يظن تردده عليها ممكنًا؛ وفي كل مخابئ الخرائب القائمة حول البلد، فأحاط القوّاص الضابط علمًا بذلك؛ فتيقن الضابط أن حدسه قد أصاب؛ وأخذ يتصور الليلة محفوفة بحوادث مفجعة أكثر مما تصوره في بادئ الأمر.

فلما غربت الشمس، أخذ عشرة قوّاصة والجلاد، وسار بهم، وكمن في جوار منزل التركي؛ ثم تقدم نحو باب البستان المقابل للباب الذي اتفق العبد مع الفلاحين على إدخالهما منه، ولما كان معه من آلات فتح الأبواب ما لا يستغني عنه رئيس شرطة مطلقًا، فتحه بهدوء وأدخل رجاله، وهم كأنهم أشباح، وأقامهم في ظل الأشجار يتربصون.

وكان يعتقد أن أول القادمين سيكون سليم أغا؛ وذلك لتيقنه من أنه متفق، حتمًا، مع الزوجة الخائنة، وكان سليم أغا هذا شابًّا من ذوي اليسار، شديد الميل إلى مداعبة السيدات وإغوائهن، كثير الحوادث الغرامية، الموجبة، أحيانًا، تداخل رجال الضبط فيها،

ولذلك كان ضابط العاصمة يود أن يكون شريك خديجة فيما دبرته لزوجها، لكي يقضي عليه، ويعيد الطمأنينة إلى أرباب عائلات كثيرة، كانت حركات ذلك الشاب تقلقهم على بناتهم وعقيلاتهم.

غير أن سليم أغا – ولو أنه أفسد، بلحاظه، قلب خديجة على زوجها، وأخرجها عن جادة الأمانة المطلوبة منها له، بل واتفق معها على أن يقترن بها، فيما لو طلقت من بعلها – كان أبعد من أن يقترف إثمًا فظيعًا كالمنوي اقترافه، أو يشترك مع مقترفيه في اقترافه، فكان يجهل كل التدبير؛ ولكنه كان مصممًا على الذهاب، في تلك الليلة، إلى بستان خديجة، إجابة لدعوتها، وهو يظن أنه إنما يذهب إلى الملتقى لغرامه ولذته، ولو ذهب، للقي حتفه. غير أن امرأة أخرى، في ذلك الدرب عينه، كانت هي أيضًا مغرمة به، بالرغم من اطلاعها على مقابلاته لخديجة – وكانت قد نظرت، من نوافذ بيتها، تجمع رجال الشرطة بالقرب من منزل التركي، فانسلالهم إلى بستانه – فما رأته سائرًا نحوه، إلا وتدلت من شباكها، وأنذرته بوقوعه بين مخالب خطر مميت، إن هو لم يعدل عن السير إلى خديجة، في تلك الليلة، فعدل سليم أغا عن الذهاب؛ ورجع إلى بيته، بتأثير عامل خفي لم يدر ما هو، وقضى ليلته، وهو مشغول البال، مبلبله.

فلم يمض على تربص رجال الحفظ زمن، إلا ورأوا السرى التركي وزوجه خارجين من المنزل، وسائرين نحو الكشك، الذي كانا يتعشيان فيه – وكانت الليلة مقمرة – ثم رأوهما يجلسان الواحد بجانب الآخر، ويبديان لبعضهما من مظاهر الغرام ما أشعل نيران الشهوة في ظهور الشبان من أولئك الرجال، وأهاج الشجون في صدر الضابط.

ومضت، وتلك المظاهر قائمة، فترة من الزمان؛ وإذا بباب البستان المتفق عليه بين الأوغاد انفتح، ودخل الفلاحان وراء العبد ينسلان.

فدنا الضابط من الجلاد، ووضع رأس خنجره على قلبه، وقال له، وهو ينظر إليه بعينين، كأنهما الفولاذ القاطع: «إن تبد حركة، أية كانت، ومهما خفت، اتخذتها علامة منك لأحد الفلاحين – وأظنه أخاك – تقصد بها إيقافه على ما هو فيه من خطر، قتلتك في الحال!» فارتعدت فرائص الجلاد، وجمد كصنم.

وكان القتلة قد اقتربوا رويدًا رويدًا من الكشك، وأحست خديجة بدنوهم، فانقلبت بغتة إلى حية ملتوية، وقدحت عيناها نارًا؛ وشرعت، والكلام يخرج من فيها بصفير، توجه إلى بعلها أشد الكلام قرصًا وتوجيعًا، وتظهر له كراهتها وبغضها، وشماتتها بحتفه الذي أصبح قيد شبر.

وبينما هي لا تزال تتكلم، والتركي مأخوذ، مصعوق، لا يدري أفي منام فظيع هو أم في يقظة، انقض القتلة الثلاثة عليه، وسكاكينهم مشهرة، فصاحت الزوجة الخائنة: «اقتلوه! اقتلوه!» ورأى الرجل الموت بعينيه.

ولكنها ما هي إلا لحظة، وإذا بالسكاكين قد أطيرت من أيدي حامليها، ووقعت على الأرض؛ وإذا برجال الشرطة قد أطبقوا على المجرمين وكبلوهم بالحديد، وشدوا وثاق الزوجة الخائنة.

ففتح التركي عينيه واسعتين، وازداد غيبوبة بينما الضابط، والسيف في يده مشهر، يأمر الجلاد بالاقتراب، وضرب أعناق الفلاحين والعبد؛ والجلاد يطيع، صاغرًا، ويضرب عنق أخيه، والدموع تنحدر سخية من عينيه.

ولكن زوج خديجة، لما سمع الضابط، يأمر بضرب عنقها أيضًا، أفاق من دهشته، وتقدم إلى زوجه، واحتضنها، ومانع في قتلها، بالرغم من تحققه جريمتها. غير أن الضابط ألفت نظره إلى أنها باتت مفضوحة، علاوة على كونها مجرمة؛ لأن نيفًا واثني عشر رجلًا رأوها مكشوفة الحجاب، فأقلع الرجل عن ممانعته، وتخلى عن زوجه إلى ما قدر لها.

فضرب عنقها؛ وغمس الضابط منديل رأسها في دمها المتدفق، وأرسله في أول ساعات الصباح إلى سليم أغا – هدية دامية من محبوبته إليه – وكان سليم أغا قد قضى ليله كله، هاجسًا، فلما أُلقي إليه المنديل، علم بأن مأساة وقعت؛ وأن خديجة باتت رهينة القبور![١١]

تلك كانت سلطة المديرين ورؤساء الضبط في العاصمتين والثغور؛ وإلى هذا الحد كانت أعمار الناس رهينة إشاراتهم وأهوائهم.

---

(١١) انظر: كتاب بيل سنت چون المعنون «الحياة القروية بمصر» ص١٣٠ إلى ١٣٩.

فانتزع (إسماعيل) منهم هذه السلطة، ولئن لم يفصل بين وظائف القضاء والإدارة فصلًا تامًا إلا في أواخر حكمه، وبعد إنشاء المحاكم المختلطة، إلا أنه من جهة، منع رجال الإدارة من توقيع عقوبات إعدامية لم تصدر بها أحكام؛ وخص رجال القضاء، دون سواهم، بإصدار تلك الأحكام، فكانت النتيجة أن القسوة والفظاعة اللتين اشتهرت بهما عصور الحكم المصري السالفة، إن لم تبطلا في عهده بطلانًا تامًّا، فقد قلتا إلى درجة كادتا تدخلان معها في حيز العدم؛ ومن جهة أخرى، فإن جهوده منذ تبوأ العرش في سبيل إنشاء محاكم نظامية في البلاد، تقبض على كل السلطة القضائية وفروعها فيها – وهي جهود ما فتئ الرأي العام واقفًا عليها – أدت إلى تطور فكري في اختصاصات القضاء ووجوب فصله عن الإدارة، لا يزال يتقوى وينضج حتى أيامنا هذه؛ ولو أن تلك الجهود لم تثمر سريعًا بسبب مقاومة الدول الغربية، لا سيما فرنسا، لها؛ ولا تمكنت من تكييف ثمرها، التكييف المرغوب فيه، بسبب تلك المقاومة عينها، وسنرى ذلك جليًّا في الباب الخاص به.

وأما منزليًّا، فقد عمل (إسماعيل) على تغيير عقلية رعاياه: (أولًا) بما أدخله إلى حياتهم البيتية من عادات معيشة غربية، حملت الكثيرين منهم، لا سيما سراتهم، على أن يستبدلوا ما كانوا عليه – كأجدادهم – من طرق جلوس وأكل ونوم واستقبال ضيوف، بطرق جلوس الغربيين وأكلهم ونومهم واستقبالهم لضيوفهم، عملًا بالقول المألوف: «إن الناس على دين ملوكهم!»

فإن (إسماعيل) طلق، بتاتًا، النظام الشرقي في ذلك جميعه؛ وأقبل يجلس ويأكل وينام ويستقبل ضيوفه، على الطريقة الغربية المحضة. أما جلوسه، فكان دائمًا على أرائك مرتفعة، فإذا ما شاء الكلام، مدَّد رجليه على مقعده، حسب عادة الشرقيين، أو نهض وشرع يخطر في الحجرة، ذهابًا وإيابًا، كجدِّه العظيم، مكثرًا من الإشارات اليدوية. أما أكله، فكان على الطريقة الفرنجية البحتة، يدعو إليه، عادة، وزراءه وبعض ضيوف أوربيين؛ ويقدِّر المدعوون الدعوة جدًّا؛ لأنه كان لمطبخه شهرة كبيرة في محلها، فالأصناف المقدمة كانت من ألذ المأكولات وأشهاها، وكانت أنبذته من خيرة الخمور الفرنساوية وأشهرها، ولا سيما من النوع المعروف باسم «شاتوايكيم». أما آنية مائدته، فكانت من أفخر ما يكون، مذهبة الحافة تذهيبًا خفيفًا، ومنقوش عليها حرف «أ» بالذهب الخالص، وكان كثير المحادثة أثناء تناوله

الطعام، عملًا بالحديث المأثور. على أن محادثته كانت بالفرنساوية دائمًا، بسبب الضيوف المدعوين إلى مائدته، وكان هو مركز المحادثة؛ لأن وزراءه لم يكونوا – معظمهم – يفهمون الفرنسية إلا قليلًا، وكان كلامهم أقل من فهمهم.(١٢)

وأما نومه، فكان دائمًا على أَسِرَّةٍ متخذة من المعادن الثمينة، في حُجَرٍ يدل رياشها على أنها معدة للنوم، فقط، وأما مقابلاته، فإنها كانت سهلة وبسيطة. يدخل الناس إليها، جماهير، ويجلسون على أرائك، فيحادثهم في مختلف المواضيع، ويقدم لهم السجاير بدل الشبكات، والقهوة بدل الشربات. على أنه كان يتضايق من المقابلات الرسمية، لا سيما في أخريات أيامه.

لذلك، بعد أن كان الرقاد، في مصر، على طراحات أو على فرش الأرائك، أصبح على أسرة متنوعة، من السرير الحديد إلى السرير البرونز والنحاس الأبيض والأصفر إلى السرير الفضة.

قال إدون دي ليون، بعد أن زار سرايات إسماعيل باشا المفتش، عقب سقوطه: «لاحظت دليلًا جديدًا على تحول العادات الشرقية إلى المجاري الغربية في هذا القطر، حتى عند الذين لم يتفرنجوا في عقليتهم وأخلاقهم. ذلك الدليل هو إبدال الأرائك بأسرة النوم».(١٣)

وبعد أن كان الأكل على «الصواني» والطبليات، تمد حيثما يتفق، أصبح على موائد مرتبة، في حجر خاصة، مجهزة تجهيزًا تدل كل مظاهره على أن تلك الحجر خصيصة بالأكل دون غيره.

وبعد أن كان الجلوس على فرش فوق الأرض، يمد على طول الحيطان، بوسائد مسندة إلى هذه، أو على أرائك مصنوعة طبقًا للطراز الإسلامبولي، أصبح على أرائك مرتفعة، تجلب رأسًا من بلاد الغرب، أو تصنع في نفس القطر، ولكن على طراز الوارد من الخارج؛ وعلى كراسي من الخيزران، ومقاعد أخرى متنوعة الصنع لم يكن الجيل السابق يستعملها البتة.

---

(١٢) انظر: «مصر الخديوي» لإدون دي ليون ص٣٣٧، و«خديويون وباشاوات» لموبرلي بل ص١٨.

(١٣) انظر: «مصر الخديوي» لإدون دي ليون ص١٩٥ و١٩٦.

وبعدما كان رب البيت، إذا ما أتاه زائر أو ضيف، يقدم له الشربات، فالشبك الطويل، فالقهوة في فناجين ذات ظروف خاصة، أصبح يقدم له، بعد الشربات، السجاير، ثم القهوة في فناجين ذات آذان، قائمة على صحون صغيرة، من جنسها.

وعمل (إسماعيل) ثانيًا، على تغيير عقلية رعاياه، منزليًّا، بما حببه إليهم من استبدال الطرق المعمارية القديمة، بالطرق المعمارية الحديثة، فبينما كانت البيوت في السابق تفصل من الداخل، تفصيلًا غريبًا، بحوش ومنادر ذات خزاين مرتفعة، ومقاعد غير مستوية السطح، يخرج منها إلى درك قليلة الاتساع، تنتهي إلى سلم ببضع درجات يوصل إلى مقاعد أخرى، منفصلة عن بعضها ومرتفعة عن الأولى ارتفاعًا بسيطًا، وهكذا، حتى يبلغ إلى أعلى البيت، حيث يوجد ما كانوا يدعونه بالقصر – وهو مقعد يشرف على كل ما تحته، وتنظر السماء من نوافذه دون سواها؛ وبينما كانت أبواب المدخل تجعل إما واطئة، لا يلجها الإنسان إلا إذا أحنى قامته؛ أو واسعة جدًّا، وفي هذه الحالة، إما أن تكون أبوابها حديدية، أو خشبية ضخمة، كأبواب الحصون؛ وإما أن تفتح في وسطها فتحة صغيرة تستعمل دون غيرها للدخول، ويضطر الداخل منها، أيضًا، إلى إحناء رأسه وقامته، إحناء كبيرًا؛ وبينما كان خارج البيوت يتعدى، في الغالب، على الهواء والفراغ، فتقوم الأدوار العليا على كتل بارزة عن حائط الدور الأرضي إلى فضاء الشارع، وليس في ذلك الخارج ما يستلفت النظر، سوى المشربيات – وكانت تارة صغيرة، بحيث لا يستطيع أن ينظر منها أكثر من شخص واحد، أو يضع فيها غير قلة واحدة؛ وطورًا كبيرة، واسعة وذات «خارجات» من نوعها تكاد تلامس مقابلاتها في الصف الآخر للمباني، أصبحت البيوت تفصل، أدوارًا أدوارًا، على الطريقة الغربية، كل دور مستوف لوازمه، ومشتمل على حجر يعرف الغرض المعدة له كل منها؛ وأصبحت المداخل تكسى أبهة وجلالًا، فيلج الإنسان منها إلى صحن الدار، وهو رافع الرأس والجبين، مستوي القامة؛ وأصبحت الصنعة تتفنن في خارج البيوت، فتزين الوجهات بالشرفات الرخامية، وبمظاهر هندسة معمارية بديعة، وبالنسبة لاتساع الشوارع الجديدة، وقيام الأشجار على جانبيها، والاستغناء بالتالي عن الحيشان الداخلية، لم تعد تلك الوجهات تجور على الفضاء، ولم تعد أخطار تداعيها وسقوطها بالكثرة التي كانت عليها في السابق.

وعمل (إسماعيل)، ثالثًا، على تغيير عقلية رعاياه، منزليًّا، بما حمل عليه الغربيين والسراة الوطنيين من تشييد القصور والوكالات الفخمة، فوق الأراضي التي وهبها لهم، على شرط أن يقيموا عليها مباني تتناسب أبهتها مع أثمان تلك الأراضي، ولما كان ثمن بعض القطع فيها يربو على الألفي جنيه، فإن رمنجتن والديوك أوڤ سيوذرلند، والكلوب الإنجليزي، وغيرهم، أنشاؤا عليها قصورًا بلغ ثمن الواحد منها عشرين ألف جنيه، فنجم عن ذلك أمران: (الأول) أن حب التقليد أخذ يدفع بالأهالي في العاصمتين والبنادر، بل في ذات القرى، إلى تشييد بيوت وقصور على مثال تلك السرايات والمنازل الفخمة؛ وفرشها بالرياش الفاخر، على الطراز الغربي؛ و(الثاني) أن الحياة المنزلية الأهلية المجاورة للحياة المنزلية الغربية، المقتضية في هذه التشييدات الجديدة، شرعت تزداد بها احتكاكًا، وتقتبس منها خصالًا من شأنها أن تستبدل، من قديم كثير، جديدًا يروق في العين، وأهم ما ظهر ذلك في إقدام الشرقيين على الاقتداء بالغربيين في إقبالهم على التصور شمسيًّا، وعلى تزيين حجر بيوتهم بإطارات صورهم وصور أصدقائهم الفوتوغرافية.

فإذا أضفنا إلى هذه الأمور الثلاثة، ما أدخله (إسماعيل) إلى صميم البيوت من تغيير في وسائل الشرب والتنوير المادي، ومن تعليم وتهذيب أدبيين، وأفكار جديدة، بواسطة المدارس التي أنشأها والشبيبة التي رباها فيها والجواري المتربيات في سراياته التي كان يزوجهن من وجهاء البلد فيدخلن إلى بيوت أزواجهن نظام تلك السرايات ونظافتها وترتيبها؛ وبواسطة مظاهر الحياة الغربية التي نشر معالمها في عاصمتيه، فإنا لا نرى مندوحة عن الاعتراف بأنه، وإن لم يهدم كل المساكن والبيوت، ليجدّدها – مع أنه، في الحقيقة، هدم وجدد كثيرًا منها – فقد غير حالها في الواقع، وعدّل صميمها حقًّا، تعديلًا يصح أن يعتبر تجديدًا محضًا، فأصبح ينطبق عليه القول الذي صدرنا به هذا الفصل من كتابنا؛ وبتنا نستطيع أن نحكم بأنه غير، حقيقةً، عادات أمته، وطرق معيشتها.

ولا أدل على صحة ذلك من التغييرين اللذين طرآ عليها سياسيًّا واجتماعيًّا من وراء جميع ما ذُكر.

فأما سياسيًّا، فإن انتشار المعارف والعلوم في البلاد انتشارًا واسعًا، وتمكن مقتبسيها العديدين من تهذيب عقلياتهم بأفكار مؤلفي الغرب السياسيين والاجتماعيين، من جهة؛

واحتكاك الحياة المصرية، من جهة أخرى، بالحياة الغربية، على ما كانت عليه هذه الحياة من استقلال في مظهرها الجدّي، ومن فوضى في مظهرها المعيب؛ فآثاره ذلك الاحتكاك للانفعالات المختلفة في النفوس؛ أكان الباعث إلى إثارتها مظهر تلك الحياة الجدي، أم مظهرها المعيب؛ ومجهودات (إسماعيل) الذاهبة به إلى الفوز بالاستقلال لبلاده، وإلى إقامتها في مصاف الدول الشرقية الكبرى، من جهة ثالثة – وهي المجهودات التي سيأتي بيانها في حينه – وقد كانت بمثابة نار اشتعلت في الأفئدة والعقول؛ وتنازل (إسماعيل) رسميًّا، من جهة رابعة، عن جانب عظيم من سلطته المطلقة في ميدان التشريع وربط الضرائب، بإنشائه مجلس النوّاب؛ وفي ميدان القضاء بتأسيسه المحاكم المختلطة، وخضوعه لأحكامها وقراراتها، راضيًّا أو مكرهًا، وتضافر الجاليات الأجنبية بمصر، من جهة خامسة، على الإثراء من أسلاب أمير البلد وفلاحيه «بمساعدة المحاكم المختلطة لهم مساعدة عجيبة» كتعبير القاضي الهولندي فيها المسيو ڤان بملن في كتابه المعنون «أوربا ومصر»[١٤] زيادة على تضافر الدائنين الأجانب بتعضيد دولهم، لا سيما إنجلترا وفرنسا وألمانيا، وتعنتهم في أن تدفع لهم فوائد الديون المطلوبة لهم، ولو بإرهاق الفلاح المسكين، وتحصيل الأموال منه سلفًا؛ أو بحرمان موظفي الحكومة ومستخدميها من صرف مرتباتهم لهم، أشهرًا متوالية؛[١٥] وقدوم جملة مفكرين شرقيين إلى مصر، وأخصهم بالذكر جمال الدين الأفغاني، وأديب إسحق السوري، وقيامهم يبثون تعاليمهم الحارة في المجتمعات والجوامع والكتب والصحف، من جهة سادسة وأخيرة –كل هذا أوجب تطورًا هائلًا في الأفكار، وأنجب قيام عدة آمال سياسية في القلوب، ظهر وجودها جليًّا:

(أولًا): بما سبق لنا ذكره من جميعات سياسية.

(ثانيًا): بالفتنة العسكرية التي أدت إلى سقوط الوزارة النوبارية.

(ثالثًا): بالحركة القومية التي أعقبت إلغاء قانون المقابلة.

(رابعًا وأخيرًا): بالعريضة التي قدمتها الشبيبة المصرية إلى الخديو (محمد توفيق) في

---

(١٤) انظر: ڤان بملن «أوربا ومصر» ص٢١.

(١٥) اقرأ: مكاتبات السير ڤيڤين، القنصل العام البريطاني بمصر في سنتي ١٨٧٧ و١٨٧٨.

أوائل أيام ملكة، والتمست فيها، بلهجة عدائية للغربيين، منح القطر جملة إصلاحات، دعتها «حيوية» له.

وأما اجتماعيًّا، فإن الملابس والأزياء تغيرت. أولًا فترك النساء، في المدن والبنادر، اليلك، والسلطة، والحزام الكاشميري، والطاقية الحمراء الصوف، الموضوعة عدة مناديل عليها، والقرص بما كان يتجلى عليه من حليّ ومجوهرات؛ بل ترك معظمهن ذات الضفائر والصفا؛ وتركن الخف والبابوج؛ وأقبلن يلبسن، في داخل منازلهن، الجلابيب والفساتين، مفصلة، لسيدات الطبقة العليا، على المودات الغربية؛ ويضعن الطرح البسيطة على رءوسهن؛ ويلبسن الجوربات في أرجلهن، وفوقها الشباشب، فإذا خرجن لبسن لباسًا إفرنجيًّا من فوقه السبلة، والحبرة واليشمك؛ وأحذية غربية من ذات الكعوب العالية؛ وأقدمن – علامة محسوسة ظاهرة للتطور الحثيث السائر – على أن يصوّرن، تصويرًا فوتوغرافيًّا، وهن أيضًا بملابس إفرنجية؛ وعلى تكبير صورهن الفوتوغرافية، بل على التصوّر تصوّرًا زيتيًّا، بوقوفهن أمام مهرة المصورين من الغربيين، بعد أن كن أضن على غير أزواجهن برؤية وجوههن وقوامهن، من البخيل بديناره العزيز، على السائل.

قال إدون دي ليون: من أغرب الأشياء في موجودات سرايات المفتش «صورة كبيرة جدًّا، موضوعة في إطار ثقيل مذهب، تمثل ابن المفتش وعروسه – وكانت ربيبة زوجة الخديو الثانية – في قديهما وقامتيهما، فإنها كانت من النوع الذي ينتظر المرء وجوده في قصور الملوك، وبما أن كلا المتصوّرين لم يكن في لباس شرقي، فإن المشابهة كانت أتم. أما هو، فكان جالسًا، مرتديًا لباسًا إفرنجيًّا ومكشوف الرأس، وأما هي، فكانت واقفة في كساء غربي من المحتمل الأزرق الثمين، مفصل ومطرز على آخر اختراع الجيل، وعلى رأسها إكليل من ماس يشبه تاجًا، يظنها رائيها من صميمات الفرنجيات!»(١٦)

وترك الرجال في المدن والبنادر، أيضًا، لا سيما الموظفون، اللباس المغربي والطربوش المغربي، اللذين نراهما على (محمد علي باشا) و(إبراهيم باشا) و(سعيد باشا) في صورهم الرسمية المرسومة في المكتبة المصرية وغيرها، ولبسوا اللباس الغربي، المرتدي به رجال تركيا في

---

(١٦) انظر: «مصر الخديوي» لإدون دي ليون ص١٩٦ و١٩٧.

ذلك الحين، وأعني به الإسطمبولية، من تحتها القميص المكوي، والصديري والبنطلون؛ وانتشر، مع شيوع هذه الملابس، استعمال الفرش لتفريشها، وقد كانت مكروهة، لكونها مصطنعة من وبر الخنازير؛ وتركوا المز والمركوب، واحتذوا بأحذية غربية، من تحتها الجورابات، فزال، بذلك، فارق كان يميز المسلمين عن غيرهم من بني وطنهم، ليسوا يدينون بدينهم، فإن مزوز المسلمين ومراكيبهم كانت صفراء؛ وأما النصارى واليهود فقد كان الأصل في لون لبسهم – عامة – ومراكيبهم – خاصة – أن يكون أسود، على جواز استعمالهم اللون الأحمر – إذا شاءوا – وأقلع المتمدينون منهم عن عادة حلق رءوسهم، مع إبقاء شوشة في قمتها، كما كانت العادة المتبعة في الأجيال السابقة؛ وأخذوا يعفون عن شواربهم، وقد كانوا يبالغون في قصها، كما لا يزال يفعل بعض المتعممين في أيامنا هذه، لا كما يفعل المقتدون بالإنجليز من حلق طرفي جانبيها وقص الباقي فيها على سواء الشفة؛ وأخذوا يقصون لحاهم على شكل مستدير، كشكل لحية (إسماعيل) في صوره، وتجاوز البعض ذلك؛ فقلدوا الفرنج، وحلقوا لحاهم بالمرة، وقد كان الإعفاء عن اللحى أمرًا راسخًا في النفوس، لما كان ولا يزال للحية من احترام عند بعض الشرقيين، لا سيما البدو.

وما زلت أذكر اشمئزاز بعض مشايخ من العربان، زرتهم منذ نيف وخمس وعشرين سنة، إذ رأوا في يدي كتاب سيرة نابليون الأول، وعرفتهم من هو، وما كانت أعماله، فتشوقوا إلى رؤية صورته؛ فأريتها لهم، فوجدوه حليقًا! كما أني لا أزال أذكر ما قاله لي بعض مبشري الكنيسة الكاثوليكية الرومانية – وكان قد جاب جهات السلط والكرك، في الصحراء السورية – من أن العربان، هناك، لما رأوا بين يديه صورة حبر المسيحية الأكبر وكان في تلك الأيام لاوون الثالث عشر، ووجدوا أن رئيس الدين الذي يدعوهم إليه، رجل حليق الذقن والشارب، نفروا منه نفورًا عظيمًا وانفضوا من حوله.

ولعل هذا هو السبب في أن مبشري الكثلكة ورهبانها، من الغربيين، يعفون عن لحاهم وشواربهم في الشرق، بينا هم يحلقونها بتاتًا في الغرب.

ويذكر، للدلالة على احترام مصريي (محمد علي) أنفسهم للحية، أن أحد مشايخ البلاد في الشرقية لكي يكيد رجلًا من ناحيته كان قد اختصمه، قيده في عداد المدعوين للجندية، بالرغم من كونه جاوز السن، وجعل مزين الناحية يحلق له لحيته: لأن قانون (محمد

علي) العسكري كان يقضي بحلق ذقون الجنود؛ وأرسله إلى المركز ضمن المرسلين إليه لتوقيع الكشف الطبي عليهم، فوجد كلوت بك – وكان هو الطبيب المكلف بالكشف، وهو الراوي لهذه الحكاية – أن الرجل غير لائق للخدمة، لداعي تجاوزه السن، فأمر بتخليته وإعادته إلى بلده، ولكن الرجل أبى إلا أن ينصفه المأمور، أولًا، من خصمه، الذي تسبب له بإهانة عظمى بحلق لحيته، فاستحضر ذاك الخصم، وخير الرجل في أمر مجازاته، فطلب أن يعاملوه مثلما عامله، وأن يحلقوا له لحيته مثلما حلق، هو، لحيته، فطفق الشيخ يرجو ويتوسل، ويعرض كل ما يشاء خصمه أن يطلبه من عوض مالي، ويحاول أن يقنعه بأن حلق لحيته لن يجديه نفعًا، ولن يعيد لحيته إليه، فأصر الرجل على طلبه، ولولا أن كلوت بك تداخل بينهما، وأقنع الفلاح بقبول عوض مالي جسيم من الشيخ، لما وجد هذا مفرًّا من جز لحيته، ولاضطر إلى مغادرة بلده، لكيلا يكون موضع سخرية أهلها، كما فعل غريمه، فإنه أقام في ناحية أخرى، ولم يعد إلى قريته إلا بعد أن رجعت لحيته إلى ما كانت عليه.(١٧)

ويروي بلتزوني، الرحالة البحاثة الإيطالي الشهير، عن أحد مهزاري (محمد علي) أنه أراد التنكر يومًا، للمزاح؛ فحلق لحيته وحضر إلى مجلس مولاه، فلم يعرفه في بادئ الأمر؛ ولكنه لما عرفه، أغرق في الضحك، حتى كاد يستلقي على ظهره؛ وجاد عليه ببعض المال. على أن المهزارين رفاقه، أبوا بعد ذلك أن يجالسوه على مائدة أو يخالطوه مطلقًا، لزعمهم أنه بحلقه لحيته ارتكب شيئًا بات لا يؤهله لأن يكون واحدًا منهم، وذلك لأنهم كانوا يعتبرون مخنثًا كل من حلق لحيته وشاربيه.(١٨)

وتغيرت ثانيًا، كيفية حياة الأغنياء اليومية، فإنهم كانوا، حتى أيام (إسماعيل) الأولى، ينهضون من النوم مبكرين، فيصلون صلاة الصبح، ثم يفطرون ويشربون القهوة، ويدخنون الشبك؛ فيهبون، بعد ذلك، ويلبسون ملابسهم، ويركبون جيادهم، ويخرجون إما للزيارات أو للتسوق؛ وإما لمجالسة صديق حتى تأتي ساعة الغداء، وهي الثانية عشرة صباحًا: فيعودون إلى منازلهم، ويتغدون؛ ثم يشربون القهوة، ويدخنون الشبك؛ ويدخلون بعد ذلك إلى دوائر حريمهم، فينامون ساعة أو ساعتين؛ ثم ينهضون، فيغسلون وجوههم أو يستحمون، ويتوضأون، ويصلون

(١٧) انظر: كتاب كلوت بك المعنون «لمحة في تاريخ مصر أيام محمد علي».

(١٨) انظر: «بلتزوني».

صلاة الظهر؛ وبعدها، يتكيفون – والتكيف عبارة عن غيبوبة المرء عن العالم المحسوس، ليعيش برهة غير قصيرة في عالم الأحلام والأماني، معيشة من يرى هذه الأماني والأحلام حقائق، ويستمرئ لذتها استمراء عميقًا – فعندما ينتهون من التكيف، يشربون قهوة العصر، ويدخنون شبكًا آخر؛ ثم يلعبون دور ضامة أو شطرنج مع أحد أصدقائهم أو أخصائهم، وبعدها، يصلون العصر، ويخرجون للتنزه، أحيانًا، مشيًّا على الأقدام، وفي الغالب ممتطين جيادهم، وفي ركابهم حاملو شبكاتهم، وأمامهم سواسهم، فتزدحم بمواكبهم الأزبكية، فإذا عنَّ لهم، نزلوا ودخنوا تحت أشجارها الباسقة؛ وإلا استمروا في تنزههم، يتفرج بعضهم على بعض؛ وتختلط، أحيانًا، بموكبهم، عربة أحد كبار الباشوات المقربين؛ فيتفرجون عليها، ويتفرج الباشا عليهم منها، وكثيرًا ما كانت تمرّ بهم الحمير والجمال، عليها السيدات، جالسات كما كنا نراهنّ، قبل عهد الترامواي؛ أي: مؤتزرات بحبرهن، وواضعات أرجلهن في ركاب قصير، بحيث تداني ركبهن بطونهن، ويهب الهواء عليهن، فينفخ في حبرهن، فيصرن كالبلونات، ولما تقرب الشمس من مغيبها؛ أي: حوالي الساعة الحادية عشرة، على الحساب العربي، يعودون إلى بيوتهم، فيصلون صلاة المغرب في وقتها؛ ثم يتعشون ويذهبون إلى القهوة التي يميلون إليها، لسماع الراوي يقص سيرة بني هلال وحروب أبي زيد ودياب والزناتي خليفة؛ أو أعمال فروسية عنترة بن شداد، والزير المهلهل وحرب البسوس؛ أو فعال سيف بن ذي يزن، وحيل علي الزيبق وأخاديعه أو يذهبون للسهر، ساعة أو ساعتين، عند بعض الأصدقاء، ويعودون فينامون مبكرين إلا إذا سهروا في فرح أو أقاموا يتمتعون بطراوة الليل، حينما يكسو القمر بأنواره أجنحة الدجى، فضة.

ولكن، بعد انتشار ملاهي المدنية الغربية وأسبابها؛ بعد تشييد الكوميديا والأوپرا الخديوية، واستقدام أكبر الممثلين والممثلات إليهما، وإقامة المراقص فيهما، علاوة على إدخال عادة الليالي الراقصة السنوية إلى الحياة القومية المصرية؛ بعد استيراد العربات بكثرة من أوروبا، حتى غصت بها شوارع القاهرة والإسكندرية، واقتناها معظم السراة فيهما؛ وبعد إقامة حفلات السباق للخيل والهجن في هاتين العاصمتين، وإنشاء حمامات حلوان، اندفع الأغنياء مع تيار الحياة الجديدة التي أوجدتها كل هذه المظاهر الحضرية، واتخذوا خلالًا غير التي كانوا عليها.

أما الملاهي، فمن نوع الكازينات والقهوات الغنائية، المنشدة فيها غادات متفننات

في سلب العقول والجيوب، كالتي أقيمت على سكة شبرا، وفي بعض نقط من ذلك الشارع، الذي أصبح – لا سيما في أيام العطلة والأعياد، وإلى أن أنشئ الشارع الموصل إلى الأهرام، ووصل بين برّي الجيزة والجزيرة ومصر بالكوبريين الجميلين المنشأين في سنة ١٨٧٢ – ملتقى كل من كان في العاصمة من ممثل للوجاهة، وكرم المحتد، ورفعة المركز، والجمال، والترف.

وأما الكوميديا والأوبرا، فإن الأولى شيدت بالأزبكية في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٦٧، وقد كان يوجد مكانها، ومكان الأوبرا أختها، بيوت صغيرة حقيرة، فاقترح (إسماعيل) على أصحابها أن يبيعوها له، فرضي بعضهم وأبى آخرون، ولكنه حدث أن حريقًا التهم فيما بعد بيوت الرافضين، فاشترى الخديو منهم الأرض بالثمن عينه الذي كان عرضه عليهم في البيوت وهي قائمة وشرع يبني مسرحية فوقها، واحتفل بافتتاح الكوميديا في مساء ٤ يناير سنة ١٨٦٨، فكأن إنشاءها، وتأسيسها، وتجهيزها، وإقامة أول تمثيل فيها –كل ذلك تم في ظرف شهر واثني عشر يومًا،[١٩] ومع أنها كانت، في بادئ أمرها، عبارة عن بناء خشبي، فإن إبرازها إلى الوجود بمثل هذه السرعة لم يكن يخلو من شيء، يعجب له، إعجابًا كبيرًا، فزيادة على ما استوجبه من الدقة المدخلان اللذان عملا فيها: (أحدهما) حديديّ، على الشمال، للخديو؛ و(الآخر) حديديّ، كذلك، على اليمين، للحرم المصون، وأميرات البيت المالك، فإن داخل ذلك المسرح كان فخمًا جدًّا، مزينًا بأبهى الرسوم، وباديًا على كل شيء فيه بذخ فائق، لا سيما في كل ما كان يتعلق بلوج الخديو والألواج الثلاثة المغطاة المعدة لأميرات أسرته.

وأما الثانية؛ أي: الأوبرا، فقد بنيت في السنة التالية، في ظرف خمسة شهور؛ وبلغت تكاليفها ١٦٠ ألف جنيه، فظهرت، من الخارج ومن الداخل، في المظهر الفخم الذي لا تزال تتجلى لنا فيه، وكلف (إسماعيل) ڤردي، المؤلف الموسيقي الإيطالي، الطائر الصيت، بوضع رواية تناسب المكان والمقام، للاحتفال بافتتاحها، بحضور الإمبراطورة أوچيني، القادمة لترأس حفلات فتح ترعة السويس، فنظم ڤردي روايته الشهيرة المسماة «بعائدة»، وقامت مدام پوطسوني، المغنية البديعة الجمال الأسمر، بتمثيل دور الأميرة الحبشية، فيها، باختيار

(١٩) انظر: «باريسي بالقاهرة» لكارل دي پريير، ص١١٨.

ڤردي نفسه، وبلغ من إتقانهم المظاهر التمثيلية، أنهم أنفقوا نيفًا وخمسمائة وخمسين ألف فرنك؛ منها ١٢ ألفًا للشعر الصناعي، فقط؛ وذلك خلاف ما أعطي لجوقة آلات الطرب (الأركستر) والممثلين (الأرتست)؛ وخلاف ما جاد به كرم (إسماعيل) على الأستاذ ڤردي، وقدره ١٥٠ ألف فرنك.[٢٠]

فكانت نتيجة ذلك جميعه، أن الجمهور القاهري، وعلى رأسه الخديو وأمراء بيته وأميراته، والباشوات، والسراة، أصبحوا يرون لذة حضور التمثيل المعروف بالميلودرام – أي المقترن التشخيص فيه بالغناء – من أشهى لذات الوجود؛ وأنهم أصبحوا يستقدمون، سنويًّا، جوقة أوروبية، خصيصًا لهذا الغرض، وينفقون عليها مبالغ طائلة، تتجاوز حد المعقول، فقد قدر بعضهم ما صرف على أفراد إحدى تلك الجوقات في شتاء سنة من السنين بمبلغ ١٢٠ ألف جنيه، وليس في تقديره من مبالغة؛ فإن الممثلة الواحدة، من جهة، كانت تتقاضى، أحيانًا، ألفًا ومائة جنيه في الشهر، خلاف الجواهر والهدايا المقدمة لها.

ولا غرو: فالمستقدمون من أولئك الفنيين كانوا ملوك التمثيل والغناء في أوروبا، في تلك الأيام، وملكاتهما؛ كالتينور نودين والآنسة سارولتا، اللذين فتحت الأوپرا بهما؛ وكالمسيو لاروز، والمسيو تسييه والمسيو پيجوري، والمدامات پوطسوني ومديني، ومتس فرّار، وبرت چيراردين، والآنسات دورتيه ولورنس وجيرار، ولا سيما مدام ماري صاص، التي كانت، علاوة على تفوّقها في الفن، من أبدع النساء حسنًا؛ وكالآنسة روسيل الممثلة المأساتية، التي مثلت في سنة ٧٢ رواية «البند ٤٧» ورواية «الفوميناچ» ورواية «أدريين ليكوڤرير» وروايتي «لادام أو كاملياه» و«السيد»؛ وكديلانوا، الذي مثل في السنة عينها رواية «الفوبونزوم» ورواية «نوزنتم» ورواية «الريڤليون»، ومن جهة أخرى، فإن كل جوقة كانت تشتمل عادة، على ثمانين راقصة، معظمهن، ميلانيات، من أجمل نجوم المسارح.

وبلغ من تفنن مديري الكوميديا والأوپرا في إرضاء الجمهور، أنهم أخذوا يستقدمون، أيضًا، نقادين فنيين، ليكتبوا المقالات الانتقادية الجميلة في التمثيل والممثلين، فيعملوا على تحسين الفن وترقية كفاءة القائمين به.

---

(٢٠) انظر: «باريسي بالقاهرة» لكارل دي پرير، ص١١٨ و١٢١.

واشتهر، من بين أولئك النقادين، المدعو فيلبي، ذو الشعر الطويل المسترسل؛ لا لأنه كان أكفأهم، ولكن لما حمله الطمع عليه من وقاحة سمجة، فمع أنه منح ٢٠ ألف فرنك، أجرة لسفره، فقط، وتحملت الأوپرا مصاريف إقامته كلها، بالغة ما بلغت، فقد أبى إلا استغلال الممثلات، وحملهن على شراء سكوته عن هجوهن بمال يدفعنه إليه، ولما وجد منهن إعراضًا، وعدم مبالاة، تحول إلى زمرة آلات الطرب (الكوريست)؛ وأخذ يطعن عليهم طعنًا مرًّا، فما كان منهم، ذات ليلة، إلا أنهم هاجموه، وقطعوا شعره المسترسل – وكان شعرًا كاذبًا – وقذفوه ببياض البيض وصفاره، وقشر البرتقال؛ وأهانوه إهانة لم يجد معها بدًّا من الرحيل إلى بلاده.[٢١]

وأما مديرو المسرحين – أي الكوميديا والأوپرا – المتفننون في سبيل إرضاء الجمهور القاهري فأوّلهم درانيت باشا، المعروف باسم پاولينو – وقد أطلق اسمه هذا على شارع وحي من شوارع قسم محرم بك بالإسكندرية، وأحيائه – كان صيدليًّا يونانيًّا في خدمة الدكتور تينارد الفرنساوي، فأدناه هذا من (محمد سعيد باشا) وأدخله في خدمته، فما لبث أن أنعم عليه بلقب بك، فقلب پاولينو اسم الدكتور أستاذه، وجعله «درانيت» وتسمى به؛ وظل في خدمة (سعيد) حتى آخر لحظة من حياته.

يقول المسيو كارل دي پرپير في كتابه «باريسي في مصر»: «إن قوة درانيت الكبرى، بجانب ذكائه الذي لا يُنكر، هي أنه عالج المرحوم (محمد سعيد باشا) عم الخديو وسلفه، في احتضاره، ولم يفارقه حتى آخر لحظة من حياته، ولم يكن أحد غيره يقدر على الدنوّ منه».[٢٢]

فعينه (إسماعيل) مديرًا لمصلحة السكة الحديدية، مكافأة له على ذلك، ولما تأسس المسرحان، عينه مديرًا لهما، وقلما كنت تراه، أو كان يقابلك، إلا باسمًا باشًّا، مهما كانت مهمتك لديه، فبات لا يستطيع أحد قراءة ما في ضميره، وتمكن، بذلك، من اقتناء ثروة طائلة.

---

(٢١) انظر: «باريسي بالقاهرة» ص١٢٢ و١٢٣.

(٢٢) انظر: «باريسي بالقاهرة» ص١٢٦.

وأخلفه على وظيفته منسه بك – وسوف يأتيك نبأ عنه – ومناديه بك، وغيرهما دونهما شهرة.

وأما المراقص التي أقيمت في المسرحين، وابتهج بها الجمهور، فأهمها المعروفة بأسماء «براهما» و«جزيرة الغرام» و«الجيوكوليرا» و«فليك وفلوك».

وأما الليالي الراقصة التي أدخلت عادتها السنوية إلى نظام الحياة القومية المصرية، فقد كان الخديو يحييها عادة في سراي عابدين، في منتصف فصل الشتاء، ويدعو إليها، علاوة على رجال معيته وكبار موظفيه، نيفًا ومائة وخمسين من وجوه العاصمة وسراتها، وذوي الحيثيات من رجال الجاليات الغربية، فكنت تجد جميع طبقات الهيئة الاجتماعية المصرية الرفيعة وجميع الأمم الأوروبية ممثلة في أولئك المدعوين.

وكان (إسماعيل) يستقبل وفودهم، ابتداء من الساعة التاسعة مساء، في أحد أجنحة السراي، بلطفه المعتاد، وبشاشته المألوفة، ويحادثهم فيما يهمهم، أو يرتاحون إليه، حتى الساعة العاشرة، فيقدم، حينذاك، ذراعه إلى عقيلة أقدم القناصل عهدًا، أو أكبر المدعوين مقامًا، ويسير بها وبالجمع إلى قاعة فسيحة، معدة لسماع نوبة العزف، فيسير الأمراء، أولاده الثلاثة، وراءه، وعلى ذراع كل منهم سيدة، ويتبعهم الملأ، كل مع السيدة التي تسمح له المألوفات القومية باختيارها، فيحضر الجميع النوبة ساعة، ثم ينتشرون في الحجر الأخرى، زرافات زرافات، وأزواجًا أزواجًا، ويغتنم الخدم فرصة خلو القاعة، لنزع معالم نوبة العزف منها، وتحويلها إلى قاعة رقص فخمة، وعندما يفرغون من ذلك، تصدح الموسيقى، فيعود المدعوون إلى القاعة، ويبدأ الرقص ويستمر، حتى بعد نصف الليل، في حضرة الخديو والموظفين الخديويين المرتدين ملابسهم الرسمية الساطعة، والمتلألئة صدورهم بالنياشين، التي حلتهم بها كفاءاتهم، أو الإنعامات العالية. على أن ما من أحد منهم كان يرقص، سوى الأمراء الثلاثة توفيق وحسين وحسن، أولاد الخديو؛ لأنهم كانوا، دون غيرهم، متعلمين ضروب الفن، وكان حسين أكثرهم غرامًا به، وأكبرهم اندفاعًا مع تياره، وأقلهم تأثرًا بالتعب الناجم عن المجهود المبذول فيه.

فإذا انتصفت أول ساعة بعد نصف الليل، فتح الخديو المقصف، فيسير إليه

المدعوون، زرافات زرافات، ويأكلون أشهى الطعام، ويشربون ألذ المدام، مريئًا هنيئًا، والموسيقى تعزف حولهم، حتى ساعات الفجر الأولى؛ فينصرفون حينذاك، مودعين من الخديو ورجاله، بما قابلوهم به من بشاشة وإكرام.

ولم يكن (إسماعيل)، لا سيما في أيام ملكه الأخيرة، يحب هذه الحفلات أو يميل إلى إحيائها، لمجرد لذاتها، فإنه كان يعتبر أوقاته أثمن من أن يصرفها في الأخذ بأسباب تلك الملاهي، ولكنه كان يحبها عملًا برأي رجل السياسة الشهير القائل: «إن البطن خير طريق إلى القلب!» ورغبة منه في أن تكون تلك الليالي مواسم تستفيد رعيته منها بما تلزمه احتفالاتها من حركة في ميداني التجارة والصناعة.

وأما السباقات، فإن الخديو كان يحييها، في عاصمتي ملكه، على نفقة جيبه الخاصة، ويدعو إليها من شاء من الوجهاء والأعيان والنزلاء الأجانب، فيقدم لهم المرطبات والحلوى والفواكه المتنوّعة، فكانت الدعوة إليها تعتبر منة وشرفًا يرفعان من قدر المدعو؛ ولذا، فإن السراة كانوا يتسابقون إليها، فضلًا عن السوقة والعامة، للتفرج عليها من بعيد، ولما كانت المقامرة أساسها – وطبع الإنسان مقامرًا – فإن ازدحام الأقدام في تلك السباقات كان شديدًا، غير مألوف إلا في الاحتفالات الدينية؛ بالرغم من أنها كانت تقام، من العاصمتين، على بعد يلزم قاصدها باحتمال مشقة، فسباقات مصر كانت تحيا في العباسية؛ وسباقات الإسكندرية في القباري، أولًا، ثم ما بين الحضرة وسيدي جابر، حيث أقيم، فيما بعد، ناديها الحالي، على الأرض التي باعتها له دائرة الأمير إبراهيم باشا، زوج الأميرة زينب هانم بنت (إسماعيل) العزيزة المفضلة، وكلتا الجهتين، بالنسبة لعدم وجود خطوط تراماواي أو سكة حديدية توصلهما بالعاصمتين، كانتا قصيتين، علاوة على كونهما رمليتين، وأن الطريق إليهما كانت تربة عثيرية.

وكثر اقتناء السراة الخيول، لتدريبها على الجري، عساها تفوز في تلك السباقات؛ وبلغ من اهتمامهم بها أن علي شريف باشا، صاحب السراي الكبيرة المشهورة بشارع عبد العزيز، المؤجَّرة الآن إلى راهبات المحبة، ورئيس محكمة مصر التجارية في ذلك العهد – وكان من أكبر غواة تلك الخيول – لم يكد ذات صباح يفتح جلسة محكمته إلا وأتاه سائسه، وهمس في أذنه أن جواده الفلاني – وكان من أحسن خيوله – مريض جدًّا، يخشى عليه،

فنهض علي باشا مذعورًا، وأعلن رفع الجلسة، وترك القضاة والمتقاضين، وذهب ليعول جواده المريض![23]

وكانت السباقات تقام، عادة، كل خمسة عشر يومًا؛ ومعظم «الجوكز» أي: راكبي الخيول، فيها من السودانيين، وإلا فإنجليز، وأهم سباقات عهد (إسماعيل) السباق المقام في اليوم السادس عشر من أيام الأفراح، التي أحييت مهرجاناتها أربعين يومًا، احتفالًا بزواج الأمراء محمد توفيق وحسين وحسن والأميرة فاطمة هانم، أولاد الخديو في سنة **١٨٧٣** فإن «الجوكز» فيه، كانوا مرتدين ملابس حريرية، وفاز منهم راكب جواد للخديو عينه، يقال له: «قباري» وراكبو جياد نظير أغا، وعلي شريف باشا، وإسماعيل بك، وامتاز ذلك السباق عن غيره، بأن هجنًا جرت شوطًا فيه؛ وبأن مقصفه كان من أفخر ما يقع في خلد بشر أو تراه عين؛ وأن المدعوين إليه كادوا يغطون بعددهم وعديدهم صحراء العباسية على اتساعها.

وأما حلوان، فإن الخديو – بعدما ظهرت مزايا مياهها المعدنية الكبريتية، ومنافعها للمستحمين بها – وطن نفسه على جعلها «إكس لي بن» مصرية شتائية، يؤمها رعاياه والسائحون (التوريست) للاستفادة منها، فما فتئ يشجع على إقامة المباني والفنادق فيها، بهمة لا تعرف الملل؛ ويقدم، هو نفسه، المثل الصالح في ذلك، بإنشاء قصر فخم في تلك الضاحية العاصمية، للأميرة والدته سنة **١٨٧٧** إلى أن تم له مرغوبه؛ وبرزت حلوان في حلة من الترغيب حملت الكثيرين من السراة على اتخاذها مقرًّا لهم، وكثيرين من الغربيين على قصدها، في فصل الشتاء، لتمضيته فيها.

وبلغ من إعجاب الناس بهوائها ومياهها أن المسيو بلان Blane صاحب كازينو منتي كارلو، الشهير بإمارة مونكو، وكازينو همبرج بألمانيا، عرض على الخديو مبلغًا جسيمًا من المال ليصرح له بفتح كازينو فيها للمقامرة، على شاكلة ذينك الكازينين؛ فاعتبر (إسماعيل) مليًّا، عواقب إقامة مثل ذلك المحل؛ ونظر إلى المستقبل نظرة من يستطلع أسراره، فرأى أموال أسرته ورعاياه تذهب إلى غمرات ذلك المكان؛ فتنباع منه مأساآت تلبس العائلات

---

(٢٣) انظر: «باريسي بالقاهرة» ص**٢١٩**.

لباس السواد والحداد؛ فرفض، ورفض كذلك، للأسباب عينها، مبلغًا أكبر، عرضه عليه الرجل ذاته، ليصرح له بفتح كرسال للمقامرة في القاهرة.

فلو كان (إسماعيل) الأمير المتعطش إلى المال، الذي يصفه أعداؤه، الراغب في الحصول على النقود من أي باب ولو ضارًّا برعاياه، لما أحجم عن قبول المبلغين الكبيرين اللذين عرضا عليه، ولبرر نفسه بحجة رغبته في صرفهما فيما يعود على مصر بالخير، سابقًا في تبرره بهذه الوسيلة، المستر سسل رودز المشهور، الذي يُروى عنه أن الظروف جمعته، يومًا، في حفلة مع الكولونيل جوردن، عقب عودة هذا الرجل البوريتاني المذهب من الصين، حيث كان قد أخمد ثورة النايبنج، فقص جوردن على الحاضرين كيف أن إمبراطور الصين، لكي يكافئه على خدماته العديدة الجليلة، لا سيما في إخماده نيران تلك الثورة الهائلة، التي كادت تذهب بعرشه، أخذه إلى حجرة ملأى ذهبًا، وقال له: «خذ كل ما فيها، فإنه مكافأتي لك على ما فعلت!» فرفض جوردن قائلًا: «إني لم أعمل إلا الواجب عليَّ، ولست أستحق على أدائي واجبي مكافأة ما!» فأظهر سسل رودز تأففًا من ذلك، واستنكارًا له، فالتفت جوردن إليه وسأله: «ترى، لو كنت مكاني، أكنت تقبل؟» فأجاب سسل رودز: «بلا شك! وكنت استخدمت ذلك الذهب في اكتساب إمبراطورية جديدة لبريطانيا العظمى!»

على أن أكبر تعديل اجتماعي أدخله (إسماعيل) على حياة أمته المصرية القومية، وأكبر هزة، بالتالي، هز بها عقليتها، في صميمها، إنما هو عمله على إبطال النخاسة والرق وتحرير العبيد.[٢٤]

فإن الرق ما فتئ رفيق الحروب الإسلامية، حيثما دارت رحاها، وأليف الحياة العائلية الإسلامية، حيثما قامت معالمها. لا لأنه أصل من أصول الدين والحشمة الإسلامية، كما كان يعتقد الأوروبيون؛ ولكن لأنه – من الوجهة الحربية – موروث عن القرون التي سبقت الإسلام، وقد عمل الإسلام على محو هذا الإرث من نفوس المسلمين فأوصى النبيﷺ كثيرًا

---

[٢٤] أهم مصادر كلامنا عن الرق وإلغاء النخاسة، فيما يختص منه بالتاريخ المصري في عهد إسماعيل، هي: «مصر كما هي» لماك كون، و«مصر» لمالورتي و«إسماعيلية» للسير صموئيل بيكر، و«مصر ومحمد علي» لمادن.

بالرقيق خيرًا وحض على عتق من وقع في الرق ووعد بالثواب الجزيل من الله تعالى على هذا العتق حتى أصبح من قواعد الإسلام تشوُّف الشارع للحرية الشخصية، ولكن المسلمين بعد القرون الأولى انغمسوا في أسباب الترف، واندفعوا في تيار اللذات؛ فأدى ذلك بهم إلى الخمول والكسل اللذين أصبحا – فيما بعد – من أكبر أسباب انحطاطنا في مضمار الحياة العملية، وعدم أخذنا بما قيل لنا من أن «نعمل لدنيانا كأننا نعيش أبدًا»؛ وأدَّى بنا من جهة أخرى، إلى حمل قول الكتاب العزيز وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ على إباحة استرقاق المرأة المسلمة من طريق البيع والشراء.

فأقبل فقراء المسلمين، لا سيما في الكرج والقوقاز، يبيعون أولادهم، باختيارهم، وهم يرمون بذلك إلى التخلص من عبء تقويم أود معاشهم، من جهة؛ وإلى التطويح بهم في بحر الحدثان، من جهة أخرى، عسى أن تذهب أمواجه بهم إلى شواطئ السعادة والعز، فإن كانوا إناثًا، ربما تزوجن من بيك أو باشا أو والٍ أو من السلطان؛ وإن كانوا ذكورًا، ربما ترقوا إلى أعلى المراتب، فأصبحوا أمراء جيوش؛ كحافظ باشا صاري عسكر آخر جيش عثماني قاتل (إبراهيم) الهمام؛ أو رؤساء دولة، كخسرو باشا كبير وزراء السلطان عبد المجيد، وألد أعداء (محمد علي) العظيم.

وأقبل أغنياء المسلمين يقتنون أولئك الفتيان والفتيات، ويختصون بالفتيات لقضاء لذاتهم وأوطارهم، وهم لا يعتقدون أنهم، بذلك، يرتكبون إثمًا، أو يأتون نكرًا؛ جهلًا منهم بأصول دينهم، فاضطرهم إكثارهم من ابتياع الجواري واقتنائهم لهن في بيوتهم إلى الاستمرار على اقتناء الخصيان لحراستهن، وإلى الإكثار من شراء الإماء السود لخدمتهن.

ولكن إغلاق باب الحروب أدى إلى تعذر الحصول على الطلبين، فنشأت من ذلك النخاسة وترعرعت، وفشت فشوًّا عظيمًا! والنخاسة هي صيد السود، صيدًا، وتقييدهم بالحديد، وسوقهم إلى أسواق بيع الرقيق، كالأنعام، حتى لقد يموت كثيرون منهم في الطريق!

ولم يكن العالم المسيحي الغربي أقل تمسكًا بمبدأ الاسترقاق من العالم الإسلامي في الزمان المتأخر ولكن لدواع غير دواعيه، فالمسلمون كانوا يبتغون من الرق، على العموم، التسري والترف؛ وأما العالم المسيحي فكان يبتغي منه الاستغلال والنفع، فكانت نتيجة

اختلاف الغرض بينهما أن العالم الإسلامي، على العموم، كان يعتني بالرقيق اعتناء المرء بوسائل لذاته، ويعامله معاملة العضو في عائلاته؛ بل كثيرًا ما يزوج الأرقاء من بناته والرقيقات من أولاده، ولو أن هناك استثناءات نادرة قد تؤخذ حجة على خلاف ذلك: كإقدام أحمد الجزار باشا، والي عكا، في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، مثلًا، على قطع أنوف جواريه، وآذانهن، ونهودهن، وألسنتهن على سبيل التسلية والتفكهة؛ وإقدام (إبراهيم) الهمام نفسه، في ساعة غضب شديد، على قتل مملوكه المفضل عثمان، لذهابه إلى الحمام بدمشق بدون إذن منه، وأمره بدفنه، بحيث تظهر قدماه خارج الأرض فتأتي الكلاب وتنهش جثته؛[٢٥] أو إقدامه يومًا، شرب فيه أحد أولاده، وهو طفل، لبنًا، فاعتراه ألم، فاضطربت والدته واتهمت أربعًا من جواريها بأنهن سممنه، على إصدار أمره بالقائهن حالًا في النيل، قبل التثبت من صحة التهمة – وقد كانت كاذبة؛[٢٦] أو كإقدام (عباس) على الأمر بخياطة شفتي جارية من جواري قصره صادفها تدخن في إحدى طرقاته – وكان التدخين محظورًا على أمثالها وغير مسموح به في القصور إلا لرباتها، أزواج أربابها الشرعيات.

على أن هذه، كما قلنا، كانت استثناءات نادرة، ولذا فإن الرقيق في الإسلام لم يكن يشعر بأنه تعس، أو ممتهن ومحقر، بل كان يفتخر بانتسابه إلى مواليه، ولا يبغي عن الحال التي هو فيها عوجًا.

وأما العالم المسيحي الغربي، فكان يعامل الرقيق، على العموم، معاملة غلظة وقسوة؛ فيتعبه ويشقيه على نسبة الفائدة التي كان ينتظر أن تعود عليه من زيادة أتعابه وإشقائه، وكان الرقيق فيه يشعر، شعورًا لا مزيد عليه، بذله وحقارته وبؤسه، ويرغب، من صميم فؤاده، في أن يتخلص، ولو بالموت، من المصيبة التي هو فيها. اقرأ كتاب «خص العم طم» الشهير لمؤلفته الست هنرييت بيتشرستو.

فأدى ذلك إلى نشوء حركة في العواطف والأفكار، أخذت تعمل عملًا حثيثًا على إبطال الرق، واجتثاث جذوره.

---

(٢٥) «مصر» لمرسيل: انظر في الكتاب الجزء المعنون «مصر الحديثة» ص٤٠.

(٢٦) انظر: الكتاب عينه والجزء ذاته ص٤٠.

تلك الحركة بدت، على الأخص، في إنجلترا، في أواخر القرن الثامن عشر، بهمة نفر من رجال الفضل، أشهرهم جرانڤل شرب، الذي ما فتئ، مدة نصف قرن برمته، يجاهد في سبيل إبطال الرق؛ وبمساعي الرجال الإنجيليين المعروفين باسم «الكويكرز» أي: (الراجفون) الذين قدموا إلى البرلمان البريطاني طلبًا بإبطاله.

ثم أقبل كلاركش ينشر مؤلفاته، ويبذل همته للغرض عينه؛ وانضم إليه ويلبر فرس بعد ذلك بقليل، ولا مقصد له من الحياة سوى حمل البرلمان على إصدار قانون يبطل الرق والاسترقاق، فجاهدا معًا، جهادًا طويلًا، أقامهما في مصاف أكبر المحسنين إلى الإنسانية قاطبة.

فتأسست في يونية سنة ١٧٨٧ لجنة مؤلفة من اثني عشر عضوًا، معظمهم من «الكويكرز» لإبطال الإتجار بالرقيق، ولكنها صادفت مقاومة عنيفة من أجلّ رجال العصر، وعداء شديدًا، فلم تبال، وقدمت على لسان ويلبر فرس طلبها إلى البرلمان في سنة ١٧٨٨؛ وما زالت تنشر مجهوداتها، ويبذل ويلبر فرس أمواله وجهوده، حتى فاز بمرامه؛ واستصدر من البرلمان الإنجليزي في سنة ١٨٠٨ قانونًا بإبطال الإتجار بالرقيق.

فاقتدت الحكومة الفرنساوية بالبرلمان البريطاني، وأصدرت في سنة ١٨١٥ أمرًا قضى بما قضى به ذلك القانون. على أنه كان قد سبق للجمعية الدستورية الفرنساوية أن اعترفت بقرارها الصادر في ١٥ مايو سنة ١٧٩١ بمساواة عموم البشر في الحقوق الشخصية، والمدنية، والاجتماعية، بضرب الصفح عن جنسهم، وملتهم، ولونهم.

وسار مؤتمر ڤيينا في سنة ١٨١٥ في الطريق ذاتها، فمنع هو أيضًا الإتجار بالرق.

على أن الاسترقاق لم يزل، مع ذلك، جاريًا: لأن مبدأ الرق نفسه لم يحظر وإن حظر الإتجار بالرقيق، وقضت على النخاسة قرارات مؤتمري إكس لاشاپل سنة ١٨١٨ وڤيرونا سنة ١٨٢٢ الدوليين.

فتأسست في سنة ١٨٢٣ جمعية تحت رياسة كلاركش، وويلبر فرس، وبكستن، في إنجلترا، غرضها العمل على تخفيف ويلات الأرقاء، وإبطال الرق تدريجيًّا في الممتلكات الإنجليزية، ولكن الكويكرة اليصابات جريك أذاعت نشرة عنوانها: «وجوب إبطال الرق حالًا،

لا بالتدريج» حملت بها تلك الجمعية على التخلي عن مبدأ الإبطال التدريجي، والانضمام إليها في المطالبة بالإبطال السريع، وكانت الأفكار والقلوب قد تنبهت إلى خطورة المسألة، ومنزلتها من الرقي البشري الحقيقي، فوجدت الحركة، التي قامت بها تلك الجمعية، أرضًا صالحة، نمت فيها بذور تعاليمها بسرعة عجيبة؛ وهب الرأي العام كله يؤيدها ويعضدها.

فأصدر البرلمان البريطاني قانونًا في آخر سنة ١٨٣٢ حدد بمقتضاه يوم أول أغسطس سنة ١٨٣٤ لتحرير عموم الأرقاء في دائرة الممتلكات البريطانية؛ وخصص مبلغ عشرين مليونًا من الجنيهات لدفع تعويضات منه إلى موالي الأرقاء المحررين.

فما أتى عام ١٨٤١ إلا وكانت بريطانيا العظمى قد حررت نيفًا واثني عشر مليون رقيق في أملاكها الهندية الشرقية وحدها.

فلم تشأ الدول الأوروبية أن تتأخر عنها في ذلك المضمار الشريف، فأبطلت حكومة السويد الرق في سنة ١٨٤٦ وسنة ١٨٤٧؛ وأبطلته حكومتا فرنسا والدانيمرك في سنة ١٨٤٨؛ وحكومة هولندا في سنة ١٨٦٢ بدون تعويض لموالي الأرقاء؛ وأبطلته باقي الدول، بالتدريج، حتى إسبانيا نفسها؛ ومع أن الولايات المتحدة الأميريكية قررت إبطال النخاسة منذ سنة ١٨٠٨ وأصدرت قانونًا في سنة ١٨٢٠ اعتبرتها، بموجبه، ضربًا من ضروب القرصنة، فإن مبدأ الرق لم يبطل فيها، تمامًا، والعمل به لم ينقطع كلية، إلا بعد أن قامت الحرب الأهلية عليه بين ولايات الشمال وولايات الجنوب، وفازت الأولى – وكانت ضد مبدأ الرق – على الثانية المتحيزة له، فأجبرتها على الرضوخ لإرادتها.

ولما لم يعد يبقى من رق في العالم إلا في البلاد الإسلامية، للأسباب التي سبق لنا ذكرها، تحولت مجهودات مبطليه والمطالبين بإبطاله، إلى تلك البلاد؛ وكان قد غاب عن أنظارهم أن الرق في الإسلام غيره في النصرانية، وأن پسكال كان قد قال، منذ نيف ومائتي سنة: «ما هو صواب في هذه الجهة من جبال الپيرنيات قد يكون غلطًا في الجهة الأخرى منها!»

فشرعوا يؤلفون الجمعيات لإبطال الرق في الدول الإسلامية، وينتدبون الوفود لمقابلة عواهلها، ومفاتحتهم في هذا الشأن؛ ويحضون دولهم على التداخل في الأمر، ووضع حد «لذلك العار الإنساني الذي لا يُطاق».

فحملت الحكومة الإنجليزية السلطان عبد المجيد، بما كان لها عليه من أياد، بسبب تداخلها بينه وبين تابعه (محمد علي)، وإذلالها هذا بين يديه، على وضع فقرة في الفرمان الذي أصدره إليه في سنة ١٨٤١ مؤداها: «أن أبطل صيد السود، فإنه عمل لا يتفق مع مبادئ العدالة والإنسانية!»

على أن لا إنجلترا ولا عبد المجيد كانا يقصدان، من مثل هذا القول، حض (محمد علي) على إبطال النخاسة. أما إنجلترا، فإنها، من جهة، كانت تجهل فظاعة النخاسة في السودان – لأن تلك الفظائع لم تعرف في أوروبا إلا بعد رحلات ليڤنجستن، وبيكر، وستانلي؛ ونشر هؤلاء الرحالين الأفاضل البيانات التفصيلية عنها – ولأنها، من جهة أخرى، كانت تشعر بأنه لا يحسن أن يخاطب بإبطال النخاسة أمير مسلم، بينما أن معظم الدول الأوروبية والأميركية المسيحية لا تزال مجيزة لها، وأما عبد المجيد، فلأنه كان يعلم أن إبطال صيد السود يقضي، حتمًا، بإبطال الخصيان، ولم يكن في وسعه الاستغناء عنهم.

فغاية ما فهمه (محمد علي) من الفقرة التي زيدت في فرمان سنة ١٨٤١ هو أن إنجلترا والسلطان يخشيان منه عودًا إلى صيد السود لتجنيدهم على غير علم منهما، في جوف البلاد، وأنهما يأبيان عليه ذلك، ولا يبعد أن فهمه كان في محله. غير أنه كان قد صمم تصميمًا باتًّا على عدم إعادة الكرة على الدولة العثمانية، وكان قد اختبر، من جهة أخرى، قلة صلاحية السود للجندية في غير السودان، فلم يكن يهمه البتة، قنص السود، لاتخاذ جيش منهم؛ ولا همه، يومًا في حياته، اقتناصهم لاسترقاقهم، واتخاذ خصيان منهم. بل كان يهمه، بالعكس، عمار السودان وتقدمه، كما دل سفره إليه في سنة ١٨٣٩، وزيارته لأبعد أصقاعه، حتى الفازوغلي، بالرغم من أن سنه كانت فوق السبعين؛ وإقامته محطات عسكرية على ضفتي النيل؛ وإنشاؤه مدينة الخرطوم عند ملتقى النيلين الأبيض والأزرق؛ وإعلانه حرية الملاحة على النيل الأبيض؛ وإبطال تجارة الرقيق؛ وكما دل، أيضًا، تشجيعه رجال العلم كسبيك، وجرانت، وبلتزوني، وغيرهم، على جوب البلاد واستكشاف أسرارها.

ولكن رجال الحكومة المصرية وموظفيها، في أيامه، وأيام خلفائه الثلاثة الأول، بل في أيام (إسماعيل) ذاتها كانوا يدبرون الغزوات في أعالي النوبة والسودان، ويشنون الغارات على قبائل السود، فيصطادون منها ما يمكنهم صيده، ويبيعونه في أسواق الرقيق بالخرطوم

والقاهرة وغيرهما، فيصيبون، من ورائه، أرباحًا طائلة.

فحدا ذلك (بسعيد باشا) إلى السفر بنفسه إلى السودان في نوفمبر سنة ١٨٥٧ بصحبة جيش عدده خمسة آلاف رجل، تخلى عن معظمه حالما جاوز الحدود المصرية، ولم يصطحب منه، إلى بربر، سوى خمسمائة فارس – فقابل في بربر وجهاء البلاد، وأظهر لهم نياته في تحسين أحوال السودان وتشجيع وسائل العمران فيه؛ وأعلن رغبته في إبطال تجارة الرقيق، ثم قام إلى الخرطوم، فبلغها في ١٠ فبراير سنة ١٨٥٨؛ وبعد أن أوشك أن يعزم على التخلي عن السودان برمته، ليأسه من إصلاحه، قبل رجاء من رجاه في تغيير عزمه هذا، من الوجهاء، وأمر بإجراء عدة تعديلات إدارية، كجعل كل مديرية مستقلة عن الأخرى، لا ترجع في أحكامها إلا إلى مصر؛ وعدة إصلاحات، كتنظيم البريد بين الخرطوم ومصر على الهجن بطريق كروسكو؛ وكتخفيض الضرائب على الأطيان والسواقي، ومنع الجند من جمعها، وإناطة ذلك بمشايخ البلاد على أن لا يجمعوها إلا بعد الحصاد؛ وكترتيب عقد ناد من الأعيان في الخرطوم، كل سنة، للنظر في راحة البلاد؛ وإنشاء محطة عسكرية على نهر سوبت لمراقبة تجار الرقيق، وقطع دابر النخاسين، ولما عاد إلى مصر، فكر في إنشاء سكة حديدية تجمع بين القطرين، وتسهل مراقبة سير الأحكام واعتدالها، مهما بعدت الشقة، بين الولايات ولكنه لم يتمكن من إبراز فكره هذا إلى حيز الوجود، كما أن إعلانه إبطال الرقيق لم يجد نفعًا ولا أفادت المحطة العسكرية على نهر السوبت شيئًا؛ لأن البلاد لم تكن ناضجة لإبطاله، ولا راضية به؛ ولأن الحياة الاجتماعية لم تكن لتستغني عنه.[٢٧]

فعاد المطالبون بإبطاله من الغربيين إلى النفخ في أبواقهم، وهم لا يدرون من الملوم في إبقائه.

فلما آل العرش إلى (إسماعيل)، وصمم هذا العاهل، كما قلنا، على إدخال بلاده، بصراحة، في مضمار المدنية الغربية، وطن نفسه على إبطال الرقيق، توطينه إياها على إلغاء العونة والسخرة كقول فون ستيفان في كتابه «داس هوتجي إجپتن ص١٥٣».

---

(٢٧) انظر: مريئو «مصر المعاصرة» في الكلام عن السودان، وإدون دي ليون «مصر الخديوي» ص٣٤٧ وما يليها.

وكانت النخاسة، إذ ذاك، في أشدها، بالرغم من مقاومة (محمد علي) و(سعيد) لها، وبالرغم من عمل الحكومة المصرية على تقليل توريد الأرقاء، نيلًا، وإبطالها أسواق الرقيق الرسمية بمصر والإسكندرية وطنطا وغيرها من البنادر!

«فالبحارة» في جهات النيل الأبيض، و«النهاضة» في جبال النوبة وجبال فازوغلي، وفي جهات كردوفان الجنوبية، كانوا لا يفتأون عاكفين على صيد السود بقوة السلاح، كأنهم وحوش برية، وسبيهم والسير بهم إلى أسواق الرقيق في الأبيض وفاشوده، والقلابات، حيث كان الجلابون يشترونهم منهم؛ وبعد أن يبيعوا أقلهم قيمة في أسواق الخرطوم، والمسلمية، وود مدني، وسنار، والقضارف، وكسلا، وبربر، وشندي، ينزلون بأقواهم وأجملهم إلى مصر، إما عن طريق النيل، في مراكب يرفعون عليها رايات دول غربية، ليحتموا بها؛ وإما عن طريق الصحراء، إلى أسيوط، حيث كان يوجد معمل للخصي، يديره قسوس من الأقباط حازوا، في أنهم من أمهر الناس في إجراء ذلك العمل الفظيع، شهرة شائنة، وينسلون منها سرًّا إلى مصر والإسكندرية، وأهم بنادر القطر، ويعرضون بضائعهم البشرية على الراغبين فيها، إما باطلاع رجال الحكومة، وموافقتهم الصامتة؛ وإما خفية وخلسة بمساعدة شركاء لهم معلومين.

وكان ثمن الولد الأسود أو البنت السوداء التي من عمره، ما بين عشرة جنيهات، واثني عشر جنيهًا؛ وثمن الصبي الحبشي، ما بين ٢٠ و٣٠ إلى ٩٠ جنيهًا ومائة جنيهًا؛ وثمن البنت الحبشية التي سنها ما بين الثانية عشرة والسابعة أو الثامنة عشرة، من ٧٠ جنيهًا إلى ١٠٠ جنيه؛ وكان ثمن الرقيقات التي سبق استخدامهن أرخص من غيرهن، إلا إذا كن من صاحبات الحرف، كأن تكن طاهيات أو ما شاكل ذلك، فإنهن، في مثل هذه الحال، كن يبعن بثمن أعلى، وأما الخصيان، فكانوا أعلى ثمنًا من الجميع، لندرتهم، والسبب في ندرتهم قلة نجاح عملية الخصي، وموت تسعين في المائة من الذين كانت تعمل لهم.

وكان يوافي جلابو الرقيق الأبيض جلابي الرقيق الأسود إلى تلك الأسواق، والفرق بين الرقيقين جسيم جدًّا: لأن الرقيق الأبيض كان اختياريًّا؛ وأما الأسود، فكان مجلوبًا قسرًا، وكان ثمن الجارية البيضاء يختلف بين ٢٠٠ جنيه وخمسمائة، ويتراوح، أحيانًا، تبعًا لجمال الجارية المبيعة، ما بين ٨٠٠ جنيه وألف جنيه.

وكان الراغبون في الشراء كثيرين، إما لسد فراغ أحدثه الموت في عدد الأرقاء الموجودين في بيوتهم – والموت كان كثير الزيارة للأرقاء، وأغلب ما كانت أعمار هؤلاء البؤساء قصيرة! – وإما للمغالاة في مظاهر الأبهة والترف، فقد كانت توجد بيوت غاصة بالمئات من الجواري، ولا يعرف أربابها منهن إلا القليلات، فيقبلون، أفرادًا أفرادًا، على محلات الجلابين، ويشترون ما يطيب لهم من الرقيق المعروض، وهم أبعد من أن يفتكروا، حتى ولا في المنام، بالفظائع والآثام والجرائم التي ارتكبت في سبيل تموين بيوتهم، وسد حاجة معيشتهم القومية؛ أبعد من أن يفتكروا بأن النخاسة كانت تنتزع، سنويًّا، أكثر من خمسين ألف أسود من حقولهم ورُباهم ومراعيهم، فلا يبقى منهم، حيًّا، كل سنة، بعد المشقات التي يقاسونها، سوى عشرة في المائة؛ وأن النخاسين كانوا، حتى بعد وصول الرقيق إلى مصر، يحتقرون حياة أولئك البؤساء إلى درجة أن اثنين منهم تخاصما، مرة، على ملكية بنت سوداء، فطعنها أحدهما بخنجر، لكيلا يأخذها خصمه.

هكذا تشتري موسرات الغرب، وعقائل كبار سراته وذواته الدنتلات والتطريزات والأشغال اليدوية النسائية الأخرى بثمن صغر أو عظم، وهن لا يفتكرن، لحظة، بأن أيدي فتيات بائسات ربما أمضين غالب أيامهن بدون عشاء، هي التي اشتغلت، في سهرات الليالي الشتائية الطويلة، وعلى نور الزيت الضئيل، تلك الحاجيات التي يتطلبها الظرف، وتوجبها الكياسة.

وكان الجلابون يتحاشون بيع رقيق إلى أوروبيين؛ ولا يقدمون على ذلك، إلا بحيطة كبرى؛ لعلمهم بأن معظم الفرنج ميالون إلى إظهار نقمتهم على تجارتهم البشرية، أو التظاهر بها، رغبة منهم في وقوفهم موقف المرء ذي الشعور الرقيق والإحساس الشفيق!

فما مضت على تبوء (إسماعيل) عرش أبيه بضعة أشهر إلا وأصدر أوامره المشددة إلى موسى حمدي باشا، المعين من قبله حاكمًا عامًّا على السودان، بتعقب تجار الرقيق وقطع دابرهم، فألقى موسى باشا في تلك السنة عينها سنة ١٨٦٣ القبض على سبعين مركبًا مشحونة بالأرقاء بين كاكا وفاشودة، وأتى بالمسببين إلى الخرطوم، ثم أحضر ملك، «الشلك» من فاشودة؛ فسلمه الرقيق الذي أُخذ من بلاده، ورجعه بالهدايا إليها، ووزع الباقين على التجار والموظفين لتربيتهم، وأما النخاسون، فإنه زجهم في السجن، ولم يخرجهم

منه حتى تعهدوا بعدم العودة إلى مثل تلك التجارة – وعود عرقوبيّة باطلة!

على أن (إسماعيل) كان يعلم علم اليقين بأن إبطال النخاسة يستدعي، أولًا، إبطال الرق بصفته حالة اجتماعية؛ لأنه علتها، ولكن أنى يتأتى إبطاله، وتقاليد شعبه، ومصالح جانب عظيم من رعاياه واقفة بجانبه، للدفاع عنه؟

ولكن عزيمته لم تكن لتنثني أمام عقبات، مهما كان نوعها، ومهما كانت جسامتها؛ وما لم يكن يستطيع مصادمته، جبهة لجبهة، كان يصادمه جنبًا لجنب، فتسلح، إذًا، بالمبدأ الديني القاضي بجواز تحرير كل عبد يسيء مولاه معاملته؛ وأصدر حالًا بعد ارتقائه العرش أمرًا بتحرير كل عبد أو أمة يثبت على سيدهما أنه أساء معاملتهما.(٢٨)

فشعر العالم المصري بأنه هوجم في عقر داره؛ وأحس بسنان الرمح الموجه إليه، يمس صميمه، فهب لدفع الهجمة والاعتصام منها، وراء حصن مبدأ ديني آخر، وهو المبيح للسيد أن يعاقب عبده أو أمته، المرتكبين سرقة، وشرع كل سيد يدفع تهمة الإساءة إلى عبده، المرتكن عليها لتجويز عتقه من ربقته، بتهمة سرقة يرمي عبده بها.

وبما أن شعور القضاة، قاطبة، كان في جانب السادة، فما من عبد نجح مطلقًا في إثبات دعواه ولا نجح أحد في تحرير عبد أراد تحريره بهذه الوسيلة؛ وكاد الأمر الذي أصدره (إسماعيل) يئول إلى مجرد البقاء حبرًا على ورق، لتحزب المطلوب منهم تنفيذه على عدم تنفيذه.

فعدل (إسماعيل) وجهة هجمته، وحول السلطة في الحكم في دعاوى الأرقاء الطالبين التحرير من القضاة الشرعيين إلى قناصل الدول الأجنبية، وأمر الهيئات الأهلية الحاكمة بإصدار العتق وقيده؛ كلما طالبهم قنصل بذلك.(٢٩)

فكان كأنه تجنب «شلا» للارتطام «بكاردي»(٣٠) أو، كما يقول المثل العربي، «كالمستجير من الرمضاء بالنار» فإن القناصل لكي يرضوا الرأي الأوروبي المطالب بإلغاء الرق وإبطال الإتجار به، أخذوا يحكمون بتحرير كل مشتكٍ، بدون تحقيق شكواه، والتثبت

(٢٨) انظر: ماك كون «مصر كما هي» ص٣٢١.

(٢٩) انظر: ماك كون «مصر كما هي» ص٣٢١.

(٣٠) هما صخران هائلان في بوغاز مسينا يقابل أحدهما الآخر وتخافهما الملاحة.

من صحتها، وبلغ من المتولي أعمال القنصلية البريطانية بالمنصورة سنة ١٨٧٣ – ولم يكن، حتى، نائب قنصل! – أنه في ظرف شهر واحد حرر نيفًا و١٧٠٠ رقيق، ولولا أن ضجة أرباب العائلات ارتفعت حتى تناولت عنان السماء، فأوجبت تداخل ذوي الشأن، لحرر ذلك المحترم كل أرقاء المديرية.

فضرب (إسماعيل) أخماسًا في أسداس، لما رأى رغائبه يعاكس تحقيقها خصومها وأصدقاؤها؛ واضطر إلى تعويض عموم أصحاب الأرقاء الذين حررهم ذلك المتولي بدون حق؛ كما أنه اضطر إلى تضييق سلطة القناصل وإشراك الهيئات المحلية الحاكمة معهم في تحقيق الشكاوى التي يقدمها الأرقاء ضد مواليهم.

ولشعوره باضطراب الرأي العام حوله، بحق، بسبب التطرف الذي حصل من العنصر الأجنبي، كلف نوبار باشا، وزير خارجيته، فكتب إلى قنصل إنجلترا العام كتابًا أذيع للملأ، أوقفه فيه على حقيقة نيات الخديو، وذكره «بأن الدول الأجنبية لا سيما إنجلترا، لما حررت الأرقاء عوضت أصحابهم؛ وأن الخديو، بصفته أميرًا مسلمًا، لم يمكنه، فيما أصدر من أوامر متعلقة بتحرير الأرقاء، أن ينسى أن واجب عرشه يقضي عليه بحماية ما يقره الدين، وتوجب العادات والتقاليد القومية احترامه، ولذلك اقتضت إرادته أن يحرر المساءة معاملتهم من الأرقاء لا كل من طلب العتق منهم».[٣١]

والذي زاد في امتعاض (إسماعيل) في هذا الشأن، هو أن الغربيين أنفسهم الذين كانت بلادهم وحضارتها تطالبه بإلحاح بالعمل على إبطال النخاسة والرق في بلاده، كانوا أكبر عقبة تصادفها مساعيه المبذولة في السبيل الموصل إلى ذلك بما كانت امتيازاتهم تضمن لهم من سلامة في متاجرهم غير الجائزة، وتحميهم من عقاب في إقدامهم على مخالفة أوامره؛ وقد أظهر امتعاضه هذا بقوة لهجة يعجب بها، فيما أجاب به، بلندن، رجال وفد الجمعيات الإنجليزية والفرنساوية لمقاومة النخاسة والرق، الذين اغتنموا فرصة وجوده في تلك العاصمة في سنة ١٨٦٧، وطلبوا مقابلته ليرفعوا إليه رغبة تلك الجمعيات في أن يحقق خديو مصر أمنية الحضارة الغربية، وأمل الإنسانية الراقية فيه.

---

(٣١) انظر: ماك كون «مصر كما هي» ص٣٢٢.

فإنه أذن لنوبار باشا بإدخالهم عليه، والقيام بأمر الترجمة بينه وبينهم، عملًا بمقتضيات الرسميات، ولو أن (إسماعيل) كان يتكلم الفرنساوية كأحسن متكلم بها فيهم، فقابلهم بلطفه المعهود الخلاب، الذي كان يسحر به كل من يحادثه، فيميل بعواطفه إليه كيفما شاء، وقال لهم بالتركية، فترجم نوبار كلامه بالفرنساوية: «إنه منشرح تمام الانشراح لمقابلة حضرات أعضاء الوفد، بصفتهم نوابًا عن الجمعيات الإنسانية الموقرة العاملة على إبطال النخاسة والرق؛ لأنه، هو نفسه، يرغب جدًّا في إبطالهما، واتخذ أقوى الوسائل لذلك، ولكنه يرى بالأسف، أنه إذا كان في وسعه أن يرغم شعبه على الامتثال لأوامره بالرغم مما في الامتثال لها في موضوع الإقلاع عن النخاسة والرق، من مضاضة على نفوسهم وإضرار بمصالحهم، ومخالفة لتقاليدهم، فإنه لا يستطيع عملًا مطلقًا ضد الأوروبيين أنفسهم، المقيمين في بلاده، والذين هم أكبر المجرمين، فإنهم يتجرون بالعاج وريش النعام والصمغ، اسمًا وحجة، ولكنهم في الحقيقة إنما يتجرون بالرقيق في مراكبهم النازلة في النيل، فلو أن تلك المراكب لا راية لها، أو كانت الراية المصرية هي الخافقة عليها، لأمكن تفتيشها: فإذا وجد فيها رقيق صودرت وضبطت، فأعتق الأرقاء وعوقب المجرمون، كما وقع في بحر الستة الأشهر الأخيرة من السنة الماضية، فإن كومندانًا وأميرالًا مصريين رميا بالرصاص، لإقدامها على مخالفة أوامره، ومساعدة النخاسة وتهريب الرقيق، ولكن المراكب الآتية برقيق ترفع، عادة، راية إحدى الدول الغربية، لكون أصحابها أوروبيين، فإذا تعرض لها رجال حكومته ونشأ بينهم وبين أصحابها جدال بخصوص المشحون والحمولة البشريين، فالجواب المفحم هو أن الرجال نوتية والنساء أزواجهم أو سراريهم، والصغار أولادهم، فتغل، بذلك، أيدي السلطة المصرية. ألا فليعلموا أن النفوذ الأوروبي، في مدة السنين الثلاثين الأخيرة، قد غير مصر تغييرًا كليًّا، فلو كانت الحكومة المصرية حرة في معاملة النخاسين الأوروبيين معاملتها للنخاسين الخاضعين لسلطانها، لبطلت النخاسة، وبطل بالتالي الرق بعد مدة يسيرة، ولكن حكومته غير حرة في ذلك، والواجب يقضي أن تمنحه الدول الأروبية السلطة الكافية لاستعمال حق التفتيش في المراكب التي تخفق عليها راية غربية. أما إبطال الرق، فمسألة أخرى، فالرق موجود في القطر منذ نيف و١٢٨٣ سنة، ويكاد يكون ممزوجًا بدينه، ولا شك في أنه نظام فظيع، ويود، هو، إبطاله: لأن المدنية والرق بمصر يستدعيان ذلك، ولكنه لا يتيسر عمل هذا في يوم واحد. على أنه لو بطلت النخاسة، بطل الرق في ظرف ١٥ أو

٢٠ سنة على الأكثر، أو لما بقي إلا أثر قليل منه، فرأيه، والحالة هذه، مخالف لرأي حضرات زائريه؛ لأنه يعتقد أن النخاسة أس الرق في بلاده، وأنه يجب إبطالها، لكي يمكن إبطاله؛ فإلغاء القنصلية البريطانية في الخرطوم، مثلًا، مكنه من العمل ضد النخاسين بنجاح؛ ولذا فإن الطريقة الوحيدة الفعالة في معاملة التجارة الرقيّة هي أن تسلحه الدول الغربية بسلطة منع الأوروبيين من الإقدام عليها، ومباشرتها».(٣٢)

ولكن امتعاض (إسماعيل) من النخاسين الغربيين لم يكن ليقعد بهمته عن تتميم مشروع إبطال النخاسة والرق الذي وطن نفسه على نفاذه؛ لأنه كان يعلم أنه بمثابة حجر الزاوية من بناء الحضارة الغربية الذي صمم على إقامته في البلاد؛ وأنه إن أهمله فقد ينهار ذلك البناء بكيفية لا يعود معها من سبيل إعادة الكرة ومحاولة تشييده.

وهو – ولو أنه بعامل تربيته العائلية الأولى، وتأثير منبته الأصلي – كان مكثرًا من اقتناء الحسان من الجواري على الأخص، والجواري على العموم، حتى لقد قال بعضهم: إن سراياته كانت تحتوي على ألفي جارية؛ وإنه كان شديد الحرص عليهن، لا يسمح لأحد برؤيتهن، ويعاقب أشد العقاب حتى من تجاسر على استراق النظر إليهن.(٣٣) إلا أنه كان مقتنعًا بأن تقلبات الأيام كانت قد بلغت بمصر في عهده إلى موقف لم يعد معه بد لحياتها القومية من أن تحل في جسمها الحضارة الغربية محل الروح القديم؛ وإلا تفككت وانحلت كما يتفكك وينحل الجسم الهرم، القائمة فيه روح هرمة، وكان يعتقد أن أهم مميزات الحضارة الغربية إنما هي علاقة المرأة الغربية بالرجل، ومركزها في الحياة العائلية منه؛ وهما علاقة ومركز نجما، حتمًا، عما يعتقده الرأي العام الأدبي الغربي في وظيفة المرأة في الوجود، فبينما الحضارات، التي دالت، كانت تعتبر المرأة متاعًا، ومتى كانت تحسن الرأي فيها تعتبرها آلة

(٣٢) انظر: «مصر الخديوي» لإدون دي ليون ص١٦٧ و١٦٨.

(٣٣) وقد كاد يختبر ذلك اختبارًا مرًّا، الشبان الثلاثة الذين خاطروا بأنفسهم، مرة، وانسلوا إلى داخل بستان إحدى سراياته حيث تفرجوا، مليًّا، على نسائه يلعبن ويداعب بعضهن بعضًا، ففطن إليهم أحد الخصيان وحاول القبض عليهم، فهربوا، فطاردهم وكاد يظفر بهم، لولا أنه وقع في بركة ماء، فتمكنوا من تسلق السور والإسراع إلى مركب كانت على شاطئ النيل، فأخفاهم صاحبها في قاعها، وأنكر أنه رآهم بالمرة، لما أتاه الخصي ومعه شرذمة من الجند وسأله عنهم.

تناسل؛ أي: أم أولاد، فإن الحضارة الغربية الحديثة أبت عليها إلا أن تكون رفيقة الرجل وشريكته في حياته، تشاطره أتعابها وهمومها؛ وأفراحها ولذاتها، فدعتها، لذلك، قرينته؛ أي: المرتبطة به، ارتباط الند بالند، بينما الحضارات الأخرى كانت تدعوها «حرمه» أي «متاعه» و«الشيء الخاص به المحرم على غيره»، فكان يود، إذًا، إبطال الرق، ليتوصل من إبطاله إلى إبطال حياة الحريم، وجعل المرأة بالتربية الجديدة، التي تعطى لها في المدارس الحديثة، رفيقة الرجل وشريكته في حياته؛ أي: جسم جسمه، وروح روحه.

وكثيرًا ما كان يقول في محادثاته في هذا الموضوع الخطير: «إن تعدد الزوجات وعيشة الحريم يبطلان يوم تمكن تربية بنات الفلاحين التربية المنزلية من إحلالهن في البيوت محل الرقيقات، اللاتي هن مصروف كبير، وضرر أكبر؛ ويوم تجعل، التربية المدرسية المرأة رفيقة الرجل وشريكة حياته، أما الآن، فما هي عادة إلا مادة ترف!»

وللدلالة على أن رأيه هذا كان رأيه الحقيقي، لا رأيًا يتصنع به إرضاء الخواطر الغربيين المحيطين به، أو رغبة منه في اكتساب ثناء الرأي العام الغربي والظهور أمامه، كذبًا، في مظهر الأمير المتحضر الراقي، أبى إلا أن يكون أولاده الثلاثة الكبار أزواج قرينة واحدة؛ وأبى أن يكون لبناته ضرائر عند أزواجهن.

ولئن اعترض على صحة إخلاص شعوره، في ذلك، بأنه لم يحجم، هو نفسه، عن الإكثار من الزوجات، والاستكثار من الجواري، فالجواب على الاعتراض هو أن مثله في شغفه بالإصلاح، وفي عزمه على إدخال بلاده في مضمار المدنية الغربية الحديثة، كمثل بطرس الأكبر الروسي في ذلك جميعه، فكما أن بطرس، مع بقائه على نقائصه الشخصية، قد بذل أقصى جهوده لتحرير شعبه من عيوبه القومية؛ وكما أن بقاءه، هو نفسه، على نقائصه الشخصية، وشعوره بعدم تمكنه من إرغام قوتها، وهو الرجل صاحب الإرادة الحديدية، ربما كان الدافع الأكبر له إلى الثبات في خطة الإصلاح القومي التي رسمها لنفسه، هكذا (إسماعيل) – وقد وجد، باختباره الشخصي، الذي أرغمه عليه تكييف ماضي جدوده، مضار إحلال المرأة من الرجل محل المتاع المحض – أبى إلا أن يتخذ من حاله الشخصية باعثًا جديدًا على بذل أقصى جهوده في سبيل تغيير حال قومه.

على أنه لو لم يكن له من نفسه هذا الباعث، ولو لم يشعر، من تلقاء ذاته، بوجوب القضاء على النخاسة والرق، للتمكن من تغيير حياة الحريم وإبطال التسري، وتعدد الزوجات، فقد كان يجد من احتكام أفكاره بأفكار الغرب، ومن الحوادث الجارية حوله، ما يولد في نفسه ذلك الباعث.

فإن ألبرت إدورد، برنس أوڤ ويلز، وولي عهد المملكة البريطانية – وهو الذي عرفناه، في أيامنا هذه، الملك إدورد السابع – لما كان في ضيافته في أوائل سنة ١٨٦٩ كثيرًا ما كان يحبذ تشديده في إبطال النخاسة والرق، ويختلق المناسبات ليحبب إليه فكرة إرسال حملة عسكرية إلى عقر دار النخاسين في أقاصي السودان، تضرب على أيديهم، وتقطع دابرهم، فيحمله على استمراء لذة المجد الذي تتوج أجيال المستقبل بهالته، ذكره، إذ تقرن باسمه، في تاريخ قومه، لقب «مبطل الرق» في السودان، وكانت البرنسيس أوڤ ويلز قرينة البرنس ألبرت إدورد – وهي الملكة ألكسندرا البارة أم الملك چورچ الخامس البريطاني إمبراطور الهند – تنضم إلى بعلها في التحبيذ والتحبيب؛ وتضفر بيديها الجميلتين بعضًا من الأشعة المتكونة منها تلك الهالة!

فتأمل، يا رعاك الله! في مقدار تأثير ذلك في نفس (إسماعيل) الكرمية!

ومن جهة أخرى، فإن كبار النخاسين في السودان – وأشهرهم الزبير رحمت باشا – كانوا بسبب إغضاء موظفي الحكومة المصرية عنهم، بل وضلعهم معهم – وذلك «لأن كل موظف في السودان، سواء أكان تركيًّا أم مصريًّا، كان لا يستطيع اجتثاث ميله إلى النخاسة والنخاسين» حسب قول شڤاينفرت، الرحالة الألماني – وذلك بسبب تقوي سواعدهم من النخاسة عينها؛ لتكوينهم، من الشبان السود، الذين كانوا يصطادونهم، وأباق الأعبد، كتائب شعواء يبثونها في الأصقاع، فتنشر مهابتهم، وتكتسح لهم، كانوا قد بلغوا بذلك إلى درجة من القحة والطمع، حملت معظمهم على الطموح إلى الإمارة والملك، فالاستقلال بالجهات المنتشر ظل هيبتهم فوقها.

فكان لا بد (لإسماعيل) من تشديد عزيمته على كسر شكوتهم، والبطش بهم، والحيلولة بين زمرهم وبين بؤساء تلك الربوع، التي كانوا يشنون غاراتهم عليها.

فانتدب، أولًا، لهذه المهمة، السير صموئيل بيكر، مستكشف بحيرة ألبرت نيانزا، بناء على توصية البرنس أوف ويلز نفسه؛ وأنعم عليه برتبة فريق مع لقب باشا، وسماه حاكمًا على البلاد الاستوائية لمدة أربع سنين، تبتدئ من أول أبريل سنة ١٨٦٩ براتب قدره عشرة آلاف جنيه سنويًّا؛ وسيره إليها على رأس جيش مؤلف من ١٧٠٠ رجل، معهم ثلاث بطاريات مدافع جبلية، وبطارية ساروخ، بعد أن زوده بفرمان من لدنه، يعهد إليه، بمقتضاه، في فتح تلك البلاد، وإبطال تجارة الرقيق فيها، وتنشيط زراعتها.

فقام بيكر، ومعه امرأته، من السويس في ٥ ديسمبر سنة ١٨٦٩؛ وذهب عن طريق سواكن وبربر إلى الخرطوم؛ وفي السابع من شهر فبراير سنة ١٨٧٠ قام منها بثلاثين مركبًا؛ فنزل بالقرب من ملتقى نهر صوبت بالنيل الأبيض، وبنى محطة سماها «التوفيقية»، تيمنًا باسم ولي العهد، أقام فيها سبعة أشهر، ثم سار في بحر الزراف إلى جندوكورو، فبلغها في ٢١ أبريل سنة ١٨٧١؛ وبعد أن أقام فيها شهرًا، رفع عليها العلم المصري، وسماها «الإسماعيلية»؛ وجعلها مركزًا لحكومته، وفي ٢٣ يناير سنة ١٨٧٢ سار منها ببعض الجند، جنوبًا، فأنشأ عدة نقط عسكرية، وتقدم إلى بلاد يونيورو، فخلع ملكها «كبريقه»، لأنه خاتله؛ وولى بدله مزاحمًا له يدعى «ريونجا»، وفي ١٤ مايو سنة ١٨٧٢ أعلن ضم بلاد يونيورو إلى المملكة المصرية، رسميًّا، وأنشأ نقطة عسكرية في عاصمتها «مسندي»، وهي على ٥٠ ميلًا من بحيرة ألبرت نيانزا، وعقد شروطًا ودية مع متاسي أومتيزا، ملك أوجندا؛ وبذلك تدرّج إلى بسط نفوذ الحكومة المصرية من الصوبت إلى بحيرة ڤكتوريا نيانزا، ولكن هذا النفوذ لم يدم طويلًا في يونيورو، فإن كبريقًا الملك المخلوع جمع جموعه وهاجم بيكر في «مسندي» ولم يكن معه إلا مائة رجل؛ فأخلاها، مضطرًّا، في ١٤ يونية سنة ١٨٧٢، وسار إلى فاتيكو، ومنها إلى جندوكورو؛ فبلغها في أوّل أبريل سنة ١٨٧٣ أي: يوم نهاية مدة حكمه على خط الاستواء، فترك عسكره فيها، وقام في ٢٦ مايو سنة ١٨٧٣ إلى الخرطوم، ومنها إلى مصر، فوصل إليها في ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٣؛ واستعفي من وظيفته، فقبل استعفاؤه، وقد كتب عن قيامه بمهمته هذه كتابًا سماه «الإسماعيلية» سرد فيه وقائعها وحوادثها؛ وبين المصاعب التي لاقاها، والأهوال التي اعترضته في سعيه إلى إبطال الرق، وعمله على البطش بالنخاسين في تلك البلاد القصية، وهو كتاب تلذ مطالعته وتفيد جدًّا.(٣٤)

(٣٤) توجد منه نسخة مزينة بالرسوم في دار الكتب المصرية.

وندب (إسماعيل)، بعد استعفاء بيكر، إلى نفس المهمة، الكولونيل جوردن؛ وجعل العساكر الموجودة في جندوكورو وما والاها، حتى البحيرات الكبرى تحت إمرته؛ وزوده بفرمان حضه فيه على تنظيم تلك البلاد، والسعي إلى عمارتها، ومعاملة أهلها بالرفق واللين والتأليف.

فسار جوردن من مصر في ٢١ فبراير سنة ١٨٧٤ إلى الخرطوم، ومعه نفر من تجار الرقيق جعلهم في خدمته، ليمنعهم عن تعاطي تجارتهم، من جهة، وليستعين بهم، من جهة أخرى، على تعقب تجار الرقيق، أخذًا بالقول المأثور «لا يفل الحديد إلا الحديد»، ولما قام من الخرطوم أخذ معه بعض جنود وسار بهم قاصدًا جهات خط الاستواء، فوصل إلى جندوكورو في ١٥ أبريل سنة ١٨٧٤، وشرع يباشر شئون المهمة التي أتى من أجلها.

ولكن، بما أن أعماله يدخل معظمها في دائرة المجهود الذي بذله (إسماعيل) لتحقيق الشطر الثالث من خطته، فإنا نرى الأولى إرجاء بيان تفاصيلها إلى الباب المخصص لذكر ذلك المجهود.

على أن الرأي العام المصري – وآراؤه وميوله في أمر النخاسة والرق عرفت منها ما عرفت – كان ساخطًا على حملتي هذين الإنجليزيين، طاعنًا على المجهودات المبذولة، باكيًا على الأموال المنفقة في سبيل نجاحهما، ولم يكن في القطر كله من مصري معضد للخديو في جهوده ومساعيه سوى أولاده الأمراء الثلاثة، لا سيما أكبرهم محمد توفيق، ولي عهده، الذي قال يومًا للبارون دي مالورتي: «إني أكره فكرة الرق ذاتها!» ووزيريه نوبار باشا وشريف باشا؛ لا بل قام أوروبيون كثيرون يتخذونها فرصة لكسب الأموال: إما مكافأة على مدح مأجور؛ أو أجرًا على امتناعهم عن مطاعن كاذبة؛ كذلك الألماني البارد، الذي روى عنه رياض باشا أنه طلب منه ألف جنيه مصري، ليمسك قلمه عن الكتابة في مسألة الرق ضد الخديو وحكومته؛ ولما رفض ذلك الوزير إعطاءه ما طلب، انبرى يطعن في حسن نوايا الحكام المصريين، ويشنع عليهم.[٣٥]

ومع ذلك، فإن «إسماعيل» استمر يجاهد جهاد الأبطال، غير مبال برضى أم بسخط

---

(٣٥) انظر: «مصر» للبارون دي مالورتي ص١١٥ حاشية رقم ٤٧٣، وانظر الكتاب عينه ص١١٣، وانظر أيضًا «الإسماعيلية» للسير صموئيل بيكر، ص٦ وما يليها.

حتى آل الأمر إلى عقد معاهدة ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ مع بريطانيا العظمى لمنع الإتجار بالرقيق، وإبطال الرق، قضت موادها:

- أولًا: أن يبطل، بعد التوقيع عليها، إدخال الأرقاء إلى الأراضي المصرية، ومرورهم بها أو ببحارها.
- ثانيًا: بأن لا يسمح، في المستقبل للسود والحبشان العائشين بمصر، بمغادرتها بدون أن يثبتوا أنهم أحرار.
- ثالثًا: أن جميع النخاسين والمتجرين بالرقيق، في أية بقعة كانوا من الأرض المصرية، يحاكمون أمام مجالس عسكرية.
- رابعًا: أن الحكومة المصرية تستعمل نفوذها على قبائل إفريقيا الوسطى، لكي تحملها على وضع حد ونهاية لاقتناص الرقيق.
- خامسًا: أن السفن البحرية البريطانية في البحر الأحمر، وفي المياه المصرية الأخرى يكون لها حق تفتيش كل المراكب المصرية.
- سادسًا: أن بيع الرقيق من عائلة إلى عائلة يبطل بالقطر المصري بعد مضي سبع سنوات، ويبطل في السودان بعد مضي اثنتي عشرة سنة.[٣٦]

وتلا تلك المعاهدة القراران الوزاريان الصادران في **٢٣** أغسطس و**١٥** أكتوبر سنة **١٨٧٧**، والدكريتو الصادر في أوّل يناير سنة **١٨٧٨** تقنينًا لشئون الموضوع، ورغبة في الوصول إلى إبطال الرق.

فحق لرسل، الكاتب الإنجليزي، أن يقول عن (إسماعيل) في يوميّته في الشرق ص**٤٥٦**: «إن عمله في إبطال تجارة الرقيق جدير بالإعجاب الشديد، لا سيما أنه أقدم عليه، وتقاليد شعبه، ومصالح جانب عظيم من رعاياه ضده.»[٣٧] وحق للكاتب الإنجليزي الآخر بياتسا سميث، أن يكتب بملء قلمه: «إن يكن التحرير الإنجليزي عظيمًا، والتحرير الروسي أعظم، والتحرير

---

(٣٦) انظر: اتفاق ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧.

(٣٧) رسل: «يومية في الشرق» ص٤٥٦.

الأميريكاني أعظم من الاثنين، فالتحرير المصري أعظم الكل، بلا جدال».(٣٨)

كما أنه حق للورد هدو أن يهتف بملء فيه في مجلس العموم البريطاني في أول يونية سنة ١٨٧٨: «لا شك في أن حاكم مصر الحالي عمل على إبطال الرقيق في بلاده، وتحسين حال رعاياه، أكثر من كل حاكم مسلم، بل ربما أكثر من كل حاكم مسيحي في مدة من الزمان مساوية لمدة عمله».(٣٩)

على أن كل هذا التعديل المتنوع، الذي أدخله (إسماعيل) على حياة أمته المصرية، وفصلناه تفصيلًا وافيًا في الصفحات السابقة، إن أوجب تطورها المستمر، وإن غير مجاري العقلية في بعض طبقاتها، لم يكن يستطيع أن ينتج ثمره إلا مع توالي الأيام.

لذلك استمرت معظم ظواهر الحياة القومية تتجلى هي هي أمام من لا يرون إلا الظواهر، ولكن الذين كانوا يتمكنون من أن يخترقوا بنظرهم حجب الظواهر، ويتبينوا، بين طيات دجى الليالي بصيص نور الفجر، كما يتبين سليم العين الخيط الأبيض من الخيط الأسود، في بصيص الشفق البعيد، أولئك لم يكونوا ليغتروا بتلك الظواهر، وكانوا يعلمون يقينًا أن الحركة التي صدرت، بقوة، عن يد (إسماعيل)، فدفعت بالحياة المصرية إلى مرافق الحياة الغربية، وأدخلت المصالح الغربية إلى صميم مرافق الحياة المصرية، أوجبت حتمًا تطورًا مستمرًا، وجعلت البقاء على الجمود، أو الرجوع القهقري أمرين خارجين عن دائرة الإمكان.

فلم يكن ليسعهم إلا أن يرددوا القول التالي المأثور عن صاحب كتاب «المسألة المصرية» وهو: «إنما القطر المصري مدين بكل عنصر تقدم ورقي نجده اليوم فيه لسني ملك (إسماعيل) الست عشرة». (٤٠)

(٣٨) انظر: «إرثنا في الهرم الأكبر» لبياتسا سميث ص٥٦٧.
(٣٩) انظر: «مصر» لمالورتي ص١١٧ وحاشية رقم ٤٧٧.
(٤٠) انظر: «المسألة المصرية» طبعة ١٨٨١ ص٣٧.

الفهرس